

مكتب المغرب العربي

عبد المجيد بن عبد الوهاب

عبد المجيد بن عبد الوهاب

طبعة الرسالة

Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES



GENERAL
LIBRARY

~~964~~
~~A2314~~

DT
305
.B56

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

26701 F

الطبعة الأولى
القاهرة - ١٩٤٩



حضرت محمد بن عبد الله بن محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب

كلمة تقديم

لحضرة صاحب المعالي عبد الرحمن عزام باشا

الأمين العام لجامعة الدول العربية

هذا الكتاب يجلو الماضي والحاضر لمرا كـش ذلك القطر العظيم من
أقطار الإسلام والعروبة .

وقد استطاع مؤلفه الشاب الأستاذ عبد المجيد بن جلون أن يقدم فيه
لقراء العربية صورة واضحة لبلاده كما تراءت له في أوضاعها الجغرافية
والتاريخية ونظمها السياسية والإدارية والقضائية والتعليمية والعسكرية
والاقتصادية وغيرها مما تحتاج له البلاد العربية للتعارف والتعاون في كفاحها
المشترك لاسترداد حقوقها .

وإني إذ أقدم هذا الكتاب أرجو لمؤلفه دوام التوفيق في خدمة
الثقافة العربية وخدمة مرا كـش ذات التاريخ الحافل المجيد والمستقبل
المأمول في الكيان العربي العام يعون الله .

عبد الرحمن عزام

القاهرة ١٧ شعبان سنة ١٣٦٨

الموافق ١٤ يونيه سنة ١٩٤٩

الفهرس

ص	
١	الفصل الأول - ظروف البيئة وعواملها
١٨	الفصل الثاني - تاريخ وأحداث
٤٠	الفصل الثالث - في القرن التاسع عشر
٥٨	الفصل الرابع - الرجل المريض
٧٢	الفصل الخامس - الحماية والتقسيم
٨٢	الفصل السادس - نظام الحكم والإدارة
٩٩	الفصل السابع - الحياة الاستشارية
١١١	الفصل الثامن - الاقتصاد
١٢٦	الفصل التاسع - مالية الدولة
١٣٤	الفصل العاشر - القضاء
١٤٠	الفصل الحادي عشر - التعليم
١٤٩	الفصل الثاني عشر - العسكرية والجيش
١٥٤	الفصل الثالث عشر - طنجة الدولية
١٦٤	الفصل الرابع عشر - مناطق أخرى
١٧١	الفصل الخامس عشر - من ثورة فاس إلى الحرب الريفية
١٩١	الفصل السادس عشر - طابع السياسة الاستعمارية
٢١٢	الفصل السابع عشر - نشأة النشاط الوطني
٢٢٣	الفصل الثامن عشر - خلال الحرب
٢٣٥	الفصل التاسع عشر - بعد الحرب
٢٦٢	خاتمة

الفصل الأول

ظروف البيئة وعواملها

هناك في الزاوية الشمالية الغربية من القارة الأفريقية حيث تمتد شمالا حتى تكاد تلمس الزاوية الجنوبية الغربية من القارة الأوروبية ، توجد دولة مراکش التي نزمع التحدث عنها في هذه الفصول ، وهي إحدى دول شمال أفريقيا الخمس ويقابل موقعها في الشمال الغربي من أفريقيا موقع مصر في الشمال الشرقي منها . وتبلغ المساحة التي تشغلها هذه الدولة الآن بعد أن ساحت عنها مناطق شاسعة في الشمال والجنوب والشرق ما يزيد على خمسمائة ألف كيلومتر مربع ، تبسط إسبانيا نفوذها على ٣٣ ألف كيلومتر مربع منها ، وهناك أيضا منطقة طنجة الدولية وتبلغ مساحتها ٢٨٠ كيلومتر مربع ، وباقي المملكة مشمول بالحماية الفرنسية .

وبالرغم من الحضارات والدول التي تعاقبت على هذه البلاد ، فإن خريطتها ظلت غير معروفة بصفة علمية دقيقة إلى أواخر القرن التاسع عشر ، وكانت المطامع الاستعمارية في طليعة الأسباب التي أعانت على ذلك .

ولهذه البلاد شواطئ على البحر الأبيض المتوسط ، وأغلبها صخرى وغير صالح لرسو السفن ، إذ تعوزه الملاحة الطبيعية ، وهي قليلة السكان ويبلغ طولها ٧٥٠ كيلومتر ثم تنحرف الشواطئ جنوبا في خط قوسي مع المحيط الأطلسي ، ويبلغ طول هذه الشواطئ ١٦٦٠ كيلومتر ، وأكبر موانئها الدار البيضاء عاصمة البلاد التجارية ، وبها موانئ أخرى أقل أهمية ولكنها صالحة .

وتوجد في داخلية البلاد سلسلتان من الجبال ، أولاهما سلسلة جبال الريف وهي متوسطة الارتفاع وتمتد في شكل قوسي بين مدينتي طنجة ومليالية ويطلق اسم الريف على القسم الشرقي منها ، وتبلغ هذه السلسلة أقصى ارتفاعها فوق سطح البحر عند جبل (تدغين) وارتفاعه ٢٥٠٠ متر ، وسلسلة الريف استمرار لجبال جنوب اسبانيا وهي مستقلة تماما عن سلسلة جبال الأطلس .

وثانيتهما سلسلة جبال الأطلس المشهورة ، وهي أكثر ارتفاعا من سلسلة الريف ويفصل بينهما ممر تازة ، وتتألف مجموعة جبال الأطلس من ثلاث سلاسل وهي جميعاً تمتد من سيرا إلى شاطئ المحيط الأطلسي ، مخترقة شمال أفريقيا كله . وهي :

١ — الأطلس الكبير وهو يخترق مراكش كلها من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي ، وأقصى ارتفاع يبلغه فوق سطح البحر ٤٥٠٠ متر ، وهو يمثل الجزء الأكثر ارتفاعا في نظام مراكش الجبلي ، وبعض قممه مكلفة بالثلوج طول السنة .

٢ — الأطلس المتوسط ، وهو يسير محاذياً تقريباً للنصف الأعلى من الأطلس الكبير إلى أن يلمسه في منتصفه عند منابع نهر الملوية ويبلغ أقصى ارتفاعه ٤٠٠٠ متر فوق سطح البحر .

٣ — الأطلس الصغير ، وهو ينفصل عن الأطلس الكبير عند جبل مروة ، ويتعد عنه كلما اتجه نحو الجنوب الغربي إلى أن يقترب من الشاطئ ، وهو فاصل بين الأطلس الكبير والصحراء ويبلغ أقصى ارتفاعه ٣٣٠٠ متر . وتفصل سلاسل الأطلس الجبلية بين غرب مراكش وشرقها ، ولكن ممر تازة يصل ما بين المنطقتين ، كما تفصل الشمال عن الجنوب ، ولكن توجد بينهما أودية وفجوات هي التي تربط بينهما .

وبالرغم من أن مراكش أكثر بلاد شمال أفريقيا غنى بالمياه والأنهار ،

THE JOURNAL OF THE AMERICAN MEDICAL ASSOCIATION
PUBLISHED WEEKLY
CHICAGO, ILL., U.S.A.
Subscription price, Five Dollars Per Annum in Advance
Single Copies, Fifteen Cents
Entered as Second-Class Matter, May 2, 1917
Postpaid
Acceptance for mailing at special rate of postage provided for in
Act of October 3, 1917
Authorized Second-Class Mail Matter
Postage paid at Chicago, Ill.
Postmaster: Send address changes to JOURNAL OF THE AMERICAN MEDICAL ASSOCIATION, 535 N. Dearborn St., Chicago 10, Ill.



فإنها ما تزال إلى الآن مهددة بالجفاف ، لعدم وجود سدود كافية لاحتزان الكمية الهائلة من المياه التي تجري هباء . وتنقسم الأنهار في مراكش إلى ثلاثة أقسام ، قسم يصب في البحر الأبيض المتوسط ، ولا أهمية لمصباته لكثرة الارساب فيها . وأهم أنهاره نهر الملوية وتوجد منابعه في المكان الذي يلتقي فيه الأطلس الكبير والأطلس المتوسط ويبلغ طول مجراه ٤٨٠ كيلومتر ، وتغزر مياهه في فصل الربيع ، وهو صالح للملاحة حينما يقترب من مصبه ، ويتمثل فيه خط للدفاع العسكري عن الحدود الشرقية قبل الوصول إلى ممر تازة حيث تضيق المسافة بين سلسلة الريف وسلسلة الأطلس .

والقسم الثاني هو مجموعة الأنهار التي تصب في المحيط الأطلسي ، وأهمها نهر سبو الذي ينبع من الأطلس المتوسط ويمر بمدينة فاس وطوله ٨٠٠ كيلومتر ، ويصب في المحيط الأطلسي شمال مدينة سلا . ثم نهر « أم الربيع » وتوجد منابعه جنوب منابع نهر سبو وطوله ٥٠٠ كيلومتر .

والقسم الثالث الأنهار التي تنبع أيضاً من السلسلة الأطلسية ولكنها تنحدر جنوباً لكي تصب في جوف الصحراء .

وهناك عشرات أخرى من الأنهار تندرج تحت الأقسام الثلاثة لا مجال لذكرها هنا ، ولكن يكفي أن نقول إن مراكش لو استطاعت أن تستغل مياهها كلها لأصبحت من أغنى بلاد العالم .

وأول ما يلاحظ الناظر إلى خريطة مراكش هو اختلاف مناطقها بسبب سلاسل الجبال أولاً ، ثم ثانياً بسبب عامل السواحل في الغرب والشمال من ناحية ، وعامل الصحراء في الجنوب من ناحية أخرى ، وقد كان لذلك أثره البالغ كما سنرى .

فالمناخ في مراكش كما قال عنه لوى جانتى « يمثل مناخ البحر الأبيض

٥
المتوسط مشتتاً على فوائد مناخ المحيط الأطلسي ، ولكنه مع ذلك يختلف باختلاف المناطق .

فعلى شاطئ المحيط نجد معتدلاً في الصيف بارداً في الشتاء شديد الرطوبة ، ولا توجد إلا مفارقات ضعيفة بين أشد الأيام حرارة وأشدّها برودة ، وتزداد هذه النسبة كلما ابتعدنا عن الشاطئ إلى أن يصبح مناخاً برياً بشكل دقيق . ويتسع الفرق الحراري بين الليل والنهار في المناطق الجبلية كلما زاد ارتفاعها ، وتتساقط على قممها العالية الثلوج ويشتد البرد في فصل الشتاء وتكثر الزواجع في فصل الصيف .

وتقل الأمطار والرياح ويتسع الفرق بين درجة الحرارة في الليل والنهار في المناطق الصحراوية الجنوبية .

ويمكن أن يقال عن الأمطار بصفة عامة في البلاد كلها ، إنها غير منتظمة ولكن يمكن أن يقال عنها إنها تتساقط بكثرة في الخريف ، وبذلك يكون فصل الشتاء إيذاناً ببداية الربيع ، والأمطار قليلة جداً في فصل الصيف . على أنه يمكن حصرها بقاعدة عامة أخرى هي أن الكمية المتساقطة تقل نسبياً كلما انحدرنا من الشمال إلى الجنوب على الشواطئ .

وتقل الأمطار كذلك في الداخل كلما اتجهنا من الغرب إلى الشرق ، مع ملاحظة الشدوذ الذي يتجم عن وجود الحواجز الجبلية التي تتحول بسببها الرطوبة إلى مطر ، وربما إلى ثلج . أما في مناطق مراكش الداخلية المعزولة فإن الطقس لا يخضع مطلقاً لنفوذ المحيط الأطلسي . هذا مع ملاحظة أن لغابات السنديان والأرز المنتشرة في جبال الأطلس الكبير والمتوسط تأثيراً واضحاً في تشكيل المناخ .

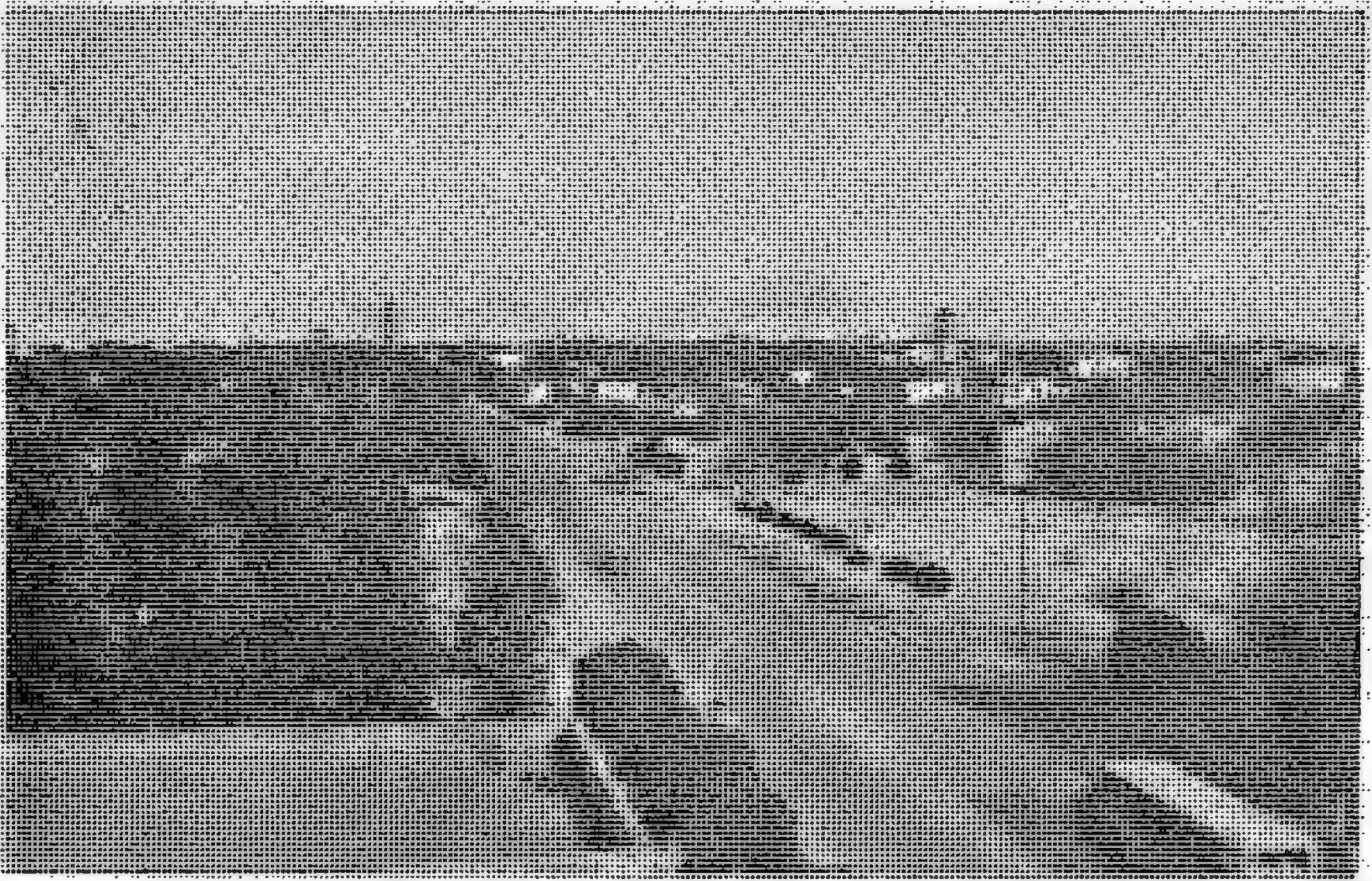
وتهب الرياح في مراكش من الجهات الأربع ، فالغربية تعبر المحيط محملة بالأمطار في فصل الشتاء ، وكذلك الرياح الشمالية التي تعبر البحر الأبيض ،



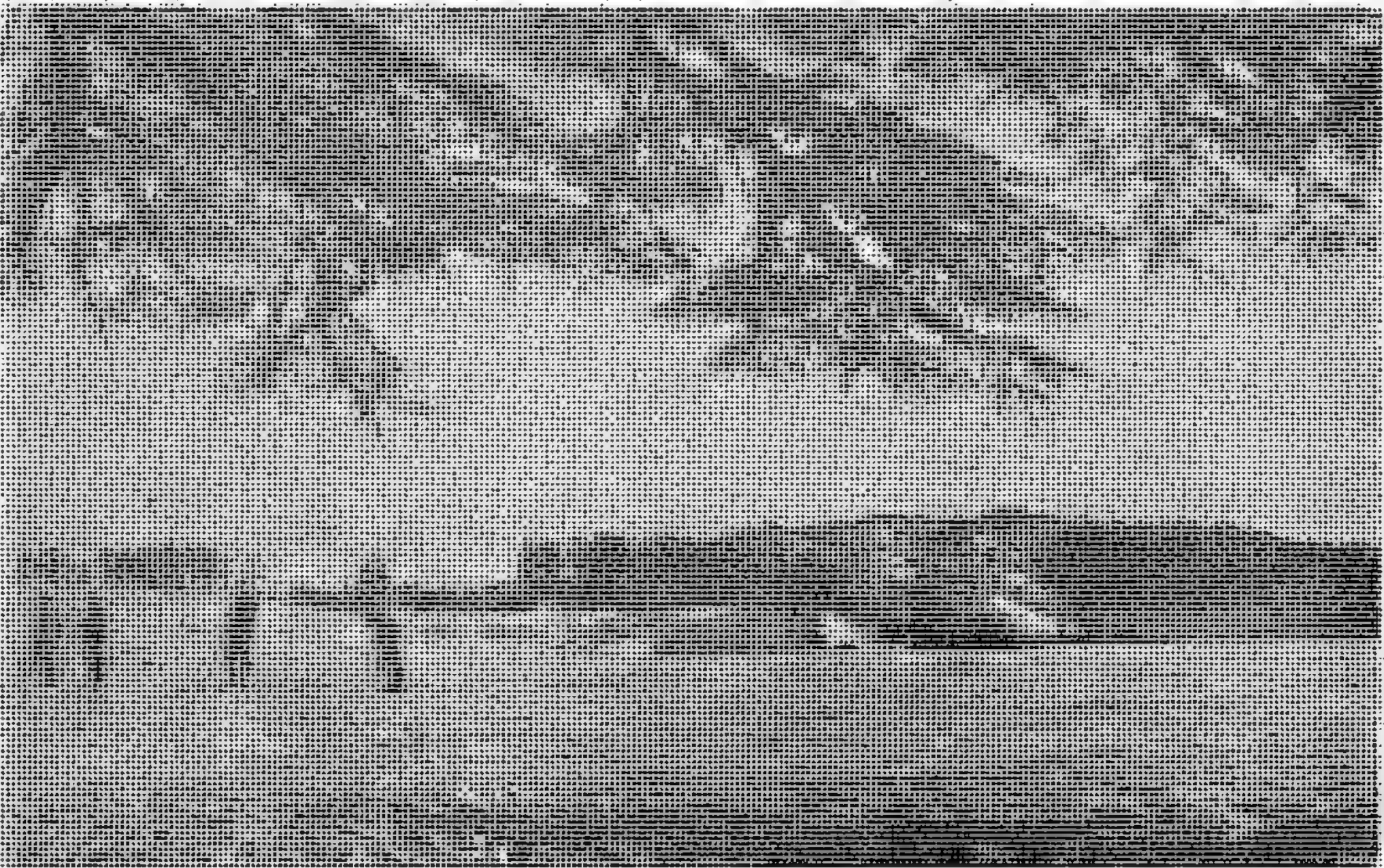
بلاد الشمس والنخيل (جنوب مراکش)



بلاد الحدايق ذات الطابع الأندلسي (حديقة فاس العامة)



بلاد السهول والبساتين (مدينة مراکش)



بلاد السحب والثلوج (أزرو)

وتحدث في الشمال نفس الأثر الذي تحدثه الرياح الغربية في الغرب . أما الرياح الشرقية فهي حارة في الصيف باردة في الشتاء ، ولا تحمل الأمطار إلا بنسبة ضئيلة ، وأما الرياح الجنوبية فتهب حارة محملة بالأتربة ويكثر مفعولها في المناطق الجنوبية .

وقد تسبب عن وجود السلاسل الجبلية التي أسلفنا القول عنها أن وجدت في مراكش مناطق مختلفة ، منها منطقة السهل الغربي وهي عبارة عن سهول شاسعة الأطراف تمتد من مدينة الرباط إلى مدينة مراكش ، وتشمل ما بين الأطلس والمحيط الأطلسي وتتألف من بلاد الشاوية ودكالة وتادلة وعمدة والحوز ، وهي منطقة وافرة الخصوبة غنية التربة حافلة بالمروج والحقول والمزارع ، وربما عدت في طليعة المناطق الموجودة في القارة الأفريقية كلها .

ونؤثر أن نطلق على المنطقة الثانية اسم السهل الشمالي ، إذ تقع عند شمال السهل الغربي وجنوب سلسلة جبال الريف ويخترقها نهر سبو ، ما بين مدينتي فاس في الداخل والمهدية على ساحل المحيط ، وتمتد بعد ذلك غربا إلى أن تشمل ممر تازة وسهل الملوية ، وتستمر في الامتداد غربا إلى حدود الجزائر ، ويمتاز هذا السهل الشمالي عن الغربي بوجود الهضاب فيه مبعثرة هنا وهناك ، وهو يتألف من البلاد التي يطلق عليها إقاليم وجدة والملوية والغرب وسائس .

ونجد بعد ذلك منطقة ثالثة هي منطقة السوس على ساحل المحيط أيضاً في الجنوب الغربي ، وهي أصغر من سابقتها محصورة بين الأطلس الصغير والأطلس الكبير وساحل المحيط .

وهناك أيضاً منطقة شرق مراكش ، وهي تشمل الوادي الذي يجري فيه نهر الملوية قبل أن يصل إلى السهل ، وتمتد غربا كلما تباعدت السلسلتان إلى الحدود الجزائرية ، وتعتبر هذه المنطقة التي يتدرج فيها مناخ المحيط الأطلسي إلى مناخ الجزائر أداة وصل بين المناخين .

وعند جنوب السلاسل الأطلسية توجد منطقة درعة وتافيلالت المترامية الأطراف ، وهي بمثابة ساحل عمرائى تبتدىء فيه الحياة بعد انتهاء مغازات الصحراء ، وتزداد جنافا كلما انحدرت جنوبا إلى أن تصبح صحراء قاحلة ، بيد أنها لا تخلو من واحات وافرة الظلال دائية القطوف .

وحدود مراكش الجنوبية مطاطة بحسب قوتها أو ضعفها ، وقد اعتدى عليها الفرنسيون فضموا قسما منها إلى الجزائر ، كما استولوا على منطقة شنقيط على حدود السنغال ، واستولت اسبانيا على منطقة «ايفنى» الواقعة جنوب مدينة أجادير كما استولت على منطقة كبيرة أخرى على ساحل المحيط فى أقصى الجنوب أطلقت عليها اسم الصحراء الأسبانية .

المدن المراكشية :

وتوجد فى مراكش مدن كثيرة نسبيا لا نستطيع أن نتحدث عنها جميعاً ولذلك نكتفى بأن نقول كلمة موجزة عن المدن التى لعبت أدواراً مهمة فى تاريخ هذه البلاد أو التى لها أهميتها فى العصر الحديث :

ولعل أهم هذه المدن المراكشية على الإطلاق مدينة فاس عاصمة البلاد التاريخية والثقافية التى تقع فى السهل الشمالى بين امتدادات الأطلس وامتدادات الريف ، وقد لعبت فى التاريخ الإسلامى أدواراً شبيهة بالأدوار التى لعبتها القيروان والقاهرة ودمشق وبغداد من الناحية السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية . وظلت عاصمة لمراكش ، منذ أنشأها إدريس بن إدريس سنة ١٩٢ هـ (٧٨٠ م) إلى أن فرضت الحماية الفرنسية على البلاد سنة ١٩١٢ ، مع استثناء فترات قصيرة انتقلت فيها العاصمة إلى مدن أخرى ، لاعتبارات أكثرها عسكرية . وفاس من أجمل مدن مراكش مناظر لوقوعها بين الهضاب والسهول ولما يحف بها من حدائق ومزارع وحقول ، وما تزال إلى الآن زاوية بطابعها العربى الأصيل .

ومدينة الرباط اليوم هي عاصمة مراکش السياسية وتقع على ساحل المحيط الأطلسي شمال مدينة الدار البيضاء ، وقد نقلت إليها فرنسا العاصمة لمحاولة القضاء على نفوذ مدينة فاس ، ثم لأن الاعتبار الوطني الذي قضى بجعل العاصمة في الداخل انهار حينما أصبحت البلاد مشمولة بالحماية الفرنسية . وقد أسس مدينة الرباط يوسف بن عبد المؤمن وأنتم بنائها خلفه وابنه يعقوب بن يوسف سنة ٥٩٣ هـ . وهي الآن مقر جلالة الملك وحكومته ومقر السلطات الفرنسية العليا .

ولعل مدينة الدار البيضاء اليوم أشهر المدن المراكشية ، وترجع شهرتها هذه إلى مينائها الكبير واتساع عمرانها وأهميتها الاقتصادية التجارية ، وتقع على ساحل المحيط الأطلسي ، وهي أجمل مدينة حديثة في مراکش ، ويرجع عهدها إلى ما قبل الاسلام ، وقد فتحها عقبة بن نافع سنة ٦٢ هـ . وكانت في القديم تدعى بآنفا ولكن البرتغاليين استولوا عليها سنة ٩٢٠ هـ ، وأعادوا تشييدها وأطلقوا عليها « كازا بلانكا » فلما بارحوها بعد ذلك ظل اسم الدار البيضاء يطلق عليها . وهناك أيضاً مدينة مراکش عاصمة الجنوب ، بناها يوسف بن تاشفين سنة ٥٥٤ هـ لتكون قاعدة ملكه وهي أصلح مدينة لإدارة البلاد لوقوعها في مكان وسط بين مناطق الجنوب المترامية الأطراف ومناطق الشمال .

ومن مدن مراکش المشهورة مدينة طنجة التي يرجع عهدها إلى ما قبل الإسلام ، وهي تقع عند مضيق جبل طارق وقد اكتسبت شهرتها الحالية منذ القرنين الأخيرين بسبب الموقع الجغرافي من ناحية ، ولأنها كانت مقراً للسفراء الأجانب في عهد الاستقلال من ناحية أخرى ، وقد ازدهرت فيها الحياة الوطنية في بداية القرن الحالي ونشأت فيها الصحافة العربية وكان لها تأثير حاسم على تكييف وضعية البلاد الحاضرة . زارها الامبراطور غليوم سنة ١٩٠٥ ، ليقف إلى جانب السلطان ضد فرنسا ، وألقى فيها خطبته الشهيرة . وفي ابريل من سنة ١٩٤٧ زارها حضرة صاحب الجلالة ملك مراکش المعظم — وهي أول

زيارة من نوعها منذ أصبحت طنجة مدينة دولية — وأعلن فيها للعالم مطالبته بحقوق مراكش المشروعة في الحرية والاستقلال ونوه بالروابط التي تربط بينها وبين شقيقاتها أعضاء دول الجامعة العربية .

ولا نستطيع أن نتحدث عن المدن المراكشية دون أن نذكر مدينة تطوان التي أصبحت عاصمة لمنطقة مراكش المشمولة بالنفوذ الأسباني . وقد اكتسبت شهرتها بسبب تركيز الحركة الفكرية فيها بعد انقطاع الصلة بينها وبين المنطقة الجنوبية ، وبانت مركزاً للنشاط السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي .

السطح :

اختلف القول في عدد سكان مراكش منذ بذلت المحاولات لتحقيق هذا الغرض ، وقد تردد الرقم الذي حاول الرحالون أن يقدروه منذ القرن الماضي بين ٦ ملايين و ١٥ مليوناً ، وذلك لصعوبة القيام بالإحصاءات في ذلك الوقت ، ولعدم وجود لوائح حكومية ذات أرقام يمكن الاعتماد عليها . أما بعد فرض الحماية الفرنسية فقد بذلت محاولات موفقة لإحصاء عدد السكان ، ولكن المطلعين على أحوال تلك البلاد ونظمها يستبعدون الأرقام التي أذاعتها السلطة ، فهي — وإن تكن تقريبية — بعيدة كل البعد عن الصحة في البوادي حيث يقيم السواد الأعظم من المراكشيين ، وحيث يضلل السكان القاعين بالإحصاء لاقتناعهم بسوء نيتهم فهم ينظرون إليهم على أنهم يقومون بمهمة تتعلق بفرض الضرائب أو التجنيد العسكري .

وقد قدرت السلطة الفرنسية عدد السكان في منطقتها بما يقارب ٩ ملايين دون سكان منطقة النفوذ الأسباني ومنطقة طنجة الدولية . أما نقدة هذا الإحصاء فيقدرون سكان البلاد كلها — للاعتبارات السالفة — بما يزيد على اثني عشر مليوناً .

ويتألف الشعب المراكشي من عنصرين عظيمين هما العرب والبربر .
والبربر شعب عظيم كان يقيم في شمال أفريقيا كلها فيما غير من أزمنة التاريخ ،
ثم انحسر بعد ذلك عن الشرق وهو الآن عنصر يكثُر عدده كلما اتجهنا غرباً من
برقة إلى مراكش ، وهو شعب كثير التشعبات والتنقلات والتداخل بحيث لم
يعد من الممكن ربط أشتاته سواء في الأصل أو اللغة أو التقاليد . ولسنا نريد أن
نتقيد بالأرقام للأسباب التي أسلفنا القول فيها ، ولكننا مع ذلك نستطيع أن
نقول إن العنصر البربري في مراكش يكاد يتجاوز نصف عدد السكان ، وهو
يكثُر عادة في الجبال ومناطق الصحراء وما يجاورها .

أما العنصر العربي فقد انتقل إلى هذه البلاد في صدر الإسلام وإن كان
هذا الانتقال محدوداً لا يكاد يتجاوز الجند ، ولم تحصل هجرة عربية بالمعنى
الصحيح إليها إلا بعد أن انتقل الفاطميون من المغرب إلى مصر وانقطعت
دعوتهم عن هذه البلاد ، فشجعوا أربعة من أعظم القبائل على الانتقال إلى
أراضي المغرب العربي لكي يقوم التنافس بينهم وبين البربر وبذلك يسهل على
الفاطميين الاستيلاء عليها مرة أخرى .

ويتألف العنصر العربي أيضاً من العرب الذين هاجروا من الأندلس إلى هذه
البلاد بعد أن أجلاهم الأسبان عنها ، كما يتألف من جماعات عربية — وخصوصاً
من سلالة علي بن أبي طالب — فضل أفرادها الانتقال إليها ليتمكنوا من حماية
اتجاهاتهم وأرواحهم في أقصى المغرب ، بعيدين عن متناول يد خصومهم ، ويكثُر
العنصر العربي عادة في الأراضي الزراعية ويمثل الأغلبية الساحقة في جميع المدن .
على أنه لا ينبغي أن يتصور المرء أن هناك فاصلاً حاسماً بين هذين
العنصرين ، فالامتزاج بينهما مستمر وهو يتم بسهولة كلما انتقل الاثنان إلى بيئة
تلائم حياتهما معاً ، وقد امتزجا امتزاجاً تاماً في المدن بحيث لا يمكن التفريق
بينهما ، ويرجع احتفاظ البربر ببعض خصائصه في جبال الأطلس وجبال الريف

إلى أن العربي لا يستطيع أن يعيش في تلك المناطق ، وليس من شأن توفر الحضارة إلا أن يساعد على أن يحصل بين العرب والبربر في الجبال نفس ما حصل بينهم في المدن أى الامتزاج والتعاون وتبادل التأثير ثم فناء العنصرين في عنصر واحد ، ولا ينبغي هنا أن تغفل الإشارة إلى أن العنصرين معاً يشتركان في اعتقاداتهم وتقاليدهم .

وتوجد بمراكش أقلية يهودية يتجاوز عددها المائة ألف نفس ، وقد جاء اليهود إلى هذه البلاد في عهدين ، أولهما قبل الإسلام حينما هاجرت منهم جماعات من فلسطين إليها حيث بشوا ديانتهم بشكل محدود ، والعهد الثاني حينما طردهم الأسبان من الأندلس بعد جلاء العرب ، ولليهود أمكنة خاصة بهم في جل المدن وقد استوطنوا البلاد وعاشوا في أمان ولذلك نجد بينهم الفلاحين والصناع ، بينما اشتهروا بالتجارة وحدها في سائر أنحاء العالم ، وإذا كان اليهود يمتازون مثل إخوانهم في جميع البلاد بالنشاط التجاري المادى فإنهم أكثر يهود العالم استعداداً للانصهار في كتلة الوطن نظراً لتأثرهم الشديد بالحياة في المناطق المحلية التى سكنوها منذ قرون ، فهم يتكلمون اللغة العربية بلهجة خاصة وتمثل فيهم كل مميزات الحياة المراكشية الاجتماعية بصفة تشدد كلما بعدت عن الدين وتخف كلما قربت منه .

هذه هى العناصر التاريخية التى يتألف منها الشعب المراكشى وقد تفاعلت وتبادلت التأثير منذ أجيال كما رأينا ، ولكن يوجد في هذه البلاد منذ فرض عليها نظام الحماية جالية أجنبية أغلبها من الفرنسيين والأسبان ، جاؤا إليها بقصد الاستغلال الاقتصادى ، وقد كانت ذلك عسيراً عليهم قبل الحماية ، فلما تملك الفرنسيون والأسبان مقاليد السلطة الفعلية منذ سنة ١٩١٢ توافد عليها الأجانب أفواجاً أفواجا ، انفتح أبواب الرزق التى أقفلت في وجوههم ببلادهم ، وبلغ عددهم اليوم ما يقرب أو يزيد على ٢٥٠ ألفاً ، وأهم الأعمال التى يزاولونها

الزراعة والتجارة ، حيث يستغلون السلطة العنصرية التي تؤيدهم ، وقد أثروا على حياة البلاد من ناحية الوسائل الجديدة التي يستعملونها ، ولكن تأثيرهم المباشر على الحياة الاجتماعية ضئيل بصفة تسترعى الأنظار .

باطمة الأرض :

كان الإنسان في قديم الزمان يعتمد في حياته الاقتصادية على قطف ثمار الطبيعة ولكنه كان كلما تقدمت به الحياة واكتسب خبرة علمية بما فيها ازدياد مطامحه ولجأ إلى الابتكار لكي يبتز من الطبيعة ثمارها معتمداً على جهوده العقلية والعضلية .

وقد ساعد الاستعمار — بصفة غير مباشرة — على خلق وسائل الابتزاز هذه حينما نقل إلى مراکش خبرته التي اكتسبها في بلاده بالعلم والعمل إلى أن ضاقت بلاده عن تجارتها فانتقل إلى البلاد الأخرى بصفته مستعمراً ، وأهم النتائج التي وصل إليها في مراکش هي التوسع في كشف المعادن الأمر الذي قفز بمركز البلاد الاقتصادي إلى مستوى يوشك أن يكون خطيراً .

وأهم هذه المعادن معدن الفسفاط إذ أصبحت مراکش ثالث بلاد العالم إنتاجاً له ولا يكاد يخلو مكان في البلاد كلها من معدن الملح ، كما اكتشف البترول بصفة جعلت من البلاد أهم مورد لهذا الصنف إلى فرنسا ، وما يزال من المؤكد إلى الآن أن أكثر المعادن في مراکش غير مكتشفة أو ما تزال الوسائل الموجودة عاجزة عن استغلالها .

كما توجد بالبلاد معادن أخرى كثيرة بكميات مختلفة مثل الفحم والذهب والفضة والمنجنيز والرصاص والزنك وخصوصاً في جبال الأطلس والريف ، وتوجد في منطقة السوس معادن أخرى مثل الرخام والجبس والكبريت والنجاس والزئبق ويستتبع ذلك وجود مياه معدنية في كثير من البقاع ، وإن كانت الجهود التي

١٥
بذلت في سبيل استغلالها والعناية بها ما تزال محدودة إلى الآن ، وإذا انتظمت
العناية بباطن الأرض في مرا كش وتوفرت وسائل ذلك كان من المنتظر أن
تصبح من أهم بلاد العالم انتاجا لمختلف المعادن ، كما سترى فيما بعد

ظاهر الأرض :

ولا يقل ظاهر الأرض خطورة عن باطنها ، ولا يقلل من هذه الأهمية سوى
عدم التمكن من السيطرة على الطبيعة فيها إلى الآن ، إذ تقابل خصوبة الأرض
المتناهية الاعتماد على المطر فقط في الري ، وقد بذلت جهود محدودة لبناء الخزانات
وقلتج البلاد مختلف أنواع الفواكه المعروفة سواء منها ما ينبت في المناطق
الحارة أو الباردة ، ويكثر انتاج الخضروات في ضواحي المدن ، ولا يكاد يوجد
نوع من أنواع النبات أو الزهر إلا وله منطقة تنتج في هذه البلاد .

وأنواع الحيوانات كثيرة متنوعة أيضاً ولكن ما تزال وسائل تربيتها
محدودة إلى الآن ، ولذلك فهي — مثل الزرع — دائماً معرضة للأخطار ،
وسوف تظل كذلك إلى أن يوضع للبلاد نظام للري محكم بواسطة بناء الخزانات
الضخمة ، وتختلف الحيوانات كذلك باختلاف المناطق فكثر الخراف في مناطق
الجبال والصفوح ، والمعز في جبال الشمال والأبقار في السهول الخصبة ، وتنكاد
المناطق كلها تحفل بالبعال والحير ، ويقتصر وجود الجمال على مناطق الجنوب
الصحراوية . وأكثر الطيور التي يعتنى بتربيتها الدجاج والديك الرومي وقد كان
من نتائج وفرة المنتوجات الطبيعية واتساع أفق تفكير الأهالي ، واطراد نمو عدد
السكان والظروف التي خلقها الاستعمار بصفة غير مباشرة — أن ازدهرت
التجارة في مرا كش ازدهاراً لم يكن له مثيل من قبل مع ملاحظة أن المراكشيين
اشتهروا بالتجارة الواسعة منذ أقدم العصور ، إذ كانت تعرفهم معظم موانئ
البحر الأبيض المتوسط وأهم المدن الأوربية .

ومن أغرب ما يلاحظ أن هذه التجارة لم تكن تتأثر كثيراً بتدهور الحياة السياسية ، بل كانت تستمر دائماً في نشاطها بالرغم من الفكبات التي لحقت البلاد في الأزمنة الأخيرة .

نتائج أعظم :

يسهل على الذين يتتبعون ظروف البيئة وعواملها أن يلاحظوا التأثير القوى الذي أحدثته سلاسل الجبال التي تخترق البلاد في اتجاهات مختلفة ، بحيث جعلت من مرا كش مجموعة من المناطق المقفلة وشبه المقفلة ، فإذا لاحظنا إلى جانب ذلك الموقع الجغرافي الذي يقع هو أيضاً في زاوية تكاد تكون مقفلة سهل علينا أن نفهم لماذا ظلت مرا كش بعيدة عن أن تكتسحها موجات هجرة الجيوش الغازية كما سنرى فيما بعد .

وقد تأثر السكان بهذه الفواصل بحيث ظهرت في كل منطقة مميزات خاصة كما اختلف الانتاج أيضاً ، وذلك تبعاً لتلك الفواصل الطبيعية من ناحية ، ولاختلاف الظواهر الطبيعية بين المحيط والصحراء من ناحية أخرى .

ولهذا فقد كان من الصعب جداً على جيوش الامبراطوريات المختلفة أن تخترق تلك المعاقل الجبلية إلى قلب مرا كش ، وهكذا تمتعت باستقلالها طوال عصور التاريخ . ولكن ذلك لم ينته بالمرأ كشيين إلى الجود كما يحصل لمناطق الارساب البشرى في كثير من جهات العالم المقفلة ، بل ظلت قسوة الطبيعة ، في مناطق الجبال ، والأودية ، والتعرض للجدب ، ووضوح الفصول الأربعة ، تدفع بالمرأ كشيين دائماً إلى الكد والكفاح في سبيل الحياة وهذا سر ما يمتازون به من نشاط .

على أنه إذا كانت هناك عوامل خير فهناك عوامل شر أيضاً ، فقد جرت تلك المناطق المقفلة وشبه المقفلة متاعب كبيرة على البلاد ، إذ كان من السهل دائماً

أن تنفصل إحدى المناطق عن الدولة وتشور ضدها ولها من أرضها ما يساعدها على الدفاع والاكتفاء الذاتي .

وسوف نلاحظ عند ما نستعرض تاريخ هذه البلاد أنها لا يمكن أن تكون إلا قوية أو ضعيفة ، وهي تستمد قوتها من الحكومة القوية التي تعرف كيف تستفيد من اختلاف ظروف البيئة وتنوع قدرة السكان ، وإذا كان لا بد من أن تمتاز الحكومة في مراکش بالقوة فهي أحوج إلى أن تمتاز بالعدالة لكي لا تتدمر منطقة من المناطق .

وتساعد تلك الفواصل الجبلية أيضاً زيادة على اختلال وسائل الري على استفحال المجاعات والأوبئة في مناطق معينة لعدم وجود وسائل الإنقاذ . ومن هنا كانت مراکش دائماً في حاجة إلى شبكة معقدة كبيرة من المواصلات ، وهذا ما فطن إليه الفرنسيون بعد فرض معاهدة الحماية فأنشأوا شبكة من الطرق تمتد في كل اتجاه وتساعد على ربط جميع المناطق ربطاً محكماً .

تلك هي مراکش ، إذا توفرت لحكومتها أسباب القوة فبسطت فيها الأمن وجعلت شعارها العدالة قفزت بالبلاد في سنين معدودات إلى صف الدولة القوية ، وإذا فقدت حكومتها أسباب القوة والعدالة انحدرت البلاد بسرعة نحو الهاوية ولم تكن مراکش غير ذلك طوال عصور التاريخ البعيد والقريب .

الفصل الثاني

تاريخ وأحداث

كانت تطلق على هذه البلاد أسماء مختلفة أثناء التاريخ إلى أن جاء العرب وأطلقوا على شمال أفريقيا كله بلاد المغرب ، وميزوا بين أقطاره الثلاثة بأن أضافوا صفة إلى لفظة المغرب ، فقالوا المغرب الأدنى (تونس) والمغرب الأوسط (الجزائر) والمغرب الأقصى (مراکش) .

وعندما برز اسم تونس والجزائر لم يعد هناك مانع من إطلاق كلمة المغرب فقط على مراکش فغلب عليها ذلك . ولكن اسم هذه البلاد لم يستقر من قبل ولا من بعد . أضيف إلى ذلك أن كلمة المغرب أشبه بأن تكون اسم جهة من أن تكون اسم دولة ، ولذلك فإن أبناء هذه البلاد المستعيرين يفضلون الرجوع إلى الاصطلاح العربي القديم فيطلقون على أفريقيا الشمالية اسم (بلاد المغرب العربي) ويفضلون أن يطلقوا اسم مراکش على القطر كله وبذلك تكون أسماء تونس والجزائر ومراكش خاضعة لقاعدة واحدة ، هي إطلاق اسم مدينة مشهورة على القطر كله .

وقد أطلق اسم كثير من المدن على القطر كله في عصور مختلفة ، فكان يقال لها في العصر الروماني (المملكة الطنجية) نسبة لمدينة طنجة عاصمة البلاد يومئذ ، كما أطلق عليها في العصر الإسلامي اسم (مملكة فاس) نسبة إلى مدينة فاس عاصمة مراکش الإسلامية . وكان إطلاق هذه الأسماء في الغالب يأتي من

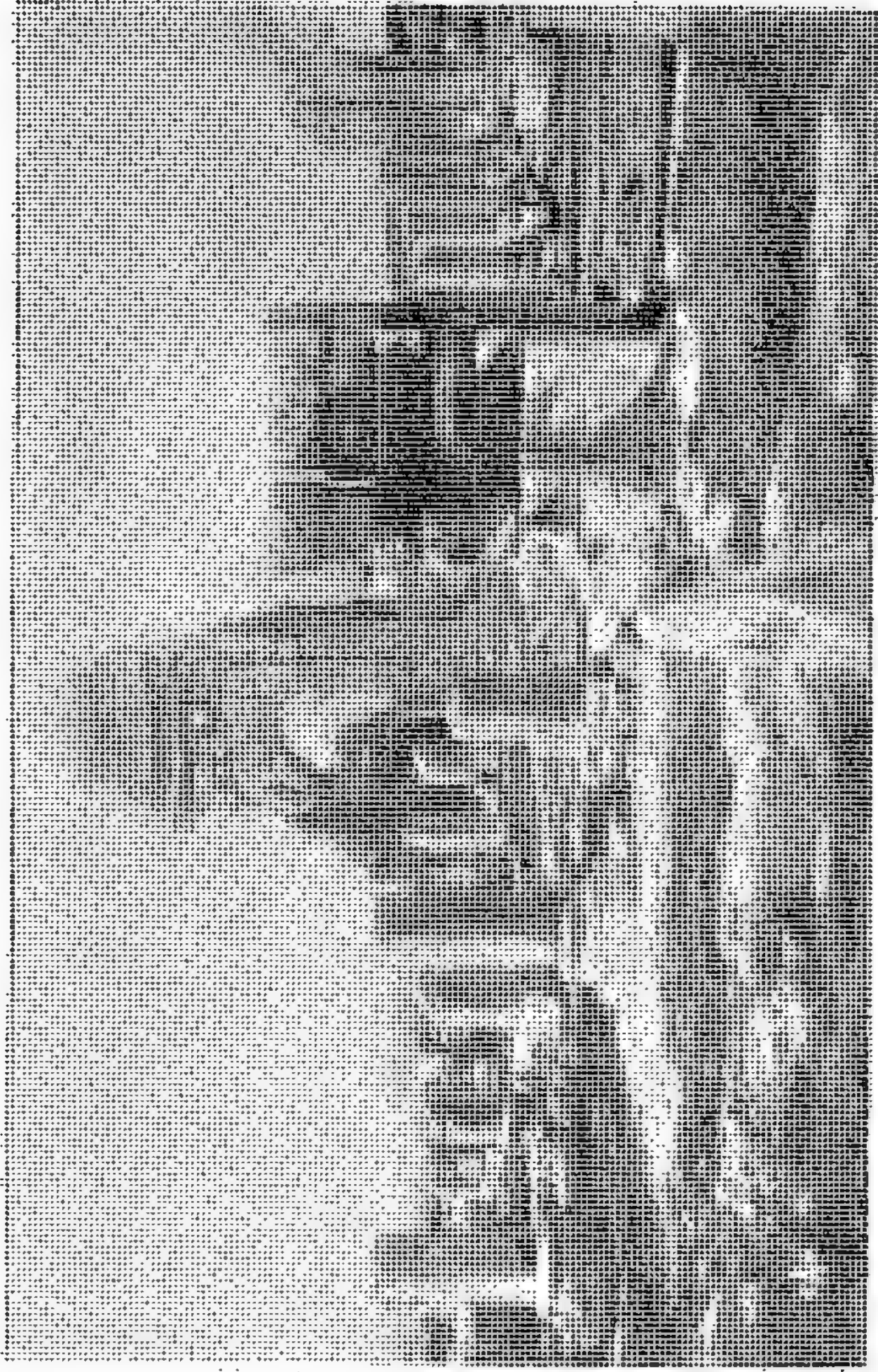
الخارج وخصوصاً من أوروبا . ومنذ أكثر من سبعة قرون ابتداء اسم سراكش يطارد هذه الأسماء جميعاً في أوروبا ، وانتقل بعد ذلك إلى الشرق ، وإذا كان قد أصبح اسماً لهذه البلاد في جميع اللغات الأخرى فإنه بدأ يستقر كذلك في اللغة العربية .

سراكش قبل الإسلام

يرجع وجود العنصر البربري في سراكش إلى أقدم العصور التاريخية ، ونستطيع أن نتصور أن المراحل التي مرت بالإنسان الأول مرت به في هذه البلاد التي لا يعتمد التاريخ إلا على أدلة سطحية وهو يتحدث عن العصور القديمة فيها .

ومهما يكن من شيء فإن بعض الآثار تميل بنا إلى القول بأن الفينيقيين وصلوا إلى شواطئ سراكش في أوائل القرن الثاني عشر قبل الميلاد ، وأسسوا بها بعض المراكز التجارية وجاء من بعدهم القرطاجنيون فتوسعوا في إنشاء هذه المراكز ووصلوا بها إلى أمكنة داخلية على شاطئ المحيط ، ولكن لم يكن لهذه المراكز أثر قوى على داخلية البلاد نظراً لاعتصام أهل الداخل برؤوس الجبال كلما احتل الغزاة السهول الشمالية

وأخيراً سقطت الإمبراطورية القرطاجنية ، وفي سنة ٤٣ م — في عهد الإمبراطور (كلود) — أصبحت سراكش مقاطعة رومانية عاصمتها طنجة ، وظل الأمر على ذلك إلى سنة ٢٨٥ حينما أدخلت الإصلاحات الإدارية على الإمبراطورية ، فأصبحت (موريتانيا) الطنجية بمقتضى هذه الإصلاحات تابعة لشبه جزيرة « إيبيريا » وبذلك دخلت البلاد في علاقة قوية مع شبه الجزيرة ، وزادت هذه العلاقة قوة حينما شملت الثورات الإمبراطورية ، ولم تعد هناك رابطة تربط بين طنجة وروما سوى عبر إيبيريا .



لم يبق من آثار المدن الرومانية الثلاث في مصر أكثر سوى آثار مدينة فولة بيليس

وتمتد المنطقة التي كان يستولى عليها الرومان من شمال مراكش من مصب
نهر (أبورقراق) بالقرب من مدينة الرباط الحالية ، وتمتد المنطقة شرقاً إلى أن
تشمل كتلة زرهون الجميلة وممر تازة .

وكانت أهم المدن التي توجد بموريتانيا الطنجية ثلاثاً ، تقع كل واحدة عند
زاوية مثلث يحصر بينه أراضي مراكش التي احتلها الرومان وهي طنجة وسلا
ثم فولوبيليس التي تمثل عندها أبعد نقطة وصل الرومان إليها في الداخل ، ولم
يبق منها اليوم سوى الآثار التي تمثل الحضارة الرومانية . أما (سلا) فكانت
تقع في مكان مدينة الرباط الحالية ، وقد ورد اسمها في قصة روبنصون كروزو حينما
غرق ولجأ إليها ، وهي غير مدينة سلا الحالية .

ومهما يقل عن الرومان في شمال مراكش والمدة التي قضاها هناك ، فقد
كان تأثيرهم ضعيفاً على الشعب المراكشي ، حتى بعد أن أصبحوا يبشرون
بالنصرانية وينشرونها . ذلك أن هذا الشعب ظل معتصماً بقم الجبال وبالمناطق
للقفلة ، دون أن يستطيع أحد من الغزاة أن يقتحم عليه قلاع المنيع .

الفتح العربي

ما زال العرب يعملون على التوسع غرباً منذ فتحوا القطر المصري ، وقد
اكتسحوا بالفعل معظم الشمال الأفريقي ، وأسسوا عاصمة القيروان ، وفي أثرهم
الدين الإسلامي والثقافة العربية الفتية . ولكن القائد الذي استطاع أن يخترق
حدود مراكش في أقاصي المغرب هو عقبة بن نافع وكان ذلك سنة ٦٢٢ هـ .

أما قبل ذلك فلا نعرف اتصالاً بين العرب والبربر بعد ظهور الإسلام سوى
في عهد عثمان بن عفان ، إذ يروى أن جماعة من قبيلة زناتة البربرية وعلى رأسها
ملكها ، قدمت إلى خليفة المسلمين وأعلنت بين يديه إسلامها ، وأنها رجعت إلى
مراكش بعد ذلك لتيث في بني قومها تعاليم الدين الجديد .

ويروى أيضاً أن هذه القبيلة التي ساعدت الجيش العربي الفاتح بقيادة عقبة على اقتحام معقل الجبال إلى قلب منطقة (سوس) المقفلة حيث كانت تعيش جماعات من البربر المجوس الذين لم يصل إليهم مبشرو الرومان ولا دعاة بني إسرائيل .

ولكن العرب الذين لم يكونوا قد اكتسبوا خبرة كافية تؤهلهم لمعاشره البربر ، أثاروا ضدهم هذا الشعب ذا الشكيمة الصعبة ، وما زال موقفهم يدق إلى أن انتهى الأمر بالحملة العربية إلى نكبة مروعة . إذ تربص الملك البربري كسيلة بالقائد عقبة بن نافع في جماعة من كبار العرب ووجوههم وانقض عليهم بالقرب من أرض الزاب جنوب منطقة قسنطينة بالجزائر وقتلهم جميعاً ، وبذلك اضطر العرب إلى الانسحاب من بلاد المغرب العربي كلها سنة ٦٤ هـ .

وقد زاد في اضطراب أمر العرب بالمغرب يومئذ ما كانوا يعانونه من خلافات داخلية ، فلم تتمكن الحملة من العودة إلا في سنة ٦٩ هـ في عهد الخليفة عبد الملك ابن مروان الذي كان قد حارب في هذه الميادين من قبل واحتفظ لها بذكريات في نفسه . ولكن هذه الحملة أخفقت أيضاً إذ استطاعت داهية — الكاهنة البربرية — أن تخلف الملك كسيلة الذي لقي حتفه في القتال ، وأن تطرد العرب من بلاد المغرب مرة أخرى .

وظنت الكاهنة العنود أن العرب لا يمكن أن يكفوا عن شن هذه الحملات القوية على البلاد ما دامت تحفل بالخيرات ، ولذلك أمرت بحرق الأشجار وجميع ما تنتجها الأراضي ، فضعفت البلاد ضعفاً شديداً ، وانتشرت فيها المجاعة ، وفي أثرها القوضى ، فهدت بتصرفاتها المخطئة — على عكس قصدها — السبيل أمام الجيش العربي الذي غاود الهجوم سنة ٧٤ هـ تحت قيادة حسان بن النعمان الذي استطاع أن يفتحها مرة أخرى .

وجد حسان البلاد متدمرة فعول على تنظيمها ، ودون الدواوين باللغة

العربية واستقدم ألف عائلة من أقباط مصر للاستعانة بهم على إدخال النظم الجديدة وسلك سياسة أكثر مرونة نحو البربر، وبدأ يشركهم في سوس بلادهم ويستشيرهم ويستعين بهم .

ولم تصل هذه الحملة في الحقيقة إلى مراکش، والظاهر أن العرب رأوا أن من الضروري أن يشبثوا أقدامهم في تونس والجزائر قبل الإقدام على مغامرة أخرى بين سلاسل جبال الأطلس .

وعند ما استتب الأمر وتم لهم ما أرادوا، بدأ الزحف على مراکش بقيادة موسى بن نصير، وبعيته طارق بن زياد — وهو من أصل بربري — وسرعان ما فتح العرب مراکش مرة أخرى . وبدلاً من أن يصطدموا بالبربر عمدوا إلى التعاون معهم، وألفوا جيشاً كبيراً أغلبته الساحة من البربر، واستطاعوا أن يستفيدوا من نزعتهم الحربية بأن أرسلوا هذا الجيش إلى الأندلس ليفتحوها . وظهرت بين البربر بعد فتح الأندلس فكرة جديدة هي أنه يجب أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم كشعب مسلم — وهي نزعة شبيهة بالتي ظهرت في فارس — ولستنا نريد أن نستمر هنا في سرد حوادث التاريخ، وإنما يكفي أن نشير إلى أن هذه النزعة الجديدة كانت سبباً في ظهور اضطرابات شتى، ونلاحظ هنا أن الإسلام كان ينتشر بصفة واسعة النطاق، وأن البربر فصلوا الإسلام عن العروبة، ونلاحظ أيضاً أنهم بدأوا يتأثرون رغم ذلك بالمشاكل العربية الداخلية، وبدأت المذاهب السياسية تشق طريقها إلى بلاد المغرب، وقد استمر هذا العصر الذي يمكن أن نطلق عليه عصر التمحض فترة طويلة بدأت بعد مقتل الوالي يزيد ابن أبي مسلم سنة ١٠٢ هـ وانتهت بقيام الدولة الأولى .

الدولة الإدريسية ١٦٩ — ٣١٣

ويرتبط قيام الدولة المراكشية الأولى بالحوادث التي قام بها أبناء علي بن أبي طالب في الشرق بعد قيام الدولة العباسية ، فقد حاولوا سنة ١٦٩ هـ أن يستولوا على الدولة بزعامة الحسين بن علي ، وانضم إليه أربعة إخوة كان لهم شأن في تاريخ العرب في المشرق والمغرب هم : محمد النفس الزكية وإدريس ويحيى وسليمان أبناء عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب . فقد انهزمت الحركة العلوية بالمدينة فهرب هؤلاء الأبناء إلى أنحاء مختلفة من العالم العربي ، وقد استطاع إدريس أن يصل إلى مراكش .

كما يرتبط بعامل داخلي هو رغبة المراكشيين في المحافظة على استقلالهم دون أن يمس ذلك الإسلام الذي تمكن من قلوب كثير منهم . وقد كان ذلك سبباً في الاضطرابات التي قلنا إنها سادت مراكش . فلما وصل إليها إدريس وجد الشعب أن الفرصة قد سبغت لبناء كيان الدولة المراكشية الإسلامية .

وصل إدريس بن عبد الله إلى مصر ثم استطاع بمعاونة بعض رجال الدولة أن يصل إلى مدينة ويلي (مدينة كانت بالقرب من مكناس) سنة ١٧٣ هـ ، فأكرمه أمير البربر يومئذ وساعده على نشر دعوته وكان لتزوجه بفتاة منهم أثر حسن بينهم فبايعه الناس ، فقامت شوكتهم وكبرت جيوشهم بحيث استطاع أن يفتح أرض تامسنا وأرض تادلا ، وبذلك نشر الإسلام في مناطق كانت تدين باليهودية والنصرانية وجعل مدينة ويلي عاصمته ، ومد حدود الدولة الشرقية إلى مدينة تلمسان ، واستطاع في ظرف خمس سنوات أن يضم أصول دولة مراكش الإسلامية .

ولكن عين هرون الرشيد لم تكن لتنام أمام هذا الخطر العلوي الدام الذي يهدد ملكه من المغرب . فانتقى أحد الدهاة (سليمان الشماخ) وزوده

بالمال والدسيسة إلى أن استطاع أن يصل إلى عاصمة الدولة ، ويتقرب إلى إدريس ويكسب ثقته ، وأخيراً استطاع أن يدس له سمّاً زعاقاً ويقتله سنة ١٧٧ هـ .

وهنا برز رجل طالما عرف بإخلاصه لإدريس هو مولاه راشد ، فقد أعلن لرجال الدولة أن زوجة إدريس حامل ، فعهدوا إليه بحماية الملكة إلى أن يولد قائدها الجديد ، وفعلوا استطاع بحكمته وحنكته أن يسير بالأمور إلى أن ولد إدريس الثاني في نفس السنة التي توفي فيها والده .

واستطاعت يد هارون الرشيد أن تمتد مرة أخرى وتقتل المولى راشداً بواسطة عامله في أفريقيا ، فلم يضطرب أمر البلاد ، وإنما تزعم الأمر رجال آخرون إلى أن كبر الفتي إدريس .

ترعرع أهل البلاد الصغير بين أحضان البربر ، ولقن تقاليد العرب وأشعارهم ووقائعهم ، ودرب تدريباً حسناً على مبادئ الشرف وأصول الفروسية وبذلك استطاع أن يكون مثلاً أعلى للبربر والعرب معاً . وفي سنة ١٨٨ هـ وهو ما يزال طفلاً في سن الحادية عشرة ، بايعه الناس والتفت حوله القلوب واستطاع المعاهل الصغير وهو على عتبة الشباب أن يبرز في الفروسية وكثرت جيوشه وذاع صيته في تونس والجزائر والأندلس ، وأخفقت دسائس الخليفة العباسي في أن تفسد حوله القلوب . كانت الدولة تتسع كلما تدرج هو في سنى شبابه . ولم تعد وليلى صاحبة له ، فاخبط مدينة فاس سنة ١٩٢ هـ لتكون عاصمة ملكه .

وبذلك وضع في جسمه مراكش قلباً ما زال ينبض بالحياة إلى اليوم ، وظل كذلك طوال عصور التاريخ . وقد امتدت الدولة في عهده من وهران بالجزائر إلى منطقة سوس ، وكان من المنتظر أن ينقلب أمر الدولة إلى إمبراطورية لولا أن عاجلته المنية ، وهو ما يزال في سن السادسة والثلاثين إذ توفي سنة ٢١٣ هـ ، والبلاد أجوج ما تكون إلى مواهبه لتقوية وحدتها في عصر كانت مقاليد الدول تربط فيه بالأشخاص .

وتولى الأمر بعده ابنه محمد ، ولكن جدته نصحتة إذا هو أراد أن يتلافى الخلاف مع إخوته أن يقسم البلاد بينهم ، وبذلك تشتت الوحدة التي بذل العاهلان السابقان جهوداً جبارة لبنائها وتدعيمها ، وهو تقليد نشأ في العالم الإسلامي حتى كاد يبدده .

وقد انحدر بعد ذلك أمر البلاد مرة أخرى ، وعاثت فيها جيوش بني مروان الأندلسية ، والشيعة من الفاطميين . وكانت مراكش جزءاً من الإمبراطورية التي أنشأها الفاطميون في شمال أفريقيا ، وبذلك تحققت فكرة المغرب العربي لأول مرة تحت زعامة الفاطميين . ولكن سرعان ما انقلبت الأمور فإذا بها تخرج من قبضة الفاطميين إلى قبضة بني أمية خلفاء الأندلس ، وقد استمر الأمر على ذلك إلى بداية القرن الخامس الهجري .

دولة المرابطين ٤٦٢ — ٥٤٢

وبينا كانت حالة العرب تزداد حرجاً في الأندلس عقب الانتصارات التي أحرز عليها الجيش الأسباني ، وبينا كانت الدولة الفاطمية تجلو عن المغرب العربي لتقيم دولة أخرى في مصر بعد أن فتحتها جوهر الصقلي كانت الوضعية السياسية في الشمال الأفريقي تتغير مرة أخرى لتتخذ شكلاً قريباً من الشكل النهائي الذي استقرت عليه بعد ذلك إلى العصر الحديث . وبذلك قامت في مراكش الدولة الثانية التي تمثلت في دولة المرابطين أو الملمشين ، والتي جاءت نتيجة لحركة واسعة النطاق نشأت بمجنوب مراكش في قبيلة لمتونة .

كانت حركة المرابطين في أول أمرها دينية تطهيرية ، ترمي بكل بساطة إلى التوسع في بث تعاليم الدين ورد الناس بالوعظ أحياناً وبالقوة أحياناً أخرى عن ارتكاب البدع التي انتشرت بينهم ، وكان اسم الرجل الذي يتزعم هذه الحركة عبد الله بن ياسين ، فلما قويت شوكتها بدأت تقوم بغزوات صغيرة في الصحراء

وفي بلاد السودان إلى أن استفحل أمرها وبدأت تمعجه بضرباتها شمالاً إلى أن استولت على سجلماسة .

وفي أثناء زحف المسلمين إلى الشمال آلت الزعامة إلى أكبر قوادها المحمدين يوسف بن تاشفين الذي أظهر من الشجاعة والإخلاص والدهاء ما رشحه لزعامتها سنة ٤٦٢ هـ .

كان يوسف بن تاشفين برباً صميماً ، ومن الأبطال الذين لوححت الشمس أبدانهم وأرواحهم ، فتأصلت في نفسه تعاليم الإسلام ، وبرع في أساليب الحرب والسياسة ، واشتد في إخلاصه لفكرة إنشاء دولة قوية في مراكش ، ولكنه كان في زعامته أقرب إلى البداوة منه إلى الحضارة . وهذه هي الصفة التي مكنته من القيام بالدور الحاسم الذي لعبه في تاريخ هذه البلاد .

وسرعان ما بدأ القائد الموهوب زحفه نحو الشمال ، واستطاع أن يحصل على تأييد العباسيين في الشرق . فقلده الخليفة المستظهر عهده ، وبذلك ازداد قوة ، وبنى مدينة مراكش لتكون عاصمة ملكه ، وقاعدة عسكرية يستند عليها في زحفه إلى الشمال ، وما زالت جيوشه تستولى على المدن والمناطق تباعاً إلى أن أصبحت مراكش كلها خاضعة له .

وبينما كان أمر مراكش يقوى كانت الأندلس تعاني من الخلافات الداخلية ما أضعفها أمام الأسبان في عهد ملوك الطوائف الذين استنصروا يوسف بن تاشفين بواسطة العتمد بن عباد ، فتردد يوسف قليلاً ولكن عينه كانت لا تنام ، إلى أن قدم عليه العتمد نفسه ليستنجد بجيوشه وأساطيله ، وفي سنة ٤٧٩ هـ . عبر (أمير المسلمين) البحر إلى الأندلس في جماعة كبيرة من أعظم قواد المرابطين ومعه جيش عظيم ما لبث أن انضمت إليه جيوش الأندلس الإسلامية ، واجتمعت الكلمة المتضامنة حول القائد الكبير الذي زحف بها ليرد جيوش الأسبان على أعقابها .

وانتشر الذعر في أسبانيا النصرانية ؛ لأن رهبة أمير المسلمين كانت تسبق جيوشه . وجمعوا الجموع وحاولوا أن يردوا أبطال مراكش عن المضي في مغامرتهم الجريئة ، ولكن جيوش يوسف بن تاشفين المدربة على طاعة أوامره وتنفيذ الخطط الحربية البارة التي كان يضعها ، تمكنت من أن تغير تاريخ العرب في أسبانيا .

وسرعان ما وضع يوسف خطته الحربية ، وما كاد يلتحم مع الأسبان حتى سيطر على الموقف . وفي معركة الزلاقة الشهيرة انهزم الأسبان شر هزيمة واندفع فرسان مراكش وأبطالها في إثر فلولهم إلى أن كادوا يستأصلون جيوشهم عن آخر رجل فيها .

ولم يكن أمير المسلمين بالرجل الذي يرضى عن الحياة في الأندلس ، تلك الحياة الرقيقة الناعمة ، وعلى حدودها جيوش النصرانية تتحفز من أن لاخر للقضاء عليها ، ولم تكن تلك الحياة مما يتناسب مع البيئة الدينية التي نشأ فيها يوسف ، لذلك عول على القضاء على نظام الطوائف الضعيفة والاستيلاء على الأندلس وضمها إلى مراكش ، فألقى القبض على المعتمد بن عباد ونفاه إلى أغمات حيث ظل بها سجيناً إلى أن مات ، ثم قاتل ملوك الطوائف الذين حاولوا مقاومته إلى أن دانت له الأندلس كلها . وبذلك أصبح المرابطون الدرع القوي الذي أخرج زحف الأسبانيين وزحزحهم نحو الشمال .

ولكن دولة المرابطين كانت تستمد جزءاً كبيراً من قوتها من حزم زعيمها واستقامته ، ولذلك فقد أثرت عليها وفاته سنة ٥٠٠ هـ . بعد أن تولى الأمر ٣٨ سنة غير أثناءها تاريخ مراكش والأندلس معاً .

وتولى الأمر بعده ابنه علي بن يوسف بن تاشفين وقد ساعده الاستقرار الذي كان يسود البلاد على المضي في أداء الرسالة التي بدأها والده ، وظل يحكم البلاد ٣٥ سنة تزعرع ملكه في نهايتها ؛ لأن علياً لم يكن يتصف بدهاء أبيه فعاد

الأسبان إلى التقدم في الأندلس مرة أخرى ونبتت في مراكش حركة أخرى هي حركة الموحدين . وما كادت المنية توافي عليا حتى استفحل أمر هؤلاء الموحدين ثم انتهى الأمر إلى قيام دولتهم .

اميراطورية الموحدين ٥١٤ - ٦٦٨

أفسحت دولة المرابطين الطريق لتحل محلها أكبر دولة عرفت مراكش في العهد الإسلامي ، وهي دولة الموحدين . وبذلك انتقلت زعامة البلاد من قبيلة لمتونة إلى قبيلة صنهاجة وهما قبيلتان بربريتان عريقتان في الإسلام . ولد المهدي بن تومرت سنة ٤٨٥ هـ ، وأولع منذ صباه بالدراسات العلمية والدينية ، وما كاد يبلغ سن الخامسة والعشرين حتى رحل إلى بلاد الشرق ، فراراً من مصر والحجاز ووصل إلى العراق . وكان ورعاً ناسكاً فصيحاً في اللغتين : العربية والبربرية ، ولسكنه كان يمتاز بالجرأة في التهجم على الناس لما يأتونه من أمور تخالف الدين دون أن يخلو في ذلك من شذوذ يرجع في الغالب إلى عاهة قبيية ؛ ولذلك طورد من كل بلد حل به إلى أن رجع إلى مدينة مراكش حيث استمر في خطته ، وكاد يلقى عليه القبض لولا أنه هرب إلى الجبال ، وأعلن أنه المهدي المنتظر فبايعه المضامدة . واستطاع أن يهزم جيوش علي بن يوسف بالقوة تارة وبالدهاء تارة أخرى . وأخيراً توفي وهو ما يزال في التاسعة والثلاثين ، وأهم الآثار التي تركها في البلاد هو نشره لمذهب الأشعرية .

توفي المهدي بن تومرت ليخلفه ساعده الأيمن وقائده العسكري عبد المؤمن ابن علي ، وكان رجلاً عملياً جريئاً ، فنازل جيوش المرابطين في حروب طويلة إلى أن استطاع أن يدحرها وانضم إليه الأسطول سنة ٥٤٠ هـ ، وما كاد الأمر يستتب في مراكش حتى قفز إلى الأندلس واستولى عليها ، ثم فتح الجزائر ثم تونس ، وهكذا استطاع أن يحقق فكرة (المغرب العربي) بصفة أقوى وأمتن

من المحاولة التي قام بها الفاطميون من قبل ، فقد سيطر على هذه البلاد جميعاً ،
وحصنها ووضع الأساطيل في جميع موانئها .

وانتشر الأمن والرخاء في سائر أنحاء البلاد ، وقصد البلاط الموحدى العلماء
والأدباء والفلاسفة في عهد يوسف بن عبد المؤمن صديق ابن طفيل ، وهو الذى
ترجم ابن رشد كتب أرسطو بطلب منه .

وبلغت دولة الموحدين أوج عظمتها في عهد يعقوب المنصور (٥٨٠ - ٥٩٥)
فتوغلت جيوشه في أفريقيا وفي أسبانيا . وخاض معركة الأرك في الأندلس وهى
معركة شبيهة بمعركة الزلاقة هزم الأسبان فيها هزيمة منكرة ، وكاد ينفذ مدينة
طليطلة لولا أن خرجت إليه والده الادفتش وبناته ونساؤه باقيات بين يديه فرق
لنظهن وترك المدينة .

وحصل في عهد المنصور أول اصطدام بين مراکش والدول الأروبية ،
وذلك أن أسطولاً مركباً من ستين سفينة كان يحمل جنوداً من ألمانيا وجهات
الألزاس واللورين في عودتهم من بيت المقدس ، وحاول إنزالهم على ساحل غاليسيا
بالقرب من سان جاك . ولكن السكان أجلوهم ، وأقبل في نفس الوقت أسطول
انجليزى بلجيكي إلى لشبونة ، وقيل إن الأسطول الأول انضم إليه وتعاقد مع
ملك البرتغال على محاربة المسلمين ، فعاث الجيش الأول في أطراف الأندلس
الإسلامية وقتل أغلب المسلمين الموجودين في الأراضي المفتوحة . ولكن جيش
المنصور باغته وشرده واسترد المدن والبلاد التي استولى عليها سنة ٥٨٧ هـ .

ولكن يعقوب المنصور أخطأ خطأ كبيراً حينما أرسل إليه صلاح الدين
الأيوبي يطلب مؤازرة أسطوله وإقفال البحر الأبيض المتوسط في وجه الأساطيل
الأروبية في طريقها إلى بيت المقدس ويعمل المؤرخون ذلك بأن صلاح الدين
لم يخاطبه في الرسالة بلقب أمير المسلمين ونرى نحن أن لهذا الرفض علاقة ببعض
الحروب التي قامت على حدود الموحدين الشرقية . ولو أقدم المنصور على إقفال

البحر الأبيض المتوسط — وكان أسطوله من أقوى الأساطيل الإسلامية —
 لكان من الممكن أن يغير مجرى التاريخ العربى .

ولم تعرف نهاية المنصور فقد اختفى سنة ٥٩٥ هـ وبذلك فقدته دولة
 الموحدين وهى أشد ما تكون حاجة إليه .

ثم بدأ عصر التدهور مرة أخرى ، واختلف الموحدون على أنفسهم وما كاد
 الزمن يتقدم حتى انسحبت تونس من حكمهم ، ثم فقدوا الأندلس بعد أن منوا
 بهزيمة منكرة فى معركة حصن العقبان سنة ٦٠٩ هـ وهى قاتمة النكبة التى حلت
 بالأندلس العربية .

ثم اشتدت الثورات والمنازعات إلى أن سقطت الدولة بعد أن حكمت البلاد
 ما يزيد على قرن ونصف من الزمان .

دولة بن مرين : ٦٦٨ — ٨٩٠

وأعقبت دولة بنى مرين (٦٦٨ — ٨٩٠) دولة الموحدين . وبنو مرين
 ينتمون إلى زناته تلك القبيلة التى نذكر الدور الكبير الذى لعبته فى تاريخ هذه
 البلاد الإسلامى . كانوا من الرحالين المتنقلين يحترفون الصيد ، وقد طار صيتهم
 فى معركة الأرك بالأندلس فى جيوش الموحدين .

فلما ضعف أمر هؤلاء ودب بينهم الخلاف وانتشرت المجاعة فى البلاد بدأوا
 يغيرون على أطراف الدولة وهزموا جيوش الموحدين فى معارك شديدة ، ولكنهم
 لم يكونوا يرمون إلى بناء دولة جديدة بالمعنى الصحيح ، إلى أن تولى الزعامة
 فيهم يعقوب بن عبد الحق الذى استطاع أن يستولى على البلاد كلها ويؤسس
 ما يعرف فى تاريخ مراکش بدولة المرينيين ، وقد دانت له البلاد بفتح مدينة
 سجلماسة سنة ٦٧٣ هـ .

واردادت قوة المرينيين حينما عبروا إلى الأندلس وبدأوا يغيرون على الأسبان ويهزمونهم ويستولون على ثغورهم ، وقد هزموهم في معارك كثيرة وسيطروا على مضيق جبل طارق ، وتعرض المرينيون على أن ينقلوا إلى مراكش الحضارة الأندلسية بفتونها وآدابها ، وقد أرسل ملك قشتالة إلى يعقوب بن عبد الحق جميع الكتب العربية التي بقيت في الأراضي التي جلا عنها العرب ، كما يلاحظ أنهم كانوا يحرصون على الاتصال بسلاطين مصر (بنى قلاوون) فكانوا يتراسلون معهم ويهدونهم .

واردادت دولة بنى مرين عظمة في عصر السلطان يوسف بن يعقوب (٨٦٥ — ٧٠٦) فقد عني بالحضارة والعمران ، وهذب الدولة التي كانت أسباب البداوة ما تزال عالقة بها .

ثم جاء السلطان أبو سعيد عثمان (٧١٠ — ٧٣١) ذو الميول السامية فنشر الأمن والطمأنينة والرخاء ، وأنشأ أسطولا كبيرا في دار الصناعة بمدينة سلا . واستطاع أن ينقذ غرناطة من السقوط .

واردادت الدولة المرينية هيبة في عهد السلطان أبي الحسن على (٧٣١ — ٧٥١) الذي استرد جبل طارق من الأسبان بعد أن كانوا قد استولوا عليه سنة ٧٠٩ هـ وكان شجى في حلق المرينيين ، وقد صاهر الحفصيين سلاطين تونس ، وكان يرسل ويهدى محمد بن قلاوون صاحب مصر والشام والحجاز . ولكن الأسبان استطاعوا أن يهزموا جيوشه ويقتلوا ابنه ، فحضر لهم أسطولا ضخما يتألف من مئة قطعة فهزم الأسطول الأسباني هزيمة شديدة وأسر جميع السفن التي لم تفرق أثناء المعركة . واستقبل أسطول قشتالة الأسير استقبالا رائعا في مدينة سبتة . وقد خاض هذا الأسطول معارك كثيرة مع الأسبان ، وكان أسطول قشتالة يستعين عليه بأساطيل ملك أراغون وملوك إيطاليا وأسبانيا .

وتأقت همّة السلطان أبي الحسن إلى تحقيق فكرة المغرب العربي مرة أخرى بعد

أن انقرضت بانقراض الموحدين ، واستطاع بالفعل أن يحتل الجزائر وتونس سنة ٧٤٨ فامتدت المملكة فيما بين مسرانة بطرابلس إلى بلاد السوس بمراكش وسادها الأمان . ولكن سرعان ما تحطم المشروع بسبب نكبة محزنة نزلت بأقوى سلاطين المرينيين إذ خرج عليه ابنه أبو عذان ففرق السلطان وهو في طريق العودة إلى مراكش ، ولقظه البحر على الساحل .

فدخل البلاد وحيداً متحاملاً على نفسه ، وأخيراً مات شريداً سنة ٧٥١ وبذلك بدأت الفتنة تشق طريقها إلى صفوف المرينيين ، وإذا كانت دولتهم قد استمرت بعد ذلك قرناً من الزمان فإن أمرها لم يستقر أبداً إذ كثرت الثورات وانتشر الخوارج ، وبدأ الوزراء يستبدون بالسلاطين ويستبدلونهم ويشردونهم ويقتلونهم . فتولى السلطنة لذلك الصبيان وضعفاء الرجال ، ومال السلاطين إلى اللهو يلتمسون فيه ما يعزيمهم عن الاسم الكبير والمعنى الصغير . وإذا تخلصوا من استبداد الوزراء وقعوا تحت استبداد سلاطين بني الأحمر في الأندلس الذين كانوا يتلاعبون بهم .

كان ذلك في القرن الخامس عشر المسيحي ، حينما قويت الدولة الأسبانية والبرتغالية وبدأ التنافس بينهما في سبيل الوصول إلى الهند . وتدخل البابا فقسم العالم بخط وهمي بين الدولتين . وكان البرتغال يعملون للوصول إلى الهند عبر أفريقيا التي كانت شرقي هذا الخط الوهمي ، أما الأسبان فكان لهم غربه أي ما وراء المحيط .

وبذلك بدأ البرتغال يوجهون حملاتهم نحو أفريقيا وهم في طريقهم إلى رأس الرجاء الصالح ، بعد أن اكتشفوا مناطق واسعة في قلب القارة ، وبينما كانت الدولة المرينية تفحل وتندثر استطاع البرتغال أن يحتلوا معظم موانئها ، فزادوا الموقف حرجاً في مراكش .

وقد زاد في هذا الحرج ما عمدت إليه طائفة من المرينيين تدعى بالوطاسيين ،

كان يشغل أفرادها مناصب كبيرة في الدولة ، فقد اغتصبوا الملك وأنشأوا دولة في شمال مراكش لم تقم بأى عمل من شأنه أن ينقذ الوطن من الأخطار الحرجة التي كانت تلم به ، وقد تم لهم ذلك سنة ٨٧٦ . وازداد طمع البرتغاليين في البلاد فبدأت السواحل تسقط تباعاً في يدهم ، واحتلوا ساحل البريجة وأسسوا مدينة الدار البيضاء وحصنوها ، ثم قفزوا إلى ساحل السوس واستولوا عليه واحتلوا مدينة أجادير .

لم يكن الوطاسيون يستوحون في حركتهم سوى حزازات قديمة ، فليس من الغريب أن يخفقوا فيها إذ قامت الدولة السعدية واستولت على الجنوب وكادت تنشأ في البلاد دولتان ولكن الأشراف السعديين تمكنوا من النهوض إليهم وتشريدهم . فكان الوطاسيون وهم ينهزمون يلتمسون العون من البرتغال تارة ومن العثمانيين — الذين احتلوا الجزائر في هذا الوقت — تارة أخرى ، وكادوا يجرون على البلاد نكبة قاصمة لولا قيام السعديين .

الدولة النهرية ٩١٥ — ١٠٦٩ :

عمت الفوضى سائر الجناح الأيسر للعالم العربي إذ سقطت دولة بنى مرين في مراكش ، ودولة بنى زيان في الجزائر ، ودولة بنى حفص في تونس ، ودولة بنى الأحمر في الأندلس . وقد طرد العرب من أسبانيا فلبجأوا إلى دول شمال أفريقيا ، وأغار الأسبان على الجزائر ثم طردهم الأتراك منها واحتلوها ، واحتل البرتغال معظم شواطئ مراكش ، وبذلك أصبحت هذه البلاد أمام خطر مستطير بين الأتراك والبرتغال .

كانت جهود البرتغال كلها منصرفة إلى بريق الهند الذي كان يدفعهم إلى القيام بغامراتهم البحرية في القارة الإفريقية ، وكانوا قد احتلوا تلك الشواطئ لتساعدهم على تحقيق هدفهم الإمبراطورى في الهند . ولكنهم وجدوا أنفسهم

أمام بلاد وافرة الخيرات قد شملتها الفوضى والاضطرابات فطمعوا في الاستيلاء عليها كلها .

كان قيام الدولة السعدية رد فعل مباشر لتوغل البرتغاليين في منطقة سوس حيث أفلت زمام المنطقة من يد المرينيين الذين تضعف سلطانهم ، وسعى إليهم الانحلال . وكانت الدعوة التي قامت على أساسها الدولة الجديدة ، هي طرد البرتغاليين من المنطقة تمهيداً لطردهم من البلاد كلها . وسرعان ما تألفت حكومة شبيهة بالحكومات التحريرية في منطقة السوس على رأسها أبو محمد عبد الله أول السعديين ، وتألف جيش التحرير وبدأ القتال بينه وبين البرتغاليين سنة ٩١٧ ، وأحرز السعديون انتصارات متوالية في الداخل ، إلى أن تولى الأمر السلطان أبو عبد الله الشيخ ، واستطاع أن يستأصل البرتغاليين استئصالاً ، ويطوح بهم في المحيط سنة ٩٤٨ هـ ١٥٤٣ م . ثم استأنف السعديون زحفهم إلى الشمال . واستطاعوا أخيراً الاستيلاء على البلاد كلها وتخليص معظم المدن الساحلية من يد البرتغاليين .

بيد أن وجود مراكش بين البرتغاليين والأتراك — في الجزائر — كان يهدد البلاد دائماً بالأخطار ، وفعلت الدسائس فعلها وبدأ الخلاف يجد طريقه إلى صفوف السعديين حينما تنازع اثنان منهم على السلطنة هما عبد الملك بن الشيخ ومحمد المتوكل على أثر مبايعة هذا الأخير سنة ٩٨١ هـ .

بويع محمد المتوكل فلجأ عبد الملك بن الشيخ إلى الأتراك يطلب معوتهم في سبيل اعتلاء العرش ، فلبوا دعوته وجهزوا جيشاً ضخماً لمساعدته في مقابل أن يقوم بدعوتهم إذا انتصر . واستطاع هذا الجيش أن يشرد جيوش المتوكل . وبلغ الخطر التركي منتهاه حينما عاثت جيوش آل عثمان في البلاد بشكل أزعج عبد الملك نفسه وأخيراً استطاع أن يقنع الأتراك بسحبها .

أما السلطان المخلوع محمد المتوكل ، فقد دفعت به الهزيمة إلى صفوف

البرتغاليين فقبل هؤلاء مساعدته ، وقبل هو في مقابل ذلك أن يسمح لهم بالاستيلاء على شواطئ مراكش كلها .

ورأى سياستيان ملك البرتغال أن الفرصة قد سنحت لتحقيق ذلك الحلم التاريخي ، وهو القضاء على مراكش والتخلص منها إلى الأبد . فألف جيشاً ضخماً وعبر به إليها وانضمت إليه جيوش المتوكل ، وتسارع كبار القواد والنبلاء بالانضمام إلى الجيش الذي يقوده الملك لكي يساهموا في نيل شرف القضاء على هذه العدو التاريخية ، وهي أمنية عجز الجيش البرتغالي عن تحقيقها منذ أجيال . وكان المراكشيون متذمرين من عبد الملك الذي استعان بالأتراك على خلع السلطان ، ولكن قلوبهم جميعاً عادت وتعلقت به حينما ترمى إلى أسماهم أن ملكهم المخلوع قد ارتقى في أحضان الأعداء . وكانوا يكرهون الملك سياستيان كراهية شديدة بعد أن بلوا أساليبه القاسية في القتال الذي خاضه ضدهم في طنجة .

وهناك على ضفاف نهر الخازن بالقرب من مدينة القصر الكبير في شمال مراكش اشتبك الفريقان في معركة لم تكن حاسمة بالنسبة لمراكش وحدها وإنما كانت حاسمة أيضاً بالنسبة للقارة الأفريقية كلها . كانت معركة وادي الخازن بالنسبة للمسلمين في أفريقيا في مثل أهمية معركة لا بواتيه بالنسبة للمسيحيين في أوروبا ، ذلك أن المعركة التي دارت بين الفريقين انتهت يوم ٤ أغسطس سنة ١٥٧٨ إلى هزيمة البرتغاليين هزيمة منكرة لم يكن يتصورها أحد ، فقد قتل ملكهم سياستيان في المعركة ، واستأصل الجيش المراكشي الجيش البرتغالي الذي كان يضم كبار الشخصيات وعظماء القواد الذين كانت تعتمد عليهم البرتغال في مغامراتها عبر البحار والمحيطات ، وأقبرت أحلامهم إلى الأبد ، وأصبحوا بعد ذلك وما يزالون إلى الآن دولة صغيرة لا شأن لها خلف حدودها بعد أن كانت أول دولة لها شأن خلف حدودها ، وبذلك

كانت معركة القنطرة أو وادي الحازن معركة فاصلة ، ما تزال ذات أثر إلى الآن في التاريخ ، وإذا كانت قد أنقذت مسلمي أفريقيا من فرسان المسيحية الأوروبية فقد زحزحت البرتغال — كما زحزحت عوامل أخرى الأسبان — عن مصاف الدول العظمى ، فبرزت عليهما دول أخرى في طليعتها إنجلترا وفرنسا .

واستطاع المنصور السعدي سنة ٩٨٦ هـ ١٥٧٢ م الذي تولى السلطنة غداة المعركة الفاصلة ، أن يستفيد من هذا الانتصار ويدعم الدولة ، وقد امتدت انتصاراته إلى أواسط السودان ، واستطاع أن يقف في وجه الأتراك ويداريهم بعد أن كادوا يشنون عليه الحرب .

ولكن دسائس الأتراك والأسبان ومضايقاتهم ، وكذلك الاختلافات التي نشأت بين السعديين أنفسهم عادت وزعزعت دولتهم مرة أخرى ، فكثرت الثورات ، ويكفي أن نقول إن السلطان زيدان قضى في السلطنة ما ينيف على ٢٥ سنة لم تخل واحدة منها من حرب مع إخوته وأقاربه والخارجين عليه . وسرعان ما أحدث ذلك كله مفعوله المحتوم ، فأفلت الزمام من يد الحكومة وتلاعب الأسبان والأتراك بالبلاد ، ولكن هذا الانحلال لم يدم مدة طويلة إذ أسرع العلويون إلى السيطرة على الموقف من جديد بعد أن دامت دولة السعديين ما يقرب من قرن ونصف من الزمان .

الدولة العلوية :

تضعف أمر مراكش منذ وفاة المنصور السعدي واستولى على بعض المناطق رؤساؤها واستبدوا بها وكثرت الثورات والفتن ، وفي أثناء ذلك استطاع الإنجليز أن يستولوا على مدينة طنجة كما استطاع البرتغال أن يستولوا على مدينتي الجديدة والمهدية والأسبان على مدن سبتة والعرائش وأصيلا ، وبذلك اختل أمر المملكة مرة أخرى اختلالا خطيرا ، وكان ذلك في نهاية القرن السادس عشر المسيحي

أما عائلة العلويين وهي العائلة المالكة في مراکش إلى اليوم فهي تنتمي إلى العرب الأشراف الذين استوطنوا الصحراء المراكشية منذ القرن السابع الهجري واشتهروا هناك ، وبدأت تتجمع حولهم كلمة سكان الصحراء . وعندما ضعفت الدولة السعيدية وأصبحت مراکش في حاجة إلى من يتزعمها لإقرار أمورها ولطرده الأجانب من موانئها ، بايع الناس في مدينة سجلماسة محمد بن الشريف الذي سارع إلى الاستيلاء على درعة ، وما زال يتقدم إلى الشمال إلى أن احتل مدينة فاس ، ثم وافاه أجله ، فبايع الناس أخاه الرشيد الذي استطاع أن يخضع البلاد كلها لسيطرته ، مع استثناء المدن الساحلية التي كان يحتلها الانجليز والأسبان والبرتغال .

وقد وقعت هذه المهمة — مهمة تحرير تلك المدن — على عاتق عاهل مراکش العظيم « إسماعيل » ، فقد عظمت قوته ، وصحت غريمته على إرجاع تلك المدن إلى حضيرة الدولة مرة أخرى . وانتشرت في طول البلاد وعرضها دعاية واسعة النطاق ترمي إلى استرجاع الموانئ . وأخيراً زحف العاهل العظيم بجيشه ، واستطاع أن يفتح المهدية والعراش وأصيلا ، وأن ينقذ طنجة ، وكاد يفتح سبتة أيضاً ، ولكن الأحوال الداخلية لم تساعد على ذلك ، فظل الأسبان مستولين عليها إلى اليوم منذ ذلك التاريخ البعيد .

وقد استمر المولى إسماعيل يحكم مراکش ما ينيف على خمسين سنة ، استطاع خلالها لا أن ينقذ البلاد فحسب ولكن أن يرجع بها إلى سالف ازدهارها وقوتها أيضاً .

وتوالى بعده الملوك العلويون ومن بينهم ملوك عظام دبروا شؤون البلاد في حزم ورشاد . فدافعوا عنها ضد الأجانب ، ونشروا فيها العلوم ، وأقاموا العمران ، ودخلوا في علاقات دبلوماسية مع معظم الدول الأوربية ، إلى أن بدأ احتكاكهم

بالتدخل الأجنبي أثناء القرن التاسع عشر ، فقد استفحل أمر هذا التدخل تارة بالحرب وتارات أخرى بالمكر والخديعة ، إلى أن بدأ هؤلاء الملوك يمجزون عن مقاومة الأخطار الداخلية والخارجية بالرغم من الجهود الصادقة التي بذلوها في سبيل إنقاذ البلاد .

ونظراً إلى أن الفترة التي اجتازتها مراكش خلال القرن التاسع عشر هي أخطر الفترات تأثيراً في تكوينها الحديث ، فقد رأينا أن نغرد لها فصلاً خاصاً يستعين به القارئ على فهم هذا التكوين .



الفصل الثالث

في القرن التاسع عشر

مرت مرا كش خلال التاريخ الذي سردناه بأطوار مختلفة من الحضارة المادية والمعنوية لم يكن من الميسور تفصيل القول فيها ، وحسبنا أن نشير هنا إلى أن هذه الحضارة بلغت الأوج في كثير من العصور ، وأنها كانت تزدهر بازدهار الدولة وتتلاشى بتلاشيها إلى أن نصل إلى القرن التاسع عشر ، فنجد هذه البلاد وقد اصطلمحت عليها الأحداث ، وعملت فيها عوامل مختلفة ، منها ما هو داخلي ومنها ما وفد عليها من الخارج على النحو الذي نريد أن نتحدث عنه في هذا الفصل ويحدثنا ستوتفيلد في الرحلة التي كتبها عن مرا كش في أواخر القرن التاسع عشر بأن التاريخ لا يقدم إلينا مثالا كمر اكش ، فقد كانت أعظم دولة في العالم من الناحية المادية والمعنوية منذ خمسة قرون فقط فأسرع إليها البلى حتى أصبحت كما هي اليوم في مركز يائس .

ويقول نفس المؤلف عن مدينة فاس بعد أن زارها : إنها أصبحت مدينة الجهالة والخرافات ، وإن من الصعب على الإنسان أن يصدق أنها كانت في يوم من الأيام مركزاً قوياً للدراسات نبغ فيه كثير من المؤرخين والطبيين وعلماء الحساب والفقهاء والفلاسفة ، حتى كانت بمثابة أثينا الافريقية ومهبط الثقافة والحكمة ، فلقد انحط اليوم سكانها بحيث لم تمت فيهم الثقافة الصحيحة فحسب ولكن أيضاً نسوا تماماً أسماء مواطنيهم السالفين الذين يدين لهم العالم أجمع بفضل كثير

ولقد كانت للآفات التي انتشرت في هذه البلاد خلال القرن التاسع عشر أصول ولا شك ترجع إلى ما قبله ، ولكنها برزت وما زالت تقوى إلى أن أصابت البلاد بشلل منكر هو الذي قضى عليها بأن تحي حياة العبودية في القرن العشرين .

وقد تولى عرش مراکش خلال هذا القرن الذي نتحدث عنه أربعة من الملوك العلويين هم :

سليمان بن محمد : ١٧٩٢ — ١٨٢٢

عبد الرحمن بن هشام : ١٨٢٢ — ١٨٥٩

محمد بن عبد الرحمن : ١٨٥٩ — ١٨٧٣

الحسن بن محمد : ١٨٧٣ — ١٨٩٤

ونلاحظ هنا أن هؤلاء الملوك تمتعوا بالاستقرار وطول المدة ، ولم تقصر المدة التي تولوا فيها العرش الأمر الذي تتسبب عنه عادة الفوضى كما نلاحظ في تاريخ هذه البلاد ، ولكننا سوف نعرف أن حالة التدهور كانت أفدح من أن تستطيع الجهود التي بذلها ملوك العائلة العلوية إنقاذ البلاد من المصير المحتوم الذي كان ينتظرها بعدهم في القرن التالي .

اصطلحت على مراکش أحداث مختلفة ، ولكن تلك الأحداث لم تكن داخلية فحسب ، وإنما ساعد على تجسيدها العامل الخارجي بصفة خطيرة ، بحيث أصبحت البلاد تتلقى من دول أوروبا عموماً ومن فرنسا وأسبانيا خصوصاً ضربات متتالية لم يكن في استطاعتها مقاومتها ، وهي آتية من دول قوى مركزها وكثر همها بسبب تطور الأساليب الصناعية والاقتصادية .

ويرجع التدخل الفرنسي في شؤون مراکش إلى ما قبل القرن التاسع عشر ، ولكن هذا التدخل أخذ صبغة فعالة استعمارية عقب الحملة الجزائرية مباشرة سنة ١٨٣٠ فقد كانت تلك الحملة بمثابة المسبار الأول في نغش الاستقلال .

حدثت مصادمات بين المراكشيين والأتراك على حدود الدولة الشرقية ،
ولكن تلك المصادمات كانت مجرد نتيجة للاحتكاك بين قوتين . أما ما حدث
بعد احتلال فرنسا للجزائر فشيء آخر ؛ إذ كان احتلالها الخطوة الأولى في سبيل
بناء الامبراطورية الفرنسية في شمال أفريقيا كلها .

بدأ الاحتكاك بين المراكشيين والفرنسيين في مدينة تلمسان ، فقد
طلبت الانضمام إلى مراكش واحتلتها الجيوش المراكشية لكي تنقذها من
الاحتلال الفرنسي ، وقد أدرك جلالة السلطان عبد الرحمن خطر وجود الفرنسيين
على مراكش إذا هم احتلوا الجزائر . وفي نفس الوقت أعجب بالحرب الجريئة التي
خاضها الأمير عبد القادر الجزائري ضد الاحتلال ، والخسائر الفادحة التي ألحقها
بالفرنسيين في الأرواح بالرغم من تقدمهم المستمر . ولذلك قرر أن يمدد بالمال
والسلاح على يد السيد الأمين الطالب بن جلون ، ولكن الأمير عبد القادر بدأ
يضعف ويلجأ إلى حدود مراكش ويستنفر المراكشيين لمناصرته .

وكانت العلاقة قد استمرت سلمية بين مراكش وفرنسا منذ عقد الطرفان
معاهدة لهذا الغرض في عهد السلطان محمد بن عبد الله (١٧٥٧ - ١٧٩٠) ،
ولكن الفرنسيين — بعد أن لجأ الأمير عبد القادر إلى مراكش — اتهموا
السلطان بخرق المعاهدة بسبب تأييده العمل للأمر فأغاروا على الحدود ثم اقتحموا
مدينة وجدة وعاثوا فيها نهبا وتخريبا .

وهكذا بدأ الفريقان يستعدان للحرب ، ونشبت فعلا بينهما معارك طاحنة ،
واستطاع الفرنسيون أن ينشروا في الجيش المراكشي أن قائده محمد بن عبد الرحمن
ولى العهد قد قتل ، فاختلف صفوفه وهزم في معركة (ايسلي) سنة ١٨٤٤ هزيمة
منكرة ، وهاجمت سفن فرنسا الحربية مدينتي طنجة والصويرة وأمطرتها وابلا
من القنابل . فاضطر السلطان تحت تأثير الهزيمة والفرنسيون تحت تأثير السياسة
الدولية إلى عقد الصلح ، وهو الصلح الذي بدأ به التدخل الأوربي الاقتصادي

وقوى مركز الأجانب ، فاستطاعوا أن ينشئوا المراكز التجارية في المدن الساحلية وأن يوسعوا تجارتهم . فكان لذلك كله أثره في مركز البلاد الاقتصادي انتهى بأزمة في النقد المحلي ، وكان له أثر بليغ على التجارة القومية . هذا بينما كان السلطان سليمان قد حرم التجارة مع الأوربيين خوفاً من أن تتعرض البلاد لما تعرضت له عقب معركة ايسلي .

ويتقدم بنا الزمن قليلاً فنجد نفس الاحتكاك يحصل بين المراكشيين والأسبان سنة ١٨٥٩ على حدود مدينة سبتة التي يحتلها الأسبان منذ زمن بعيد ، وينتهي هذا الاحتكاك أيضاً بإعلان الحرب بين الدولتين ، ونشبت بينهما معارك طاحنة تكبد فيها الفريقان خسائر فادحة ، ولكن القدر يأبى إلا أن تدور الهزيمة مرة أخرى على الجيش المراكشي ، واستطاع الأسبان أن يحتلوا مدينة تطوان ، وأن يفتكوا بأهلها وينهبوا متاجرها ويخربوا مساجدها ويقوموا بأعمال منكرة ، بل غيروا معالمها بالهدم والبناء محاولين بذلك أن يطمسوا طابعها الإسلامي لكي يكون مصيرها مصير أختيها سبتة ومليلة . ويكفي أن نقول إن عدد سكان المدينة أثناء هذه الحوادث نقص من ٤٠ إلى ٣٥ ألفاً . وقال الرحالة الإنجليزي ستوتفيلد حين زار تطوان بعد أكثر من ثلاثين سنة : إن كثيراً من دورها كان لا يزال مخرباً منذ الاحتلال الأسباني ، ولم يستطع المراكشيون أن ينقذوا المدينة بالرغم من أنهم توافدوا للدفاع عنها من كل مكان .

ونشبت معارك أخرى دامية عقب سقوط تطوان نكب فيها الجيش الأسباني نكبات قاسية ، ولكن موقع المدينة كان يسنده ، ولذلك تعذر إنقاذها ، وأخيراً عقد صلح بين الطرفين تعهد بمقتضاه السلطان بأن يدفع للأسبان مبلغ ٢٠ مليون ريال ، وتعهد الأسبان بإخلاء تطوان — تحت تأثير التدخل الإنجليزي — على أن تمت حدود سبتة قليلاً . وقد ظل الأسبان محتلين مدينة تطوان سنة كاملة ، وظل ممثلوهم موجودين سنين طويلة في أقسام الجمارك بالموانئ

للاشراف على استيفاء الدين ، ولم يتم التخلص منهم نهائياً إلا في عهد المولى الحسن أى بعد الحرب بحوالى ثلاثين سنة .

ولم يقتصر أثر التدخل المسلح في شؤون مراكش على هذين الحربين اللتين خاضتهما البلاد ضد فرنسا وأسبانيا ، وإنما تعدى ذلك إلى غارات واسعة النطاق كانت تشنها من آن لآخر أساطيل بعض الدول الأوروبية لأسباب مختلفة تهدف كلها إلى إخضاع البلاد لمشيئة هذه الدول .

ونجد أمثلة كثيرة لهذه الغارات البحرية قبل القرن التاسع عشر ، وفي طليعتها الغارة التي شنّها الأسطول الفرنسي على مدينة سلا في عصر المولى محمد ابن عبد الله ، واشتبك في مبارزة مدفعية مع حامية المدينة ، فحرب كثيراً من الدور ، ولكن مدفعية الساحل استطاعت أن ترغمه على الانسحاب ، وأن تلحق به خسائر جسيمة ، فترك الفرنسيون هذه المدينة الحصينة إلى مدينة العرائش فظلموا يمتطرونها وابلا من القنابل إلى أن تغلبوا على حاميتها واقتحموها في القوارب ، ولكن الجيش البرى — بالتعاون مع الأهالى — هاجمهم من كل مكان وردهم على أعقابهم ثم قطع عليهم خط الرجعة وكاد يفنيهم عن آخرهم قتلاً أو أسراً . وفي سنة ١٨٣٠ هاجم الأسطول النمساوى مدينة العرائش بشدة وألحق بها أضراراً جسيمة .

وفي الحرب المراكشية الفرنسية هاجم الأسطول الفرنسي مدينتى طنجة والصويرة وكاد يترك هذه الأخيرة ركماً من الأحجار .

وفي عهد المولى عبد الرحمن دخلت مياه مراكش سفينتان نمسويتان دون أن تكون معهما رخصة ، فاعترضتهما سفن تخفر السواحل واقتادتهما لأنهما — خرقتا الاتفاق البحري بين مراكش والدول الأجنبية ، فأرسلت النمسا أسطولاً مؤلفاً من ست قطع هاجم مدينة العرائش ، واستمر يضربها طول النهار ، واستطاع أن ينزل إلى البحر حوالى خمسمائة جندي تحت حماية قنابل المدافع ،

ولكن الأهالي بعد ذلك فتكوا بهم فتكاً ذريعاً .
 وفي منتصف القرن التاسع عشر تماماً ، نشأ نزاع بين مراکش وفرنسا
 بسبب سفينتين فرنسيتين ، فهاجم الفرنسيون بأسطول يتألف من خمس قطع
 مدينة سلا مهاجمة شديدة ، وظل يضربها ثمانى ساعات ونصفاً ضرباً مروعاً
 عجزت مدفعية الساحل عن مقاومته ، وكان يلقي عليها قنابل يتأخر انفجارها
 فكانت تأخذ السكان على غرة ، وتمحطت بسببها كثير من الدور ، كما تحطم
 مسجد المدينة ومثارتة .

وفي أثناء الحرب المراكشية الأسبانية هاجم الأسطول الأسباني مدينة
 أصيلا مهاجمة مماثلة لما تقدم .

ولسنا نرمي هنا إلى حصر هذه الوقائع التي تكررت أثناء القرن التاسع عشر
 وإنما نسكتفي بسرد هذه الأمثلة التي تعطي صورة واضحة عن الأساليب العسكرية
 التي كانت تلجأ إليها بعض الدول الأوربية للضغط على هذه البلاد .
 هذا وقد كان للأجانب تدخل مسلح آخر ، ولكنه كان غير مباشر ، إذ
 كانوا يستغلون قيام بعض الثورات في القبائل ويقدمون جميع الأسلحة
 للمتحاربين دون إقامة أى وزن لما ينتج عن ذلك من إضعاف لنفوذ الحكومة
 في السيطرة على البلاد .

ويتمثل تدخل هذه الدول في شؤون البلاد بشكل أوسع من الناحية
 السياسية والاقتصادية ؛ إذ كانت تتنافس في كسب النفوذ وتوسيع التجارة على
 صورة مزعجة . وكان هذا التدخل يستفحل ويتخذ طابع الجشع كلما تقدمت
 السنون . وكانت تذرع لهذا التدخل باسم التجارة أو الإصلاح أو حماية رعاياها
 أو حماية اليهود أو تنظيم العلاقات إلى غير ذلك من الأسباب التي كانت تفضى
 إلى التدخل العدائى في النهاية .

وترجع العلاقات بين مراکش والدول الأوربية إلى ما قبل القرن التاسع

عشر، بل إننا نجد نوعاً من الاتفاقات التجارية تعقد بينها وبين بعض المدن على ساحل البحر الأبيض المتوسط يرجع تاريخها إلى القرن الثاني عشر الميلادي، وما زالت هذه العلاقات تقوى إلى أن أصبحت واسعة النطاق في القرن الذي نتحدث عنه. فقد كانت للبلاد معاهدات وعلاقات سياسية وتجارية مع كل من إنجلترا وفرنسا وأسبانيا والنمسا وألمانيا وهولندا والبرتغال وإيطاليا والفاتيكان والولايات المتحدة وروسيا وبلجيكا والدانمارك.

وبدأ يلوح شيئاً فشيئاً أن الدولتين اللتين كانت لهما مطامع في مراکش هما فرنسا وأسبانيا، وتهتم إنجلترا بالناحية التجارية كما تقيم وزناً لموقع مراکش الجغرافي باعتبار الشواطئ والمقابلة لجبل طارق وتأثيرها على مواصلاتها البحرية، أما باقي الدول فكانت لها مصالح تجارية، كما كان بعضها يرى أن موضوع مراکش صالح للمساومة لكي تكسب في مقابلها — إذا هي سقطت — تأييد الدول المستولية على مراکش لها في بلاد أخرى ترمى إلى السيطرة عليها.

وقد رأينا فيما مضى كيف اتسع نفوذ الأجانب بعد هزيمة «إسلي» وتطوان وكيف بدأ التجار الأجانب يكثرون في المدن الساحلية بعد أن كان المولى سليمان قد حرم التجارة مع الأجانب بصفة قاطعة. كل ذلك تحت حماية سياسية تأتيمهم من قبل الدول التي ينتمون إليها، وبالرغم من أنهم كانوا ممنوعين من حق الملكية في البلاد فقد كانوا يتذرعون بمختلف الوسائل لشراء الأملاك بها ثم أباح لهم مؤتمر مدريد ذلك سنة ١٨٨٠.

ويحدثنا كثير ممن كتبوا عن مراکش في هذا العصر بأن المراكشيين كانوا يكرهون الأجانب كراهية عمياء لكثرة ما لحقهم منهم من أضرار وبسبب طغيانهم في ابتزاز خيرات البلاد. ونجد في كثير من الأحيان أن السلطان يرفض أن يقابل ممثلي الدول الأجنبية — وكان مقرهم في طنجة — لأنهم كانوا يقدمون إليه مطالب متضاربة، ويلحون في الشكوى والتمذمر لكي يصلوا إلى نيل حق من الحقوق.

وكان أهم ما يتاجر به هؤلاء الأجانب الأسلحة والبارود والشاي والمقايير
ومصنوعات القطن ، وكان أهم مركز تجارى فى مراکش بمدينة طنجة ثم بدأ
يتحول قليلا قليلا إلى مدينة الدار البيضاء .

ولكن المسألة هنا لم تكن مسألة تجارة ، وإنما كان حب السيطرة
يمكن وراء هذه المظاهر التجارية إلى أن بدأت تتخذ التجارة أداة فعالة لهدم
السيادة القومية وخصوصاً من جانب فرنسا وألمانيا .

وأبرز مشكلة واجهتها مراکش وعجزت عن مقاومتها هى مشكلة الحماية ،
فقد كانت الدول تسحب حمايتها على بعض الأفراد المراكشيين لتخلصهم من
سيطرة الحكومة المحلية عليهم ولتتخذهم أداة لتوسيع نفوذها ، ولم تكن
الأمر الداخلى منظمة يسودها العدالة ولذلك انتشرت الحماية وأصبحت
الحكومة عاجزة عن تصريف الأمور بسبب هذا الانتشار .

وفى مؤتمر مدريد الذى عقد سنة ١٨٨٠ أصبح من حق كل دولة أن تحمى
اثنى عشر شخصاً يشترط فيهم أن يكونوا غير موظفين بالطبع ، وأصبح من حق
كل تاجر أوربى أن يشمل بحماية دولته اثنين من الوكلاء الوطنيين . وهكذا
اتسع نطاق الحماية بشكل يهدد البلاد فى الصميم .

كانت رغبة فرنسا فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر واضحة جداً
ولم يعد هناك أى شك فى أنها تريد السيطرة على البلاد لإتمام بناء ما تدعوه
بإمبراطوريتها فى شمال أفريقيا وخصوصاً بعد أن تمكنت من فرض سيطرتها على
تونس بعد الجزائر .

وهنا يبرز شخص مراکشى لعب دوراً خطيراً فى تثبيت قدم فرنسا وتوسيع
نفوذها ، وهذا الشخص يعرف بشريف وزان اختطف التدجيل لأجل الوصول
إلى تحقيق مطامعه الشخصية ولتحقيق المصالح الفرنسية ، كان شريف وزان هذا
يدعى الولاية ، وكان رئيس الزاوية الوزانية ، اتسعت مطامعه وكثرت أهواؤه ،

واستخف ببلاده ومصالحها في سبيل أغراض مبهمه ربما ارتقت إلى أسمى مقام في البلاد ، وكانت تصرفاته في غاية الغرابة والشعوذة والتناقض .

كان يدعى الولاية ، ولكنه لم يكن يقيم في مقر الزاوية بمدينة وزان ، وإنما كان يقيم في طنجة حيث كان يحيي حياة أوروبية خالصة مع زوجته الإنجليزية ، ولم يكن يجد أى تناقض بين ما يزعمه من الاتصال الروحي بالملكوت الأعلى وبين الرقص وتناول الشمبانيا ، وكان أتباعه — أو أتباع الزاوية — يقدون على ابنه ليقدموا إليه الهدايا والتحف ، وكان له ممثلون في جميع أنحاء البلاد يجمعون له المال كل سنة كما تجمع الضرائب ، وكان واسع الثراء يملك عدداً كبيراً من الدور والأراضي ومناجم الملح والفنادق .

واتصلت اسباب المودة بين الشريف وفرنسا ، وبلغ به الأمر أن تجرد من جنسيته ليتخذ الجنسية الفرنسية ، وبدأ يسحب هذه الجنسية على أتباعه ، وبذلك بدأ يعمل على إنشاء مملكة له داخل مملكة السلطان بتشجيع فرنسا ، وبدأ الفرنسيون يحاولون دفعه إلى الانتقال على السلطان باعتباره من أبناء إدريس بن عبد الله العلوي . وفي سنة ١٨٨٤ دعمه علانية وزير فرنسا المفوض بطنجة ومال إلى تأييده ضد السلطان ، وكان يدفعه إلى الثورة والاستيلاء على العرش تمهيداً لوضعه تحت الحماية الفرنسية لولا تدخل ممثلي الدول الأجنبية الأخرى لمنع فرنسا من الانفراد بالسيطرة على خيرات البلاد .

وعندما استطاعت فرنسا أن تسوى المشكلة الصينية بدأت تحاول الإسراع في تحقيق أهدافها الاستعمارية في مراكش ، وكانت تريد أن ترحل حدود الجزائر إلى نهر المهيمة لتكون قاب قوسين من فاس عاصمة البلاد ، ولولا تدخل الدول الأخرى لأسرعت إلى تحقيق تلك الأهداف بحد السلاح .

وكانت أسبانيا تنظر بعين القلق إلى هذا التدخل الفرنسي ، لذلك كانت تسرع إلى مقاومته تارة وإلى القيام بمثله تارة أخرى ، وكانت ترى أنها أحق

من فرنسا في السيطرة على البلاد بحكم الجوار وبحكم وجود مدينتي سبتة ومليلة تحت سيطرتها في قلب الأراضي المراكشية .

ولن نستطيع أن نفهم أغراض فرنسا وأسبانيا إلا عندما تكشف الدولتان عن نواياهما الحقيقية في مفتتح القرن العشرين كما سنرى فيما بعد .

أما متاعب مراكش الداخلية أثناء القرن التاسع عشر فهي أخطر من متاعبها الخارجية التي قدمنا بعض الأمثلة عنها . فقد انحدر أمر هذه البلاد بشكل لم يسبق له مثيل ، وكانت المتاعب الداخلية والخارجية تتفاعل تفاعلاً يزيد موقف البلاد حرجاً .

انتشرت المجاعات بسبب قلة وسائل المواصلات وانعدامها في بعض الأماكن وكذلك بسبب ضيق وسائل الإنتاج والاعتماد على الأمطار فقط في الري ، فكان المتنقل في البوادي يقابل قبائل برمتها يهيم أفرادها الجياع على وجوههم بحثاً عن القوت . وكان للحروب والثورات أثر في ذلك ، فغلت الأسعار وتدهورت قيمة النقد ، ولذلك فإنك تستطيع أن تجد المجاعة متنقلة دائماً في أنحاء مراكش خلال هذا القرن دون أن تستطيع المناطق المنكوبة أن تستفيد من المناطق الأخرى بسبب ضعف المواصلات كما قلنا ، وبسبب مضاربات اليهود ، والتجار الأوربيين .

وتأتي الأوبئة لتكتسح من أبتقت عليهم الحروب والثورات والمجاعات ، فقد أصيبت البلاد بوباء الكوليرا عدة مرات ، وكانت تكتسحها من آن لآخر الحميات والأمراض ، ولم يكن تأثير هذه الأوبئة على الفقراء خفيفاً ، وإنما تعدي ذلك إلى طبقة الحكام ، وكثيراً ما نسمع عن موت أفراد من البيت المالكة بسببها . هذا مع ملاحظة ما آل إليه فن الطب من الانحطاط بعد أن كان فناً زاهراً بهذه البلاد في يوم من الأيام .

وإن المتتبع لحوادث القرن التاسع عشر في مراكش ليخيل إليه أنه يقرأ قصة مؤلمة تعج بمفاجآت الحروب والثورات والأمراض والمجاعات . وكان الشعور بالصالح العام ضعيفاً جداً سواء لدى الحكومة أو الشعب ، وهذا ما دفع بالبلاد نحو هاروية القوضى والانحلال ، وكان سبب ضعف هذا الشعور يرجع إلى انحطاط التعليم وعدم إدراك حقيقة الموقف في الداخل أو الخارج ، فيحدثنا المستر ستوتفيلد أن المراكشي يعتقد أن بلاده أحسن بلاد العالم ، وأن ما وراء حدوده بلاد الجهالة والكفر ، وكان الناس لا يستطيعون أن يلموا بمدى التطور الذي لحق العلوم والمعارف وازدهار الحضارة نتيجة للتطور الصناعي الهائل الذي حدث في أوربا ، وكان جهلهم بأنفسهم أوسع من جهلهم بغيرهم ، ولذلك أصبح من المعتذر أن يفكروا في الصالح العام تفكيراً صحيحاً ، وبذلك كانوا عاجزين عن تصور العلاج الصحيح للحالة المروعة التي يوجدون عليها .

ولا تكاد تنتقل من سنة إلى سنة أو من منطقة إلى أخرى حتى تصطدم بثورة مسلحة تشنها القبائل ضد الحكومة لأسباب مختلفة ، وكانت طبيعة البلاد الجبلية أكبر مساعد على انتشار هذه الثورات ، وبذلك وجد الأجانب الباب الذي ينفذون منه إلى التلاعب بمقادير البلاد الداخلية ، واستنزفت هذه الثورات أموال الحكومة ، واقتطعت جزءاً مهماً من نشاطها ، فشغلها ذلك كثيراً عن التفكير في الإصلاحات العامة الضرورية التي كان لا بد من القيام بها لإيقاد البلاد .

وقفت عادة الأخذ بالثأر بين القبائل ، الأمر الذي كان يزيد هذه الثورات شدة ، فكانت تشب الحرب الطاحنة بين القبيلتين بسبب بعض الأحداث التي كانت تسفر عن سفك الدم بين الأفراد ، وقد كان لهذا النوع من الثورات أثر حاسم في القضاء على فكرة الوطن الواحد ذي المصلحة العليا التي تتعلق بجزء من أجزاء البلاد ، وكثيراً ما كانت هذه الأحداث تفضي إلى قيام حالة الحرب

الدائمة بين قبيلتين متجاورتين ، كما كانت مثل هذه الثورات تنشب نتيجة خطأ من الأخطاء وقع بسبب شخص لا يجيد الرماية .
ونسرد لذلك مثالا لما كان واقعاً بين قبيلتي (بنى حسن) (وآزمور) ،
والأولى عربية بينما الثانية بربرية تسكن الهضاب المجاورة لأراضي الأولى في غرب
مراكش بالقرب من الساحل قبل مدينتي الرباط وسلا ، فكانت العداوة دائماً
بين القبيلتين ، وكانتا تكلفان الحكومة كثيراً لأجل القضاء على ما يقوم بينهما
من زاع مسلح ، فكان أفراد القبيلتين لا يستطيعون مغادرة بيوتهم إلى
السوق دون أن يكونوا مدججين بالسلاح ، وكان فلاحهم يحرق الأرض
وبندقيته إلى جانبه ، ويسوق الرعاة مواشيهم وهم مسلحون ، وكانوا يتبادلون
الحراسة فيسهر الفرد ببندقيته الطويلة في يده وإلى جانبه كلبه الأمين يترقب
أن يهاجم في كل وقت ، أما المرور بين القبيلتين فكان متعذراً بسبب هذه
الأحداث (ستوتفيلد ص ١٨٠) .

وقد بلغ استفحال هذه الكوارث درجة أصبح معها المسافر يقابل في طريقه
عدداً وقرى خالية ليس بها أحد ، قضت على سكانها الأوبئة أو الجماعات
أو الثورات ، منفردة أو مجتمعة .
وساد اعتقاد خطر في دوائر الحكومة ، وهو أنها يجب أن تحذر المناطق التي
يكثف فيها الرخاء لكي تأمن شر الثورة فيها ، ويكفي أن تعتقد الحكومة ذلك
لكي تحاول مملوها في المناطق إبقاءها في شقاء لكي لا تشرب
وضربت الفوضى أطنابها في الإدارة لأسباب كثيرة ، فكان السلطان
لا يعرف شيئاً عن حقيقة ما يجري في مملكته ، بسبب تدليس الوزراء وكبار
الموظفين المحيطين به . وكانت الوظائف تباع وتشترى دون أن يكون الموظف
أي مرتب سوى ما يستولى عليه بحكم وظيفته ، فكان ذلك بمثابة إجبار على
الإخلال بالأمانة .

وكان القضاة يأخذون مرتباتهم من المتخاصمين ، وقد عرفت مرا كَش بالقضاء العادل خلال التاريخ ، ولكن هذه القاعدة جاءت بالوبال في عصر الانحطاط ، فأغرق ذور النفوس الضعيفة من القضاة في العبث بالعدالة ، فكانت القضايا تكسب بالمال ، وبذلك فتح باب الرشوة على مصراعيه وبصفة مشروعة لشراء ذم القضاة والموظفين ، وبذلك أيضاً تدهورت الإدارة تدهوراً مؤسفاً . وكانت الوظائف الممتازة تشتري من السلطان مباشرة بالمزايدة ، فكان يفوز بها أقدر المتزايدين على دفع المبالغ المالية لا أكثرهم كفاءة .

وسرعان ما كان الرجل العادي يقفز بسبب وظيفته إلى مصاف الأثرياء ، ولكن لم يكن هناك ما يحميه ويحمي ماله ، فكانت أقل هفوة تدفع السلطان إلى القبض عليه وتعذيبه ومصادرة أمواله وأملاكه .

وكان الإسرائيليون في مرا كَش سبباً في إمداد نيران الفوضى بالوقود ، وقد لحقت بهم بعض الأضرار بسبب الأعمال التي كانوا يقومون بها ، ولكن ضررهم فاق التصور فقد كانوا يملأون صحف أوروبا صراخاً ، ويصورون أنفسهم في صورة ضحايا التعصب الديني ، ويستعدون الأجانب ، ولذلك يحدثنا ستوتفيلد بأن المراكشيين على حق — مثل الروس — في كراهية اليهود ، ويقول إن مصدر هذه الكراهية — على خلاف ما كان يعتقد قبل أن يقوم برحلته في مرا كَش — ليس هو الدين لأن لطفيانهم الاقتصادي في هذه البلاد دخلا في الموضوع ، وقد مس الفلاح الصغير منهم أذى كثير . فكانوا يجمعون الغلال أثناء المجاعات بعد أن يشتروها بأفدح الأثمان ، ويخزنوها ، وبذلك كانوا يضاعفون خطر المجاعة عدة مرات ، فإذا ما تمكنت من إنزال نكبتها بدأوا يبيعون الغلال بأثمان فاحشة ، وبذلك يمتصون دماء شعب أنهمكه الجوع . وهكذا كانوا يجازون هذه البلاد التي آوتهم بعد أن كادت أسبانيا تمحقهم في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي .

وقد كان اليهود يتمتعون بالمدارس والمستشفيات ، وكانت حالتهم أحسن من حالة المراكشيين في بعض المناطق ، كما كانوا يحترفون الزراعة في منطقة وادي نون . وإذا قتل يهودي أقيمت جليبة أكثر مما لو قتل مراكشي . وما يقال عن كسلهم الصناعي ليس صحيحاً في مراكش ، فقد كانوا يباشرون كثيراً من الصناعات وخصوصاً الجلدية والنحاسية . وكان الحاكم المراكشي يدرك قيمتهم الاقتصادية ، وكان إدراكه هذا يدفعهم إلى الطغيان . وكان هؤلاء الحكام -- مثل حكام أوربا -- يشجعونهم في تجارتهم لكي يبتزوا منهم الأموال عند الحاجة . ويقول ستوتفيلد إن جميع اليهود على استعداد للتنازل عن الجنسية المراكشية للتجنس بجنسية أوروبية ، وخدمة المصالح الأجنبية ، وقد ساعد ذلك كله على انحطاط أخلاقهم الاجتماعية ، وويل للمراكشي إذا وقع في مخالب من مخالب أحدهم (أنظر ستوتفيلد ص ١٤٠) .

أضف إلى هذا كله الخراب الذي دب في الجيش المراكشي في هذه البلاد التي قلنا عنها في الفصل الأول إن حكومتها لا بد أن تكون قوية لكي تسيطر على مناطقها النائية .

وما زال هذا التدهور يؤثر فيه منذ هزيمتي اسلي وتطوان ويحدثنا ستوتفيلد بأنه رأى بعض فرق الجيش وهي أثناء التدريب خارج مدينة مراكش ، فكانت صفوفهم غير متراسة وأسلحتهم متخالفة ، وبين أفرادهم غلمان ضعاف تبدو عليهم مظاهر الجوع . ويحدد الجيش النظامي برقم ٦٥٠٠ من بينهم كثيرون لا دراية لهم بالحرب . كما يحدثنا بوجود جيش آخر نظامي اسمه (الجيش) أكبر من الأول ، أبلى بلاء حسناً في حرب تطوان بالرغم من سوء قيادته ورداءة أسلحته ولو اعتنى به لكانت فائدته عظيمة ، وأحسن فرق (الجيش) فرقة « البخاريون » وهي فرقة الحرس الأسود السلطاني الخاص . وكانت إدارة هذه الجيوش ضعيفة ، ولذلك كان أفرادها في بعض الأحيان لا يأخذون مرتباتهم .

وقد آلت قيادة الجيش في الربع الأخير من القرن إلى ضابط اسكتلندي اسمه ماك لين وكان يدرسه باللغة الإنجليزية ، وكانت زوجته أسبانية ، كما كان يقود المدفعية ضابط فرنسي اسمه إيركان ، وسرعان ما بدأ الأجانب يتسربون إلى الجيش ، فكانت هناك بعثة عسكرية فرنسية لا يمكن أن نحدد مدى خطورتها إلا إذا استطعنا أن نتبين مطامع فرنسا في هذه البلاد .

أما البحرية المراكشية فلم تكن بأسوأ حظاً من الجيش فقد انتهى تاريخها الطويل والدور الكبير الذي لعبته في تاريخ غرب البحر الأبيض المتوسط إلى الاضمحلال ، وحاول المولى محمد بن عبد الله (١٧٥٧ — ١٧٩٠) أن يعيد إليها سالف مجدها وينظمها من جديد ليحمي شواطئ مراکش المكشوفة للترامية ، التي كانت تجعل البلاد مجاورة لكثير من الدول الاستعمارية بواسطة أساطيلها ، وهي التي استطاعت كثير من الدول الأوربية في الماضي أن تغزوها بجيوشها وتحتلها ، فاشترى عدداً من السفن من إنجلترا والسويد واعتنى بالشعور والموانئ ، فأصلحها وحصنها ووضع بها الحاميات القوية .

وأراد السلطان قبل هذا القرن مباشرة أن يحيي مدرسة الموحدين البحرية ، وكانت له علاقة صداقة مع العثمانيين ، فأرسلوا إليه ثلاثين من مهرة البحارة فرقمهم على الشعور ليحيوا فيها فن البحرية الجوهرى بالنسبة لمراكش ، فتخرج على أيديهم مئات من البحاريين ، وكان هؤلاء وتلاميذهم هم الذين خاضوا المعارك البحرية التي نشبت في مياه مراکش والتي تحدثنا عنها في صدر هذا الفصل . وكان الأسطول الذي استقبلت به مراکش القرن التاسع عشر يتألف من عشرين قطعة كبيرة وثلاثين صغيرة ، لها ستون من القواد ، وكان جيش البحرية يتألف من أربعة آلاف جندي وألف مدفعي .

وكاد الأسطول يقوى ، ولكن الدول الأوربية توجست منه خيفة على مطامعها وكرهت سيطرته على حدود البلاد ، وبالتالي على حركة الصادرات

والواردات ، وساءها أن تتمكن الحكومة بواسطته - فوق حماية الشواطئ - من السيطرة على اقتصاديات البلاد . وبدأ النزاع ، وتعددت المشاكل بسبب بعض الحوادث التي كانت تحدث بين القطع المراكشية والقطع الأوربية ، وكثرت الشكاوى وتقديم المطالب والاحتجاجات ، إلى أن تفاقم الأمر ، فعمد المولى سليمان إلى اتخاذ قرار بالغ الخطورة هو إلغاء البحرية وتوزيع قطعها على بعض الدول الإسلامية ، تخلصاً من المشاكل التي نجمت عن سيطرة الأوربيين على البحار والمحيطات .

ولكن ما كاد الزمن يتقدم حتى بدأ السلطان يتبين مقدرة خطورة قرار حل البحرية إذ أصبحت البلاد عاجزة عن السيطرة على مياهها الإقليمية ، فأصبحت خطوطها الدفاعية على طول السواحل مكشوفة أمام مدافع الأساطيل الأوربية والمهربين ، فعاد المولى عبد الرحمن إلى إنشاء أسطول جديد صغير ، وعقد اتفاقاً بحرياً مع الدول الأوربية تلافياً للمشاكل القديمة . وظل هذا الأسطول موجوداً إلى القرن العشرين وإن كان شأنه يتضاءل كلما اقتربنا من القرن العشرين وهكذا كان ضعف البحرية ظاهرة ملموسة ذات أثر فعال في إضعاف أمر مراكش أثناء القرن التاسع عشر .

هذه بعض المشاكل التي كانت تعانيها مراكش في ذلك الوقت وهي تكفي لإعطاء صورة واضحة عن مبلغ الضعف الذي أصابها ، والأسباب الداخلية والخارجية التي دفعت إلى ذلك ، وهي قصة متسلسلة لا تنتهي بنا القول إذا نحن أردنا أن نستقصي آثارها البعيدة التي ما تزال ملموسة المفعول إلى اليوم .

وليس معنى هذا أن سلاطين مراكش الأربعة لم يحاولوا أن يصلحوا الحالة فقد بذلوا جهوداً لا بأس بها في هذا السبيل ، ولكن الخرق كان قد اتسع بحيث بات من المستحيل أن يتخذ فرداً من هؤلاء بلات فيها الفوضى هذا المبلغ .

ولقد كان الأوربيون يتذرعون بالحاجة إلى الإصلاح للتدخل ، ولذلك حاولت الحكومة عدة مرات أن تنفذ الإصلاح لكي تنقذ الموقف وتتخلص من ضجيج الأوربيين — أو الفرنسيين بعبارة أوضح — يقومون بعرقلة كل حركة من شأنها أن تقوى مركز البلاد .

وقد بذلت الحكومة جهوداً واسعة النطاق للقضاء على الفتن والثورات ، وجردت الجيوش للقضاء على كل ثورة قبل أن يستغلها الأجانب ، كما حاولت إصلاح حالة التعليم ، وأرسلت بعض البعثات إلى أوروبا لا تزود من العلوم الحديثة ، ومنها بعثة أرسلت إلى القاهرة ، وصدرت مراسيم بإنصاف اليهود ، لكي يكفوا من غلوئهم واتخذت إجراءات اقتصادية مختلفة لتثبيت النقد ، وتخفيف المجاعة ، وأقيم معمل للسلاح وأحييت الحكومة فن البحرية كما قلنا . وفي نهاية القرن اتسعت الدعوة قليلاً إلى الإصلاح بين الناس ، وبدأ الاتصال مع مصر وسائر العالم العربي ، وبدأ بعض المراكشيين يحسون برغبة ملحة في إصلاح أحوال بلادهم قبل أن تلتهمهم هذه الدولة التي تتسع جهودها يوماً بعد يوم للقضاء على استقلال بلادهم .

ومما زاد في بلبلة فكر السلطان في هذا الموضوع أن برامج الإصلاح كانت تقدم إليه متضاربة من قبل دول مختلفة وخصوصاً إنجلترا وفرنسا ، وكانت تخفي وراءها مطامع تبث على الخوف والتردد .

وقد أخفقت جميع محاولات الإصلاح بسبب تدخل الأجانب ودسائسهم ، وبسبب استفحال المتاعب بحيث بات من المتعذر الإصلاح على هذه الطريقة ، ولم تدع فرنسا والدول فرصة للهدوء تمكن السلطان من أن يفرغ لهذه الأمور الخطيرة .

ولكن الأمر لم يكن أمراً إصلاحاً في الحقيقة ، فقد اتسعت المتاعب بشكل بات يدعو إلى انقلاب شامل ، ولم يكن من الميسور إحداث هذا الانقلاب ؛ لأن

المستوى المكري في البلاد لم يكن ليساعد عليه .

وإذا كانت مرا كس لم تسقط فريسة للاستعمار الفرنسي في القرن التاسع عشر فلا يرجع السبب في ذلك إلا إلى المركز الدولي . فقد حصل ما حصل في تركيا التي ساعدها النزاع الدولي على الاحتفاظ باستقلالها .

لقد كان في الطرف الغربي من العالم العربي رجل مريض آخر يستطيع أي ضعيف أن يجهز عليه ، ولكنه كان ينتظر أن يصفى الجلاذ نزاعه مع الجلاذيين الآخرين .

ولا يكاد يبدأ القرن العشرين حتى تتحول قضية مرا كس إلى قضية دولية تثار بسببها نزاع خطير بين الدول ودام أكثر من عشر سنوات ، أما في الداخل فكان كل شيء قد انتهى . وكانت محاولات الاحتفاظ بالاستقلال بمثابة الإضاءة التي تسبق انطفاء المصباح .

الفصل الرابع

الرجل المريض

١٩٠٠ - ١٩١١

لم يبدأ الصراع بين الدول من أجل مرا كَش في مَفْتَح القرن العشرين ، وإنما اتخذ شكله الجدى فقط حينذاك ، ولذلك لا نجد مناصاً من أن نشير إلى بعض الحوادث العالمية التى يسرت الظروف أمام فرنسا وألمانيا ، ومكنتهما من أن تشمل هذه البلاد بحمايتهما .

وإذا كانت مطامع فرنسا الإمبراطورية فى شمال أفريقيا ترجع إلى أوائل القرن التاسع عشر ، فإن ظروف تيسير إخراجها من حيز الأمانى إلى عالم الواقع استغرق مدة طويلة ، ولقد وائتها هذه الظروف فى الجزائر ، فأجهزت عليها سنة ١٨٣٠ ثم فى تونس فزحفت إليها سنة ١٨٨١ .

ولا بد لنا من أن نشير إلى الهزيمة الفرنسية أمام الجيوش الألمانية فى حرب السبعين ، لأن هذه الهزيمة هى التى مكنت فرنسا من بقاء إمبراطوريتها فى شمال القارة الأفريقية . ذلك أن مطامع البرنس بيسمارك كانت واسعة النطاق فى أوربا وكان يرى فى فرنسا حجرة عثرة فى سبيل هذه المطامع ، فلما تمكن من هزيمتها رأى أن يلهمها عن مشروعاته فى أوربا ، وذلك بإغرائها بأفريقيا وإشغالها عن تصرفاته . فقد كان البرنس أبعد نظراً من أن يعتقد أن مجرد الهزيمة كفى بالقضاء على المعارضة الفرنسية . وهكذا كانت حرب السبعين سبباً من أسباب

تشجيع فرنسا على نسيان أوروبا بأفريقيا ، وهي نفس السياسة التي كانت فيما بعد سبباً من أسباب الهزيمة الألمانية في الحرب العظمى الأولى .

ثم بدأت المصالح الانجليزية تحتك بالمصالح الفرنسية ، وكاد هذا الاحتكاك يؤدي في كثير من الأحيان إلى قيام الحرب بينهما بسبب اتساع امبراطوريتيهما ، وكان هذا النزاع يدور حول أمكنة كثيرة في العالم ، وكادت الحرب تشب بين فرنسا وانجلترا بسبب احتكاكهما في أفريقية في فاشودة سنة ١٨٩٨ حينما أرسلت فرنسا من السودان الفرنسي الكولونال مارشان للاستكشاف فأرسلت انجلترا حملة عسكرية لإيقافها ، ولم يسم الكولونيل الفرنسي إزاء تصميم الحملة الانجليزية إلا أن ينسحب .

ولكن الخطر الألماني الذي كان يهدد سلامة الدولتين بدأ يقرب بينهما ، فقد اتجهت ألمانيا اتجاهاً متطرفاً في الإيمان بالقوة ، واعتقد الألمان أنهم شعب الله المختار الذي يجب أن يسود العالم ، وأظهر الشعب الألماني من القوة في الفكر والبراعة في الصناعة ما أثار مخاوف الدولتين الاستعماريتين ، وكذلك ما امتاز به الامبراطور غليوم الثاني من نشاط وحماس ، كل ذلك بالإضافة إلى القوة التي بلغتها ألمانيا في البر والبحر .

ومما ساعد على ذلك أيضاً وفاة الملكة فكتوريا واعتلاء إدوارد السابع عرش انجلترا — وهو غير غريب عن فرنسا وحياتها — ثم زيارته لباريس ورد رئيس الجمهورية الفرنسية على هذه الزيارة في لندن ، أضف إلى ذلك استقالة اللورد سالسبوري وزير الخارجية البريطانية سنة ١٩٠٢ وكان عدواً لدوداً للسياسة الفرنسية .

وعندما اشتبكت روسيا — حليفة فرنسا الوحيدة — في الحرب مع اليابان وجدت فرنسا نفسها معزولة في القارة ، فكان لا بد لها من البحث عن حليف جديد ، خصوصاً بعد أن أسفرت الحرب عن هزيمة روسيا .

كان الجوصالحا إذن للعمل بالنسبة لفرنسا في مفتتح القرن فعوات لذلك على تصفية مشا كلها مع الدول الأخرى ، وقد عقدت مع إيطاليا سنة ١٩٠٠ عززت بمعاهدة أخرى في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٢ اتفقت الدولتان بمقتضاها على تبادل الحرية في العمل بمراكش وطرابلس .

ثم تم الاتفاق مع أسبانيا شقيقة فرنسا اللاتينية الأخرى بمعاهدة عقدها الطرفان ، بعد أن ضعفت أسبانيا أثر الهزيمة التي منيت بها في كوبا ، وقد اتفق فيها الطرفان على أن يشتركا في احتلال مراكش . وقبلت أسبانيا التفاهم بسبب ضعفها ، وقبلته فرنسا لأنها كانت تعرف أن إنجلترا لا يمكن أن تسمح لها باحتلال شمال هذه البلاد كما سنرى .

وهكذا تهيأ الجو لعقد الاتفاق الودي في ١٨ إبريل سنة ١٩٠٤ وهو الاتفاق الخطير الذي غير مجرى السياسة العالمية ، وقد تنازلت إنجلترا عن مقاومة فرنسا في مراكش في مقابل تنازل هذه عن مقاومتها في مصر ، وحزيرة نيوفاوند لاند ، ولكن على شرط أن لا تقيم فرنسا أية استحكامات في شمال مراكش إلى مصب نهر سبوز ، على شرط أن لا تغض فرنسا النظر عن حقوق أسبانيا .

وقد أسرعت فرنسا على أثر ذلك إلى عقد اتفاق آخر مع أسبانيا في أكتوبر من نفس السنة ، وتعهدت فيه بأن تسمح لها باحتلال جزء كبير من شمال مراكش يشمل مدينتي فاس وتازة .

انهزمت روسيا في الحرب مع اليابان ، وتم الاتفاق بين كل من فرنسا وإيطاليا وأسبانيا وإنجلترا فيما يتعلق بمراكش ، فلم يبق سوى ألمانيا .

لم تكن ألمانيا قبل القرن العشرين تظهر اهتماماً كبيراً بهذه البلاد ، وقد أبلغ ذلك الأمير هرهنلوه إلى الحكومة الفرنسية سنة ١٨٨٠ كما أبلغ الماركيز

ينومار صغير أسبانيا بمدريد ما يشبه ذلك ، وأعيد مثل هذا التبليغ للمسيو بيدور

سفير فرنسا في برلين سنة ١٩٠٣

ولكن غضب ألمانيا ثار حينما أحست أن شبكة من الاتفاقات قد تمت دون أخذ رأيها في الموضوع ، إذا لم تبلغها فرنسا أى خبر عنها ، وبذلك بدأت ألمانيا تعارض في احتلال مراكش . وفي الوقت نفسه كانت قد دفعت لـ إنجلترا وإيطاليا وأسبانيا ثمن هذا الاحتلال ، ولكنها وجدت نفسها عاجزة عن القيام به أمام المعارضة الألمانية .

أما وجهة النظر الألمانية فهي أن الدول قد اتفقت ضدها ، وأن هذه الاتفاقات تعارض مصالحها التجارية ، ولذلك فهي حرة في أن تنهج سياسة خاصة وكانت فرنسا وصحفيها تعلن أنها لا ترمى إلى احتلال مراكش ، ولكنها تعمل على منع غيرها من احتلالها ، وبدأت الأزمة حينما تمت الاتفاقات السالفة ، وحاول ممثل فرنسا بطنجة أن يفهم جلالة السلطان أنه يمثل الدول الأوربية جميعاً ، ولما استفهم السلطان ممثل ألمانيا أجابه بأن بلاده لا علاقة لها بمثل هذا الاتفاق إذا كان حقيقة قد تم بين الدول ، فهي لا تعترف به وتزيد على ذلك تأييدها لاستقلال مراكش .

كانت الحوادث تسير تباعاً ، وكان الموقف في الداخل أكثر سوءاً منه في الخارج ، وقد نشبت عدة ثورات ، وودعت مراكش المولى الحسن الذى توفي سنة ١٨٩٤ ليتربع على عرشها السلطان عبد العزيز ، وهو نقي صغير لا دراية له بهذه الدسائس التى تحاك حول مراكش في كل مكان ، وكانت فرنسا تدرك أهمية هذه الظروف الملائمة ، وتخشى أن تتغير ، ولذلك تعمدت الإسراع في العمل ففي مفتتح القرن العشرين بدأت حملتها على منطقة شنقيط الراقعة في أقصى جنوب مراكش وبدأت تحتلها من السنغال زاعمة أنها أرض غير مراكشية ، وأرسل جلالة السلطان حملة لإيقاف هذا الاعتداء على النحو الذى سوف يطلع

عليه القراء حينما نتحدث عن هذه المنطقة . . .

وفي ٢١ مارس سنة ١٩٠٥ وصل الأمبراطور غليوم الثانى إلى مدينة طنجة على اليخت الأمبراطورى « هو هنزوليون » وأعلن تأييده لاستقلال مراكش وتصميمه على حماية المصالح الألمانية ، وصرح بأنه « جاء ليزور سلطان مراكش سيد البلاد » كما صرح الممثل الفرنسى بأن معنى زيارته لطنجة هو أن ألمانيا ترغب فى الحرية التجارية ومساواتها لغيرها من الدول الأخرى ، وأنه يرغب فى معاملة السلطان مباشرة بصفته حاكماً حراً وسيداً لبلاد مستقلة ، وأنه يود من صميم قواده أن تراعى فرنسا ذلك ، ثم انفت إلى ممثل السلطان — ولم يحضر السلطان لأسباب سياسية — وكرره مثل ذلك .

كانت فرنسا تعمل جادة الاستيلاء على مراكش فى أقرب وقت ممكن ، وقد كتب المسيو ديلكاسيه وزير الخارجية إلى سفرائه يقول : إن ضم مراكش إلينا سوف يعزز امبراطوريتنا فى شمال أفريقيا ، وإذا سيطرت عليها دولة أخرى فسوف يكون ذلك بمثابة تهديد دائم لهذه الامبراطورية . كما أنه سوف يصيبها بالشلل ! وكانت الصحف الفرنسية تخشى أن يصبح نهر الملوية ريناً آخر تهدد منه فرنسا ، أما فى الحقيقة فإنها كانت تتطلع إلى مركز مراكش الممتاز ذى الشواطئ المترامية على البحر الأبيض والمحيط الأطلسى ، وإلى أرضها البكر ذات الميزات التى جعلت منها لفرنسا أرضاً للميعاد .

بهذه النية شاركت فرنسا الدول فى مؤتمر الجزيرة الخضراء الذى دام انعقاده من ١٢ يناير سنة ١٩٠٦ إلى ٧ أبريل ، واشتركت فيه كل من مراكش وألمانيا والنمسا وبلجيكا وأسبانيا وأمريكا وفرنسا وإنجلترا وإيطاليا وهولندا والبرتغال والروسيا والسويد وصدر عقبه ما يعرف (بعقد الجزيرة الخضراء) ، وقد نص فى ديباجته — وعليه توقيع فرنسا — : إن الدول الموقعة على هذا العقد يهمنها أن يسود النظام والأمن والرخاء فى مراكش ، وأن الإصلاح المنشود فيها لا يمكن أن يتم إلا بثلاثة أشياء : سيادة واستقلال السلطان ، ووحدّة الأراضى الواقعة

تحت مبادئته ، وتقرير المساواة الاقتصادية بين الدول . وقد تضمن العقد إصلاحات تتعلق بنظام الشرطة ، والقضاء على تهريب الأسلحة ، وتأسيس بنك الدولة المراكشية ، وتنظيم الضرائب ، وخلق إيرادات جديدة للدولة ، وتنظيم الجمارك ، ثم نص في فصل سادس على تنظيم الخدمات العامة .

وقد كشف مؤتمر الجزيرة الخضراء للألمانيا على الرغم من التأثير الذي كان لها على المؤتمر ، أنها أصبحت معزولة في العائلة الدولية إذ لم يكن يؤيدها في اقتراحاتها سوى النمسا والمجر ، ولذلك فقد بدأت تتجه اتجاهاً خاصاً أفضى إلى الحرب العالمية الكبرى .

ولقد كان مؤتمر الجزيرة الخضراء — بالرغم من جميع الاتفاقات السرية — بمثابة اعتراف علني من قبل فرنسا — وهو يحمل توقيعها — بأن قضية مراکش أصبحت ذات صبغة دولية ، وأنه لم يعد من حقها أن تهتم بمصير هذه البلاد وحدها .

ولكن مؤتمر الجزيرة كان يسير في اتجاه ، وكانت فرنسا تسير في اتجاه آخر ، فقد أرسلت في نفس السنة قطعاً من أسطولها للقيام بمظاهرة بحرية في مياه طنجة ، ولم يقتصر هذا الأمر على التهديد .

فقد زحف (الجنرال) ليوتي على مدينة وجدة على حدود الجزائر في إبريل سنة ١٩٠٧ ، وفي يونيو من نفس السنة نزلت جيوش فرنسا في مدينة الدار البيضاء ، وفي سنة ١٩٠٨ احتلت منطقة الشاوية . وقد حصل كل ذلك بحجة حماية المصالح الفرنسية التي يهددها الأهالي ، وبحجة حماية أرواح الفرنسيين المقيمين في هذه الأراضي .

ولكن بالرغم من كثرة الاعتداءات الواضحة المغزى ، أعلن المسيو ميشون وزير الخارجية أن فرنسا لا تنوى البقاء في مراکش ، ولكنها ترمى إلى منع دولة أخرى من احتلالها ، وأكد أن فرنسا لا ترمى إلى قلب امبراطورية السلطان

إلى أرض محمية ولكنها لن تدع غيرها يفعل ذلك ، وكان الفرنسيون في صحافتهم يتلافون استعمال الكلمات التي تدل على الحملة العسكرية أو الاحتلال ، بيد أن خطة جديدة كانت عرفت بين الفرنسيين بعد اكتساب نقط الارتكاز هي خطة « التوغل السلمي » .

كانت فرنسا تعلم أن زمام الحوادث في يدها ، وكانت تتحرق إلى حل هذه الأزمة بالاحتلال السافر الصريح ، ولكن انجلترا من ورائها كانت تنصحبها بالتريث اثلا تصطدم اصطداماً مسلحاً مع ألمانيا ، كما كانت تشترط لأجل فرض الحماية على مراكش الحصول على موافقة الدول الموقعة على عقد الجزيرة الخضراء . وقبل أن نمضي في عرض تطور الحوادث الدولية ، يحسن بنا أن نشير إلى تطور الموقف في داخل البلاد لكي يستطيع القارئ أن يلم بالموضوع من جميع أطرافه ، ذلك أن الفوضى ضربت أطنابها في البلاد كما قلنا بعد وفاة المولى الحسن سنة ١٨٩٤ وتولى ابنه عبد العزيز لأموار الملك وهو ما يزال فتى صغيراً واستطاع الوزير الأكبر أبو أحمد أن يسيطر على الحالة ويستبد بالملك الصغير ، ولكن الحالة ازدادت سوءاً بعد وفاة الوزير سنة ١٩٠٠ ، وبذلك فقدت البلاد السلطة المركزية التي لا بد منها لإنقاذها أمام الخطر الخارجي المستفحل .

وعلى أثر ذلك نشبت ثورة داخلية كبيرة بزعامة محمد الجيلاني الزرهوني ، الملقب « بأبي حمارة » دامت عدة سنوات ، وقد نشبت أشد فتنة على حدود الجزائر ، وكان الفرنسيون يغذونها ويشجعونها ثم ينتحلون القول بأنهم مسؤولون عن الأمن في هذه البلاد لتأمين حدود الجزائر . وكان التأثير يدعى أنه نجح السلطان مولاي الحسن ، ويستغل ضعف السلطان مولاي عبد العزيز ليثبت الدعاية لثورته الواسعة النطاق ، وقد استطاع أن يلحق هزائماً متوالية بجيوش حكومة الخزن ، ويحتل منطقة الريف وقد ساعدت هذه الثورة على استنزاف أموال الحكومة ، وبذلك بدأ ينهار الاستقلال المالي .

ولقد استمرت مراكش صامدة لجميع الأزمات التي تعرضت لها دون أن تستدين ، وكانت الحكومة تعرف النتيجة التي تفضي إليها الاستدانة ، وكان لها من القضية المصرية برهان واضح على خطر هذه النتيجة ، ولكنها في سنة ١٩٠٣ وجدت نفسها عاجزة عن الاستمرار في التثبيت بهذا المبدأ ، نتيجة للفوضى ، فعقدت أول قرض أجنبي مع فرنسا في تاريخ مراكش في هذه السنة لمقاومة الثورة ، وفي السنة التالية عقدت قرضين أحدهما مع إنجلترا والآخر مع إسبانيا وفي سنة ١٩٠٤ عقدت مع فرنسا قرضاً بمبلغ ٦٢ مليون فرنك ونصف مليون ، وفي سنة ١٩١٠ عقدت مع فرنسا قرضاً قدره ١٠١ مليون فرنك ، وهكذا أصبحت المسألة المالية أداة من أدوات القضاء على البلاد .

على أن مراكش كانت تشهد في تلك الأيام السود من تاريخها الحديث ، نهضة وطنية مركزها مدينة طنجة فقد انبعثت من هذه المدينة صيحات مختلفة تدعو إلى إحداث انقلاب عاجل قبل أن تحدث الكارثة التي لم يكن أحد يشك في قرب حدوثها . وما زالت هذه الحركة تتطور وتنتشر في حدود ضيقة وتضطرمع الوسائل الحديثة — كالصحافة — لمقاومة دسائس فرنسا وإسبانيا إلى أن احتلت الجيوش الفرنسية مدينتي وجدة والدار البيضاء ؛ فاستطاع المولى عبد الحفيظ نجل المولى الحسن وأخو السلطان عبد العزيز أن يقود الجيوش ضد أخيه ، ويخوض معه معارك انتهت بانتصاره عليه سنة ١٩٠٨ وكان المولى عبد الحفيظ في طليعة رجال الإصلاح ، وقد أعطى لثورته صفة الانقاذ والتحرير ، وبايعه ممثلو الشعب على أساس تحرير مدينتي وجدة والدار البيضاء من الغزاة الفرنسيين ، وإدخال الإصلاحات الحديثة على مرافق البلاد ، والتحرر من القيود التي فرضها عقد الجزيرة الخضراء على مراكش .

ولسنا نجد أبلغ من النص التالي لنصوره الحالة في البلاد آنئذ ، وهو



جلالة المرحوم المولى عبد الحفيظ آخر ملوك عهد الاستقلال

منقول عن صحيفة « لسان المغرب » التي كان يصدرها الوطنيون في طنجة ،
فقد كتبت عن جلالة المولى عبد الحفيظ عقب توليه :

« والذي نرجوه منه أولاً ، وقبل كل شيء ، هو فتح المدارس ، ونشر
المعارف ، وأن يكون التعليم الابتدائي إجبارياً وأن يولى ذوى الكفاءة
والاستحقاق والأهلية ، ويقرب إليه ذوى العقول الراجحة ، والأفكار الحرة
الراقية ، وليحترز من الوشاة والجواسيس الذين يشوهون له رعاياه ، ويحولون
بينهم وبينه ، وفي بلاطه الشريف من هذه المكروبات جيش كبير ...

وبما أن يداً واحدة لا تقدر على إنهاض شعب من وهدة سقوطه ، ولا على
إصلاح إدارة كادارة حكومتنا ، فيجب أن تكون الأيدي المتصرفة والعقول
المفكرة كثيرة متكاثفة على العمل ، وعليه فلا مناص ولا محيد لجلالاته
من أن يمنح أمته نعمة الدستور ومجلس النواب ، وإعطائها حرية
العمل والفكر لتقوم بإصلاح بلادها ، اقتداء بدول الدنيا الحاضرة المسلمة
والمسيحية » .

وما كاد السلطان الجديد يتربع على العرش حتى شرع في تنفيذ برنامجه
الإصلاحى ، فأعاد تنظيم الجيش ، واستطاع أن يسحق ثورة أبى حمارة ويلقى
عليه القبض . وأن يقاوم التدخل الفرنسي ويحاول استغلال الوضعية الدولية .
وآلف لجنة لوضع الدستور للبلاد ، وقد وضعته بالفعل ونشر نصه في الصحف
وكانت النصوص التي أصدرتها اللجنة تتألف من أربعة قوانين ، نص الدستور
وقانون الانتخاب ، وقانون العقوبات ، واللائحة الداخلية ، وكان البرلمان الذى
أوصته بتأسيسه يتألف من مجلسين ، وبذلك كاد مجلس الأعيان الذى تألف
بالتعيين فى عهد المولى عبد العزيز سنة ١٩٠٥ لى يثذرع به لمقاومة التدخل
الأجنبى كما حصل فى عهد الخديوى إسماعيل بمصر — أن ينقلب إلى برلمان

قائم على أسس ديمقراطية . لكن هذه الحركة لم تستطع أن تؤتي ثمارها ، لأنها لم تتمكن من المدة الكافية ، وخطورة المتاعب الداخلية ثم لاستفحال التدخل الفرنسي والأسباني .

* * *

انتهت الحوادث الدولية التي وقفنا عندها إلى ما يسمى بالأزمة المراكشية الأولى . وكان سببها محاولة فرنسا أن تستعين بالدول لإرغام ألمانيا على قبول احتلالها لمراكش . وقد كانت إنجلترا تؤيد فرنسا ، ولكن هذا التأيد كان مصحوباً بالخذر خوفاً من أن يؤدي تطور الحوادث إلى نشوب الحرب . وقد كانت فرنسا تحاول ، لصرف نظر ألمانيا ، أن تخفي نياتها الحقيقية في مراكش ، وتحاول أن تسترضي المولى عبد الحفيظ ، فأرسلت ممثليها في طنجة إلى فاس للاتفاق مع الحكومة على شروط الجلاء عن المناطق التي احتلتها ولهذا الغرض نفسه عقدت الحكومة الألمانية اتفاق ٨ فبراير سنة ١٩٠٩ انتهت به الأزمة المراكشية الأولى ، وقد اعترفت فيه ألمانيا بأن مصالحها في مراكش مصالح اقتصادية فحسب ، واعترفت لفرنسا بالمركز الممتاز بسبب وجودها في الجزائر ، وهكذا استطاعت فرنسا أن تطمئن ألمانيا وأن تكسب في نفس الوقت الاعتراف بالمركز الممتاز . ولم يعترف هذا الاتفاق بأي حق سياسي لفرنسا غير ذلك ، وقد حدد هذا الحق بمسألة الأمن ، بحيث لا يجوز لها أن تتدخل في شؤون مراكش السياسية ما دام الأمن سائداً في البلاد .

بيد أن التصرفات الفرنسية عقب عقد هذه المعاهدة مباشرة كانت بعيدة كل البعد عن أن تقف عند حد . وكان مفهوم الاتفاق أن فرنسا يجب أن تجلو عن المناطق التي احتلتها في شرق البلاد وغربها ، وحاول المولى عبد الحفيظ أن يستفيد من ضغط ألمانيا على فرنسا فعقد معها معاهدة في مارس سنة ١٩١٠ تقضى

بالجلاء غير المحدد عن تلك المناطق ، وبتخفيض جيوش الاحتلال في الحال من ٥٥ ألفاً إلى ستة آلاف جندي .

ولكن في ظروف غامضة — نجد لها تفسيراً إذا لاحظنا اعتراف ألمانيا بحق فرنسا في الاهتمام بالأمن في مراکش — بدأت القلاقل تنتشر في البلاد ، فأسرت فرنسا إلى إرسال ٢٥٠٠ جندي إلى شمال مدينة فاس ، بحجة تأمين المواصلات مع طنجة وذلك في فبراير سنة ١٩١١ .

وكلفت الحكومة الفرنسية السيد قدور بن غبريط بإفهام المرحوم مولاي عبد الحفيظ بدقة الموقف ، وبأن حياته في خطر داهم إذا لم يستدع الجيوش الفرنسية لإنقاذه من ثورة أهلية يخوض غمارها خمسون ألفاً من رجال القبائل الأشداء ، وأن الجنود الفرنسيين الموجودين في شمال فاس وهم لا يتجاوزون رقم ٢٥٠٠ لن يستطيعوا إنقاذه في الساعة الحاسمة التي لا ريب أنها آتية ، ولذلك فإن على جلالته أن يستدعي حملة فرنسية إذا كان يهتم بمصير حياته . وبعد أن استعمل السيد قدور كل وسائل التخيل واللباقة ، وبعد أن لجأت السلطات الفرنسية إلى مختلف وسائل الترغيب والتهديد ، قبل المولى عبد الحفيظ في ٢٧ مارس أن يستدعي الحملة الفرنسية لإنقاذ الموقف . وهكذا تطورت الحوادث إلى هذه المأساة المروعة ، وكان من سخرية الأقدار أن تستدعي الجيوش الفرنسية بواسطة ملك كان منذ ثلاث سنوات فقط ، رمزاً للتحرير القومي ، ولكننا سوف نرى أن الحوادث كانت تسير من تلقاء نفسها ، وأن المولى عبد الحفيظ أرغم على إرسال الطلب تحت ضغط الظروف ، وأنه لم يتنكر للمبادئ التي نادى بها من قبل .

إزاء هذا كله بدأت ألمانيا تشعر بأن موقفها يزداد ضعفاً ، وكانت فرنسا تنشر دعاية واسعة النطاق عن أن الأوربيين في مراکش مهددون بالإفناء ،

إذا لم تتدخل جيوشها . وعند ما تدخلت هذه الجيوش ارتفع صوت المانيا ، وكادت الأزمة المراكشية الثانية أن تفضى إلى الحرب مرة أخرى ، وبذلت فرنسا جهوداً مختلفة لمحاولة تعديل عقد الجزيرة الذي ينص على استقلال مراکش ، ولكن دون جدوى ، وتحولت إنجلترا فجأة فتنازلات لفرنسا عن رأيها القائل بضرورة موافقة الدول الموقعة على هذا العقد لفرض الحماية على مراکش .

وفي أول يولييه سنة ١٩١١ أرسلت ألمانيا الطراد بنثر إلى مياه أجادير ، بحجة أن مصالحها الاقتصادية في مراکش مهددة بالخطر ، وخيل للناس إن أول قنبلة في الحرب العالمية الأولى سوف تطلق في مياه أجادير .

ولكن فرنسا اتهمت ألمانيا بأنها لم تلجأ إلى إرسال الطراد بنثر إلا للحصول على ثمن لمراكش ، كما حصلت على ذلك إنجلترا وإيطاليا وأسبانيا ، وبذلك بدأت الأزمة المراكشية الثانية تتجه اتجاهاً آخر ، انتهت بضرورة دفع ثمن مراکش لألمانيا أيضاً ، وإلا فإن الحرب سوف تنشب لا محالة . وهكذا بدلا من تعديل عقد الجزيرة ، وبدلا من محاولة الحصول على موافقة الدول الموقعة عليه ، وبدلا من تجاهل ألمانيا الذي قد يفضى إلى الحرب ، دخلت الحكومتان الفرنسية والألمانية تحت ضغط الحوادث في مفاوضات تنازلات فيها فرنسا لألمانيا عن قطعة من بلاد الكونغو في مقابل السماح لها بفرض الحماية على مراکش .

كانت الحكومة الألمانية في الحقيقة تريد أن تنقذ هيبتها ، ولذلك قبلت هذه الوضعية الجديدة ، أما الصحافة الألمانية فقد رفعت عقيرتها بالاحتجاج والتهديد ، وقالت إن فرنسا كان يجب أن تشتري مراکش بثمن أغلى ، وأن الفرع الذي غمر فرنسا يقابله الحداد في ألمانيا ، واتهمت إنجلترا بأنها هي التي أرغمت ألمانيا على الاستمعاضة بقطعة صغيرة من بلاد الكونغو مشكوك في

قيمتها . وصرح الامبراطور غليوم بأن أسبانيا استطاعت الحصول على ما لم تستطع ألمانيا الحصول عليه .

وهكذا تدخل سنة ١٩١٣ الفاصلة في تاريخ صرا كش الحديث ، وقد انهزمت في جميع الميادين فلم تعد هناك دولة واحدة تؤيد استقلالها مع استثناء الولايات المتحدة -- وتأييدها نظري بحت -- فانهار صرح الاستقلال مرة واحدة على النحو الذي نسرده في الفصل التالي ، فكان مصير « رجل المغرب المريض » شبيها بمصير « رجل المشرق المريض » وانتهى استقلال صرا كش الذي ظل صوريا منذ وفاة المولى الحسن سنة ١٨٩٤ .



الفصل الخامس

الحماية والتقسيم

وجدت فرنسا أخيراً نفسها بعد إبرام الاتفاق الفرنسي الألماني سنة ١٩١١ وقد تغلبت على المشكلة الأولى التي كانت تعترضها في فرض الحماية على مراكش وهي المشكلة التي عملت على تذليلها كل تلك السنين الطويلة كما شرحنا ذلك في الفصل السابق .

أما المشكلة الثانية التي أصبح عليها أن تواجهها فهي مشكلة خاصة بينها وبين مراكش وهي تتلخص في أسلوب الاجهاز على هذه البلاد بطريقة سهلة لا تثير كثيراً من الضجيج حتى لا تخلق لها مشاكل أخرى دولية .

وتبين المراكشيون المصير المحتوم الذي ينتظرهم وأحدثت تلك المتاعب الداخلية والخارجية التي ظلت تعمل عملها في النيل من مركز البلاد ، وازداد الحرج بالاعتداءات الفرنسية على الحدود الشرقية والغربية والجنوبية وانتشرت كراهية الأجانب على العموم والفرنسيين والأسبان على الخصوص في كل أنحاء مراكش إلى أن انفجرت الثورة وضعف أمر الحكومة ضعفاً شديداً ، فرأت فرنسا الفرصة مناسبة للتدخل بالاعتبار الذي كانت تعطيه لنفسها وهو أنها مسؤولة عن الأمن في البلاد كما أشرنا إلى ذلك .

وهكذا بدأ الاحتلال في أواخر سنة ١٩١١ وزحفت الجيوش الفرنسية على مدينة فاس عاصمة البلاد ، كما نزلت الجيوش الأسبانية على الساحل الشمالي ،

وسرعان ما وصل الجيش الفرنسي إلى فاس لحماية الملك من رعيته ، وهي الصفة التي لا بد أن نحفظ ذكرها لكي نفهم اتجاه السياسة الفرنسية فيما بعد . ووضع مشروع معاهدة للحماية في باريس ثم قدم بها المسيو رينيو الوزير الفرنسي الذي ساهم مساهمة كبيرة في القضاء على استقلال مراكش ومعه الجنرال « موانيه » الذي نيطت به مهمة الاحتلال . وانضم إليهما السيد قدور بن غريط لإقناع جلالته بالترغيب والتهديد بضرورة إمضاء المعاهدة . على أن تضمن له فرنسا في تلك الظروف المحفوفة بالمخاطر الحماية من كل خطر يمكن أن يهدد شخصه أو شخص من يرثون منصبه في المستقبل وحاول السلطان المحاصر أن يقاوم وهدد بالاستقالة ولكن جلالته أخيراً اضطر إلى توقيعها يوم ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ .

وقيل للفرنسيين أن المسألة انتهت وأقيمت الحفلات ابتهاجا بالعهد الجديد ولكن الثورة انطلقت من عقالها في مدينة فاس في ليلة ١٧ - ١٨ أبريل إذ انقض الجنود على ضباطهم الفرنسيين وقتلهم وتبعوا الفرنسيين بعد أن انتشروا في سائر أنحاء المدينة وانضم إليهم الأهالي ، وسادت الفوضى في الأيام التالية ، وكان دوى الرصاص يسمع فيها بالليل والنهار وزادت هذه الفوضى عند ما بدأت القبائل المجاورة تهاجمها لوجود الفرنسيين فيها .

زعزعت هذه الحوادث الحكومة في باريس ولذلك بدأت تفكر في تعيين شخصية عسكرية في منصب الإقامة العامة ؛ لأن الجنرال داماديه كان يعمل تحت إشراف المسيورنيو ولذلك رأت أن توحد القيادة السياسية والعسكرية في شخص عسكري له اتصال بالسياسة . فوقع اختيارها على الجنرال ليوتي الذي سبق أن مارس مشكاة مراكش من حدود الجزائر .

كان الجنرال ليوتي من بيت عتيق في العسكرية الفرنسية وكان يضطرم منذ صباه بأحلام المجد والسيطرة دون أن يتمكن من تحقيق شيء من ذلك في وطنه . ولذلك بدأ يتجه إلى الامبراطورية الأفريقية على مجذ فيها ما فقدته في

فرنسا ، وكان يكره المناقشة ويرمي دائماً إلى إبرام آرائه في استبداد . وما كاد يعين في هذا المركز حتى بدأ يتلمس الطريق إلى تلك الأحلام التي طالما اضطرم بها خياله .

وصل ليوتي إلى مدينة الدار البيضاء في أوائل مايو وإلى فاس في اليوم الثالث عشر منه . وكان يواصل سيره في موكب عسكري مهيب ويطلق على هذه الحركة « الزحف على فاس » ليؤمن مقادير مملكته الجديدة . وكان يستدعي في انتقالاته أفراد الجالية الفرنسية ويحدثهم وينتخب من بينهم أعوانه في الحكم كما ينتقى رئيس الوزراء وزراءه . وأقام بمدينة فاس في أحد قصورها الضخمة .

كان وصول الجنرال ليوتي إلى فاس يومئذ بمثابة إضافة وقود جديد لنيران الثورة فاشتد لهيبها في كل مكان وباتت المدينة تعج بالأحداث الخطيرة وحاصرتها القبائل الثائرة ، وكانت الفرق الفرنسية تنهزم أمامها الواحدة تلو الأخرى ، وأعد الجنرال ليوتي أوراقه ليحرقها في الساعة الفاصلة ، ولكن فرقة المدفعية الفرنسية في الأخير استطاعت أن تنقذ الموقف وتفك الحصار عن المدينة وذلك في أواخر مايو .

ولنترك هنا حركة المقاومة لنتحدث عنها في فصل آخر ، وننتقل بعد هذا إلى الحديث عن معاهدة الحماية التي أحيط إبرامها بهذه الظروف .

تقوم معاهدة الحماية على أساس الاهتمام المتبادل بين حكومة فرنسا لوجودها في الجزائر ، وحكومة مراکش بتأسيس حكم منظم جديد في البلاد ، وذلك تمهيداً للقيام بالإصلاحات الإدارية والقضائية والتعليمية والمالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية إدخالها مع احترام الدين الإسلامي ومكانة جلالة السلطان على أن تقوم الحكومة الفرنسية بالاحتلال العسكري الضروري لإقرار الأمن وتصدر أوامر تنفيذ التدابير الجديدة عن جلالته . ويكلف ممثلو فرنسا في

الخارج بتمثيل مراکش أيضاً . ولا يجوز للسلطان أن يعقد أية معاهدة أو أى
قرض إلا بعد الحصول على موافقة الحكومة الفرنسية .

هذه هي الحقوق التي اكتسبتها فرنسا من معاهدة الحماية من الوجهة النظرية
الخاصة وهي شديدة في تقييد السيادة المراكشية في الداخل والخارج ولكنها مع
ذلك لا تعطى فرنسا حق السيطرة المباشرة على مقادير البلاد الكبيرة والصغيرة
كما حصل في الواقع ، ذلك أن تصرفات فرنسا في هذه البلاد مقيدة باللفظة
« الإصلاحات » وفي ذلك مجال لمنافشة كل التصرفات التي قامت بها والتي
سيمر الكثير منها بالقارى ولا شك أن لفظة « الإصلاحات » نسبية ومطاطة
ولكن من البديهي أن المراد منها « الإصلاحات » من وجهة النظر المراكشية
التي ترمى إلى تحقيق منفعة للشعب المراكشي قبل كل شيء . والنص على الاحتلال
العسكري مقرون بالأمن فإذا استتب هذا الأمن لم يكن بد من جلاء الجيوش
الفرنسية عن مراکش . ولا يعني تمثيل فرنسا لمراكش في الخارج فقدان
شخصية هذه البلاد الخارجية كما هو واقع الآن فصالح مراكش قائمة بالفعل
وتابعة لها ، وهناك دول مستقلة تنيب عنها ممثلي دول أخرى ، ولا يعني ذلك
مطلقاً حق فرنسا في السيطرة على هذه المصالح دون أن تعرف عنها مراكش
شيئاً ، هذا مع ملاحظة أن جل ممثلي فرنسا يجهلون جهلاً تاماً مراكش ولا
يعرفون عنها ولا عن مصالحها شيئاً .

ولن ينتهي بنا القول إذا نحن أردنا أن نمضي في المقارنة بين الحقوق التي
نالها فرنسا بهذه المعاهدة والحقوق التي اكتسبتها بالفعل بواسطة القوة ، ولكننا
نعود فنشير إلى ظروف الإكراه التي أحاطت بالمولى عبد الحفيظ عند إمضاءها .
فلقد قاومها بكل ما يملك من قوة كما سنرى بعد أن تعهد للشعب بمقاومة
التدخل الأجنبي وبويع على هذا الأساس . وعند ما قبل إمضاء المعاهدة قامت
في وجهه الصعوبات فتنازل عن العرش ، ولقد كان ذلك بمثابة رفض للحماية من

قبل الأمة المراكشية بالضبط كما يعضى رئيس الدولة مشروعاً فترفضه الأمة
فبستقيل اعترافاً منه بأن لا حق له فى إبرام ما لم توافق الأمة عليه .
ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث فقد اعتبر إمضاء السلطان عبد الحفيظ
إبراماً بالنسبة لمراكش . أما بالنسبة لفرنسا فقد توقشت المعاهدة فى البرلمان
الفرنسى فى أول يوليه ، وصادق عليها بعد جدال طويل بأغلبية ٣٥٣ : ٢٤٣ صوتاً ضد
٨٥ ، وبذلك اعتبرت نافذة المفعول .

هذا فيما يخص الجزء الجنوبى الأكبر من هذه البلاد وهو الجزء الذى وضع
تحت الحماية الفرنسية بمقتضى هذه المعاهدة . أما الجزء الشمالى الذى ما زلنا نذكر
أن إنجلترا اشترطت أن تحتلها أسبانيا فى اتفاقها مع فرنسا ، فقد بدأت الفرق
الأسبانية تحتلها كذلك ، ولكن فرنسا غادت وغيرت الحدود التى اتفقت
مع أسبانيا عليها فى أوائل القرن كما أشرنا إلى ذلك وجعلت تلك المنطقة
أصغر ، باعتبار أن فرنسا هى التى خاضت المشا كل وتحملت المتاعب والتضحيات
فى سبيل نيل الغنيمة ، ولذلك عدلت الحدود بحيث أخرجت منها مدينتى
فاس وتازة ، وغضبت أسبانيا غضباً شديداً لهذه الوضعية وبدأت تنظر
إلى فرنسا على أنها قد اعتدت عليها ؛ بل ذهبت إلى القيام ببعض التصرفات
ضدها - وهو موقف لا بد أن تذكره لفهم التصرفات الأسبانية فى الحرب
الآخيرة بمراكش - ولكنها فى الأخير وجدت نفسها مرغمة على الاتفاق
مع فرنسا .

وطبقاً لما نص عليه فى الفصل الأول من المعاهدة من أن حكومة الجهة ربة
ستفاوض مع الحكومة الأسبانية فى المصالح التى لها بمراكش ، بدأت المحادثات
فى مدريد بين الطرفين وأسفرت عن معاهدة ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ بعد أن
دامت المفاوضات مدة طويلة ، وهذه المعاهدة تقضى بأن تظل المنطقة تحت سيادة
السلطان المدنية والدينية ، ويكون من حق أسبانيا أن تحتلها عسكرياً وتقوم

بإصلاحها كما تقوم بتمثيلها في الخارج على نحو ما تقوم به فرنسا بالنسبة للمنطقة الجنوبية ، وتدار المنطقة تحت إشراف خليفة يمثل السلطان على أن يكون من حق الحكومة الأسبانية أن تقدم إلى جلالاته مرشحين يختار أحدهما ، وتحت رقابة مندوب سام أسباني ، ولا يكون من حق جلالة السلطان نزع هذا الخليفة إلا بعد الاتفاق مع حكومة مدريد .

ونص في المعاهدة على أن تحتفظ فرنسا بمنطقة ورغة الخصبية لتأمين منطقة فاس والطريق إلى الجزائر ومنطقة شاسعة في الجنوب تقع بين نهري درعة ونسوس ليكون للصحرَاء منفذاً إلى المحيط الأطلسي ، وبلغت مساحة المنطقة التي استولت عليها أسبانيا بناء على هذه المعاهدة ٢٣ ألف كيلومتر مربع ، وبذلك قسمت مراكش إلى منطقتين كبيرتين مفصولتين ، وأعطيت كل من فرنسا وأسبانيا لنفسيهما حق التصرف بحرية داخل كل منطقة . وسوف نرى أن معاهدة ٣٠ مارس ومعاهدة ٢٧ نوفمبر كانتا أساساً لتقسيم مراكش والعمل على الفصل بين المنطقتين تارة بالقصد تحت تأثير التقلبات السياسية التي اعترضت العلاقات بين أسبانيا وفرنسا ، وتارة دون قصد ، ولكن تحت تأثير الاختلاف الموجود بين العقليتين في النظر إلى هذه البلاد من النواحي الإدارية والقضائية والعسكرية والسياسية .

ولم يقتصر الأمر على الفصل بين هذين المنطقتين فحسب ، وإنما تمدى ذلك إلى فصل مدينة طنجة عنهما لتخضع للنظام الدولي كما نص ذلك في الفصل الأول من معاهدة ٣٠ مارس ، وذلك لموقعها الجغرافي قبالة جبل طارق ، وتحت تأثير السياسة الإنجليزية التي كانت توصي بأن تظل المدينة على الحياد أو تكون إنجليزية ولكن الدول لم تستطع أن تصل إلى اتفاق في موضوع طنجة بسبب المطامع الفرنسية والألمانية فيها ، وعند ما انتهت الحرب العظمى أرادت فرنسا أن تضيفها إلى منطقة نفوذها . فاحتجت أسبانيا بأن المدينة واقعة في قلب منطقتها

والكن « اللورد كيرزن » وزير خارجية إنجلترا أبلغ فرنسا أن حكومته لا تعترف بالحماية الفرنسية على مراكش إلا إذا كانت متأكدة من أن طنجة ستكون مدينة دولية ، وفي سنة ١٩٢٣ عقد مؤتمر لندن لتقرير نظام المدينة ، وحاولت أسبانيا وفرنسا الاحتفاظ بالمركز الممتاز فيها دون جدوى ، وأخيراً وصل المؤتمر إلى الاتفاق على هذا النظام ، وانضمت الدول الموقعة على عقد الجزيرة إلى هذا الاتفاق ، ما عدا الولايات المتحدة التي رأت أنها لم تستفد شيئاً من النظام الجديد وما عدا إيطاليا ، وأخيراً انضمت إليه إيطاليا . وبعد الحرب العالمية الثانية اتفقت الدول في باريس على إدخال تعديل نظام المدينة مع إرجاء الاتفاق على مداه إلى فرصة أخرى ولم تستطع هذه الدول أن تحدد هذا التعديل إلى الآن والظاهر أن هناك خلافات تحول دون ذلك ، وسوف تفصل القول في نظام طنجة في فصل خاص .

هذه هي الوضعية الجديدة التي أصبحت عليها مراكش بسبب معاهدة فاس التي فرضت على البلاد الحماية والتقسيم . وقد تعرضنا لمختلف الظروف التي سبقتها وأحاطت بها . وسوف نتعرض للمعارضة التي قوبلت بها من قبل الشعب ورد الفعل الحربي والسياسي الذي أحدثته . وكذلك جميع التصرفات التي قامت بها السلطات الفرنسية والأسبانية منذ احتلال هذه البلاد وهي تصرفات لا تناقض بحسب التعهدات التي قطعها فرنسا وأسبانيا على نفسيهما في مختلف المناسبات الدولية بحسب وإنما تناقض معاهدة الحماية أيضاً .

وإذا كان لا بد لنا من أن نتصور قيمتها القانونية — إذا كان لقيمة القانونية أثر ما في العالم السياسي — فلا بد من أن نختم هذا الفصل بالحديث عن نهاية جلالة المولى عبد الحفيظ .

كان موقف جلالة بعد أن احتلت الجيوش الأجنبية بلاده بالضبط مثل موقف الجنرال بيتان بعد أن احتلت الجيوش الألمانية فرنسا في الحرب الأخيرة ،

فقد أراد أن يسجل وجود مرا كس بالمعاهدة قبل أن تساعد الظروف فرنسا على المضي في الاجراءات العسكرية التي كان من شأنها لو تمت دون معاهدة أن تقضى على كيان البلاد . ولقد حاول عبثاً أن يستفيد من الوضعية الدولية وماطل في التوقيع ولكن دون جدوى . وكان جلالته على حظ وافر من الذكاء . لكنه من أن يفهم الوضعية على حقيقتها بشهادة الفرنسيين أنفسهم .

وما كاد رجال السلطة الفرنسية يصلون إلى فاس ، حتى بدأوا يضايقونه ويكثرون من ذكر ماضيه في مقاومة امتداد النفوذ الفرنسي وفي طلبيتهم الجنرال موانيه نفسه ، فكانوا يهددونه ومع ذلك استطاع أن يمنعهم من استغلاله لتهدة الأحوال ، وكانت السياسة الفرنسية في ذلك الوقت ترى بسبب القلاقل المنتشرة أنها في أشد الحاجة إلى معوثته .

وعندما وصل الجنرال ليوتي إلى فاس حاول أن يستدرجه باللين ، وكان السيد قدور بن غبريط يتولى تنفيذ هذه المهمة ، فكان يوصيه دائماً أثناء ثورة فاس بأن لا يتحرك كيلا يخضعه الفرنسيون ويهدده بوجود فرقة كبيرة من جنودهم في مدينة مكناس . وقد أراد ليوطي أن يمويه الحالة أمام جلالته بأن يتولى بنفسه تقديم الأخبار إليه عن سير الأمور في الداخل والخارج ولكنه اعتذره بأنه على اتصال بجميع الظروف بوسائله الخاصة .

هذا من جانب الفرنسيين ، أما المراكشيون فكانوا ينظرون إليه على أنه سجين في يد الفرنسيين وأنه أرغم على عقد المعاهدة ، وبذلك يكون قد أجبر على أن يتنازل على جميع العهود التي قطعها للشعب في عقد البيعة ، أضف إلى ذلك موجة التذمر التي اكتسحت جميع الأوساط .

كان جلاله المولى عبد الحفيظ يهدد الفرنسيين بالتنازل عن العرش فيسكاد يحزن جنونهم ، لا لأنهم أمتوا خطورة وجوده على عرش مرا كس وهو الرجل الذي اعتلى هذا العرش منذ أربع سنوات فقط ، فكان رمزاً رائعاً لمقاومة

التدخل الأجنبي في الوقت الذي انهار فيه كل شيء ، ولكن لأن الدول الأجنبية لم تكن قد اعترفت بالوضع الجديدة في مراكش فليس من المصلحة في شيء أن يتنازل عن العرش فيصور ذلك فرنسا في موقف الجائر المعتدى ، أما فيما عدا ذلك فقد كان الفرنسيون مصممون على أن لا يبقى في هذا المركز .

وانتقل جلالته إلى مدينة الرباط من فاس ووصلها في يوم ١٦ يونيه وحل الموقف بنفسه حينما أعلن أنه لن يبقى في مراكش بعد ٣١ أغسطس . فاعتبط ليوطي بهذا الإعلان ، ولكنه آثر أن يكون حذراً لأنه رأى أن يتم هذا القرار في هدوء حتى لا يكون سبباً في إثارة القلاقل من جديد ، ويكون كذلك سبباً في تنفير الشعب من خلفه وتصويره في صورة من اغتصب العرش بأسنة الرماح الفرنسية .

وقد تردد الفرنسيون فيمن يختارونه لهذا المنصب الخطير دون أن يكون لهم أي حق في ذلك ، واتجهت أنظار الجنرال ليوطي في أول الأمر إلى المولى عبد العزيز الذي تار عليه المولى عبد الحميد وخلعه بعد أن هزمه . وقد استغاث بالفرنسيين دون جدوى وهو يهزم ، ولذلك كان من الممكن أن يحفظ لهم الجليل إذا أعادوه إلى العرش بعد الهزيمة . ولكن ليوطي عدل عن هذا الرأي نهائياً واستقر على أن يكون الخلف شخصية جديدة لا عهد لها بالحكم في أيام الاستقلال وكان هذا الشخص هو المولى يوسف أخى جلالة السلطان .

وفي اليوم العاشر من شهر أغسطس قبل جلالة أن يتناول طعام الغداء مع الجنرال ليوطي ودار بينهما بعد الظهر حديث لم يخل من لزر ، فقد أسهب جلالته في الحديث عن الأغلاط الكبيرة التي ارتكبتها فرنسا في الإجهاز على مراكش وقارن له بين الاتجاه السياسى عند الإنجليز والفرنسيين مقارنة عرف منها الجنرال مدى اطلاعه الواسع في الشؤون السياسية . وقد حذر جلالته الفرنسيين من النتائج الخطيرة التي سوف تترتب على هذه السياسة إذا هم تمادروا فيها .

وأعلن له أنه يتنازل عن العرش لاستحالة أن يتحمل مسؤولية التعاون في ظل هذه الأغلاط أمام الضمير وأمام التاريخ . وكان الجنرال ليوتي — الرجل العسكري المضطرب — يتميز غيظاً ، وهو يسمع نقد سياسته وتحليل أغلاطه ، ولكنه كان مضطراً إلى الاستمرار في الاستماع لكي لا يغضب السلطان حتى لا يتنازل عن العرش وهو غاضب .

وفي ١١ أغسطس انتهت المأساة وخرج أهل مدينة الرباط زرافات زرافات ليلقوا آخر نظرة على الملك الذي آثر أن يقضي حياته في المنفى علي أن يحتفظ بالعرش ويساهم في ارتكاب تلك الأغلاط التي تحدث إلى القائد الفرنسي عنها ، وشيعه الناس بالدموع والباخرة تبجر به في اليم وطلقات المدافع تودعه ، فقد كان بمثابة آخر صورة حية من صور الاستقلال تغادر تلك البلاد لتدعها تنحدر نحو هذا المستقبل الغامض المحفوف بالمخاطر الذي لا يعلم أحد ما سوف ينجلي عنه .

الفصل السادس

نظام الحكم والادارة

١ - حكومة الخزنة :

ظلت مراکش دولة ملكية مطلقة منذ أكثر من ألف سنة ، وقد تطور فيها النظام الملكي في الحدود التي رسمها الإسلام إلى العصر الحديث . ولا يقيّد هذا الحكم المطلق إلا ما أشار إليه الإسلام من وجوب التشاور والتفاهم ، ولذلك يعتبر سلطان مراکش رئيس الدولة الأعلى من الناحيتين الزمنية والروحية .

ومعنى كلمة « السلطان » في مراکش مطابق لكلمة « الملك » فقد كان يرد في صدر الترجمة العربية للمعاهدات التي تعقدها مراکش مع الدول الملكية أن سلطان مراکش تعاقد مع سلطان الأنجليز أو سلطان الفرنسيين . ولذلك أصبح المراكشيون — بعد تطور اللغة العربية وتحديد الألفاظ السياسية فيها — يطلقون على جلالته الكلمة الحديثة « ملك » بدلا من الكلمة القديمة « سلطان » . وبذلك يكون لقبه « حضرة صاحب الجلالة ملك مراکش المعظم » .

وليس هناك نظام محدد لولاية العهد ، وإنما يستمد هذا النظام من السوابق التاريخية التي تقضى بأن يتولى أكبر أنجال الملك المتوفى الملك بعد أبيه ، أو أحد أنجاله دون اشتراط الكبر ، أو الأخ ، وفي القليل تنتقل إلى فرع آخر من العائلة ولا يحصل ذلك في الغالب إلا عقب ثورة . وتستمد النظم التي تستند إلى السوابق من عهود الاستقرار . وإذا راعينا في ولاية العهد القاعدة المتبعة في

عهود الاستقرار هذه وجدنا أن الملك كان ينتقل دائماً إلى أكثر أبناء الملك كفاءة ، وعليه أن يرهن على ذلك في المناصب السياسية أو العسكرية العليا التي يتولاها ، فكان الملك الوالد يأخذ البيعة لابنه قبل وفاته ، وتجدد هذه البيعة بعد وفاة الملك ، ويغلب أن يكون أكبر الأبناء أكثرهم استعداداً وكفاءة لأن كبر السن تمكنه من أن تكون تجاربه أوسع .

وعلى ذلك تتركز في يد جلالة ملك مرا كش المعظم من الوجهة النظرية السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية فيما يتعلق بالأقاليم المراكشية كلها . ويباشر جلالاته هذه السلطات بواسطة الحكومة المراكشية القومية التي كان يطلق عليها قديماً كلمة « المخزن » ، وهي الكلمة التي يطلقها المراكشيون على الحكومة فيقولون مخزن فرنسا ومخزن ألمانيا الخ . وقد كانت حكومة المخزن المراكشية قبل الحماية تشمل على الصدر الأعظم أو رئيس الوزراء ووزير لكل من الداخلية والمالية والخارجية والحربية والعدلية ، وهذه الحكومة ممثلون في سائر المدن يطلق عليهم اسم الباشوات وفي البوادي يطلق عليهم اسم القواد ، كما تتبعها محاكم القضاء الشرعي ، وكانت توجد بعض المجالس لمساعدة هؤلاء الموظفين على القيام بالمهمة التي نيّطت بهم .

وكانت المدينة تنقسم إلى أحياء (حومات) على كل واحدة منها « مقدم » يقبضه رجال الشرطة ، وكل مقدم مسؤول أمام باشا المدينة عن الأمن وحماية الآداب العامة تساعد في القيام بذلك (العريفة) ، وهي بمثابة بوايس نسائي لمساعدة الشرطة على القيام بواجبهم فيما يتعلق بالنساء .

كما كان يوجد في كل مدينة محتسب مهمته تحديد أسعار الحاجيات اليومية ومراقبة الموازين وإتلاف ما خسر من البضائع وإلقاء القبض على من يلجأ إلى الغش من التجار .

وكان عمال كل صناعة ينتخبون من بينهم رئيساً يطلقون عليه لقب

« الأمين » وتراعى خبرته ونزاهته في الانتخاب لكي تستفيد منه الحرفة التي ينتمى إليها .

ولاليهود حي خاص يطلق عليه اسم الملاح له نظام شبيه بالحي المراكشي مع مراعاة الصبغة اليهودية .

وينوب عن جلالة الملك في المدن الكبرى خليفة من العائلة المالكة يقوم بمهمة شرفية تتمثل في الغالب في النيابة عن جلالاته في المناسبات .

هذه هي الخطوط العامة لدولاب الحكومة المراكشية ، ولقد شاعت كما عرفنا في هذه الحكومة أشكال مختلفة من الفوضى بسبب الظروف التي تحدثنا عنها . ولقد تعهدت فرنسا في معاهدة الحماية بأن تصلح النظام الإداري والحكومي في البلاد فما هي التغييرات التي حصلت ... ؟

قيدت معاهدة الحماية سلطات الملك بحيث أصبح من الضروري الحصول على مصادقة المندوب الفرنسي المقيم فيما يتعلق بالإصلاحات ، وكذلك في الاتصال بالدول الأجنبية لعقد قرض أو معاهدة ، وحددت السلطة التشريعية بالسماح للفرنسيين والأسبانيين بالاحتلالات الضرورية لإقرار حالة الأمن في البلاد . فكيف استغلت فرنسا وأسبانيا هذه القيود من الناحية الإدارية ؟

أما من ناحية حكومة المخزن فقد قضت السلطات الفرنسية بالطبع على وزارة الخارجية ؛ لأن المقيم الفرنسي هو الذي يقوم بمهامها ، كما قضت — دون الاستناد إلى حق — على وزارتي المالية والحربية ، وبذلك أصبحت الحكومة المراكشية في عهد الحماية تتألف من الرئيس ووزراء الداخلية والأوقاف والعدل ، وتضم محكمتين هما المحكمة الشريعية العليا ، وتصدر أحكامها باسم الوزير الأكبر وتتبعها محاكم الباشوات والقواد ؛ والمحكمة الشرعية وتصدر أحكامها باسم وزير العدل وتتبعها المحاكم الشرعية .

وقد كان آخر تعديل أدخل على حكومة المخزن بمقتضى المراسيم الملكية

الصادرة في ١٢ و ٢١ و ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٧ وهي تقضى بأن تشمل الحكومة تحت رئاسة جلالة الملك مناصب الوزير الأول ووزير الشؤون العدلية ووزير الأوقاف ومدير التشریفات ونائب للوزير الأول في شؤون التعليم . ويساعد الوزير الأول في القيام بأعباء منصبه خمسة مندوبين مهمتهم ربط الصلة بين الوزير الأول والمصالح المختصة التي سوف نرى أن الفرنسيين أنشأوها لإكمال النقص في هذه الحكومة بصفة مؤقتة إلى أن يستطيع المرء كشيون القيام بها ، وقد أنشئت مناصب المندوبين — وهي مناصب صورية بسبب هذه المصالح الفرنسية — ليكون ذلك دليلاً على أن الفرنسيين سائرون في تنفيذ تعهداتهم .

وهؤلاء المندوبون هم : مندوب المالية ، ومندوب للفلاحة والتجارة ، ومندوب للأشغال العمومية والمنتجات الصناعية والبريد والتلغراف والتلفون ، ومندوب للصحة العمومية ، ومندوب للشؤون الاجتماعية ، كما يقوم بمعونة الوزير الأول إلى جانب هؤلاء المندوبين الخمسة المستشار الشرعي .

وتقضى هذه المراسيم بأن يستدعى جلالة الملك الحكومة لعقد جلسة غير عادية تحت رئاسته كلما رأى جلالته أن الظروف تقتضى ذلك . أما الجلسات التي تعقدها هذه الحكومة بكامل هيئاتها من وزراء ومديرين فتتم مرة كل شهر تحت رئاسة الوزير الأول على أن يكون من حقه أن يدعو لحضور هذه الجلسات كل فرد يمكن أن يستفيد المجلس من خبرته .

وقد أفردت الحكومة المخزن جناح خاص في القصر الملكي تباشر فيه القيام بمهمتها التي سوف نتحدث عنها . ولقد كان من المفروض — طبقاً للإصلاح الإداري الذي تعهدت به فرنسا وأسبانيا — أن تضم هذه الحكومة وزارات أخرى مثل المالية والمواصلات والأشغال العامة ، ولكن الفرنسيين قضوا على وزارات الخارجية والحربية والمالية بدلاً من أن ينشئوا وزارات جديدة ، وأنشأوا بدلاً من بعضها منصب المدير على النحو الذي أشرنا إليه .

وبدلاً من أن تأخذ الحكومة الفرنسية — كما تعهدت — في سد النقص الموجود في حكومة الخزن بإنشاء وزارات جديدة مراكشية عمدت إلى سد هذا النقص بواسطة تعيين مديرين فرنسيين على زعم أنه لا يوجد في المراكشيين من يستطيع القيام بها، ولذلك أنشأوا في الخزن المصالح التالية :

١ — مصلحة الإدارة العامة وهي التي أشرف مباشرة على الشؤون المدنية العامة كالصحافة والاجتماع والإحسان وإنشاء البلديات وأجور العمال والدراسات الاجتماعية ، وتدخل في اختصاصها مشاكل السكنى ومراقبة الأسعار وهيئات التعاون .

٢ — مصلحة المالية وهي مجموعة من الإدارات تقوم بوضع الميزانية ووضع الحسابات والإشراف على الضرائب ووضعها ، ورسوم الدمغة والممتلكات والأموال العامة .

٣ — مصلحة الاقتصاد وتتألف من إدارة الأشغال العامة وتهتم بالواصلات البحرية وسكك الحديد والمعادن والشؤون الهندسية ، وتتعاون مع مصلحة الزراعة والتجارة والاستعمار في الاهتمام بالمعامل الكهربائية ، وهي إدارة أخرى مندرجة تحت هذه المصلحة ، وتهتم بالزراعة وتربية الماشية والشؤون الصناعية والتجارية واستعمار الأراضي وبالمياه والغابات وحماية الممتلكات ، كما تضم هذه المصلحة إدارة لشؤون البريد والتلغراف والتلفون .

٤ — مصلحة الشؤون الاجتماعية وهي تضم الإدارة العامة للتعليم والفنون الجميلة والآثار ، والإدارة العامة للشؤون الصحية .

هذه هي الإدارات الجديدة التي أنشأها الفرنسيون لسد النقص في حكومة الخزن ، ولكنها في نفس الوقت تعتبر جزءاً من الإقامة العامة .

٢ — حكومة المخزن في الشمال :

أما في الجزء الشمالي من مراکش فقد نشأت فيها منذ سنة ١٩١٢ حكومة مركزية جديدة تحت رئاسة خليفة جلالة الملك ، وأسند هذا المنصب لأول مرة إلى المغفور له صاحب السمو الملكي مولاي المهدي في ١٤ ماي سنة ١٩١٣ . وهي من الوجهة النظرية والقانونية جزء من حكومة المخزن في الرباط ، ولكنها في الواقع منفصلة عنه تماماً . ومن حق أسبانيا كما قلنا أن تقدم لجلالة الملك مرشحين اثنين يختار جلالته أحدهما لتولي المنصب كما شغل . ولكن أسبانيا أبت على النظام القديم ، وبدلاً من أن تتركزه في مدينة الرباط عاصمة حكومة مراکش خلقت عاصمة جديدة وركزته فيها وكانت ترى أن العرش في قبضة الفرنسيين ، ولذلك فيجب فصل الحكومة حتى لا يكون لهم تأثير عليها . وتسير حكومة المخزن في الشمال على نفس النظام الذي تسير عليه أختها في الجنوب ، وهي تشمل اليوم على خمس وزارات سوف نرى قيمتها حينما نتكلم على الإدارة الأسبانية ، وهي الوزير الأكبر ، وهو وزير الداخلية في نفس الوقت ، ووزير لكل من المعارف والعدلية والمالية والزراعة والإنتاج . ويصدر الخليفة مرسومات ملكية دون الرجوع إلى جلالة الملك ، كما يصدر الوزير الأكبر مرسومات وزارية دون الرجوع إلى الحكومة ولاداعي لأن تطيل القول في حكومة المخزن الشمالية فهي شبيهة بحكومة الرباط بصفة عامة ، وسوف نعرف اختصاصاتها بصفة أوسع عند الحديث عن الإدارة الأسبانية .

٣ — الإدارة الفرنسية العامة :

ونجد إلى جانب حكومة الرباط إدارة فرنسية تامة التكوين هي في الواقع حكومة مراکش الفعلية ، وعلى رأسها مندوب فرنسا المقيم الذي نصت معاهدة فاس على أنه سوف يمثل الحكومة الفرنسية لدى البلاط العلوي ، وخولته حق

المراقبة والمصادقة على المراسيم الملكية ، وقد حددت اختصاصاته في مرسومين ملكيين صدرا في ٣٠ مايو وفي ١١ يونيو سنة ١٩١٢ يقضيان باعتباره ذا شخصية مزدوجة ، فهو موظف فرنسي باعتباره ممثلاً لفرنسا ، ولكن هذه الصفة لا تخوله حق التدخل ، ولذلك قضى أحد المرسومين باعتباره في نفس الوقت موظفاً مرாகشياً أيضاً لكي يكون له حق التدخل الإداري ، وهو بهذه الصفة الواسطة الوحيدة بين جلالة الملك والدول الأجنبية ، وهو القائد الأعلى لقوات البر والبحر ، وتعيينه في القيام بهذه المهمة الواسعة النطاق مكاتب مدنية وحرية وسياسية ودبلوماسية .

وأنشئت وظيفة أخرى في الإقامة العامة بمرسوم ١١ يونيو هي وظيفة معتمد الإقامة ، وتنقل إليه اختصاصات المندوب المقيم في حالة غيابه ، ويختص في الغالب بشؤون العلاقات الأجنبية في حالة وجود المقيم .

وفي ١٥ يناير سنة ١٩١٣ أنشئت وظيفة سكرتيرية الحماية ، ومهمتها تركيز الشؤون الإدارية ، والقائم بها هو مدير مصالح المراقبة في المناطق المدنية ، أما في المناطق الحربية فتقوم بهذه المهمة فيها إدارة الشؤون الأهلية الآتية ، كما يشرف على الدراسات التشريعية التي تعد المراسيم الملكية التي تقدم إلى جلالة الملك لتوقيعها ثم تعاد إلى المندوب المقيم للمصادقة عليها ، وبذلك تصبح قانوناً نافذاً .

وتتبع الإقامة العامة مباشرة إدارة الشؤون الأهلية ومصلحة الاستعلامات على النحو الذي اتبعه الفرنسيون في الجزائر ، وهي أخطر الإدارات الفرنسية على الإطلاق من حيث المهمة التي نيظتها ، وهي جمع المعلومات الأهلية التي من شأنها أن تدعم النظام الفرنسي ومراقبة التطورات السياسية في الداخل والإشراف على الأهالي في المناطق الحربية والسهر على مصالح فرنسا بمختلف الوسائل — وفي طليعتها الجاسوسية — حتى لا تتعرض هذه المصالح للخطر .

٤- الإدارة العامة المسؤولة المراكشية :

وتوجد إلى جانب حكومة المخزن وإدارة الإقامة العامة إدارة أخرى اسمها الإدارة العامة للشؤون المراكشية ويطلق عليها الفرنسيون (الشريفة) نسبة إلى البيت المال ، وهي إدارة فرنسية محضة ، ومهمتها تقريب وجهتي النظر بين الحكومة والإقامة العامة وتنسيق أعمالها ، ويطلق على المشرف عليها لقب المستشار ، وهو شخصية فرنسية برتبة قنصل عام يحضر اجتماعات مجلس الوزراء وتقع على عاتقه مهمة شرح فوائد المشروعات الفرنسية لجلالة الملك وحكومته ، كما يقدم المقيم العام ملاحظات الملك والحكومة ، فإذا لم يحصل الاتفاق بين الإقامة العامة والقصر كان على المستشار أن يبتكر حلاً للموضوع ، وقد أصبحت هذه الوظيفة شاقة وعسيرة بسبب الخلافات المتكررة التي تنشأ من آن لآخر بين القصر والإقامة في السنوات الأخيرة .

ولهذه الإدارة أقسام خمسة المالية والأشغال العامة والاقتصاد والتعليم والصحة ومهمة هذه الإدارة في الواقع هي مراقبة حكومة المخزن مراقبة دقيقة حتى لا تصدر عنها تصرفات تضر بالفرنسيين ، كما أن من مهمة إدارة الشؤون الأهلية السالفة الذكر - وهي التي تتبع الإقامة العامة - هي مراقبة التصرفات الشعبية لنفس الغرض .

الإدارة الفرنسية في المناطق :

هذا فيما يتعلق بالإدارة الفرنسية المركزية ، أما فيما يتعلق بإدارة المناطق فقد كانت حكومة المخزن - وما تزال - تباشر سلطتها في المدن بواسطة الباشوات وفي البوادي بواسطة القواد ، وإلى جانبها محكمة القاضي الشرعية . فعمدت السلطة الفرنسية إلى وضع مراقب لها إلى جانب كل من الباشا والقائد أصبح في الواقع هو الحاكم المطلق بدلاً منهما .

المناطق العسكرية :

هذا وقد ظلت مناطق مراکش المحتلة كلها خاضعة للحكم العسكري منذ سنة ١٩١١ إلى ١٩١٩ ، إذ أخرج بعضها فأصبحت مدنية ، أما المناطق الأخرى فقد ظلت عسكرية إلى الآن ، وهي أربع : منطقة فاس ، ومنطقة تازة ، ومنطقة مكناس ، ومنطقة مراکش .

وتدار كل منطقة عسكرية بواسطة ضابط فرنسي برتبة جنرال يقال له حاكم المنطقة ، وأصبح له نائب مدني منذ سنة ١٩٣٧ وتساعد الحاكم هيئة أركان حرب فرنسية ومكتب الاستعلامات فيما يتعلق بالمسائل المدنية ، وهو مكتب سافر للجاسوسية إذ هي أهم الأعمال التي يباشرها .

وتقسم المنطقة العسكرية إلى أقاليم ، على كل إقليم ضابط فرنسي برتبة جنرال أو كولونيل ، وتتبعه هو أيضاً هيئة أركان حرب ومكتب للاستعلامات وتنقسم الأقاليم إلى دوائر على نفس الأسلوب .

وقد أسندت إلى مكاتب الاستعلامات هذه مهمة خطيرة منذ أنشئت ، فكان عليها أن تمهد السبيل أمام الجيش الفرنسي سياسياً وهو يحتل البلاد ، وإدارة المناطق المحتلة ، والسمهر على الحالة السياسية فيها ، ومراقبة السلطات المراكشية ، وحفظ هيبة فرنسا أمام السكان ، ولذلك فهي تدخل في علاقات مباشرة مع الأعيان والشخصيات الكبيرة لاستمالتهم ، وكان ضابط مكتب الاستعلامات — وهو يعد إعداداً خاصاً للقيام بمهمته — هو المتصرف المطلق في المقاطعة أو الإقليم أو الدائرة ، فهو المدير والحاكم والقاضي والمهندس والفلاح ، وكان المارشال ليوطي يسميهم « حيوانات الحركة » لشدة نشاطهم وفداحة المهمة التي نيطة بهم ويسير نشاط الاستعلامات الخطير من الدائرة إلى الإقليم ، ومن الإقليم إلى المنطقة ، ويتبع مكتب المنطقة إدارة الشؤون الأهلية بالإقامة العامة ، ويوجد في مراکش ما ينيف على ٣٠٠ ضابط فرنسي للاستعلامات .

المناطق المدنية :

تصبح المنطقة مدنية حينما يصل مفعول الأمن إلى قلبها ... والسلطات الفرنسية وحدها هي التي تقرر ذلك . وعلى كل منطقة مدنية حاكم فرنسي مدني يطلق عليه لقب المراقب المدني ، وهو بمثابة ممثل للدولة الحامية في المنطقة ، وعليه أن يؤثر على الإدارة المراكشية ويسيرها في الاتجاه الضروري ، وهو على اتصال دائم بجميع فروع الإدارة المراكشية بصفته مراقباً عليها ، ولا يمكن اتخاذ أي قرار من قبل الباشا أو القائد أو القاضي دون الرجوع إليه .

وفي مراكش أربع مناطق مدنية هي منطقة الشاوية وتقع بها مدينة الدار البيضاء ، ومنطقة الرباط ، ومنطقة الغرب وتقع بها مدينة القنيطرة ، ثم منطقة وجدة . وتوجد إلى جانب ذلك مقاطعات صغيرة بها مراقبات مدنية أيضاً هي منطقة دكالة وعبدية والشيظمة ووادي زم .

والمراقبون المدنيون وحكام المناطق العسكرية هم ممثلون مباشرون للمقيم العام الفرنسي ، ولهم بهذه الصفة حق الإشراف على جميع الموظفين في منطقة نفوذهم مدنيين كانوا أو عسكريين . ويشرف المراقبون على الأمن ولكن بدلاً من أن يساعدوا على ذلك الجيش تتبعهم قوة من البوليس كما تتبعهم فرقة من الخيالة الأهلية ، والمفروض من الوجهة النظرية أن يقضى على نظام المقاطعات العسكرية متى وصل مفعول الأمن إلى قلبها كما يقول أحد المؤلفين الفرنسيين ، ولكن ليس هناك ما يدل على أن السلطة الفرنسية مستعدة للتنازل من تلقاء نفسها عن هذا النظام لا في الوقت الحاضر ولا في المستقبل القريب .

المروية السامية الأسبانية :

أما في المنطقة الشمالية المشمولة بالنفوذ الأسباني فالنظام الإداري فيها منقول

عن النظام الفرنسي تقرّيباً مع ملاحظة الاختلاف بين الواضع والناقل . فالممثل الأسباني — واسمه الرسمي المندوب السامي لا المندوب المقيم — يشغل نفس الوظيفة التي يشغلها زميله الفرنسي ، فهو ممثل أسبانيا في شمال مراكش ، وقد حددت اختصاصاته بمراسيم مختلفة أهمها المرسوم الخلفي بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩١٦ ويقوم بمقتضاه بمهمة الاتصال بالدول الأجنبية وإعداد الميزانية ، وعليه أن يرسل إلى الحكومة الأسبانية في النصف الثاني من شهر مايو مشروع الميزانية ، ويشاركه في وضعها الوزير الأكبر والنائب العام الأسباني ومديرو المصالح الأسبان ، أي أن الوزير الأكبر هو الشخص المراكشي الوحيد الذي يشارك في وضع مشروع الميزانية ، ويوجد بالمندوبية مكتبان مكتب حربي وآخر سياسي وأنشئت لها سكرتارية بمرسوم سنة ١٩٤١ للنظر في شؤون الموظفين الإداريين . وبينما نجد الفرنسيين يطلقون على رؤساء المصالح كلمة مدير يطلق عليه الأسبان كلمة « نائب » . وقد تعرض نظام الإدارة هذا إلى كثير من التغييرات والاضطرابات بسبب أنه منقول وبسبب النزاع المستمر الذي كان ينشب بين العسكريين والمدنيين الأسبان إلى أن أخذ شكاه النهائي بمرسوم صدر عن رئاسة الجمهورية الأسبانية في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٤ نظم الإدارة المركزية وإدارة المقاطعات ، وتتبع المندوبية السامية بمقتضاه خمس نيابات :

أولاً وأخطرهما نيابة الأمور الوطنية ، وهي بمثابة وزارة للداخلية ، ويرأسها ضابط أسباني برتبة جنرال ، وله نائب ينوب عنه في حالة غيابه وتتألف هذه النيابة الخطيرة من ثلاثة أقسام :

القسم السياسي ومهمته الإشراف على الحكومة المراكشية ومراقبة الوزير الأكبر ووزارتى العدل والأوقاف ، ولا تستطيع هذه الحكومة القيام بأي شيء دون الرجوع إلى القسم السياسي ، وله رئيس هو المرجع في جميع تصرفات الحكومة ، وكان للرئيس فيما قبل مراقب لعدلية ومراقب الأوقاف ، ولكن

ألغيت الوظيفتان بعد إعلان استقلال الوزارتين ، ذلك الاستقلال الصوري الذي أعاد اختصاصات المراقبين إلى الرئيس الذي يتدخل بصفة غير مباشرة في الوزارتين عن طريق تدخله في شؤون الوزير الأكبر .

والقسم الثاني قسم الاستعلامات ، ومهمته مثل مهمة الاستعلامات الفرنسية فهو الذي يحاول السيطرة عن طريق جمع المعلومات على الحالة السياسية في البلاد وأهم وسائله الجاسوسية وبث الأعوان ، وهو ينفق بسخاء محاولاً بذلك شراء الضمائر والتلاعب بالذمم .

ثم قسم البوليس والأمن العام ، وهو قسم أسباني أيضاً ، ومهمته واضحة ، ولكي نعرف خطورة هذه النيابة يجب أن نلفت النظر إلى أنها استنزفت من ميزانية المنطقة في السنة الماضية ما يكاد يصل إلى النصف .

وأن نلفت النظر أيضاً إلى أن ميزانية الحكومة المراكشية كلها في هذه المنطقة بلغت ٤ ملايين بسيطة ، بينما بلغت ميزانية نيابة الأمور وحدها ٣ مليون ونصف مليون بسيطة وذلك في سنة ١٩٤٦ . هذا ولا يوجد شيء في الحياة المراكشية لا تتدخل فيه نيابة الأمور الوطنية بأقسامها الثلاثة .

والنيابة الثانية هي نيابة المالية ، وتهتم بشؤون المال ، وتقوم بإعداد الميزانية والحسابات ومراقبة شؤون الجمارك على نحو ما تقوم به إدارة الشؤون المالية في الجنوب .

والثالثة نيابة الأشغال العمومية والمواصلات .

والرابعة نيابة الاقتصاد والصناعة .

وأخيراً نيابة المعارف .

الإدارة الإقليمية في المناطق :

وتنقسم المناطق في الشمال ، كما تنقسم في الجنوب ، إلى مناطق عسكرية

وأخرى مدنية بحسب حالة الأمن فيها ، وتنقسم المنطقة إلى دوائر ، ولكل منطقة مراقب يديرها ، وهو الممثل للمندوب السامي ، كما يقوم بدور الاستعلام وإبلاغ المندوبية ما يستجد على الحالة السياسية ، وهو الذي يشرف على الحالة الاقتصادية وتنمية الثروة في المنطقة مثل المراقب الفرنسي تماما . وتنحصر مهمة المراقب في المقاطعات المدنية في مراقبة النشاط السياسي فيها .

وتنقسم منطقة شمال مراکش بحسب مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٤ إلى خمس مناطق : المنطقة الجبلية ومركزها مدينة تطوان ، والمنطقة الغربية ومركزها مدينة العرائش ، والمنطقة الشرقية ومركزها مدينة الناظور ، ومنطقة غمارة ومركزها مدينة شفشاون ، ومنطقة الريف ومركزها مدينة الحسيمة . وعلى كل منطقة من هذه المناطق مراقب يشرف على من فيها من الباشوات والقواد والقضاة ، وتنقسم كل دائرة إلى أقسام بحسب ما فيها من المدن والقرى والقبائل ، وتخضع هذه المناطق لنيابة الأمور الوطنية التي أسلفنا القول فيها .

البلديات :

وتوجد في مراکش خمس عشرة بلدية بمقتضى المرسوم الملكي الصادر في ١٨ ابريل سنة ١٩١٧ وهو الذى نظم البلديات . وهى بلديات آزمور والدار البيضاء والقنيطرة ومراكش (المدينة) والصويرة والجديدة ومكناس والرباط وآسفي وسلا وصفرو وسطات وتازة ووجدة وفاس .

وهي نوعان وطنية خالصة ومختلطة أى مركبة من المراكشيين والفرنسيين يعين أعضاؤها لمدة سنة من قبل رئيس الوزارة ما عدا في فاس فإن الأساس النظرى لبلديتها هو الانتخاب ، وكذلك بلدية الدار البيضاء التي يعين أعضاؤها لمدة ثلاث سنوات ويتمدد تعيين الثلث كل سنة .

ورئيس البلديات بنوعها فرنسى ، وله نائب مراكشى يكون عادة هو محافظ

المدينة ، والرئيس هو الذى يضع ميزانيتها أثناء شهر سبتمبر من كل سنة لترسل قبل ١٥ أكتوبر إلى سكرتارية الحماية التى تعيد النظر فيها ثم تقدمها أخيراً إلى الوزير الأكبر المصادقة عليها .

أما فى منطقة النفوذ الأسباني فإن النظام البلدى لم يعرف إلا فى سنة ١٩٣١ بعد أن كثرت المطالبة بذلك ، ولم يدم هذا النظام مستنداً إلى الانتخاب الحر إلا مدة وجيزة إذ ألغى ذلك عقب ثورة الجنرال فرانكو ، وأصبح أعضاء البلديات يعينون من قبل السلطات الأسبانية ، وقد ذهبت جميع محاولات الوطنيين سدى فى سبيل إرجاع نظام الانتخابات ، وتعتذر السلطة عن ذلك بأنها لا يمكن أن تسمح بأن يتمتع الشعب المراكشى بما لا يتمتع به الشعب الأسباني نفسه .

ملاحظات :

لعل أول ملاحظة يلاحظها القارئ ونحن نستعرض له نظام الحكم والإدارة فى مراكش هذا الشذوذ الواسع النطاق الذى قضى بأن تقوم فى دولة واحدة — مع مراعاة الإدارة الدولية فى طنجة ودون الإشارة إلى فصل منطقة ايفنى التى تستعمرها أسبانيا ومنطقة سبتة ومليلة التى ضمتها أسبانيا أيضاً إلى أراضيها ومنطقة شنقيط فى أقصى الجنوب التى تحكمها فرنسا حكماً مباشراً — ستة أنواع من الإدارات من شأنها أن ترهق ميزانية الدولة بسبب ما تستنزفه من الأموال ، وذلك بسبب مراعاة الظروف التى قضت بأن تراعى المعاهدات الدولية واتجاهات كل من إنجلترا وألمانيا وفرنسا وأسبانيا ، وكانت مراكش آخر دولة أقيم لها حساب .

وإذا كان هذا النظام نتيجة فجأة لخبرة فرنسا الواسعة النطاق فى المشرق والمغرب فإنه نتيجة فجأة منقولة بالنسبة لأسبانيا التى يتركز وجودها فى شمال

مراكش على وجود فرنسا في الجنوب ، إذ جاء نتيجة للاتفاق بين الدولتين دون أن تكون مراكش طرفاً في هذا الاتفاق .

وقد حاولت فرنسا أن تستغل حكومة مراكش وعلى رأسها جلالة الملك ولكنها أخفقت في ذلك إخفاقاً تاماً بسبب وجود حضرة صاحب الجلالة محمد الخامس على عرش هذه البلاد . أما أسبانيا فقد كان أول عمل قامت به هو محاولة القضاء تدريجياً على كل سلطة لجلالته في المنطقة التي تشملها بنفوذها .

وإذا نحن أعدنا النظر في النظام الإداري وجدنا أن فرنسا وأسبانيا قد سيطرتا سيطرة تامة على حكومة مراكش ، وذلك بواسطة السيطرة على أهم المراكز فيها من ناحية ، ثم من ناحية الرقابة الشديدة التي فرضتها على ما بقي من المناصب الثقافية في أيدي المراكشيين ، وسيطرتهم على تعيين وعزل الموظفين المراكشيين ، وقد عمدتا إلى وضع هذا النظام مراعاة للظروف الدولية فحسب ، ولولاها لقضت على الحكومة المراكشية قضاءً اسمياً كما قضتا عليها بالفعل .

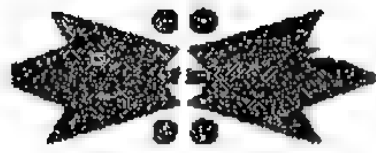
ويستند النظام الإداري في المنطقتين إلى مراسيم ملكية وجمهورية أسبانية ليس لها أي مسوغ ، لأن كل نظام في مراكش يجب أن يصدر عن جلالة الملك رئيس البلاد الأعلى ، وهو الأمر الذي غفلت عنه أسبانيا ، أما في منطقة الجنوب فإن جميع المراسيم الملكية المخالفة لمعاهدة فاس سنة ١٩١٢ تعد لاغية وفي طليعتها المرسوم الذي حدد اختصاصات المقيم العام تحديداً يخالف هذه المعاهدة . ذلك أن معاهدة الحماية — إلى أن تتغير — تعد جزءاً من نظام الدولة الأسامي ، ولذلك فيجب أن تكون جميع المراسيم التشريعية منسقة معها ، ولا تقوم الحكومة المراكشية في الواقع إلا بدور مكتب للترجمة والتفسير في بلاد يسيطر عليها أجنب لا يتقنون لغتها ، أما أدوار الدراسة والإعداد والابتكار والاشراف والسيطرة فيقوم بها الفرنسيون والأسبان .

ولم يكن هناك أى داع لتأسيس حكومة مستقلة في شمال مراكش ، وقد تعهدت أسبانيا في معاهدة مدريد بتقديم مساعداتها لجلالة الملك وللحكومة المراكشية في سبيل إصلاح منطقة الشمال ، فعدت بدلا من ذلك إلى القضاء على كل نفوذ للحكومة البلاد المركزية وأنشأت بدلا منها حكومة مركزية أخرى في تطوان سيطرت عليها سيطرة تامة ، بينما كان الواجب يقضى بإنشاء إدارة ممثلة للحكومة الرباط المركزية ، تلك الحكومة التي لا توجد أية معاهدة دولية أو فردية تلتصق من سيادتها على البلاد كلها . ولكن الحكومة الأسبانية منذ احتلالها للشمال بدأت تعمل على فصله سواء بواسطة النظام الإدارى الذى وضعته أو بواسطة بث الحزازات والاحن فى النفوس لكي تقضى على وحدة البلاد .

هذا ويجب أن نلاحظ أن السلطة الفرنسية والأسبانية هى التى تعين موظفى الحكومة المراكشية ، ولذلك فليس من الغريب أن يكونوا ذوى شخصيات ضعيفة تختارهم السلطة لما يمتازون به من الانصياع والطاعة . وبذلك تتم السيطرة على مقادير البلاد كلها من الناحية الواقعية دون أن تخل بما تعهدت به من احترام سيادة هذه الحكومة . أما الحاكم أو الموظف الفرنسى والأسبانى فتختاره السلطة بعد أن تعده إعداداً شاملاً ؛ لكي يفهم أغراضها والمهمة التى يجب عليه أدائها ، ثم تضع الموظف المراكشى الضعيف الشخصية تحت رحمته .

وإذا لم يكن هناك أى فرق بين سيطرة أسبانيا وفرنسا على مراكش من الناحية الواقعية فقد أسرفت أسبانيا إسرافاً خطيراً من الناحية الضرورية واعتدت اعتداءات مروعة على سلطة جلالة الملك وحكومة الرباط ، بل ذهبت إلى إسناد نظام الإدارة هذا إلى مراسيم صدرت عن الملك وعن رئيس الجمهورية .

وآخر ما نلاحظه هو هذا التفريق بين مقادير الأهالي ومقادير الجالية الأوربية ، إذ تعتبر إدارة الشؤون الأهلية ومصلحة الاستعلامات الفرنسية ، كما تعتبر نيابة الأمور الوطنية الأسبانية بمثابة حكومتين خاصتين بإصدار الأحكام التعسفية ضد المراكشيين دون أن تصطدم بالإدارات الأخرى التي أنشئت للسهر على راحة الجالية الفرنسية والأسبانية وهي التي يجب أن يراعى في معاملتها ما تتناقله الألسن عن الرجل الحديث وحقوقه في الحياة .



الفصل السابع

الحياة الاستشارية

الشورى ومجالس الجماعة :

كان سلاطين مراكش منذ أقدم العصور يعتمدون على المشورة فى حكمهم للبلاد ، فكانوا يستدعون علماء الدين ليعرضوا عليهم المشاكل التى تصادفهم ليأخذوا رأى الدين فى تلك المشاكل ، وكذلك جمعوا الخبراء فى مختلف الشؤون ليستعينوا بخبرتهم فى إدارة شؤون البلاد الداخلية أو الخارجية . وهذا مادعا إليه الإسلام حينما وصى من ولوا أمر المسلمين بأن يعتمدوا على المشورة فى مختلف الشؤون ، لكي يتجنبوا بذلك مواطن الزلل .

هذا فيما يتعلق بالمسائل العامة العليا التى كان يهتم بها أهل المدن ، ولكن سلاطين مراكش لم يكونوا يهتمون بالرأى العام حتى فى القبائل ، إذ كانوا يهتمون دائماً بأن يحققوا العدالة فيها بواسطة أخذ الرأى . فكان يوجد منذ زمن بعيد إلى جانب القائد الذى يمثل جلالة السلطان فى المقاطعات المختلفة مجلس استشارى يطلق عليه « مجلس الجماعة » وكانت سلطة هذه المجالس — وكانت توجد فى القبائل العربية والبربرية على السواء — تختلف فى المقاطعات ؛ فمنها من كان يشرف على جميع الشؤون ويتمتع بسلطة واسعة النطاق ، ومنها من كان يدلى بالرأى فحسب ، وللقائد بعد ذلك أن يتصرف ولكنها كانت جميعاً بصفة عامة عاملاً مهماً لتحقيق الصالح العام .

وعلى ذلك نستطيع أن نقول إن الفكرة الاستشارية عريقة الأصول في
مراكش ، وأن فكرة الحكم المطلق الذي تسنده العناية الإلهية لم تعرف في
هذه البلاد على الشكل الذي اشتهرت به في كثير من الأقطار الأخرى التي عرف
فيها النظام الملكي .

ولقد ظل الأمر سائراً على ذلك دون أن تتضح في البلاد فكرة الدستور
الحديثة ، إلى أواخر القرن التاسع عشر ، حينما بدأت هذه الفكرة تتسرب إلى
البلاد تحت تأثيرين اثنين :

أولهما ظهور فكرة الدستور في كثير من الأمم الإسلامية وتنفيذ هذه الفكرة
في بعضها ، فكان لذلك تأثير على مراكش كما كان لفكرة السلفية وسائر
الأفكار الإصلاحية الأخرى تأثير عليها أيضاً .

وثانيهما تأثير التدخل الأجنبي فقد حصل بعد عقد الاتفاق الودي بين
انجلترا وفرنسا ما حصل في مصر عقب تدخل الدول أيام إسماعيل . فقد ضعف
أمر السلطان عبد العزيز أمام الأجانب ومطالبهم المستفحلة فرأى أن يعتمد على
الأمّة في رفض المطالب التي كانت تقدم إليه كما حصل نفس الشيء في عهد
السلطان عبد الحفيظ .

محلىس الأهبان سنة ١٩٠٥ :

كتب لفكرة أخذ رأى الشعب أن تظهر إلى حيز الوجود سنة ١٩٠٥
حينما قدم الممثل الفرنسي المسمى تاينديه إلى جلالة السلطان عبد العزيز برنامجاً
للإصلاح ترى حكومته أن تنفيذها مراكش بمناسبة اتفاقها مع انجلترا وإيطاليا
وأسبانيا ، فأبلغه جلالته بعد أن أمعن النظر في خطورة البرنامج ، وبعد أن ألح
الممثل في طلب الرأى الفاصل ، أن تنفيذ مثل ذلك البرنامج الخطير لا يمكن أن
يتم بقرار من جلالة السلطان وحده ، وإنما يجب الرجوع في ذلك إلى الشعب .

وأرسل جلالاته عقب ذلك إلى ممثليه بمختلف أنحاء المملكة يطلب منهم أن يختاروا من بين الشعب أفراداً يمكن الاعتماد على خبرتهم ليتناقشوا في الموضوع ، وعلى أماتهم ليفصلوا فيه طبقاً لما تقتضيه مصالح البلاد الحقيقية .

ووصل هؤلاء الممثلون إلى العاصمة ليتناقشوا المشروع ، واستدعى جلالة السلطان الممثل الفرنسي ليحضر الجلسات التي يعقدها « مجلس الأعيان » — كما أطلق عليه — إلى جانب الوزراء ، وظل المجلس يناقش المشروع نحو خمسة أشهر كان الممثل الفرنسي خلالها يلح في طلب وضعه موضع التنفيذ ، فكان جلالة السلطان عبد العزيز يؤكد له دائماً أنه بين يدي ممثلي الأمة وسوف يقررون مصيره بعد الفراغ من دراسته ، وأخيراً عقد المجلس جلسته الأخيرة يوم ١٨ مايو سنة ١٩٠٥ وأصدر قراره برفض المشروع الفرنسي وكل مشروع تقدمه في المستقبل دولة أجنبية بمفردها ، بسبب سوء النية الواضحة في تلك المشاريع التي سبق أن قدمتها دول أخرى . ثم قرر أن يطلب من جلالة السلطان إرسال دعوة إلى سائر الدول ليتناقشوا القضية المراكشية ويضعوا مشروعاً مشتركاً . لأن من شأن تلك المشاريع المفردة أن تشير الدول الأخرى وتضع البلاد في موقف حرج ، ولذلك فالإصلاح أمر يجب أن تفصل فيه الدول جميعاً ومن بينها مراكش ، لا دولة بمفردها ، حتى تحفظ مصالح المراكشيين وسائر الأجانب في البلاد .

وكتب وزير الخارجية إلى الممثل الفرنسي يبلغه القرار ، وأردفه بقوله إن جلالة الملك لا يستطيع أن يقف موقفاً معارضاً للشعب . وقد كان قرار مجلس الأعيان هذا هو الباعث على إرسال الدعوة إلى سائر الدول ، فأسفر ذلك عن عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة ١٩٠٦ على النحو الذي تحدثنا عنه في فصل سابق ، ولم يكن الداعي إلى ذلك التدخل الألماني ، كما تشير إلى ذلك سائر المصادر الفرنسية .

وعلى ذلك فقد كان مجلس الأعيان — بالرغم من البواعث التي دعت إلى تأليفه — خطوة أولى جريئة لتسجيل حق الشعب في أن يفصل في كل ما يتعلق

بمراكش ، فقد سجل ذلك جلالة السلطان عبد العزيز على نفسه لا أمام الشعب بواسطة المراسيم التي أصدرها إلى ممثليه فحسب ، ولكن أمام الأجانب بواسطة التبليغات التي أرسلها إلى الدول أيضاً ؛ وفي مقدمتهم الممثل الفرنسي ، الذي انتقد فكرة مجلس الأعيان وألح على السلطان في أن يفصل بنفسه في أمور مملكته ، وتفنن في شرح الأخطار التي يمكن أن تنجم عن « مجلس الأعيان » .

مشرى الثورى سنة ١٩٠٨ :

وعندما نجح الانقلاب الذى قاده جلالة المولى عبد الحفيظ سنة ١٩٠٨ كما قلنا ، واستطاع أن يجلس على عرش مراكش بعد أن تزعم فكرة الإصلاح ، كانت فكرة الدستور نفسها قد اختمرت ، فكانت من جملة الإصلاحات التى شرع جلالاته فى دراستها وتنفيذها بقدر ما سمحت به تلك الظروف الخطيرة التى كانت تمر بها البلاد آنذاك . وكانت فكرة مقاومة التدخل الأجنبى بواسطة الشعب قد أخذت اتجاهاً واضحاً فى السياسة المراكشيه ، فقد جاء فى نص البيعة التى بويع على أساسها جلالة المولى عبد الحفيظ غداة نجاحه : « وإذا عرض ما يوجب مفاوضة مع الأجانب فى أمور سلمية أو تجارية فلا يهرم — أى السلطان — أمراً منها إلا بعد الصدع به للأمة ، حتى يقع الرضى منها بما لا يقدر فى دينها ولا عوائدها ولا استقلال سلطانها » .

وما كاد جلالاته يستولى على أزمة الحكم حتى شكل لجاناً كلفها بدراسة النظام التمثيلى فى مختلف البلاد واقتباس الصالح من هذه النظم لتطبيقه فى مراكش ، وقد والت هذه اللجان أعمالها مدة طويلة ، ثم استقر رأى أولاء على إلغاء الفوضى فى الأحكام ، ولذلك وضعت قانوناً للعقوبات اسمه « قانون الجزاء » لأن الحياة النيابية متوقفة قبل كل شئ على تحقيق المساواة والعدل بين أفراد الشعب « وفى أواخر سنة ١٩٠٨ كانت هذه اللجان قد فرغت من إعداد مشروعاتها

وهو يقضى بإنشاء برلمان يطلق عليه اسم « منتدى الشورى » تمثل الأمة فيه على أساس انتخابي . كما يقضى بأن يتألف هذا البرلمان من مجلسين : أحدهما مجلس للنواب يسمى « مجلس الأمة » ويمثل الأمة فيه نواب من طبقات الشعب المختلفة . والثاني مجلس للشيوخ ويطلق عليه « مجلس الأشراف » يتألف من طبقة الأعيان والبارزين فى الأمة . كما صدر إلى جانب ذلك مشروع للدستور باسم القانون الأساسى وقانون آخر يتعلق بالنظام الداخلى للبرلمان (اللائحـة الداخلية) وآخر يتعلق بنظام الانتخاب .

وهكذا تطورت فكرة الشورى فى ظرف أعوام قليلة من مجرد أخذ رأى بعض الأفراد البارزين بواسطة التعيين ، إلى الديمقراطية الحديثة القائمة على أساس التمثيل النيابى المعروف . وقد نشر المشروع بأكمـله فى صحيفتى : « لسان المغرب » المراكشيه « والزهرة » التونسية ، وكاد يتم تنفيذه لولا أن الأزمة السياسية تطورت من سبى إلى أسوأ ، ولم يعد فى استطاعة الحكومة أن تفكر فى أى إصلاح أمام الخطر الخارجى الغامر إلى أن فرضت الحماية الفرنسية واختفت فكرة البرلمان والدستور لتظهر فى لون آخر .

النظام الدستورى للحرب الريفية :

ولكن قبل أن نتحدث عن مصير فكرة الحياة النيابية فى ظل الحماية يحسن بنا أن نشير إلى النظام الدستورى الذى وضع أثناء الحرب الريفية ، فقد رأى الأمير عبد الكريم الخطابى أن يضع دستوراً تسير فى ظله الحكومة الجمهورية المؤقتة التى ألفها الكيلا يقال عنه إنه يعمل ليصبح ملكاً على البلاد ، ولذلك ألف جمعية وطنية لتساعد الحكومة على أداء مهمتها وكانت تشرف على شؤون الكفاح الوطنى والإدارة .

كان رئيس الحكومة هو رئيس الجمعية الوطنية ، وكان فى نفس الوقت

مسؤولاً أمامها ، كما كان الوزراء الأربعة — نائب الرئيس ووزراء الخارجية والمالية والتجارة — مسؤولين أمامه ، أما وزارتا الداخلية والحربية فكانتا من اختصاص الرئيس .

وظل هذا هو النظام الدستوري المتبع في الجمهورية الريفية طيلة الخمس سنوات التي عاشتها ، ولا شك أن الظروف الحربية هي التي قضت باتباع مثل هذا النظام وكان لها تأثير قوى في تكييفه .

الشورى فى ظل الحماية :

كان الباعث الحقيقى لتأسيس الحياة النيابية فى مختلف الدول يقوم على حق الشعب فى حكم نفسه بنفسه بواسطة النظام التمثيلى ، وكان من الطبيعى أن يعمل الفرنسيون فى ظل النظام الجديد على القضاء على هذا الباعث ليخلفه باعث آخر ، لا يمكن أن نتصوره إلا إذا تصورنا أن السلطات الفرنسية ، مهما تكن خبرتها ، قاصرة فى فهم البلاد فهماً يمكنها من أن تحقق مصالحها . وذلك بحكم اختلاف اللغة والدين والعادات والأخلاق عند المراكشيين والفرنسيين ، ولذلك اتجهت هذه السلطات إلى الاستعانة بخبرة بعض أعيان الأهالى ، وكذلك بخبرة أفراد الجالية الفرنسية الذين سبق أن مارسوا الحياة العامة فى هذه البلاد ، وبذلك تحولات فكرة الشورى عن مصلحة المجموع إلى مصلحة الحماية الفرنسية ، وهما مصلحتان مختلفتان إن لم تكونا متناقضتين .

الغرف الاستشارية المراكشية :

ولم تكد تمر سنة واحدة على توقيع معاهدة الحماية حتى عهد الفرنسيون إلى تأسيس غرف استشارية للزراعة وأخرى للتجارة والصناعة ، وكانت تتألف من الفرنسيين وحدهم بطريق التعيين ؛ لأن السلطة رأت ضرورة الاستفادة من

خبرة رعاياها في مرا كش . وقد ظل الأمر على ذلك إلى سنة ١٩١٩ ، إذ صدر في يونيه من هذه السنة قرار أدخل بعض التغييرات على هذه الغرف ، وأهم هذه التغييرات أن الزراع والتجار والصناع الفرنسيين أصبحوا ينتخبون ممثلهم في هذه الغرف ، كما أنشئ بها قسم أهلى يعين أعضاؤه من قبل الإدارة ، ويجتمع أعضاء الغرفة التجارية والصناعية فى جلسة واحدة مع أعضاء الغرفة الزراعية كلما كان موضوع المناقشة مشتركاً بينهما ، وذلك فى كل منطقة .

وقد ظل أمر هذه الغرف يسير على هذه الخطة إلى أن صدر مرسوم ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٧ . وهو يقضى بتسميتها باسم الغرف المراكشية الاستشارية وبإعطاء الفلاحين والتجار والصناع المراكشيين حق الانتخاب فى هذه الغرف على شرط أن يكون الفلاح من الذين يستعملون الآلات الزراعية الحديثة ، وبالرغم من أن بعض قواعد الانتخاب التى نص عليها المرسوم ذات صبغة رجعية فيما يتعلق بالأقسام المراكشية ، فهو يعد خطوة فى سبيل تمثيل رأى العام المهنى فى هذه الغرف ، وقد طبق المرسوم لأول مرة وأجريت الانتخابات فى شهر ديسمبر من نفس السنة . وتقوم هذه الغرف — التى توجد فى كل منطقة — بإسداء النصائح التى تطلبها السلطة منها ، أو بتقديم ملتمسات من تلقاء نفسها . وذلك فيما يتعلق بجميع الشؤون التجارية والصناعية ، والمساهمة بصفة استشارية فى العمل على تحسين وسائل الزراعة فى الحقول والبساتين ، ووسائل تربية المواشى ، واستغلال الغابات ، واستثمار الأراضى وكل ما من شأنه أن يرتفع بمستوى الحياة الاقتصادية من حيث الزراعة والصناعة والتجارة .

ولكن ليس لهذه الغرف أى سلطة عملية على الإدارة ، كما أن المصالح المراكشية ظلت مهملة فيها من سنة ١٩١٣ إلى سنة ١٩١٩ ، ثم مثلت فيها بواسطة تعيين الأعضاء إلى سنة ١٩٤٧ ، الأمر الذى عرض هذه المصالح للخطر طول

هذه المدة ، في الوقت الذي ظلت المصالح الفرنسية ممثلة فيها تمثيلاً عادلاً بواسطة قواعد انتخابية عادلة منذ سنة ١٩١٩ إلى الآن .

وإلى جانب ذلك توجد في كل منطقة لجنة اقتصادية جديدة معينة يطلق عليها اسم « لجنة المنطقة الاستشارية الاقتصادية » لا يشارك فيها سوى ممثلي الجالية الفرنسية ، وقد أنشئت بمقتضى القرار المسمى الصادر في ١٥ فبراير سنة ١٩٤١ ، وأعيد تنظيمها على النحو الحالي بقرار مسمى صادر في ١٨ أغسطس سنة ١٩٤٣ .

أما شمال مراکش المشمول بالنفوذ الأسباني ، فتوجد فيه غرف للتجارة والصناعة والتجارة أيضاً ، تقوم بنفس المهمة ، وهي تشمل أعضاء مراكشيين وأسبان ، ولكن هؤلاء الأعضاء جميعاً معينون ، إذ لم يعرف شيء اسمه الانتخابات أو الشورى في تلك المنطقة منذ سنة ١٩١٢ إلى الآن .

مجلس شورى الحكومة :

ولا يقتصر أمر الشورى في منطقة الحماية الفرنسية من مراکش على هذه الغرف ، وقد آثرنا أن نجمل القول فيها لما لها من تأثير على مؤسسة استشارية أخرى مركزية تدعى باسم « مجلس شورى الحكومة » فقد نشأ هذا المجلس أول ما نشأ على أساس تلك الغرف لتنسيق نشاطها في البلاد كلها . ذلك أن رؤساء الأقسام الفرنسية ووكلاءهم في مختلف الغرف كانوا يجتمعون في مجلس مشترك للبحث في المسائل من وجهة النظر المشتركة بعد أن يحموها في الغرف من وجهة النظر المحلية ، وكان ذلك أصل ما يعرف بمجلس شورى الحكومة .

وقد روى أن هذا المجلس الفرنسي لا يمثل جميع طبقات الجالية الفرنسية التي تزايد عددها في البلاد تزايداً خطيراً إذ لم تكن ممثلة فيه سوى طبقة التجار والمزارعين ، ولذلك صدر قرار مسمى في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٦ وسع المجلس

وضم إليه ممثلي غير المزارعين والتجار من الفرنسيين ، لكي يكون ممثلاً للجالية الفرنسية أصدق تمثيل .

وقد تطور مجلس شورى الحكومة بعد ذلك تطورات غير خطيرة ، بالرغم من السماح للغرف المراكشية بأن تقدم إليه ممثلين وطنيين عنها ، فقد كان هؤلاء الممثلون معينين من قبل الإدارة في الغرفة ، ولذلك كان وجودهم صورياً إلى أن صدر المرسوم الذي أعطي المراكشيين حق الانتخاب في الغرف . ويتكون مجلس شورى الحكومة اليوم على النحو التالي :

الطبقة الأولى : الرجال الرسميون الذين يمثلون الإدارة (فرنسيون معينون) .
الطبقة الثانية : أعضاء يمثلون غرف التجارة والزراعة والصناعة (فرنسيون ومراكشيون منتخبون) .

الطبقة الثالثة : ممثلون لأفراد الجالية الفرنسية غير الزراع والتجار والصناع (فرنسيون منتخبون) .

ويجتمع المجلس مرتين في السنة فقط ، ورئيسه هو المقيم الفرنسي العام ، ويحضره رؤساء المصالح الفرنسيون لكي يناقشهم الأعضاء فيما يتعلق بالأعمال التي يقومون بها ، ويحضر الجلسة مندوب عن المجلس البلدي ، في كل مدينة ، يناقش المجلس فيما يتعلق بالبلديات ؛ وهو ينقسم إلى قسمين مراكشي وفرنسي يجتمع كل واحد منهما على حدة .

وسلطة هذا المجلس استشارية بحتة ، وأهم ما يقوم به مناقشة الميزانية ووضعها في قالب النهائي لكي يصادق عليها جلالة الملك .

وقد كان لإعطاء المراكشيين حق انتخاب ممثلهم في الغرف التجارية والصناعية والغرف الزراعية أثر جد محسوس على المجلس ، فقد تمكن عدد كبير من ممثلي الحركة الوطنية أن يأخذوا أمكنتهم فيه عندما نجحوا في انتخابات ديسمبر سنة ١٩٤٧ . وبدلاً من أن يعقد القسم المراكشي من المجلس جلسة عادية

لشماع برامج المقيم الفرنسي والأعمال التي قام بها ، والتي سوف يقوم بها ، ثم ينفذ الاجتماع على أثر إبداء بعض الملاحظات البسيطة التي يبدئها أعضاء عينتهم الإدارية ، وبعد أن يؤكّد المقيم لهؤلاء الأعضاء عناية فرنسا بالمصالح المراكشية — بدلا من ذلك كله انبرى المقيم الفرنسي أثناء جلسة يناير سنة ١٩٤٨ ويناير سنة ١٩٤٩ — أعضاء أكفاء لينقدوا السياسة الفرنسية نقداً فنياً مرأً شمل جميع وجوه نشاط الإدارات الفرنسية والتصرفات التي تقوم بها .

حقوق الشعب المراكشي :

بهذا العرض الموجز نستطيع أن نتصور مدى حق الشعب المراكشي في التدخل في شؤون بلاده ، فقد رأينا كيف بدأت الفكرة الديمقراطية تخرج إلى حيز الوجود تحت تأثير عوامل خاصة ، حتى أصبح السلطان عبد العزيز والسلطان عبد الحفيظ يعترفان صراحة بحق هذا الشعب في قبول أو رفض كل نظام يحس مصيره من قريب أو بعيد .

ولقد قضى على هذا الاتجاه في طريق الديمقراطية قضاءً مبرماً بعد عقد معاهدة فاس سنة ١٩١٢ ، ثم نشأت فكرة الاستشارة على النحو الذي عرضناه ، أي إنه لم يعد هناك شيء يطلق عليه « حقوق الشعب » التي يجب المحافظة عليها بواسطة الرقابة التمثيلية ، وخلفه حق الحكومة في أن تستشير الخبراء لكي تستشير بأرائهم في تنفيذ سياستها . وقد دخل اعتبار خطير في قصة الشورى بمراكش منذ سنة ١٩١٢ وهذا الاعتبار مناقض تماماً الديمقراطية الشعبية ، وهو حق الجالية الفرنسية في المساهمة في نشاط الإدارات الفرنسية بواسطة الإدلاء برأيها في سبيل تحقيق مصالح تلك الإدارة التي تشترك مع الجالية في صفاتها الفرنسية ، أي أن هناك رغبة صادقة متبادلة بين الإدارات والجالية في سبيل تحقيق أشياء تمثل مصالح الفريقين معاً . وهذا ما يعطى لفكرة الاستشارة أهمية

خاصة بالنسبة للفرنسيين لأن تلك المصالح واضحة وتكفي الاستشارة وبمجرد المناقشة لأجل التقريب بين وجهتي النظر .

أما بالنسبة للمراكشيين في مجلس الشورى ، فهم يناقشون إدارة أجنبية عنهم ، أى إن هناك اختلافاً جوهرياً بين مصالحهم ومصالحها ، وفي هذا ما يقلل من أهمية الاستشارة ، ما دام في استطاعة الإدارة أن تفعل ما تشاء ، وما دام الأعضاء المراكشيون لا يستطيعون الوقوف في وجهها .

وإذا سلمنا بأن هناك فائدة ما من هذه الحياة الاستشارية الموجودة اليوم في مراكش ، وجب أن نتساءل ما مدى الحق الاستشارى الذى يتمتع به المراكشيون في بلادهم كلها ، أما في الشمال فإن أسبانيا لا تعترف لهم حتى بهذا الحق الذى ننتقده في الجنوب ولا يوجد مطلقاً شيء اسمه الاستشارة في هذه المنطقة وكل مجلس بها يعين أعضاؤه المراكشيون من قبل الأسبانيين ، ولذلك فإن من العيب أن تعد مجالس الزراعة والتجارة والصناعة في دائرة الحياة الاستشارية وأما في منطقة الحماية الفرنسية فإن مجلس الشورى يمثل ثلاث طبقات فرنسية ، هي الإدارة الفرنسية ، والزراع والتجار والصناع الفرنسيون ، ثم باقى الجالية الفرنسية ، أما المراكشيون فلا يمثل المجلس منهم سوى الزراع والتجار والصناع ويحدد القانون الزراع بمن يستعملون الآلات الحديثة ، الأمر الذى يدل على أن الإدارة رأت من مصلحتها أن تستشير بأراء أرباب المهن لمصلحتها الخاصة وفى مقابل الإدارة الفرنسية لا نجد ممثلين في المجلس لحكومة الحزن ولا للادارات الوطنية ، أى إن الإدارة الفرنسية قد حلت محل هذه الحكومة ، وفى مقابل ممثلى الجالية الفرنسية التى لا يتعدى أفرادها ٢٥٠ ألفاً لا نجد ممثلين للشعب المراكشى ، أى إن تلك الجالية الصغيرة قد حلت محل هذا الشعب .

وعلى ذلك نستطيع أن نتصور مدى حق الشعب المراكشى في التدخل في شؤون بلاده ، وأن نقول ونحن متأكدون مما نقول إن الفكرة الديمقراطية

التي بدأت تظهر في مراكش في أواخر أيام الاستقلال قد قضى عليها تماماً ،
وأن هذه الفكرة ما تزال بعيدة إلى الآن عن أن تتحقق ما دامت السلطة
العملية في يد الفرنسيين والأسبان .

وقد أثيرت في السنة الماضية بإيعاز من الفرنسيين ، فكرة الدستور
والبرلمان في مراكش ، ولكننا آثرنا أن لا نتحدث عنها في هذا الفصل وأن
نؤخرها إلى مكان آخر ، لأنها أشبه بأن تكون مناورة سياسية من أن تكون
اتجاهاً ديمقراطياً صحيحاً كما سنرى ...

الفصل الثامن

الاقتصاد

الزراعة :

تطور استغلال المعادن المراكشية تطوراً لا بأس به في ظل الحماية ، ولكن مراكش مع ذلك ما تزال بلاداً زراعية اصلاحيّة طقسها وجودة أراضيها المكسوة بالتربة السوداء الشهيرة ، ويؤثر اختلاف المناطق في تنوع الإنتاج بشكل ملحوظ .

وبالرغم من أن البلاد حافلة بمجاري الأنهار فإنها ما تزال خاضعة للأمطار في زراعتها ، وذلك لعدم وجود خزانات كافية لاستغلال المياه التي تجري هدرا إلى مصباتها . أما وسائل الري فهي تقتصر على خزانات محدودة الأثر وعلى شق السواقي وإنشاء بحيرات صناعية صغيرة وحفر المجاري تحت الأرض ، وهي وسائل مراكشية قديمة ، وللمطر على ذلك أثر بليغ في كمية الإنتاج الزراعي بحيث ينخفض إلى الربع في سنوات الجفاف كما حصل في جفاف سنة ١٩٤٥ .

والزراعة عدو آخر غير الجفاف هو الآفات التي تتمثل بأخطار أشكالها في موجات الجراد التي تكتسح البلاد من آن لآخر وتتمكن في بعض الأحيان من إتلاف المحصول كله خصوصاً في الأمكنة التي يقيم بها ، ولا تستطيع وسائل المقاومة الموجودة أن تسكّ قح إلا الجراد الطائر الصغير .

وسائل الزراعة عند الأهالي قديمة ، أما الوسائل الحديثة فلم تدخل إلا أخيراً

وانتشارها بين الأهالي محدود إلى الآن بسبب استثمار المستعمرين الفرنسيين بها .
تشمّل مراكش اليوم على ٤ ملايين هكتار من الأراضي الزراعية ، يستولى
المستعمرون (الفلاحون الفرنسيون) على ٤٠ ألفاً منها بحسب إحصاءات المصادر
الفرنسية ، ويختلف محصولها بحسب سقوط الأمطار وأصابتها بالآفات المتلفة ،
ولكنه بصفة عامة محصول ضخم .

وقد اشتهرت أقاليم مراكش بإنتاج الحبوب وخصوصاً مناطق الشاوية
ودكالة وعبدية ومناطق الغرب وسهول مكناس وفاس وتادلة والحوز ومنطقة
الشرق ، وكان مجموع ما أنتجته بمنطقتيها من مختلف الحبوب سنة ١٩٤٧ —
وكانت سنة منتظمة الأمطار سليمة — ٢٠٠٠ ر ٢٨٠٠ قنطار منها في منطقة
الحماية الفرنسية ١٠٠٠ ر ٥٠٠ من الشعير و ٣٠٠ ر ٢٦٥ من القمح الصلب
و ١٠٠٠ ر ٩٧٥ من القمح الطري ، ومنها في منطقة الحماية الأسبانية ١٠٠٠ ر ٤٠٠
قنطاراً من الشعير و ٣٠٠ ر ٦٨ من القمح ومن الذرة ٤١٧٠٠٠ ويلاحظ أن كمية
الشعير أكبر دائماً من كمية الحبوب الأخرى ، أما باقى هذه الحبوب فهو الذرة
والفول والحمص والعدس .

وينتشر الزيتون في مناطق شاسعة من شمال مراكش في منطقة جبال
وحول مدينة طنجة وفاس ومكناس ووزان ويصل إلى تادلة ومدينة مراكش
ومنطقة الشوس ويبلغ ما يوجد منه ٩ ملايين شجرة .

ويشتهر إنتاج الحلب في منطقة الشاوية ، وفي الجنوب إنتاج السكون
والسكراوية ، والحناء في دكالة . وبدأت مراكش تعود إلى إنتاج القطن بكمية
صغيرة في السنوات الأخيرة ، وكان قد بدأ إنتاجه في القرن السابع الهجرى ،
ثم اضمحل أثره ووجدت له آثار بقرب مدينة وزان سنة ١٩١٢ . وقد
بدأت المحاولة سنة ١٩٢٠ في نطاق محدود ، وانتشرت زراعته سنة ١٩٣٩ على
مسافة تبلغ ٧٠٠ هكتاراً في وادي يث وبنى عمير والغرب والأراضي القابلة

لزراعة القطن شائعة في البلاد . وقد شجعت الحرب الأخيرة على زيادة انتشاره ، والقطن المراكشي ذو ثيلة طويلة ومظهر حريري يصلح لصناعة أدق المنسوجات القطنية . ويتوقع أن يبلغ إنتاجه — إذا ما بذلت مجهودات كافية — إلى عشرة آلاف من الأطنان في السنوات المقبلة . وقد تطور إنتاجه ما بين ١٩٣٩ و ١٩٤٧ من ٣٨٠ طن إلى ما يناهز ثلاثة آلاف . ولكن هذه الزراعة ما تزال في حاجة إلى استعدادات فنية لاستكمال تطورها .

وتتطور كذلك في البلاد زراعة القنب والطباق والكتان والخردل بشكل يسترعى الأنظار بالرغم من أن كمية الإنتاج ما تزال محدودة . ولكن قابلية الأراضي مبشرة في المستقبل القريب .

وتشغل أشجار الفاكهة ٤٧ ألف هكتار من الأراضي منها ١٥ ألفاً في يد الفرنسيين ، وتوجد إلى جانب أشجار الزيتون التي تبلغ ٩ ملايين ٧ ملايين من أشجار اللوز في سفوح الجبال الشمالية و ٣ ملايين من أشجار النخيل في مدينة مراکش وتارودانت وتافيلالت و ٨ ملايين من أشجار التين .

أما أشجار البرتقال والليمون واليوسفي فتوجد منها أربعة ملايين شجرة ، ولكن ثلثها فقط بيد الأهالي . أما باقي أشجار الفاكهة فلا يملك الفرنسيون منها سوى النزر الذي لا يذكر ، وتنتشر في مراکش بكمية أقل ولكنها ملحوظة أشجار الجوز والشمش والبرقوق والتوت والزعرور .

والعنب من أهم المنتوجات في مراکش ، وكان كذلك قبل الحماية الفرنسية ولكن صناعة النبيذ التي كانت محدودة قبل الفرنسيين لقيت فيهم من توسع دائرة مساحات زرع العنب في البلاد وخصوصاً في مناطق فاس ووازن وشمال الأطلس المتوسط ومراكش والصويرة وسوس ، فقفزت المساحة التي امتلكوها لذلك سنة ١٩١٩ من ٧٠٠ هكتار إلى ٩٠٠٠ هكتار سنة ١٩٣٠ وإلى ٢٥ ألف هكتار قبل الحرب العالمية الثانية ، وقد أنتجوا من النبيذ سنة ١٩٣٨ ٧٧٠ ألف هكتولتر ويتنظر

أن يبلغ هذا الرقم المليون أى نصف مقدار الاستهلاك المحلى . وتعمل الإدارة على نشره لفائدة المستعمرين فى الأسواق الأجنبية ، وخصوصاً فى إنجلترا وسويسرا وأفريقيا الغربية الفرنسية . ولم تحصل مراکش بعد على أرقام الجزائر فى إنتاجها الضخم ، ولكن الإدارة الفرنسية جادة فى محاولة الوصول إليها .

هذا وقد دأبت الإدارة الفرنسية على إصدار قوانين مكنت لأفراد الجالية الفرنسية تملك جزء كبير من أجود الأراضى الزراعية فى هذه البلاد ، حتى أصبحت طبقة المستعمرين الفرنسيين — وكذلك الأسبانيين — طبقة متميزة فى مراکش ، وتجاوز خطرهما الناحية الاقتصادية إلى الناحية السياسية بدافع من مطامعها المستفحلة ونفوذها الواسع فى مراکش وفرنسا ، ويملك هؤلاء المستعمرون ما يقرب من ٢٥ ٪ من الأراضى المزروعة ، وقد بلغ من شدة خطرهم أن الإدارة الفرنسية نفسها بدأت تتوجس خوفاً من استفحال مطامعهم . وأغلبهم من طبقات فقيرة طراً عليهم الغنى فجأة ، ولا حد لجشعهم الاقتصادى والسياسى وفى معاملة الفلاحين المراكشيين الموجودين فى أرضهم فقد سخروهم بمعاونة الإدارة تسخييراً انحدر بهم إلى مصاف العبيد أو ما دون ذلك .

ويتهمهم كثير من الفرنسيين بأنهم يحدون حذور المستعمرين الفرنسيين فى الجزائر فى العمل ضد الوطنيين وضد الفرنسيين للانفراد وحدهم باستغلال خيرات البلاد .

تربية المواشى والطيور :

أما تربية المواشى والطيور فتشغل مكانة ملحوظة فى الاقتصاد للمراكشى ويمكن أن نشير إلى أرقام الإنتاج لسنة ١٩٤٩ فى المنطقة المشمولة بالحماية الفرنسية وحدها :

من جنس الغنم ١١٠٠٠ رأس
 « » المعز ٦٠٠٠ رأس
 « » البقر ١٨٠٠ رأس
 « » الخيل ٣٣٥٠ رأس
 يقابلها في منطقة الحماية الأسبانية :

من جنس المعز ٩٣٣٠ رأس
 « » الغنم ٦٩٨٧٠٠ رأس
 « » البقر ٣٢٤٣٠٠ رأس
 « » الخيل ١٧٠٤٠ رأس

وأغلب ذلك في يد الأهالي ، ويكفي لحم الأبقار الاستهلاك المحلي وتصدر منه كمية معينة إلى الجزائر كل سنة ، وكذلك الأغنام التي تصدر منها كمية كبيرة كل سنة ، بينما نجد أن كمية إنتاج الألبان ما تزال بعيدة جداً عن أن تكفي هذا الاستهلاك والفرس المراكشي مشهور بقدرته على العمل في السلم والحرب معا . أما في تربية الدواجن فيكفي أن نقول لكي نصورها إن مراكش تصدر كل سنة من البيض ما يزيد على عشرة آلاف من الأطنان فوق ما تستهلكه منه محلياً .

صيد الأسماك :

ولا ينبغي إهمال ذكر صيد الأسماك ، فهي مهنة قديمة في مراكش ، ولكنها ضعفت قبل الحماية الفرنسية ثم بدأ يعود إليها النشاط ، ويزيد عدد الصيادين اليوم فيها على ٨٠٠٠ أربعة أختامهم من الأهالي ، وبلغ مقدار ما اصطادوه في سنة ١٩٤٧ ما يزيد على ٥٠ ألف طن من الأسماك في منطقة الحماية الفرنسية ، وما يزيد على ستة آلاف طن في منطقة الشمال .

ويعد خليج أجادير الذي لم يستغل إلا بعد الحرب الأخيرة من أحفل الخلعان بالأسماك في العالم ، وتسد هذه الكمية الاستهلاك المحلي وحاجة مصانع التحويل ، وأغلب الأنواع هو السردين الذي بلغت كمية المصطاد منه سنة ١٩٣٦ ٣٦ ألف طن ، هذا مع ملاحظة أنه يتمدر إلى الآن التوغل في داخل البحر لعدم وجود زوارق كبيرة للصيد تستطيع أن تستغل منطقة المياه الإقليمية كلها ، وسوف تنضاعف كمية الإنتاج حينما يتوفر ذلك .

ويكثر الصيد في المحيط الأطلسي والبحر المتوسط ، وكذلك الأنهار وأهمها نهر سبو وأبورقراق وأم الربيع ، ويستهلك السمك في مدن السواحل أكثر منه في مدن الداخل بسبب ضعف سبب المواصلات قديما . ولكن تقدم وسائل المواصلات اليوم كان له أثر واضح في انتشار هذا الاستهلاك في الداخل .

الغابات وإنتاج الخشب :

كانت الغابات منتشرة في مراكش بشكل أوسع مما هي منتشرة الآن وقد تضافرت الحرائق والحروب والاستهلاك على النيل من انتشارها ، ولكنها مع ذلك ما تزال تشغل مساحة تنيف على أربعة ملايين من الهكتارات منها حوالي نصف مليون في منطقة الحماية الأسبانية ، وأشهر غابات مراكش كيتامة والعمورة والحرشة وويلماس ومولاى أبى عزرة وباب الأزهار ، وأشهر أشجارها السنديان (١٠٠٠٠٠٠ ر ١٣١٠٠٠ هكتار) والبلوط (٣١٠٠٠٠) والأرز (١٢٠٠٠٠) والصنوبر والعمر والسرو (١٨٠٠٠٠) والسندروس (٨٢٠٠٠٠)

وتسد كمية الإنتاج الخشبي مقداراً كبيراً من كمية المستهلك محلياً في التدفئة والتجارة ، ومن هذه الغابات ما هو ملك للدولة لأنها استولت عليها وشجرتها ، ومنها ما هو ملك للأفراد ، ومما يلاحظ أن أغلب الآلات التي كان يستعملها الأهالي في مراكش — وما يزالون — مصنوعة من الخشب .

وتزيد كمية الأخشاب المختلفة التي تنتجها البلاد سنوياً على ثلاثة ملايين كما تبلغ كمية المنتوج من السببب النباتي ١٧ ألف طن ، ومن الحلفة ٩ ألف طن

المعادن :

تشغل المعادن المكانة الثانية بعد الزراعة في حياة مرا كش الاقتصادية ويمكن أن تشغل المكانة الأولى إذا استمرت في تطورها ووجدت القدرة الفنية على استغلال طاقة هذه المعادن كاملة ، الأمر الذي يمكن أن يقلب البلاد من الزراعة إلى الصناعة ، وتنتج مرا كش اليوم أكثر من خمسة ملايين طن من المعادن باستثناء الفسفات ، والمعادن التي كانت معروفة قبل الحماية الفرنسية هي معادن الملح والنحاس والرصاص ، فلما فرض الفرنسيون حمايتهم على البلاد استطاعوا أن يستخدموا معارفهم في سبيل كشف معادن أخرى استولوا عليها بأموالهم ورجالهم .

والفسفاط في طبيعة معادن مرا كش اليوم ، وقد عرف سنة ١٩٠٢ أي قبل الحماية ، وبدأ العمل في استغلاله سنة ١٩١٩ ثم صدر مرسوم ملكي بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٢٠ أعطي الدولة المراكشية حق اكتشاف جميع مناجم الفسفاط واستغلالها . ويشرف على إنتاجه اليوم « مكتب الفسفاط » باسم الدولة .

واستغل لأول مرة سنة ١٩٢١ وبلغ إنتاجه ٨٠٠٠ طن ثم ما زال يتطور تطوراً جباراً إلى أن تجاوز اليوم إلى رقم مليونين من الأطنان ينتظر أن تتضاعف في السنوات القليلة المقبلة ، وقد قالت اللجنة الألمانية التي قدمت إلى مرا كش إن هذا الرقم يمكن أن يرتفع إلى عشرة ملايين متى ما استخدمت في الإنتاج أحدث الوسائل الفنية ، ومن هذه الأرقام يستطيع القارىء أن يتبين أن مرا كش سوف تصبح الدولة الأولى في إنتاج الفسفاط في العالم .

أما المنجم الذى ينتج القدر الوافر من هذه السكمية فهو منجم (خريبيجة)
ثم منجم وادى زم والبروج .

والفحم النباتى وافر السكمية فى مراكش بسبب وجود الغابات التى تحدثنا
عنها ، ولكن يوجد إلى جانبه الفحم الحجرى . وقد كانت مراكش أهم موردة
للفحم الحجرى إلى فرنسا بعد الهند الصينية قبيل الحرب الأخيرة ، وذلك بسبب
عدم استقرار إنتاجه فى الجزائر ، ولأنه ما يزال فى بداية عهده بتونس .

وينصرف الدهن عند ذكر الفحم الحجرى إلى منجم « جرادة » جنوب
مدينة وجدة فى مراكش الشرقية ، وهو المنجم الذى عرف سنة ١٩٠٨ ، وتم
اكتشافه سنة ١٩٢٨ وهو أهم مناجم المغرب العربى . وقد كان لأهمية موقعه
الجغرافى وظروفه الجيولوجية أثر كبير فى إمداد الأسواق الأوربية بالفحم .

وقد ظل إنتاج منجم « جرادة » محدودا إلى سنة ١٩٣٦ إذ لم يتجاوز إنتاجه
٥٠ ألف طن سنويا ، ولكنه ما زال يطور إلى أن أنتج سنة ١٩٤٦ ٢٢١ ألف
طن . وقد استولت عليه الدولة سنة ١٩٤٤ ، وتبين من البحث أن المنجم يمتد
غربا ، ويمكن أن ينتج متى ما توفرت الوسائل الفنية أضعاف هذا الرقم ، وهو
منجم جبار يضم بين جنباته — بحسب ما عرف إلى الآن — ما يزيد على ٤٠
مليون من الأطنان .

والبتترول يبعد عن سطح الأرض فى بعض المناجم ٣٠ مترا فقط ، وبدأ
البحث عنه سنة ١٩١٨ بواسطة شركات محدودة القدرة ضعيفة إلى أن بدأت
تستغله شركات حكومية سنة ١٩٤٥ ساهمت فيها الحكومة الفرنسية بنسبة
٧٥ ٪ من رأسمالها ، ووزعت الأسهم الباقية على شركات أجنبية بعضها فرنسى
وتوجد مناجم كبيرة للبتترول فى المنطقة الجنوبية المجاورة لسلسلة الريف
تمتد من مدينة العرائش إلى مدينة تازة على مسافة طولها ٣٠٠ كيلو متر ، ولكن
العمل بها شاق وعسير . ويجرى البحث عن البترول فى غرب مراكش بمنطقة

سوق الأربعاء وفي محالين آخرين بين مكناس وسيدي قاسم ، وكذلك في جبل تسلفات وأبي درعة ، ولكن وسائل الاستغلال ما تزال قاصرة إلى الآن ، إذ لا بد من وجود آلات يستطيع مفعولها أن يغوص في عمق ٤ آلاف متر بينما لا يكاد مفعول الموجود منها يمتد إلى عمق ألف متر . هذا وقد ضرب بئر للبترول في منطقة المدينة الجديدة أخيراً رقمًا قياسيًا في الإنتاج اليومي هو ٣٠ ألف لتر .

والرصاص يوجد في مناطق الأطلس ، ويتجاوز إنتاجه ٤ آلاف طن ، وينتظر أن يصل في المستقبل إلى رقم ٢٠٠ ألف . ويوجد الزنك كذلك ويتجاوز إنتاجه العشرة آلاف طن ، وينتظر أن يتضاعف هذا الرقم أيضًا .

وهناك مناجم الحديد في خنيفرة والسوس وتيفلت والسهل الغربي ومناطق الشرق ، وأهمها مناجم آيت عمار على بعد ٢٥ كيلو متر من وادي زم في الاتجاه الشمالي الشرقي . وقد بلغت الكمية التي أنتجتها سنة ١٩٣٩ ٤٣٠ ألف طن ، ويقدر ما تضم جنبات منجم خنيفرة بما يقرب من ٥٠ مليون طن . وتصدر أغلب الكمية إلى الخارج .

ويوجد إلى جانب ذلك معادن أخرى منها المنجنيز في منجم « أبو عرفة » في الشرق ، وفي استطاعته أن يمد البلاد بنحو ٩ آلاف طن في السنة . ولكن أهم مناجمه المستغلة اليوم في الجنوب . ويقدر ما بمنجم « إيغني » بجنوب سلسلة الأطلس الكبير بحوالي ١٠ ملايين من الأطنان ؛ الأمر الذي يجعل منه منجمًا عالميًا للمنجنيز ، ولكن إنتاجه ما يزال أضعف من قدرته إلى الآن .

ومنها معدن الكوبلت ، وأثمن مناجمه في « أبو غزار » ومدينة مراکش إذ أصبحت مراکش بفضلها إحدى الدول العالمية الثلاثة التي تنتج الكوبلت إلى جانب الكونغو البلجيكي وكندا . ويشغل المنجم مساحة قدرها ٥٠ كيلومترًا مربعًا تحتوي على سدس ما في العالم .

ومنها معدن الملبديوم الذي لا تنتجه سوى دولتين أخريتين في العالم هما :

الولايات المتحدة والنرويج . ويوجد بكثرة في جبال الأطلس وينتج منجم آزموور منه ما يقرب من ٣٠٠٠ طن .
ومنها النحاس وخصوصا في منطقة السوس والجبيلات بالجنوب ، وما تزال كمية الإنتاج ضعيفة لا تتجاوز ٣٠٠ طن في السنة ، وإن كانت وسائل استغلاله تحت الدرس .

وإلى جانب هذه المعادن توجد معادن أخرى بكمية أصغر ، هي القصدير والأنثيموني والجرافيت وحجر الملح والرخام والجبس والكبريت والزنبق والذهب والفضة والباريوم والجرانيت والجير .

وفيما يلي جدول إنتاج سنة ١٩٤٦ ، وتزيد هذه الأرقام وتنقص في السنوات الأخرى بحسب المجهود المبذول في هذا السبيل مع استثناء إنتاج المنطقة الشمالية المشمولة بالنفوذ الأسباني التي تنتج سنويا ما يقرب من ٨٠٠ ألف طن من الحديد و ٢٠٠ طن من الأنثيموني وكميات أخرى لا بأس بها من النحاس والجرانيت والرصاص والزنك والجير :

الفسفاط	٢٧٨٣٦٣٦ ر
الفحم	٢٢١٧٥٠ ر
الحديد	١٢٥٠٢٤٩ ر
المنجنيز	٥٠٠٤٤٧ ر
الرصاص	١٥٣٠١ ر
الخزف	١٥٠٣٣ ر
الملح	١٠٠٨٥٤ ر
المنجنيز الكيماوي	٤٧٣٣ ر
الزنك	٢٩٧٣ ر
البترول الخام	٤٥٧٧ ر

الكوبلت	١٦٩٣
الجرافيت	٦٣٧
الانتيموني	٤٥٦
الحديد الصخري	٤٤٧
النحاس	٢٤٠
المليديوم	٧٩
القصدير	١٢

بالإضافة إلى ذلك أذيع في أكتوبر الماضي نبأ العثور على مادة الأورانيوم في منطقة أبي عازر بالجنوب ونبا الرقابة التي فرضت على المنطقة نتيجة لذلك ولزمت السلطات الفرنسية جانب الصمت فيما يتعلق بالموضوع .

هذا والملاحظ بصفة عامة أن في استطاعة مناجم صراكش أن تقدم أضعاف هذه الأرقام لو كانت هذه المناجم تستغل استغلالا علميا ولو كانت هناك قدرة فنية على ذلك .

الصناعة :

ما تزال صراكش بلادا زراعية بالرغم من المجهودات الصناعية بها ، وهي تتكون اليوم من نوعين من الصناعة أولاها الصناعة القديمة التقليدية ، وثانيتهما الصناعة الحديثة .

أما الأولى فهي في يد الأهالي ، وهي تشمل كل شيء يتوقف عليه المراكشي في حياته ، ذلك لأن صراكش عاشت حقبة طويلة من الزمن تعتمد على نفسها في كل ما تحتاج إليه ، وبذلك كانت جميع الصنائع عريقة في هذه البلاد من حدادة ونجارة وديباغة وصناعة السجاجيد والجلود والأواني والأقمشة المختلفة والصناعات الكيماوية ، وقد ساعدت موارد صراكش المختلفة على تنمية هذه

الصناعات المختلفة وإمدادها بجميع المواد التي تحتاج إليها .
وهي صناعة يدوية ، وإنتاجها بطيء . ولكنه جيد كسكل الصناعات التي
تعتمد على اليد ، ويشغل بها ماينيف على ١٥٠ ألفاً من المراكشيين ، ولا تعرف
نظام الشركات إلا في حدود ضيقة ، أما النظام الغالب فيها فهو أن الصانع هو
صاحب رأس المال ، وهو الذي يبيع صناعته المستهلك مباشرة ، وبذلك قربت
المسافة بين المنتج والمستهلك فكان ثمن المصنوعات يحافظ دائماً على أقل
مستوى معقول .

ولقد كان لإنشاء الصناعات الحديثة وكثرة البضائع الواردة من الخارج أثر
ملحوس على هذه الصناعة ، ولكنه لم يستطع القضاء عليها أولاً لما لها من أثر
فعال في حياة المراكشيين وامتدح المصانع الحديثة عن تقليدها لما تمتاز به من
جودة ، مصدرها الاعتماد على اليد المجردة ، وثانياً لأن الأساليب الحديثة نفسها
بدأت تنسرب إليها ، فتطورت بذلك أنظمة العمل وأساليبه .

وبالرغم من بقاء أساليب العمل فإن مراکش تصدر مصنوعات إلى الخارج
حيث تجد لها دعابة لا بأس بها ، وخصوصاً في أسواق إنجلترا وهولندا والولايات
المتحدة والأرجنتين ، وفي أثناء الحرب الأخيرة وقف التصدير والاستيراد ، وبذلك
أفسح المجال أمام هذه الصناعة فاستطاعت أن تزدهر وتطور أساليبها إلى أن
تمكن من أن تحل محل الصناعات الأجنبية ، وقد استطاع النساجون المراكشيون
ابتداء من سنة ١٩٤٢ أن يسدوا النقص في الأقمشة إلى حد يلفت النظر ، ولولاهم
لما وجد لأزمة الكساء أي حل نظراً لانقطاع الواردات .

وأما الثانية الحديثة فأغلبها في يد الفرنسيين والأسبان ، ومدينة الدار البيضاء
أهم مركز لهذه الصناعات الحديثة ، وهي تعتمد في الغالب على رأس مال أجنبي
وبها ما يزيد على ٢٥٠ ألف عامل نصفهم من المراكشيين ، وتعمل أكثر هذه
المصانع على سد حاجة الاستهلاك المحلي ، ومنها ما يعمل للخارج .

وأهم المصانع التي تتمثل فيها الأولى المصانع الغذائية والمطاحن، وهذه الأخيرة تنافس المطاحن الأهلية التي تعد بالآلاف، على أن جزءاً كبيراً من المطاحن الحديثة ملك للأهالي، ومنها معامل البيرة التي يقرب إنتاجها من ١٥٠ ألف هكتوايتر نظراً لجودة الشعير بالنسبة لهذه الصناعة، وكذلك مصانع الزيتون التي تنتج أكثر من ١٢٥ ألف طن من الزيوت المختلفة، علاوة على إنتاج المعاصر اليدوية الأهلية وهناك مصانع شركة السكر الراكشية، وهي تنتج كمية لا بأس بها، ولكنها لا تسد إلا ثلث المقدار المستهلك محلياً نظراً لضخامته فهو يبلغ ما يزيد على سبعين ألف طن في السنة.

وهناك أيضاً معامل الكهرباء ومعامل الصابون والشمع والزجاج ومواد البناء، وتسكاد هذه الصناعة في تضافرها مع الصناعة الأهلية أن تسد حاجة الاستهلاك المحلي ومصانع الأقمشة القطنية والصوفية ومعامل صناعة الورق وصناعة الجلود، وتسكاد هذه الصناعة الأهلية أن تسد حاجة الاستهلاك المحلي فلم تكن مراكش تعتمد على غيرها طول مدة الحرب.

وأهم المصانع التي تتمثل فيها الثانية — أي التي تعمل للخارج — مصانع حفظ الخضار والفواكه، وتوجد منها في منطقة الحماية الفرنسية ٢٠ معملًا تنتج حوالي ٤٠ ألف طن سنوياً، و ٤٠ معملًا لحفظ الأسماك واللحوم، و ٢٠ ورشة للتعليق منتشرة في المدن الساحلية تنتج حوالي ٢٥ ألف طن.

وان يكون في استطاعة هذه الصناعة الحديثة أن تقضي على القديمة، ولكنها سوف تؤثر عليها، إلى أن تتقدم الصناعتان وتنحصر الصناعة الأهلية في صنع أدوات الترف لما تمتاز به من جودة ولما لها من دعابة في الخارج والمركز الحيوي الذي تمثله بالنسبة للحياة المراكشية وتقاليدها.

التجارة :

وتتأثر الحركة التجارية في مراكش بالحالة الزراعية أو بمباراة أخرى بانتظام سقوط الأمطار ، وذلك من حيث الصادرات التي تتكون غالبا من الحبوب والحيوانات ، ثم إن اضطراب سقوط الأمطار أو انقطاعها يحدث كساداً في هذه الحركة .

ولقد كان على فرنسا أن تقبل نظام الباب المفتوح الاقتصادي حينما فرضت حمايتها على البلاد ، وبذلك يحق لكل الدول أن تصدر ما تشاء إلى مراكش بمناطقها الثلاث على أن تدفع ١٠ ٪ بالإضافة إلى ضريبة خاصة قدرها ٥ ٪ . وقد ظل الأمر يسير على هذا النظام منذ ذلك الحين إلى قيام الحرب الحاضرة حيث مكنت قوانين النقد الجديدة سلطات الحماية من السيطرة على الواردات . وبذلك تسيطر السلطة الفرنسية والأسبانية على الحركة التجارية بواسطة قوانين النقد الاستثنائية ، ويرجع هذا إلى الحرب الأخيرة ، وبواسطة ذلك استطاعت أن تتحكم من حيث الواردات ، أما من حيث الصادرات فإن نفوذها في الداخل يمكنهما من السيطرة عليها سيطرة تامة .

كما تسيطر هذه السلطات على التجارة بواسطة رؤوس الأموال الفرنسية والأسبانية ، ويكفي أن نقول إن هجرة رؤوس الأموال بلغت ذروتها بعد الحرب خصوصاً في منطقة الحماية الفرنسية ، فقد انتقلت إلى مراكش في سنة واحدة بعد الحرب ١٥ مليار فرنك ويوجد بالبنوك ٣٠ مليار فرنك من أموال الفرنسيين ، وقد حصل هذا بتشجيع من السلطات الفرنسية التي تعمل على استغلال خيرات هذه البلاد المبكر لتحقيق مصالح الفرنسيين ، ولمنافسة المراكشيين الذين بدأوا اليوم يستيقظون ويعملون على استغلالها لمصلحتهم ومصلحة بلادهم الخاصة .

وإذا كانت الحياة التجارية متأثرة كل هذا التأثير بالحياة الزراعية فإنها

تختلف في قوتها بحسب اختلاف السنوات . وليس من الممكن أن تقدم عنها أرقاماً مستقرة . ففي سنة مثل سنة ١٩٤٥ نجد أن مراکش لا تصدر لا حبوباً ولا ماشية ، لأنها كانت سنة جذب ، وفي هذه الحالة يقتصر التصدير على الأسماك والمنسوجات والمعادن ، ولكن يمكن أن نقول بصفة عامة إن الصادرات المراكشية تشتمل على ١٠٪ من المواد المصنوعة و ١٠٪ من الأسماك و ٣٠٪ من المعادن ، أما الخمسون الباقية فتتكون من المواد الزراعية .

وتتكون أغلب الواردات من الشاي والسكر والثياب القطنية والأقمشة والآلات وسائر المصنوعات ، وما يزال رقم الواردات يفوق رقم الصادرات ولا ينتظر أن يلحقه أو يفوقه إلا إذا بذلت جهود أكبر لتحسين الحالة الزراعية واستغلال طاقة البلاد كاملة ، ولا ينتظر أن يتم ذلك إلا إذا انتشرت الآلات الزراعية الحديثة بين الفلاحين المراكشيين ، وهو أمر لم يتمكنوا منه لامتناع الحكومة عن تزويدهم بالعملة الأجنبية خوفاً من أن ينافسوا المزارعين الفرنسيين الذين يستخدمون هذه الآلات ، كما أنه ان يتم إلا إذا جلبت آلات أقدر من الآلات الموجودة لاستخراج المعادن .

وقد بلغ مجموع قيمة الواردات سنة ١٩٤٧ ٢٩ مليار فرنك

بينما لم تبلغ قيمة الصادرات سوى ١٦ » »

وعلى ذلك يكون الفارق ١٣ » »

هذا في منطقة الحماية الفرنسية ، أما في منطقة النفوذ الأسبانية فتجد نفس الأصول التي ذكرناها مع ملاحظة أن الماشية تأخذ مكان الحبوب من حيث الصادرات ، وتستورد هذه المنطقة سنوياً حوالى ٥٠٠ مليون بسيطة أسبانية ، بينما لا تصدر سوى ١٥٠ مليون ويرجع الفارق إلى نفس الأسباب السالفة الذكر .

الفصل السابع

مالية الدولة

كان النقد في مرا كش يصدر من حين لآخر منسوباً إلى أسماء الملوك الذين أصدروه ، وقد كان « الحسنى » هو الوحدة النقدية حينما فرضت الحماية الإسبانية والفرنسية على البلاد ، وهو النقد الذى أصدره المولى الحسن (١٨٧٣) — (١٨٩٤) وقد ظل هذا النقد معمولاً به في المنطقتين إلى سنة ١٩٢٠ حينما صدر الفرنك المراكشى في منطقة الجنوب ، وهو الفرنك الذى يصدره « بنك الدولة المراكشية » الذى تأسس بمقتضى معاهدة الجزيرة الخضراء ، والفرنك المراكشى هو الوحدة النقدية في هذه البلاد إلى الآن .

أما في منطقة النفوذ الإسباني فقد بذات السلطات الإسبانية جهوداً متواصلة إلى أن استطاعت القضاء على « الحسنى » وأحات البسيطة الإسبانية محله ، ولا يوجد الآن في هذه المنطقة أى نقد محلى ، وهكذا تم القضاء على الوحدة النقدية بعد القضاء على الوحدة السياسية بين المنطقتين .

والفرنك المراكشى مرتبط من الوجهة الواقعية بالفرنك الفرنسى ، ولكنه ليس كذلك من الوجهة النظرية ، ولذلك فإن جلالة الملك بذل جهوداً كبيرة دون جدوى لأجل أن يفصله عن الفرنك الفرنسى بمناسبة التدهور المتوالى الذى أصيب به هذا الأخير بعد الحرب العالمية الثانية .

وتعانى مرا كش تضخماً مالياً لا عهد لها به ، ولم يكن ذلك بسبب الحرب فقط كما حصل في كثير من الدول ، وإنما كان أيضاً بسبب تدهور الفرنك

الفرنسي وهجرة رؤوس الأموال الفرنسية بعد الحرب . ويكفي أن نقول إن الميزانية قفزت من مليار ونصف من الفرنكات في سنة ١٩٣٤ إلى خمسة عشر ملياراً ونصف في سنة ١٩٤٧ . وقد أسلفنا القول في الدين المراكشي قبل الحماية ، هذا الدين الذي كان له أثر كبير في اضطراب الأحوال الاقتصادية وقد وضع لذلك صندوق للدين ، وألفت لجنة دولية لهذا الغرض تشرف على الموائى وتقتطع ثلث الجمارك لتسديد فوائد هذا الدين الذي لا يزال قائماً إلى الآن .

أما الدين الفرنسي فقد تمكنت مراكش من تسديده جميعاً في خلال الحرب الأخيرة بسبب حاجة فرنسا إلى المال والعقاد والمنتجات ، وما كادت تنتهى الحرب حتى أصبحت فرنسا بدورها قد استدانست من مراكش بمبلغ ضخم .

وتتكون مالية الدولة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة والجمارك والتسجيل ومداخل أملاك الدولة وأرباح احتكاراتها ، وقد وصل ذلك كله في مشروع ميزانية سنة ١٩٤٧ إلى مبلغ ٣٠٠.٣٦٦.٠٤٠.١٥٠ فرنك .

وأهم مصدر لهذه الميزانية هو الضرائب بنوعيتها وتبلغ قيمتها في مشروع نفس الميزانية ما يقرب من مليارين ونصف من الفرنكات ، ثم الجمارك ، ثم أرباح الاحتكار .

وقد أسلفنا القول في قواعد الجمر في الحديث عن التجارة أى دفع مبلغ ١٣.٥٪ من قيمة البضائع وبلغ ذلك في المشروع ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠.٩١٦ فرنك ، أما الاحتكار فيتمثل في الشركات التابعة للحكومة وأهمها شركة المعادن التى بلغ مدخولها في المشروع ٩٦٥.٠٠٠.٠٠٠.٨٤٧ فرنك .

أما الضرائب بأنواعها ، فمقدارها يكون القسط الأوفر من هذه الميزانية ، ولذلك نرى أن نتحدث عنها قليلاً :

كانت الضرائب محدودة في عهد الاستقلال كما كانت مصروفات الدولة محدودة بالنسبة للحياة العامة ، ولذلك بدأت تظهر ضرائب جديدة يرزح تحت تكاليفها المراكشيون الذين تطورت مطالب حكومتهم أو السلطة المدبرة لشؤونهم دون أن تتطور كثيراً أساليبهم في الكسب ، فهناك اليوم ضرائب متنوعة على السكنى والأرباح والأجور والتسجيل العقاري وضريبة الدمغة وأخرى على الصداق والملاك وضرائب تدفع عند مرور البضائع ببوابات المدن .

ويبلغ مدخول ميزانية منطقة النفوذ الإسباني ١٨٥ مليوناً ونصف من البسيطات يجمع أكثر من نصفها عن طريق الضرائب المجبأة ، أي ما يقرب من مائة ألف بسيطة ، وبذلك يستطيع القاري أن يتصور فداحة هذه الضرائب في منطقة الشمال .

ولا بد لنا أن نستعرض أرقام الدخل والخرج في الميزانيتين لكي نعرف كيف تصرف الأمور في هذه البلاد معتمدين على أرقام مشروع ميزانية سنة ١٩٤٧ :

في منطقة الحماية الفرنسية

١٨٤٠ر١٩٠ر٠٠٠	ضرائب مباشرة
١٩١٦ر٠٠٠ر٠٠٠	الجمارك
٥٠١٠ر٠٠٠ر٠٠٠	ضرائب غير مباشرة
٧٣٥ر٦٣٥ر٠٠٠	ضرائب التسجيل
١٣٥ر٢٥٠ر٠٠٠	مدخول أملاك الدولة
١٨٤٧ر٩٦٥ر٠٠٠	أرباح الاحتكار
٣٦٢ر٢٤٣ر٠٠٠	أرباح أخرى
١٠٥٥ر٠٠٠ر٠٠٠	الدخل النظامي
٨٣٩٣ر٢٩٣ر٠٠٠	المجموع
٤ر٣٣٢ر٠٠٠ر٠٠٠	الديون
٢٣١٥ر٠٧٣ر٢٠٠	مداخل ذات طابع خاص

المجموع ١٥ر٠٤٠ر٣٦٦ر٢٠٠

هذا ما عدا الملحقات التي تبلغ قيمة الدخل في قسمها الأول والثاني والثالث :

١٢ر٩٩٥ر٠٠٠	المطبعة الرسمية
٥٢ر٥٤٠ر٠٠٠	ميناء الدار البيضاء
٣١ر١٠٠ر٠٠٠	موانئ الجنوب
٨٦ر٦٣٥ر٠٠٠	المجموع

في منطقة النفوذ الإسباني

٣٥ر٤٢٥ر٠٠٠	ضرائب مباشرة
٦٠ر٣٥٧ر٠٠٠	ضرائب غير مباشرة
١٣ر٢٠٠ر٠٠٠	أرباح الاحتكار
٣ر٢٥ر٠٠٠	أموال الدولة
٣ر٥٥٢ر٥٠٠	أرباح متنوعة
٧٠ر٠٠٠ر٠٠٠	مدخول خاص
١٨٥ر٥٥٩ر٥٠٠	المجموع

تخضع هذه الميزانية في الإدارات الفرنسية والإسبانية ، وإذا استثنينا مبالغ صغيرة تخص القصر الملكي والقصر الخليلي فإن الفرنسيين والإسبان يشرفون على توزيع جميع أرقام الميزانية ، أي أنهم يسيطرون سيطرة تامة على مالية البلاد ويسيطرون في مصالحهم لا في مصلحة الراكشين .

ولابرهنة على ذلك يحسن أن نعرض كيف تصرف الميزانيتان مع ذكر الجانب المختص في الإشراف عليها .

مصرفات منطقة الجنوب

٨٦٧ر٠٥٦ر٠٠٠	١ — الدين العام
٧٥٧ر٩٧ر٠٠٠	٢ — القائمة المدنية والبرتوكول والخاصة الملكية والحرس الأسود
٦٣٠ر٤٣٣ر٠٠٠	٣ — الإقامة العامة (فرنسية)
٤٠٩٦ر٠٠٠	٤ — مجلس شورى الحكومة (مراكشي — فرنسي)
٢٩٢ر٩١٨ر٠٠٠	٥ — مندوبية الإقامة والسكرتيرية العامة للحماية (فرنسية)
٣٧٤ر٥٢٨ر٠٠٠	٦ — إدارة الداخلية (فرنسية)
٦٠١ر٦٦٠ر٠٠٠	٧ — « » الأمن (» »)
١٨٦ر٤٧٥ر٠٠٠	٨ — « » الشؤون المراكشية (مراكشية)
١١٧ر٣٣٠ر٠٠٠	٩ — « » القضاء الفرنسي (فرنسية)
٨٢٧ر٤٥٤ر٠٠٠	١٠ — « » الشؤون المالية (» »)
٧١٣ر٤١٦ر٠٠٠	١١ — « » البريد (» »)
٧٦٨ر١٥٥ر٠٠٠	١٢ — « » الأشغال العامة (» »)
٧٠٤ر٦٢٠ر٠٠٠	١٣ — « » الشؤون الاقتصادية (» »)
١٠٦٤ر٠٧٣ر٠٠٠	١٤ — إدارة التعليم (» »)
٤٥٩ر٥١٩ر٠٠٠	١٥ — إدارة الصحة (» »)
٦٦٥ر٠٠٠ر٠٠٠	١٦ — مصرفات عامة (» »)
٨٣٩٣ر٢٣٠ر٠٠٠	المجموع

وتصرف في منطقة الشمال على الوجه التالي بالبيسطة الاسبانية :

١٢٤٦١ر٣٨٤ر٠١	١ — الترامات عامة (مراكشية)
٣٥٢٤ر٤٥٠ر٠٠	٢ — القصر الخلفي (» »)
٤٧٣٩ر٧٩٨ر٣٢	٣ — الصدارة العظمى (» »)
١٦٩٨ر١٤٥ر٠٠	٤ — وزارة العدلية (» »)
٣٦٠ر٨٢٥ر٠٠	٥ — وزارة الأوقاف (» »)
٧٢٨ر٣٨٠ر٠٠	٦ — وزارة المالية (» »)
٣٦٠ر٨٢٥ر٠٠	٧ — وزارة الزراعة (» »)

٧٤١٧٩٠٥٠٠ر	٨ — وزارة المعارف (مراكشية)
٤٧٥٥٥٤٤٧٦٧ر	٩ — القوات الخليفة (»)
١٠٥٤٩٢٩٠٠ر	١٠ — المندوبية السامية (إسبانية)
١٦٦٤٤٠١٧٥٥ر	١١ — النيابة العامة (»)
٥٠ر٤٨٤٣٤٠٦٠	١٢ — نيابة الأمور الوطنية (»)
٢٨٤٩٢٧٢٨٨٥ر	١٣ — نيابة الأشغال (»)
٨٣٩٣١٥١٣٤ر	١٤ — نيابة المالية (»)
٦٥٣٤٨٥٩٣٠ر	١٥ — نيابة الاقتصاد (»)
٢١٧١١٥٩٤٤٠ر	١٦ — نيابة التربية والثقافة (»)
١٤٧٠٢٧٠٠ر	١٧ — محاكم القضاء الإسباني (»)
٤٩٧٤٠٤٨٠٠ر	١٨ — منطقة الحماية الجنوبية (»)
٢٥٩١١٤٤٠٠ر	١٩ — حط من إيرادات المخزن (»)

٢١١٠٣٠ر٢٣٣٠٤

المجموع

وعلى ذلك نجد أن ميزانية المنطقة الجنوبية متوازية الدخل والخرج ، بينما نجد أن العجز في ميزانية الشمالية يبلغ ٤٠٧٣٣٠ر٢٥٤٧٠ من البسيطات وهو ليس بالبلغ الصغير .

نقد الميزانية :

لا نريد الخوض في مدخولات الدولة ، ونكتفي بالإشارة إلى أن مراكش ما تزال في حاجة إلى جهود فنية لتنمية مدخولاتها ، وقد أشرنا إلى هذه الجهود في الفصل الاقتصادي ، كما نكتفي بالإشارة إلى أن هذه الميزانية تجبى من عرق جبين المراكشيين وحدهم ، وعلى ذلك فلا بد من أن نشير إلى الفوائد العامة التي تعود عليهم من هذا التنظيم الذي يقول الفرنسيون والإسبان إنهم أدخلوه على مالية البلاد كما تعهدوا بذلك في معاهدة الحماية .

أشرنا إلى أن الفرنسيين والإسبان هم الذين يشرفون على وضع الميزانية

وتوزيعها ، وأن ما يخص حكومة مرا كشي في الشمال والجنوب شيء تافه لا يتعدى أجور الموظفين وأثمان المواد .

وإذا نحن استعرضنا الفوائد التي تعود على الشعب المراكشي من هذه الميزانية وجدناها محدودة جداً لا تتعدى الشؤون الصحية وخدمات الأشغال والبريد في منطقة الجنوب ، أما في منطقة النفوذ الإسباني فلا نجد من ذلك سوى الأشغال ، وقيمة هذه الأشغال نفسها لا تستحق الذكر ، ولم نشر إلى مخصصات التعليم لأن معظمها يصرف في تعليم أبناء الجالياتين الفرنسية والإسبانية .

والمستعرض لبنود الميزانيتين — وفيهما كثير من التشابه — يلاحظ أنهما مرهقتان خاليتان من المبالغ المخصصة لرفع المستوى الاجتماعي ، ويشتملان على مخصصات تعود بالضرر على الشعب المراكشي .

ويأتي الإرهاق من كثرة الإدارات وتنوعها كما رأينا فيما سبق ، بل إن هذه الكثرة مضاعفة لمصروفات الميزانية خصوصاً بالنسبة للإدارات التي يوجد منها نوعان مراكشي من ناحية وفرنسي وإسباني من ناحية أخرى ، هذا مع ملاحظة أن إدارة الاحتلال تستنزف أضعاف ما تستنزفه الإدارات الوطنية ، سواء من ناحية عدد الموظفين أو مستوى المرتبات والمواد اللازمة وغير اللازمة ، وفي هذا ما يرهق الميزانية ويجعلها خالية — كما يلاحظ من يستعرض المدخولات والمصروفات .

ولا يشعر المحتلون بالتعب الذي يبذله المراكشيون في سبيل تسديد هذه الميزانية ، ولذلك فهم لا يقدرونها ولا يفكرون في العمل على إشعار الشعب بأنه يستفيد منها . وليس في ذلك أي غرابة ، فالذين يحصلون على الأموال بسهولة ودون أن يشعروا بما بذل في سبيلها من جهد يبذلون عادة .

ولا يقتصر الأمر على ذلك ، بل إن بعضاً من هذه الأموال التي تجبي من

المراكشيين تصرف فيما يعود على بلادهم بالضرر، مثل القضاء الفرنسي الذي يزاحم القضاء المراكشي ويفرق بين أقدار الناس في البلاد الواحدة، وكذلك إدارة الأمن العام مثلاً التي تستغل تلك الأموال للقضاء على التطور الفكري وحماية الجهل .

ومنها ما ينفق على غير المراكشيين من الجالية الاستعمارية ، كالقسط المخصص للتعليم ، فإن ما ينفق منه على أبناء هذه الجالية ، وعددها محدود بالنسبة للمراكشيين، أضعاف ما ينفق على أصحاب البلاد الشرعيين .

وإذن فأموال مراكش تضيع في مسائل أقل ما يقال فيها إنها لا تعود على المراكشيين بخير ما ، بينما نجد أن هذه البلاد من أشد بلاد العالم حاجة إلى مجهود صادق وأموال وافرة لرفع مستوى الحياة الاجتماعية من ناحيتها الفكرية والمادية معاً .

الفصل العاشر

القضاء

كان القضاء في مراکش قبل أن يفرض عليها نظام الحماية على نوعين :
القضاء المراكشي ويتمثل في المحاكم الشرعية ورئيسها القاضي ، والمحاكم المدنية
ورئيسها الباشا في المدينة والقائد في البادية ، وكان كل من الباشا والقائد يتمتع في
منصبه بالسلطتين القضائية والتنفيذية معاً .

ثم القضاء القنصلي الذي اكتسبته الدول بسبب الامتيازات الأجنبية ،
ويتمثل في المحكمة التي يرأسها القنصل في مقر عمله للفصل بين الخصوم من رعايا
دولته ، أو بينهم وبين من يتخاضمون معهم من المراكشيين .

وإذن فقد جاءت فرنسا وإسبانيا إلى هذه البلاد فوجدتاها تشكو نقصين
كبيرين في حياتهما القضائية ، الأول الخلط بين السلط التنفيذية والقضائية ، والثانية
تعدد أنواع القضاء بحسب الجنسية التي ينتمي إليها المتخاصمان .

وقد استطاعت فرنسا أثناء الحرب العظمى الأولى أن تصفى قضية الامتيازات
الأجنبية إلا فيما يتعلق بالجزائريين وأمريكا ، ثم صفيت الامتيازات الإنجليزية ابتداء
من أول يناير سنة ١٩٣٨ في منطقة الحماية الفرنسية ، وبقيت الامتيازات الأمريكية
وحدها في منطقة الجنوب ، وبذلك انتهى القضاء القنصلي في مراکش ، ولكن
ذلك لم يتم لمصلحة القضاء المراكشي ، وإنما بني على أساس القضاء الفرنسي
والإسباني ، أي أن الدولة الحامية قضت على القضاء القنصلي لتنشئ قضاء أجنبياً
وأشد خطورة منه ، وذلك لمنافسته الفعالة للقضاء المراكشي ولما يتمتع به من نظام

محكم تحميه سلطة مهيمنة على مقادير البلاد ، وإلى جانبه القضاء المراكشي لا يكاد يتمتع بحول ولا قوة .

ولا يزال القضاء المراكشي يتمثل إلى اليوم في محكمة الباشا — حاكم المدينة — ومحكمة القائد — حاكم البادية — والمحكمة الشرعية ، أى إنه ما يزال في القالب الذى كان عليه قبل الاحتلال الفرنسى والإسباني .

أما التغييرات الجديدة التى أدخلت على هذا الهيكل القضائى فهى شكلية محضة ، ولكن أخطرها كان تعيين مراقب مدنى أو عسكرى بحسب نظام المدينة أو المنطقة ، يمهّد إليه مراقبة القضاء المدنى والشرعى ، وهذا المراقب الفرنسى أو إسباني يجلس إلى جانب الباشا أو القائد ويتدخل فى الأحكام التى لا تصدر إلا بعد الاتفاق معه . أما فيما يتعلق بالمحكمة الشرعية فهو يراقبها من بعيد ، والأهالى أن يرفعوا إليه شكواهم من الأحكام التى تصدر ضدهم ، وله هو أن يحقق فيها مع القاضى الشرعى ، أى إنه يتمتع بنوع من حق النقض للأحكام .

والباشا أو القائد يمثل السلطة التنفيذية المراكشية أصدق تمثيل ، ولذلك فقد أبقي على الخلط بين السلطتين بعد الحماية كما كان الأمر فى عهد الاستقلال . وقد ظل نفس النظام مطبقاً على منطقة شمال مراكش إلى فترة الحرب الأهلية فى إسبانيا حين أعلن استقلال القضاء ، ولذلك ألغيت وظيفة المراقب الإسباني فى المحاكم المراكشية ، ولكن القضاء الإسباني ظل قائماً مع ذلك .

وظل القضاة الشرعيون يأخذون أجورهم من المتنازعين إلى عهد قريب جداً ، ولكن لم تقرر لهم إلا مرتبات تافهة يتناولونها إلى جانب ما لا يزالون يأخذونه من المتخاصمين إلى الآن . أضف إلى ذلك أن الحكومة لم تبذل لهم أمكنة فى البادية يفصلون فيها بين الناس ، وإنما يحكم القاضى فى مكتب المراقب الفرنسى أو الإسباني أوفى منزله ، وقد تعقد الجلسة تحت شجرة وخصوصاً فى المنطقة الخاضعة للاحتلال الإسباني .

وقد تكونت في مدينة الرباط محكمة عليا شرعية وأخرى مدنية للاستئناف .

ولكن القضاء المراكشي ازداد تمزقاً حينما أصدرت فرنسا المرسوم البربري في ١٦ مايو سنة ١٩٣٠ وهو الذي قضى بإنشاء محاكم عرفية في البلاد التي يسكنها البربر للفصل في الأحوال الشخصية والمدنية ، وجعل من اختصاصها كل ما يتعلق بالشؤون الدينية ، ويحضرها المراقب الفرنسي أيضاً فاجتمع فيها اختصاص المحاكم المدنية والشرعية . أما الجنايات فجعلت من اختصاص المحاكم الفرنسية . ثم أبطل العمل بهذه المادة من المرسوم بعد ذلك بعدة سنوات . وجعلت الجناح والجنايات التي تقع في بلاد البربر من اختصاص فرع خاص بالمحكمة العليا بالرباط . أما الشؤون الشرعية فظلت من اختصاص المحاكم العرفية إلى الآن ، وهي تستمد أحكامها من تقاليد وأعراف بربرية خالصة يرجع كثير منها إلى ما قبل الإسلام في هذه المناطق التي لم تتأثر كثيراً بما قام في البلاد من حضارات ودول ، ولهذا النوع من المحاكم أيضاً محكمة استثنائية أنشئت بعد الحرب الأخيرة .

ويوجد إلى جانب ذلك محاكم محلية يترافع أمامها اليهود طبقاً لديانتهم . هذا وسوف يدهش القارئ عند ما يعلم أنه لا يوجد بهذه البلاد سواء في شمالها أو في جنوبها شيء يمكن أن يطلق عليه قانون مدني أو قانون جنائي فإن الأحكام تصدر طبقاً لمجموعة مختلفة من المراسيم تصدر من آن لآخر وطبقاً لما يصطلح عليه .

ويشعر الفرنسيون بخاطر هذا القضاء المتعدد ، ولكنهم لا يجدون له حلاً ، وقد ألفت لجنة لوضع الإصلاحات القضائية في ٢ مارس سنة ١٩٤٤ ولم تصل هذه اللجنة إلى نتيجة نهائية إلى الآن ، وإن كان المعروف أنها سوف تضع للبلاد قانوناً جنائياً جله مقتبس من القانون التونسي .

ولا توجد بمراكش محكمة إدارية ، ولذلك فلا حق للمراكشي في أن يرفع قضية ضد أي موظف تعدي اختصاصه في عمله الإداري .

ويحكم القاضي بالنيابة عن جلالة الملك لا باسمه ، ولذلك فإن الأحكام لا تدخل في دور التنفيذ إلا بعد مصادقة جلالته عليها ، أي أن جلالته يتمتع بحق النقض والإبرام . وإذا كان في هذا الآن ضمان للعدالة وذلك للصفات التي يتمتع بها جلالة محمد الخامس ملك البلاد الحالي الساهر على نشر العدل والحق بين رعاياه ، فإن ذلك لا يمنعنا من القول بأنه خلط آخر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية والقضائية .

وقد قلنا إن ذلك الآن ضمان لتحقيق العدالة بسبب الاحتلال ، لأن هذه السلطات يجب أن تبقى الآن من حق جلالته لكي لا يتلاعب بها المحتلون فهي الآن في حوز أمين ، وقد صرح جلالته بأنه إن يتنازل عن حق من الحقوق الواسعة التي يتمتع بها إلا بطريقة ديمقراطية شرعية ، أي بعد تحقيق الاستقلال وتأليف المجلس المراكشي التأسيسي .

ولما قضى على القضاء القنصلي حل محله القضاء الفرنسي والأسباني . فالمحكمة الأسبانية أو الفرنسية هي التي تفصل في كل نزاع يقوم بين الأجانب جميعاً مهما كانت جنسيتهم وكذلك في كل قضية يكون أحد طرفيها من الأجانب أو من المراكشيين الذين يرضون ذلك ، وهي تفصل في هذه القضايا طبقاً للقانون الفرنسي ، ومعنى ذلك أن الحاكم الفرنسي والأسبانية قد ورثت الحاكم القنصلية في مبدئها وقانونها .

وتتكون هذه المحاكم من محاكم للصالح وأخرى جزئية وأخرى جنائية . ومحكمة عليا للاستئناف . ولا سلطة للحكومة المراكشية عليها لا في تشريعاتها لأنها تنفذ القانون الفرنسي والأسباني ، ولا في السلطة التنفيذية لأن السلطة هي التي تنفذ أحكامها ، أي إن في البلاد قضاء أجنبياً لا يستند إلى أي قانون مراكشي

لأنه لا يخضع لقوانين هذه البلاد، ولا لأي قانون فرنسي أو أسباني لأن المعروف أن هذه القوانين تطبق في الأراضي الفرنسية والأسبانية وحدها .
هذه صورة مختصرة عن القضاء في مراکش تكفي لأعطاء القارى صورة عن هذه الجانب من الحياة فيها ، فالحماية الفرنسية والأسبانية قد زادت في تعدد نواحيه وتشعبها ، لذلك نشأت أنواع مختلفة من المحاكم تستهدف أغراضاً متناقضة ، وبدأت فروع القضاء تتطور دون أن يكون عندها هدف موحد ، وأصبح القضاء لا يعتمد بحسب الديانات والجنسيات فحسب ، وإنما بحسب العادات والتقاليد أيضاً ، كما يتمثل ذلك في القضاء الذى أنشأه الفرنسيون فى القبائل البربرية وهى قبائل تختلف فى عاداتها وتقاليدها .

وهذا القضاء غير مفصول عن السلطة التنفيذية المراكشية لأن ممثل هذه السلطة هو القاضى المدنى . والقاضى الشرعى ينوب عنها فحسب ، كما أنه غير مستقل عن السلطة الفرنسية لما للمراقب الفرنسى من نفوذ إلى جانب القاضى . ولهذه السلطة حقوق أخرى معتصة تتمثل فى تعيين الحكام أو القضاة — ولا فرق بين الحاكم والقاضى فهو شخص واحد فى مراکش — وتحديد أجورهم ولفت أنظارهم بأسلوب لا يخلو من التهديد ، وبذلك يقع الحاكم القاضى تحت رحمة السلطة المطلقة وليست له أية حرية أو استقلال .

ولا حرمة للقضاء المراكشى سواء كان مدنياً أو شرعياً فإن كثيراً من القضاة فى البدو بالخصوص لا يعقدون جلساتهم فى بنايات تتمثل فيها حرمة القضاء كما فى البلاد الأخرى أو لا تتمثل فيها ، وإنما يعقد القاضى جلسته كما قلنا فى بعض أنحاء البادية تحت شجرة من الأشجار .

ولابد من أن نلفت النظر هنا إلى أن قليلاً فقط ممن يتولون هذه المهمة تتمثل فيهم الصفات المؤهلة ، أما الأغلبية الساحقة فإنهم يتولونها بواسطة الخطوة أو الرشوة أو التلق ، ولذلك فهم لا يخلون من فقر فى العقل أو الضمير ، فلو أرادوا أن

يعدلوا لما استطاعوا ، لأنهم لا يتممتون بثقافة نظرية ولا بخبرة في الحياة ، وفيهم من لو أراد أن يعدل لما استطاع لضعف في ضمير تكثفه المغريات .
 وإذا أضفنا إلى ذلك أن القاضي الشرعي اليوم يأخذ أغلب أجره من المتخاصمين سهل علينا أن نتصور مدى ما وصل إليه القضاء المراكشي من فوضى لا نهاية لها . فالقاضي باختصار رجل جاهل ، واقع تحت رحمة السلطة المطلقة من ناحية وهو ممثل السلطة التنفيذية في نفس الوقت ، ثم واقع من ناحية أخرى تحت مقدرة الخصوم الذين يتنافسون في أن يقدموا إليه رشوة ، لا نحدد لنا من أن نصفها بأنها رسمية ، ويتسع الخرق حينما نقول إنهم لا يحكمون طبقاً لقوانين مدونة ، وإنما للاجتهاد نصيب كبير في هذه الأحكام . ولذلك فليس من الغريب أن نقول إن أحكاماً مختلفة تصدر في قضايا واحدة فوق أرض واحدة . لا بسبب تعدد القضاء فحسب ، بل بسبب عدم وجود قانون وبسبب جميع الاعتبارات التي ذكرناها أيضاً .

وأعلنا اسنا في حاجة إلى القول بأنه لا يوجد معنى لاعتبار الدوافع إلى ارتكاب الجرائم، مما يعرف في سائر أنحاء العالم وهي الدوافع التي تخفف العقوبات ، وكيف نبحث عن مخففات في بلاد ليس فيها قانون جنائي ؟
 وإذا أعدنا النظر في جميع ما ذكرناه فلا بد لنا من أن نحكم بأن مراكش بلاد مباحة للسلطة تفعل فيها ما تشاء في تطبيق مختلف العقوبات ، هذا من الوجهة الواقعية ، أما من الوجهة النظرية فإنها بلاد لا عقوبة على الجرائم فيها لعدم وجود قانون للعقوبات طبقاً لمبدأ « لا عقوبة إلا بنص » .

وإلى جانب ذلك يترعرع القضاءان الفرنسي والأسباني في نظام محكم ، الأمر الذي يضطر معه المراكشي إلى أن يلجأ إليهما للوصول إلى حق لا سبيل إليه في محاكم مراكش المدنية .

الفصل الحادى عشر

التعليم

كان التعليم فى مراکش قبل الحماية الفرنسية والأسبانية يتمثل بصفة عامة فى الكتاتيب القرآنية وفى بعض المدارس الابتدائية ثم فى الدروس العلمية الإسلامية التى كانت تلقى فى المساجد الكبرى وفى ظليعتها جامع القرويين الذى يشغل فى بلاد المغرب العربى نفس المكان الذى يشغله جامع الأزهر فى الشرق ، وإليه يرجع الفضل فى المحافظة على اللغة العربية سليمة فى هذه البلاد ، وكانت العلوم التى تدرس فيه هى علوم الدين وعلوم الأدب ، وهى العلوم العربية الخالصة التى ظلت المصدر الوحيد للثقافات فى مراکش إلى عصر الحماية الحديث . ولكن وجدت نهضة علمية محدودة المدى قبل هذه الحماية ، وحركة كان الغرض منها نشر التعليم بصفة واسعة فى البلاد كلها ، وفطن ملوك مراکش فى أخريات القرن الماضى بحاجة البلاد إلى التعليم الحديث فأرسل السلطان محمد بن عبد الرحمن والسلطان الحسن بن محمد بعثات صغيرة إلى بعض العواصم الأوربية وإلى القاهرة لاتقان العلوم الحديثة .

وعندما تأسست الحركة الوطنية وانتصر السلطان عبد الحفيظ على أخيه عبد العزيز كما رأينا من قبل صدر مشروع قانون التعليم الإيجابى وإصلاح المدارس ، ولكن الحوادث التى تطورت فى غير مصلحة البلاد حالت دون تطبيق هذا القانون كما حالت دون تطبيق القوانين الإصلاحية الأخرى .

ووصل الفرنسيون والأسبان على أثر ذلك ، فكانت حاجتهم ماسة إلى طبقة

تتقن الفرنسية والأسبانية في هذه البلاد التي لا يتقنون لغتها ، أى طبقة من الموظفين تكون واسطة بينهم وبين الشعب ، ففتحت بعض المدارس العربية الفرنسية والعربية الأسبانية لتحقيق هذا الغرض ، وكان ذلك كل التغيير الذى أدخل على التعليم في البلاد إلى اليوم من الناحية الرسمية .

ولكن التعليم العربى ظل كما كان من قبل واسع الانتشار إلى اليوم ، وهو الانتشار الذى أدهش الفرنسيين والأسبان أنفسهم حينما جاءوا إلى هذه البلاد ، وبالرغم من أنه كان يسير طبقاً لقواعد قديمة بيد أنه كان يسير فى حرية دون أن تحاول أية سلطة التأثير عليه أو استغلاله أو تحديده أو مراقبته لتحقيق مصلحة من المصالح الخارجة عن دائرته .

التوجيه الاستعماري :

بيد أن الفرنسيين والأسبان ما لبثوا أن أخضعوا إدارة التعليم الأهلى للإدارة السياسية ، بحيث أصبح أداة من الأدوات السياسية ، ولذلك أصبح محدوداً مراقباً مستغلاً ، لأن السلطة الجديدة أصبحت ترى فى انتشار التعليم تهديداً لها فى الصميم .

وبذلك بات التعليم فى البلاد يسير طبقاً لمبادئ استعمارية تتلخص فى العمل على تكوين طبقة صغيرة من الموظفين محدودة العقلية يصلحون لأن يكونوا أدوات ، ولكنهم لا يصلحون للتفكير ، وذلك لسكى يكونوا مساعدين فى الإدارات المختلفة التي لا يمكن أن تستغنى عنهم .

ويجب أن تكون هذه الثقافة التي يتلقاها الطلبة فى المدارس محدودة لسكى لا ينقلب من يتلقاها إلى مخلوق مفكر يحسن فهم الحياة المدنية على حقيقتها . كما يجب أن يخلو من اللغة العربية إلا بمقدار ضئيل لا يشترط أى حد لضآلته ، ومن كل ما من شأنه أن يخلق العزة القومية أو يبعث على التفكير فيها

من تاريخ وأدب ، ولكن يجب أن يترع بأعجاز الفرنسيين والأسبان بصفة تثير الدهشة ولكنها لا تثير التفكير ، ولا بأس من التعليم الصناعي لأنه عامل من عوامل الثروة التي يستهدفها الاستثمار .

برامج التعليم المختلفة :

وقد حصل في التعليم ما حصل في القضاء من حيث التعدد والاختلاف ، إذ توجد اليوم في هذه البلاد أنواع مختلفة من المدارس الفرنسية والمدارس الأسبانية الخاصة وهي المدارس التي لم تكن إلى عهد قريب جداً تقبل الطلبة المراكشيين وإنما كانت تقتصر على قبول أبناء الجالية الفرنسية والأسبانية لكي يكون في استطاعتهم أن يتمتعوا بثقافة في مستوى الثقافة التي يتلقاها زملاؤهم في أرض الوطن .

وأنشأت مدارس عربية فرنسية وعربية أسبانية لخلق طبقة الموظفين اللازمين لمساعدة الاستثمار على إدارة البلاد .

منها مدارس أبناء الأعيان لاستغلال طبقة الأعيان في المدن وقلب عقليتهم وتختلف عنها مدارس البادية التي وضعت لها برامج خاصة لإعداد الفلاحين لكي يفهموا تصرفات المستعمرين والنصائح التي يقدمونها إليهم ، وهي تنقسم إلى قسمين ذات البرامج العربية وذات البرامج البربرية ، والغرض منها أيضاً كما يقول أحد الفرنسيين أن تستميل إلينا في أقرب وقت أبناء تلك القبائل التي حاربنا محاربة الأبطال .

وتهدف هذه البرامج باختلافها إلى :

١ — خلق طبقة الموظفين اللازمين للإدارة .

٢ — خلق اللغة البربرية وتقويتها كلمة صالحة للكتابة .

٣ — إضغاف اللغة العربية .

٤ — بث الثقة بالفرنسيين والأسبان والانصياع لهم .
ولا نهاية لاختلاف البرامج المطبقة بل نستطيع أن نقول إن كل مدرسة ذات برامج خاصة تتلاءم مع المنطقة التي توجد بها ، ولا يمكن أن نذكر هنا ما يقال عن فوائد اختلاف برامج التعليم لأن تلك الفوائد لا يمكن أن تذكر إلا مع توفر حسن النية ، وليس من المعقول أن تكون له أية فائدة والباعث عليه سياسي صرف .

الحرم من انتشار التعليم :

وهكذا أصبح التعليم الحكومي محدوداً جداً ، ففي التعليم الابتدائي لا نجد في منطقة الحماية الفرنسية سوى خمس مدارس لأبناء الأعيان و ٣٣ مدرسة ابتدائية شعبية و ١٥ مدرسة صناعية ومدرستان للزراعة و ١٠ مدرسة ابتدائية و ٣٣ مدرسة للبنات .

أما في منطقة النفوذ الأسباني فلا نجد من الفصول الابتدائية في البلاد كلها سوى ٤٩ فصلا ، والتعليم الثانوي الحكومي محدود وابتدئ في منطقة الحماية الفرنسية إذ لا توجد سوى مدرسة ثانوية واحدة في كل من مدينتي فاس والرباط حذف منها قسم البكالوريا منذ ١٩٤٤ وأخرى بمدينة مراکش مدة الدراسة بها أربع سنوات فقط ، ومدرسة بربرية ثانوية مدة الدراسة بها سنتان فقط ، ويوجد إلى جانب ذلك قسمان تكميليان بمدينتي وجدة والدار البيضاء لم يفتحا إلا في سنة ١٩٤١ وقسمان مماثلان بربريان في الخيصات وصفرو لم يفتحا إلا في سنة ١٩٤٣ .
أما في منطقة النفوذ الأسباني فلا توجد بها مدرسة ثانوية واحدة .

هذه هي خلاصة ما استفادته مراکش من الحماية في باب التعليم منذ ١٩١٢ إلى اليوم ، وهو محصول تافه في بلاد يبلغ تعداد سكانها اثني عشر مليوناً .

وإذا نحن راجعنا المقدار المخصص لشؤون التعليم في الميزانية وجدنا أن

معظمه يصرف على أبناء الفرنسيين والأسبان والإسرائيليين ، وبينما يبلغ الأطفال الذين في سن التعليم مليوني طفل لا تسع منهم هذه المدارس سوى النزر القليل . ولا يوجد تعليم عالي سوى في قسم بمعهد الأبحاث بالرباط يمنح الليسانس في الأدب والحقوق ، وهناك التعليم الإسلامي العربي العالي في جامع القرويين بمدينة فاس وجامع ابن يوسف في مراكش . ولذلك فإن على المراكشيين الذين يريدون أن يتمموا دراستهم العالية أن يسافروا إلى الخارج ، وإلى مصر وفرنسا في الغالب ، ويوجد منهم عدد يقرب من المائتين اليوم في معاهد فرنسا العليا ، تمنح الحكومة جانباً ضئيلاً منهم إعانة تافهة ومنهم قسم على نفقة جلالة الملك وقسم آخر على نفقة حزب الاستقلال والباقي يواصل الدراسة على نفقته الخاصة .

أما في مصر فقد ساعدت السلطة الأسبانية على إرسال بعثتين إلى القاهرة قبل الحرب الأخيرة كانتا تشتملان على نحو ستين طالباً تخرج معظمهم وعاد إلى بلاده ، ولكن يظهر أن السلطة الأسبانية تضايقت من النتيجة التي أسفرت عنها هذه التجربة فلم ترسل أية بعثة أخرى منذ ذلك الحين . ولم ترسل أية بعثة حكومية إلى معاهد القاهرة منذ ١٩١٤ إلى الآن من منطقة الحماية الفرنسية ، وتمانع السلطة في منح جوازات السفر للطلبة القادرين على مواصلة الدراسة في مصر على نفقتهم الخاصة ، ولكن مع ذلك استطاع عدد محدود أن يصل إلى القاهرة بطريقة أو بأخرى في مختلف العهود وحصل بالفعل على شهادات عليا من معاهدها .

وبذلك نستطيع أن نقول إن المراكشيين هم الذين يدفعون ميزانية التعليم ولكن معظم هذه الميزانية يصرف على المدارس الفرنسية الخاصة ، وعلى مدارس الإسرائيليين ولا يصرف منها على المراكشيين إلا النزر اليسير لأغراض تحديثها عنه من قبل

التعليم الحر :

ولكن يوجد إلى جانب التعليم الحكومي المحدود المراقب الغرض تعليم حر أنشأته الهيئات الوطنية ، وهو ينتشر بشكل واسع في البلاد كلها ، ولا يحد من انتشاره سوى المراسيم التي تمنع المراكشيين من فتح المدارس الثانوية إلا بعد الحصول على إذن خاص .

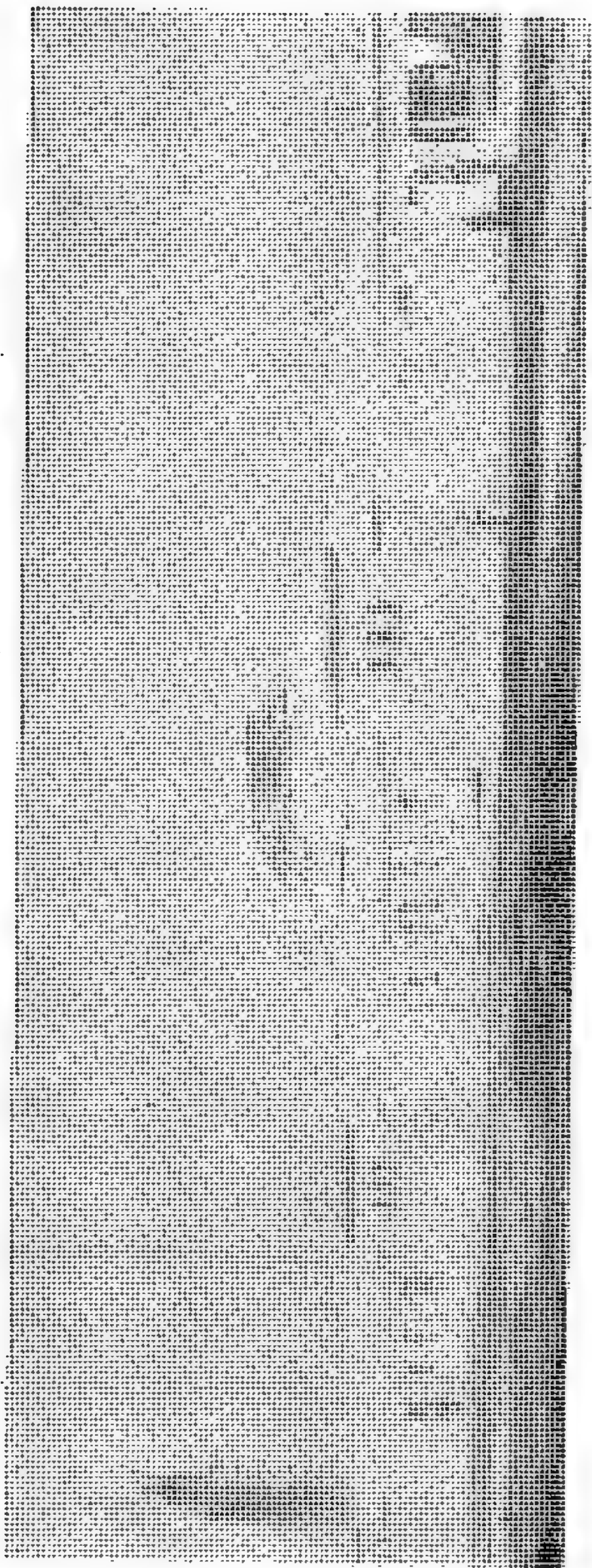
ولكن المدارس الابتدائية الحرة التي توجد في كل مكان ذات البرامج الوطنية ، والتي تنشر التعليم لذاته تقوم مقام التعليم الحكومي في القضاء على الأمية ، وهي تلقى من تأييد جلالة الملك المادي والمعنوي ومن تأييد الشعب والهيئات الوطنية ما يقلل من قيمة محاربة الفرنسيين والأسبان لها .

ولا يلقي التعليم الحر من الحكومة في الجنوب أية إعانة مادية تساعد على أداء المهمة السامية التي يقوم بها ، بينما يتلقى الشمال إعانة محدودة لا تساعد على ذلك .

وهذه المدارس نوعان نوع منها تطور عن الكتاتيب إلى مدارس ابتدائية ذات برامج عربية خالصة تؤهل للالتحاق بالأقسام الثانوية من جامع القرويين وابن يوسف ، والنوع الثاني مدارس ابتدائية حديثة تدخل في اعتبارها برامج إدارة المعاهد لكي تخول حامل الشهادة الابتدائية منها الدخول في المدارس الثانوية التابعة للإدارة .

وقد ازدهر هذا التعليم الحر بنوعيه ازدهاراً أدهش جميع من زار مراکش خلال العشر سنوات الأخيرة وكان السبب في هذا الانتشار :

١ — إشراف جلالة الملك عليه وتشجيعه له ، فقد تبرع جلالاته لهذا الغرض بملايين من الفرنكات من ماله الخاص ومن مال الأوقاف وبكثير من الأراضي لتشييد عليها هذه المدارس .



بمجموعة مدارس محمد الخامس الحرة وهي التي بنيت في السنة الماضية لـ تكون بـمـرعة نـوـذـجـية و قد جمعت تبرعات
هائلة من جميع أفراد الشعب لتشييدها وساهم جلالة الملك مساهمة كبيرة في نفقاتها .

٢ — ويستغرق التعليم الحر قسماً وافراً من نشاط حزب الاستقلال المراكشي (لجنة التعليم) ، ويكفي أن نقول إن عدد المدارس التي أنشأها الحزب تبلغ سبعين مدرسة .

٣ — إقبال الشعب المراكشي على التعليم واستعداداته للتضحية بأمواله في سبيل نشره ، ويتبرع الأغنياء من أبناء مراكش سنوياً بمبالغ تبلغ في بعض الأحيان أرقاماً خيالية لتشجيع التعليم والعمل على القضاء على الأمية ، ويبذل المثقفون اليوم في هذه البلاد مجهودات حرة جبارة ترتفع بالكثير منهم إلى مصاف الأبطال الذين يكرسون اليوم حياتهم للقضاء على الأمية قضاء مبرماً .

ولا يقتصر التعليم في ذلك على مدارس البنين ، بل يتعداه إلى مدارس البنات وهي المدارس التي نجحت في السنوات الأخيرة نجاحاً لم يكن ينتظره حتى المتفائلون بمستقبلها حينما أنشئت .

ويلاقي التعليم الحر مصاعب جمة من السلطة الفرنسية ، فهي لا تكتفي بعدم تشجيعه بل تزيد على ذلك فرض الضرائب الهائلة على المدرسة باعتبارها مبنى وتمنع الأجانب من التدريس في مدارسهم منذ سنة ١٩٢٥ وهذا يحرمها من مجهودات خارجية لا بد منها نظراً لانتشار التعليم الحر وعدم وجود الأساتذة بالقدر الكافي للمساعدة على زيادة انتشاره ، ولا يسمح للمراكشيين بفتح مدرسة ابتدائية حرة إلا بعد الحصول على إذن من الفرنسيين الذين كثيراً ما يمانعون في منحه .

هذا بينما يتلقى التعليم الحر الإسرائيلي إعانة سنوية من ميزانية الدولة تزيد على خمسة ملايين من الجنيهات .

ولو لقي التعليم في مراكش من ينظمه أو يشرف عليه بإخلاص لكان من الممكن القضاء على الأمية في مدة وجيزة أقل ما يمكن أن يقال فيها إنها لن تتمدى ثمانى وثلاثين سنة ، وهي المدة التي قضتها هذه البلاد راسفة في قيود الحماية ،

ذلك أنه لا يوجد في هذه البلاد أحد لا يدرك مزايا التعليم ولا يحرص على تعليم
أبنائه ، وبذلك فإن الجميع على استعداد لبذل أقصى ما في استطاعته ، وخصوصاً
من الناحية المادية لكي يعم التعليم جميع المناطق في البلاد ، ويصبح إجبارياً
ولذلك فسوف يظل التعليم الحر هو الذي يتحمل مسؤولية القضاء على الأمية
تدريجياً إلى أن تتألف حكومة مراكشية حرة في عهد الاستقلال فتسلم
وزارة المعارف هذه المسؤولية ، فيوضع يومئذ مشروع واسع النطاق لرفع
المستوي الفكري في البلاد والقضاء على الأمية ، وهما أمران لا تستطيع تحقيقهما
على الوجه الأكمل وهي تحت رحمة الفرنسيين والأسبان .

الفصل الثاني عشر

العسكرية والجيش

كان لمراكش في عهد استقلالها بطبيعة الحال جيش نظامي هو الذي خاض في القرن التاسع عشر حربين ضروسين ، إحداهما ضد فرنسا والأخرى ضد أسبانيا ، وهو الذي كانت الدولة بواسطته تسيطر على حالة الأمن في البلاد . ولقد دعت الهزيمتان المنكرتان التي منى بهما الجيش في هاتين الحربين إلى التفكير المستمر في إدخال الإصلاحات الضرورية عليه .

وكانت القبائل المشهورة بإمداد الجيش المراكشي بالرجال أربعة هي : شراقة في شرق البلاد ، والوداية وتتكون من أعراب الصحراء ، والبخاريون وهم الزوج النازحون إلى مراكش من الجنوب ، وأخيراً قبيلة شراردة التي ترجع في أصلها إلى حوز مدينة مراكش .

كان السلطان يستدعي المجندين الذين يبلغ عددهم في وقت الضرورة ٨٠ ألف رجل ، ثم يسرح العدد الذي يستغنى عنه بعد أن يؤدي مهمته .

وكان الجيش ينقسم إلى فرق يطلق على كل واحدة منها « الرحي » يقودها « قائد الرحي » وتنقسم كل رحي إلى كواكب ، كل كوكبة مئة رجل ، عليها قائد المئة .

وكانت قوات الدفاع تتمثل في المشاة والخيالة والمدفعية ، وفيها مدفعية الحصون في المدن الساحلية ، ثم الأسطول البحري .

وقد أدخلت تحسينات حديثة على هذا الجيش إثر معركة تطوان وإسلي ، وأنشأ السلطان مولاي الحسن معملًا للسلاح لتزويده بالمعدات ، كما أرسلت

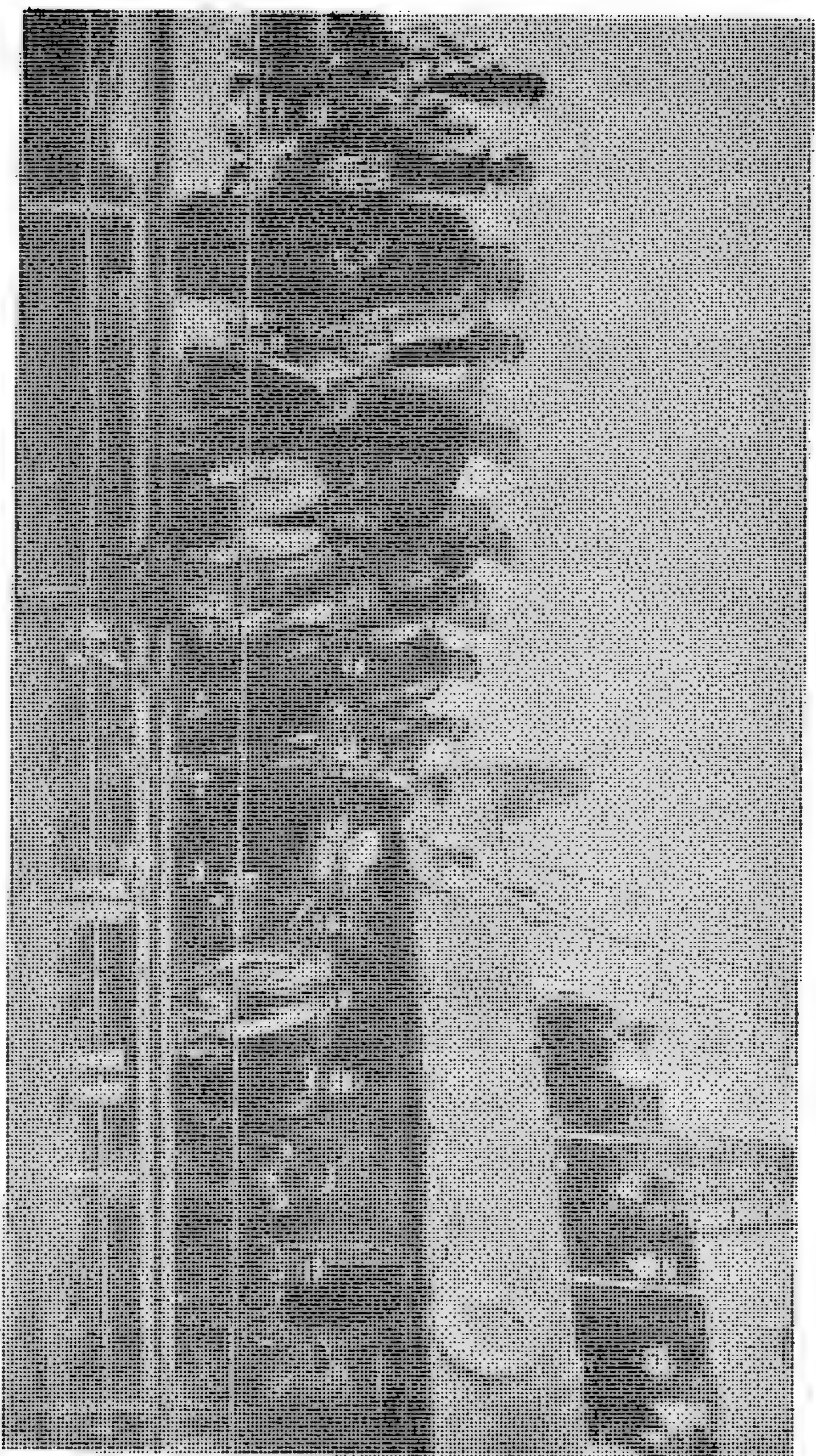
بعثت إلى الخارج لدراسة فن الحربية ، ولكن ذلك كله لم ينع الدولة عن الاستعانة بالأجانب ، حتى إذا وصلنا إلى أواخر القرن التاسع عشر وجدنا بعثة عسكرية فرنسية قد استطاعت الوصول إلى البلاد لتدريب الضباط المراكشيين ووجدنا أن قيادة الجيش قد انتقلت إلى يد ضباطين أجانبين ، أحدهما الضابط الإنجليزي ماك لين وذلك في قيادة الجيش النظامي ، والثاني الضابط الفرنسي إيركان ، وكان يشغل نفس المكانة في المدفعية .

أما الأسطول فقد اشتهرت مراکش منذ قديم بالاستعداد البحري ، نظراً لشواطئها المترامية ، وقد حاول الملوك العلويون أن يحيو صناعة البحرية كما قلنا في فصل سابق ، باستثناء واحد أو اثنين ، رأوا أنها لا تجلب على الدولة سوى المشاكل ، وقد جاءت إلى مراکش في عهدهم بعثة تركية بحرية تتألف من عشرين رجلاً ، كانت مهمتهم نشر التعليم البحري في الموانئ ، وقد تخرج على يدهم مئات من البحارة المراكشيين .

وقد كان الأسطول الذي استقبلت به مراکش القرن التاسع عشر يتكون من عشرين قطعة كبيرة ، وثلاثين قطعة صغيرة ، وكان يقودها ستون من كبار الضباط يطلق عليهم لقب « رؤساء البحر » ، وكان جيش البحرية يتألف من البحارة المراكشيين ، وألف من البحارة الشرقيين ، وألفين من رجال المدفعية هذه نبذة مختصرة عن الجيش المراكشي قبل الاحتلال ، ولقد كان موضوع العسكرية آخر الموضوعات الستة التي تعهدت فرنسا وأسبانيا بمعاونة حكومة مراکش على إتمامها ، فماذا فعلتا ؟

أما في منطقة الشمال التابعة لأسبانيا فقد أخضع الجيش المراكشي للضباط الأسبانيين ، ولكنه مع ذلك ظل ذا شخصية متميزة عن الجيش الأسباني ، ويطلق عليه اسم « الجيش الخليفي » نسبة إلى خليفة جلالة الملك ، وأدخلت عليه الأنظمة الحديثة ، وهو الجيش الذي استطاع بواسطته الجنرال فرانكو

قطعة من الأسطول البحري المراكشي في عهد الاستقلال وتسمى « الحسني » ويرى على ظهرها بعض ضباطها وبعض الزوار الأجانب



— بعد الوعود التي بذلها المراكشيون — أن يتم سيطرته على أسبانيا كلها .
 وأما فيما يتعلق بالنسبة للجيش المراكشي في منطقة الحماية الفرنسية ، فقد
 أبقى عليه كما كان إلى أن ثار في فاس عقب فرض الحماية مباشرة ، فاعتنمت
 فرنسا هذه الفرصة وشردته ، وبذلك لم يبق منه اليوم سوى الحرس الملكي ،
 وهو عبارة عن فرقة نخزية ، ويتألف من الزوج الذين قلنا إنهم ينتمون إلى
 البخاريين ، ثم ألفت فرق مراكشية جديدة ضمت إلى جيش الاحتلال ،
 ويطلق عليها الفرنسيون الجيش المساعد ، ولا علاقة له بالميزانية المراكشية ،
 وإنما يصرف عليه من ميزانية الاحتلال .

وبذلك يكون الجيش الفرنسي قد حل محل الجيش المراكشي في البلاد ،
 أي إن فرنسا بعد أن تعهدت بإصلاح الجيش أجهزت عليه وشردته ، وتركت
 البلاد خاضعة خضوعاً مطلقاً للجيش الفرنسي .

ولم يعد هناك ما يمكن أن يطلق عليه اسم الأسطول المراكشي اليوم ،
 فقد أصبح الأسطول الفرنسي والأسطول الأسباني يقومان مقامه .

وإذن ، فلم يكن هناك إصلاح ، وإنما قضت الحماية قضاء مبرماً على كل
 ما يمكن أن يطلق عليه وسائل الدفاع الوطنية .

وقد رأينا في فصل الإدارة كيف يسيطر الجيش الفرنسي والأسباني على
 البلاد فحسب ، وإنما حققنا منة فوائد استعمارية أخرى .

فقد خاضت هذه الجيوش الحرب الأهلية الأسبانية إلى جانب الجنرال
 فرانكو بعد الوعود الخالابة التي بذلها كما قلنا ، كما خاض هذا الجيش معارك
 طويلة داخل الجيش الفرنسي في الحربين العالميتين الماضيتين ، بل حارب في صفوف
 الجيش الفرنسي ضد الحركات التحريرية التي قامت في أنحاء الامبراطورية
 الفرنسية ، الأمر الذي دفع الوطنيين إلى الاحتجاج على السلطة لأنها تستخدم
 مثل هذه الوسائل لا للسيطرة على الوطن فحسب ، بل لاستغلال أبناء الوطن

لمحاربة الحرية في أوطان الآخرين أيضاً ، وهو أمر يتنافى مع الشرف المراكشى والفرنسي معاً .

وقد عرف المراكشى في مختلف الأجيال بين الشعوب بأنه محارب من الطراز الأول لكثرة ما خاض من حروب وثورات خلال التاريخ ، ولذلك حرصت السلطات الفرنسية والأسبانية على ترغيب سكان البوادي — وتفكيرهم في كل بلاد محدود عادة — على الالتحاق بجيشيهما ، مستغلين على الأخص ظروف المجاعات والأزمات الاقتصادية .

ولكنهما في نفس الوقت تجرمان على الجنود المراكشين أن يتجاوزوا رتبة الضباط المساعدين ، لكيلا يتمكنوا من احتلال مراكز مهمة في هذا الجيش . وعلى ذلك فقد انتقلت السيطرة على حالة الأمن في الداخل من يد الفرنسيين والأسبان ، وهو أمر لا تقره هذه الحماية التي نصت على الاحتلال فقط لاقرار الأمن ، أما المحافظة عليه فالمفهوم أنها من مهمة الجيش المراكشى ، ولولا ذلك لما كانت هناك حاجة إلى النص في المعاهدة على أن فرنسا وأسبانيا سوف تساعدان مراكش على إدخال الإصلاحات العسكرية الضرورية على حالة الجيش ، وهو نص يقضى برفع مستوى الجيش البرى والبحرى معاً لا بالقضاء عليهما .

هذه هي الموضوعات الستة التي نصت معاهدة فاس على ضرورة إدخال الإصلاحات عليها ، عرضناها في فصول مستقلة ليفهم القارئ كيف تطورت خلال المدة التي قضتها مراكش تحت الحماية الفرنسية والنفوذ الأسباني .

أما لفظة «الإصلاحات» فلا نريد أن نناقشها ، وإنما نترك للقارئ الحكم عليها بعد أن عرضنا عليه الوقائع والأرقام .

ثم بعد ذلك نستمر في عرض موضوعات أخرى لإتمام الصورة التي نحاول أن نرسمها لهذه البلاد .

الفصل الثالث عشر

طنجة الدولية

تاريخ :

تقع مدينة طنجة على الضفة المقابلة لجبل طارق ، الأمر الذي جعل لها مركزاً ممتازاً بالنسبة لمراكش وللدول الأجنبية ، وقد بدأ الصراع حول هذه المدينة المراكشية العربية المسلمة مع التفكير في ارتياد البحار وبناء الامبراطوريات ، ولست أرمي إلى التحدث عن الدور المهم الذي لعبته في تاريخ البلاد قبل الإسلام وبعده ، وإنما يكفي أن نقف عند القرن الخامس عشر لنجدها ، وقد استولى عليها البرتغال خلال اضطراب الأحوال الداخلية في البلاد ، وبعد معارك طاحنة وقعت في مياهها وفي ضواحيها .

ومنذ ذلك التاريخ طمست معالمها الإسلامية وارتفعت صوامع الكاثوليكية فيها وطورد المسلمون كما طوردوا من قبل في أسبانيا النصرانية ، وعرض ذلك المدينة لهجمات متوالية حاولت بها مراكش استرداد مدينتها الضائعة التي كانت من أهم موانئها يومئذ .

ولسنا ندري هل ضاقت دولة البرتغال بالثمن الباهظ الذي كانت تدفعه من دمها في مقابل احتفاظها بمدينة طنجة أم جاملت إنجلترا بحاملة سياسية حينما قدمتها مهراً للتاج الإنجليزي يوم تزوج ملك إنجلترا العاشر ، تشارلز الثاني ، بالأميرة كاثرين البرتغالية ، وقد استمرت المدينة تابعة لإنجلترا منذ ذلك الحين ، فقفى الإنجليز فيها على الكاثوليكية وجعلوا منها حصناً حربياً منيعاً ، كلفهم أموالاً

هائلة تضايق منها الإنجليز ، فبدأت الحكومة تنسى أمرها شيئاً فشيئاً إلى أن انقطعت المؤونة عن حاميتها ، فهام الجنود على وجوههم ، وباعوا ملابسهم العسكرية للحصول على القوت .

فكرت الحامية في بيع المدينة للبرتغال من حديد ، ولكن الحوادث في داخل البلاد أسفرت عن قيام العائلة المالكة الحالية ، وكان على رأسها يومئذ السلطان اسماعيل الذي استطاع بفضل حنكته وصرامته أن يزحف على المدينة المتداعية ويردها إلى حظيرة الوطن ، تفر بها الإنجليز قبل مغادرتها ، وهكذا عادت المدينة إلى أحضان أمها مراکش بعد أن قضت تحت السلطان الأجنبي ما يزيد على القرنين .

وقد أعاد إليها ذلك صبغتها الإسلامية ، فوزع الفاتح العظيم أراضها بين قواد الجيش وأعيد بناؤها على الطراز الإسلامي ، وأصبح سكانها جميعاً مراكشيين بعد أن أتى عليها حين من الدهر لم يكن يوجد فيها منهم سوى خمسة أفراد ، ولكن موقع المدينة جعل من المستحيل إبعاد الأجانب عنها بعد ذلك .

وقد لمس الإنجليز أهميتها بالنسبة لجبل طارق يوم حاصره الفرنسيون والأسبان في القرن الثامن عشر ، إذا استطاعوا الاتصال بطنجة ، ثم لما أعلن السلطان محمد بن اسماعيل الحرب على جبل طارق ، مؤكداً أن حاكمه قد خرق الاتفاقات المراكشية الإنجليزية ، ولذلك فهو يعلن عليه الحرب وحده . ولمس الإنجليز أيضاً أهميتها كمركز للتموين بين البحر والمحيط حين وقف عندها القائد البحري نلسون ليمزود منها بالمؤن وهو في طريقه إلى معركة أبوقير ، وقد قال عنها بعد ذلك « يجب أن تكون طنجة تابعة لدولة محايدة ، وإلا فيجب أن تكون بريطانية » .

وازدادت أهمية المدينة حينما اشتبكت المصالح المراكشية بالمصالح الأجنبية ، إذ لم يعد في استطاعة الحكومة أن تقاطع أوربا ، وأصبح من المحتوم أن تنظم

علاقتها معها ، فنشأ التمثيل السياسى المنظم . ولما كان من المستحيل أن يقيم الأجانب فى داخل البلاد ، فقد أصبحت هذه المدينة التى عرفوها منذ بعيد مركزاً للحياة الدبلوماسية . وتشتبك هذه المصالح كلما تقدم القرن التاسع عشر ، وتقوى المنافسة بين الأوربيين فى عرض خدماتهم على الدولة ، ويستفحل تكاليفهم الإقتصادى ، وسرعان ما أصبحت المدينة مركزاً للقنصليات والشركات والوكالات المختلفة ، وتمثل فيها النشاط السياسى والتجارى ، وباتت الوضعية تستلزم إحداث نظام خاص حتى لا تظل فاس بعيدة عما يجرى فيها ، ولذلك عين لها مندوب خاص يمثل فيها جلالة الملك ، ويكون الاتصال بجلالته عن طريق هذا المندوب ، حتى إذا كان هناك داع لمقابلة الملك طلب القنصل من المندوب مقابلة جلالته ، فيدبر له ذلك ويرحل القنصل فى قافلة موفدة من الملك لتصحبه إلى بلاط فاس ، وهكذا بدأ يتكون فيها ذلك المركز الخاص ، إلى أن أصبح القناصل يجتمعون فيها على هيئة مجلس ، ويتدخلون فى شؤونها ، وهم يستمدون القوة من حكوماتهم ، متذرعين بمصالحهم التجارية والاقتصادية .

حتى إذا وصلنا إلى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وجدنا طنبجة أهم مدينة فى مراكش ، وتقوى أهميتها كلما اقتربنا من القرن العشرين ، فيتسع أمر الشركات والوكالات ، وتنشأ فيها المطابع وتصدر الصحف بمختلف اللغات ويقصدها المراسلون والصحفيون ، وكان من نتائج ذلك أن ترعرت فيها الوطنية، فهى مركز للنشاط السياسى ووسائل الدعاية متوفرة فيها ، ولذلك أمها كل مشتغل بالسياسة ، واستطاع رجال الحركة الوطنية الأولى ، أن يلعبوا فيها — وهى المدينة الوحيدة التى توجد بها يومئذ أقلية أجنبية ذات شأن — مقدار الخطر الأجنبى الذى يهدد البلاد ، فصدرت عنها الصحفية الأولى التى أُنذرت بالمستقبل القاتم .

يقول أحد الرحالة الإنجليز فى أوائل القرن العشرين ، إنه لا توجد إلا مدينة

واحدة في مراکش قد ألفها الأوربيون ، وهي مدينة طنجة التي تقع على الضفة الأخرى المقابلة لجبل طارق ، ويقول أيضاً : إنك لا تدرك الحياة المراكشية الحقيقية في طنجة لأنها مكروهة من الأهالي بسبب نفوذ الأجانب فيها ، ولكن المؤلف يحدثنا في نفس الوقت عن طابع المدينة ، ويرينا كيف ظل مراكشياً بالرغم من نفوذ الأجانب .

وليس أدل على أهمية المدينة السياسية من أنه لما تفاقم النزاع بين فرنسا وألمانيا في مفتتح القرن الحالي قصدها امبراطور ألمانيا غليوم الثاني ، ودخل ميناءها في يخته الإمبراطوري « هوهنزولرن » واحترق شوارعها على جواده المطهر ليعلن في مظاهرة مسرحية للعالم أنه ضيف جلالة سلطان مراكش ، سيد البلاد ، ويفهم حكومة جلالته أنه عضده ضد فرنسا .

ولكن شاء القدر أن يفضي توغل فرنسا السلمي إلى النتيجة المحتملة ، وهي فرض الحماية ، وكان من جملة ما اشترطته إنجلترا لتأييد الحماية الفرنسية أن تسند الحماية على الجزء الشمالي من مراكش إلى أسبانيا ، وأن لا تخضع طنجة لمثل هذا المصير .

ذلك أن طنجة تؤلف مع صخرة جبل طارق ومدينة سبتة مثلثاً حربياً بالغ الأهمية ، فإذا سيطرت على زاويتين منه دولة واحدة قوية ، أو دولتان معاديتان فإن ذلك يفقد جبل طارق أهميته الحربية .

وهكذا قضى الموقع الجغرافي والعامل التاريخي والسياسة الإنجليزية البحرية ، أن لا تشاطر المدينة البلاد في مصيرها .

وأخيراً وبعد خلافات شديدة تم الاتفاق على أن تصبح طنجة مدينة دولية ، ولكن أسبانيا عارضت في تطبيق ما اتفق عليه خلال الحرب العظمى ، طمعاً بعد اندحار ألمانيا في أن تستولى بمفردها على المدينة ، ثم حاولت فرنسا فعلاً الاستيلاء عليها وحدها عقب انتصاراتها في الحرب ، ولكن الاتفاق لم يتم إلا في مؤتمر لندن سنة ١٩٢٣ بين فرنسا وأسبانيا وإنجلترا ، ثم بعد إبرام الاتفاق

ترك لدول مؤتمر الجزيرة الحرة في الانضمام إليه ، حسبما نص عليه الاتفاق
فعارضته أمريكا لأنها لم تقنع بالمركز الذي منحتة ، وكذلك إيطاليا ، أما روسيا
فقد كانت بعيدة عن النزاع بسبب ظروفها الداخلية ، ثم عدل الاتفاق سنة ١٩٢٨
لإدخال إيطاليا التي منحت حقوقاً مساوية للحقوق الإنجليزية تقريباً .

النظام الدولي :

يقضى نظام طنجة الدولي بأن يستمر مندوب السلطان رئيساً للمدينة ،
وبأن تقوم فيها هيئتان : « المجلس التشريعي » ويتألف من ٢٦ عضواً على
النحو التالي :

١ مراكشيون لا ينتخبون وإنما يعينهم المندوب .

٢ أهالي إسرائيليين يعينهم المندوب من ٩ ينتخبهم هؤلاء الأهالي .

وتعين القنصليات الأعضاء الباقين على النحو الآتي :

أربعة فرنسيون وأربعة من الأسبان وثلاثة من الإنجليز وثلاثة من
الإيطاليين ، ولكل من بلجيكا وهولندا والبرتغال عضو واحد ، وكان المفروض
أن يكون للولايات المتحدة عضو واحد لو انضمت إلى الاتفاق ولكنها رفضت .

والرئيس الأعلى لهذه الهيئة هو مندوب السلطان ، وله أربعة من النواب .

إنجليزي وفرنسي وأسباني وإيطالي ، يتولى كل منهم إدارة الجلسات ثلاثة
أشهر من السنة ، وتمثل الهيئة برلماناً صغيراً للمدينة -- يشترك فيه الأجانب .

وإلى جانب المجلس التشريعي توجد « الإدارة الدولية » وهي المسيطرة

الحقيقية على المدينة ، وتتألف من قناصل بلجيكا وفرنسا وإنجلترا وإيطاليا
وهولندا والبرتغال وأسبانيا ، وترجع سلطتها المطلقة إلى أنها تتمتع بحق نقض
قرارات المجلس التشريعي ، بل لها فوق ذلك أن تصدر الأمر بحله .

وتوجد بالمدينة أيضاً محكمة مختلطة مكونة من خمسة قضاة ، فرنسي وأسباني

وإنجليزي وبلجيكي وإيطالي .

هذا هو النظام الذي وضع بمقتضى معاهدة سنة ١٩٢٣ المعدلة سنة ١٩٢٨ وهو النظام الذي ظل مطبقاً فيها إلى سنة ١٩٤٠ .

تحت الحكم الأسباني :

اغتنم الجنرال فرانكو ظروف الحرب سنة ١٩٤٠ والهزيمة التي منيت بها فرنسا ليخطو الخطوة الأولى في سبيل تحقيق أمنية أسبانية قديمة هي الاستيلاء على سراكش كلها ، ذلك أنه زحف على مدينة طنجة واحتلها زاعماً أنه يحميها ، ولكن ما كادت تمر السنة حتى كانت منطقة طنجة قد انضمت إلى القسم الشمالي من سراكش ، إذ سحب عليها الجنرال فرانكو جميع الأنظمة والقواعد الإدارية والقوانين التي توجد بتلك المنطقة ، وطرد مندوب جلالة الملك ، وبذلك ألغى النظام الدولي إلغاء تاماً ، ولم يبق من مظاهره سوى المحكمة المختلطة .

وقد عمل الأسبان المستحيل لتثبيت أقدامهم فيها ، ولكن حوادث الحرب سارت بعد ذلك في غير مصلحتهم ، فما كاد يتم انتصار الحلفاء حتى بدأوا يفكرون في طنجة من جديد ، وأرسلوا إلى الجنرال فرانكو يطلبون منه مغادرتها في سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، وبذلك عادت المدينة إلى سابق عهدها ، بعد أن قضت تحت الحكم الأسباني خمس سنوات استبدلت أثناءها المدينة بمبادئ النظام الدولي بمبادئ النفوذ الأسباني . وقد تم الاتفاق في باريس في أغسطس من نفس السنة على أن تعود إلى نظامها القديم ، مع مراعاة الظروف الجديدة بالنسبة للأعضاء .

التيارات الجديدة :

وقد نصت الاتفاقية على أن تعود المدينة إلى نظامها القديم بصفة مؤقتة ، إلى أن يتم الاتفاق على حل آخر ، بعد مدة ستة أشهر ، ولكن مرت الآن أربع سنين دون أن يوضع نظام جديد لطنجة ، لأن الدول الراغبة في التغيير

مختلفة الأهداف ، وإن كانت مجمعة عليه .

فراکش تريد التغيير لكي يتمتع الأهالي بنصيب أوفر من الحرية ،
ولكي تتمكن من جعلها عاصمة للوطنية المراكشية ، وهو أمر ضروري بالنسبة
لبلاد لا توجد فيها أية حرية في المنطقتين المحميتين .

وفرنسا وأسبانيا تريدان التغيير لتعزيز موقفهما ، لمنع المراكشيين من
استغلال النظام الدولي ، وهذا ما لا يمكن أن يسمح به جلالة الملك ومصادقته
جوهرية لتغيير الاتفاقية .

وإنجلترا والولايات المتحدة تريدان التغيير لتوسيع النظام الدولي وتدعيمه
والقضاء على ما بقي من فكرة المركز الخاص لدى أسبانيا وفرنسا ، بل أشيع
في بعض الظروف أنهما سوف تطلبان توسيع المنطقة ووضعها مباشرة تحت
سيطرة مجلس الأمن ، لكي تكون مركزاً للجيش الدولي الذي كان يقال
أيضاً إن مجلس الأمن سوف ينشئه ، وهذا أمر لا يمكن أن توافق عليه فرنسا
وأسبانيا وموافقة جلالة الملك عليه أمر متوقف على ما يحققه من مصالح مراكشية
وذلك ليس من المنتظر .

أما روسيا فقد طلبت الانضمام إلى الدول الممثلة في طنجة دون أن تستدعي ،
فقبل طلبها نظرياً ، ولكنها غير ممثلة إلى الآن ، وقد أعلنت أنها لن تعترف بأي
نظام لطنجة لا تمثل فيه ، فإن كل إثارة لموضوع النظام في المدينة يعطى للروس
فرصة للتدخل .

وهكذا نجد أن الجميع يطلب التغيير ، ولكن الأغراض متناقضة ، ولذلك
لم تستطع الدول إلى اليوم أن تضع نظاماً جديداً للمدينة بالرغم من مرور أربع
سنوات على اتفاقية باريس . . .

مساوى النظام الدولى ومحامده :

وللنظام الدولى الحاضر أثر مبيء جداً فى حياة المراكشيين ، وأول ما يلاحظ أن المدينة أصبحت وكراً من أوكار الجاسوسية فى العالم ، ففيها تلتقى أجناس مختلفة لا حصر لها ، تفد إليها من الشرق والغرب وبذلك تلتقى فيها الأخبار ، وتسهل إذاعتها والتقاطها ، ولكل من الشيوعية والفاشية والديموقراطية فيها عيون ساهرة ، وأفواه ناطقة ، وآذان مصغية .

وقد كان لوجود هذا المزيج البشرى الغريب تأثير عميق على أحوال المدينة العامة ، فانتشرت فيها المراقص والحانات وأمكنة المقامرة ، ونقل إليها هؤلاء الوافدون عليها — وهم من طبقات منحطة فى الغالب — كل ما يوجد فى العالم من موبقات .

ثم إن هؤلاء الوافدين عليها قد تجاهلوا أن هناك غيرهم ، مع أن عدد المراكشيين ينيف على اثثة ألف يشتهط الأجانب فى اغتصاب حقوقهم من الإدارة الدولية ، ولما كانت هذه الإدارة تتأثر بعوامل مغرضة ، ولما كان الفرنسيون والأسبانيون يخشون أن يستفيد المراكشيون من الأنظمة الدولية التى يعمل الأجانب على استصدارها فقد استطاعوا أن يصلوا إلى غايتهم بالتفريق بين التشريعات الخاصة بالأجانب ، والتشريعات الخاصة بالوطنيين ، وبذلك صدرت قوانين استثنائية لحق الأهالى منها ضرر بليغ .

صحيح أن جلالة ملك مراكش ممثل بواسطة « مندوب » يمثل السلطة العليا فى المدينة ، وأن كل ما يخصها يصدر بمراسيم ملكية ، ولكن كل هذا من الناحية الشكلية فقط ، أما الحقيقة الواقعة فهى أن حق النقض الذى يتمتع به أعضاء مجلسها قد أفقد المراكشيين كل سلطان . وبينما يدفع الأهالى الوطنيون ٠/٠٩٠ من ضرائب المدينة إذا بالأجانب يتمتعون بالمدارس الخاصة والقوانين

الاستثنائية والامتيازات المحقة ، أى أن الأجانب يعيشون فيها على حساب المراكشيين .

ولما كان لبعض الدول الممثلة في المجلس أغراض معينة تعمل على تحقيقها ، ولما كانت هذه الأغراض المعينة تتضارب في بعض الأحيان ، ولما كان النفوذ ينتقل بالدور بين الأعضاء تحت الرئاسة الأسمية لمندوب جلالة الملك فقد تعرضت المدينة ونظامها للخلل بسبب كثرة الأبرام والنقض وفوضى الأهواء والنزعات . ولكن لهذا النظام الدولي محمدة ظهر لها أثر لا بأس به بعد الحرب ، وهو أن الوطنيين النازحين إلى طنجة يجدون فيها ما يمكن أن يطلق عليه اسم « الحرية » إذا هو قيس بالحالة في داخل البلاد ، ولذلك فهم يعملون اليوم على تعزيز مركزهم ، ليجدوا لهم مجالاً في جو التنافس الذي قلنا إنه يوجد بالمدينة ولم يعد من السهل مطاردتهم وإلقاء القبض عليهم مثل ما يسهل ذلك في الأراضي الحمية حيث السلطة الاستعمارية محررة حتى من قيود المحاملة والاستحياء ، وذلك بالرغم من أن نظام المدينة يقضى بعدم السماح بقيام حركة تهدد مركز فرنسا ومركز أسبانيا في المنطقتين ، ولكن الدول اليوم تختلف في فهم هذا القيد ، ولذلك فليس من البعيد إذا سارت الأمور على ما يرام أن تصبح طنجة عاصمة للوطنية المراكشية خصوصاً بعد زيارة جلالة الملك لها كما سنرى في فصل تال .

نظام مؤقت :

وإذا كان الأجانب ينظرون إلى نظام طنجة الحالي على أنه مؤقت ، فإن الوطنيين ينظرون إليه كذلك ، ويكثر الوطنيون الحديث عن طنجة ونظامها لأنهم يعرفون أن هذا النظام يحجر الدول إلى الاحتكاك بقضية مراكش وهو أمر لم يستفيدوا منه كثيراً إلى الآن ، ولكنهم غير يائسين من الاستفادة منه في المستقبل ، والأحوال تتغير بسرعة منذ الانقلاب الذي حصل بعد انتصار

الحلفاء وظهور الولايات المتحدة في الميدان .

ويرى الوطنيون أن الظروف في البلاد كلها استثنائية ، ولا بأس على طنجة إذا هي ظلت دولية ما دامت بقية البلاد مقسمة ومحمية ، كما أنهم يرون في نفس الوقت ضرورة العمل على توسيع نفوذ الأهالي بها ، ذلك لأن النظام الدولي تابع للحماية ، وسوف ينهار بانتهاء الحماية الفرنسية والنفوذ الأسباني ، فهو في حد ذاته عيب ، ولكن يمكن الاستفادة منه ، وهو فوق ذلك من عيوب الحماية لأن الحماية هي التي قضت به ، وعندما تنهار هذه الحماية سوف تنهار معها جميع الاعتبارات التي قضت بالنظام الدولي ؛ لأن مرا كس الحرية المستقلة سوف لا تكون خطراً على أية دولة من الدول ، وسوف تحتاج إلى عشرات السنين تضمد فيها جراحها قبل أن تفكر خارج حدودها .

الفصل الرابع عشر

مناطق أخرى

على الساحل الشمالى :

كانت أسبانيا كما رأينا فى فصل سابق تستند إلى ممتلكاتها فى شمال
مراكش لبسط سيطرتها على البلاد ؛ ذلك أنها استطاعت فى فترات مختلفة
من التاريخ أن تستولى على بعض المدن الساحلية ، واستطاعت الحكومة
المراكشية استرداد بعض هذه المدن ولكنها عجزت عن استرداد البعض الآخر
بسبب موقعها المنيع .

وأقدم هذه المدن مدينة سبتة التى يبلغ سكانها اليوم ٣٥ ألفاً ، وهى تؤلف
مع صخرة جبل طارق وطنجة كما قلنا مثلاً حرباً بالغة الأهمية ، وقد استولى
عليها البرتغالى سنة ١٥١٥ ثم اتحد العرش البرتغالى والأسباني فى المدة بين سنة
١٥٨٠ و ١٦٤٠ ، وعند ما افترق العرشان ثانية آلت المدينة إلى أسبانيا بمقتضى
معاهدة لشبونة سنة ١٦٨٨ .

وقد بذلت محاولات كثيرة منذ ذلك الحين لاسترداد المدينة ، وكاد يستولى
عليها المولى اسماعيل سنة ١٦٩٤ ولم يمنعه من اتمام استردادها — كما استرد
طنجة — سوى قلاقل داخلية ، وقد دام حصارها مدة ٢١ سنة وبذل جلالته
خلفه وابنه المولى عبد الله نفس المحاولة سنة ١٧٣٢ ولكنه عجز عن
الاستيلاء عليها .

وقد كان الأسبان ينظرون إلى مدينة سبتة على أنها مفتاح البحر الأبيض

المتوسط ، وقد دفعت هذه الأهمية الانجليز - لتأمين طرق مواصلاتهم - إلى احتلالها بقيادة فرايزر سنة ١٨٩٠ ، ولكنهم عادوا وجلوا عنها بعد ذلك بمدة قصيرة . وقد فقدت المدينة أهميتها بالنسبة لـ إنجلترا بعد استيلاء هذه على جبل طارق ، وبعد أن أصبحت طنجة خاضعة للنظام الدولي المحايد .

ومما يدل على أهمية المدينة في نظر المراكشيين والبرتغال معاً أن أحد أخوة ملك البرتغال وقع أسيراً في يد الجيش المراكشي سنة ١٤٣٧ فنقل إلى مدينة فاس حيث عذب عذاباً شديداً - إذ عهد إليه بإدارة ربحي حبرية - واشترط لأجل فدائه تسليم المدينة ، ولكن أخاه الملك تركه يموت دون أن يقبل هذا التسليم .

ومن هذه المدن مدينة مليلية على شاطئ بلاد الريف تقع على إحدى المرتفعات الصخرية ويبلغ سكانها اليوم ٦٤ ألفاً استولى عليها الدوق دى مدينة سيدونيا سنة ١٤٩٧ ، ثم أصبحت من الممتلكات الأسبانية سنة ١٥٠٦ ، وقد هاجمها الجيش المراكشي لاستردادها مرات كثيرة خلال سنة ١٥٦٣ ، وظلت طول تاريخها إما محاصرة أو في حالة مجاعة ، وأهم الضربات التي وجهت إليها حصار المولى اسماعيل - الذي كان مضماً على استرجاع هذه المدن واسترجع بعضها فعلاً - وذلك سنة ١٦٩٤ وسنة ١٧١٥ ، وظلت محاصرة إلى أن مات دون أن يتمكن من الاستيلاء عليها ، وقد حاولت السلطات الأسبانية بها أن تدخل في علاقة مباشرة مع منطقة الريف متجاوزة جلاله السلطان ، فكان ذلك سبباً في حرب تطوان سنة ١٨٦٠ التي أشرنا إليها فيما مضى .

وتعتبر سبتة ومليلية اليوم جزءاً من أسبانيا بعد أن محيت معالمهما الإسلامية وخربت مساجدهما وأصبحت كنائس ، ولا يوجد بهما من المراكشيين سوى أقلية ضئيلة ، وقد عدلت حدود المدينتين بمقتضى معاهدة الصلح عقب مؤتمر

تطوان في ٢٦ إبريل سنة ١٨٦٠ .

وقد استولى الأسبان سنة ١٦٧٣ على جزيرة صغيرة تبعد ميلاً عن الساحل علوها ٤٨ قدماً تدعى حجرة المنكور ، وذلك خلال الحرب التي نشأت بين المراكشيين والأتراك ولم يحاول المراكشيون استردادها في ذلك الوقت ؛ لأنهم كانوا يخشون استيلاء الأتراك عليها ، ولكنها ظلت منذ ذلك الحين من الممتلكات الأسبانية .

وفي سنة ١٨٤٨ استولت أسبانيا على مجموعة جزائر الزعفران التي تقع عند مصب نهر الملوية بالقرب من حدود الجزائر ، وعلى مسافة ميل من السواحل التي كانت فرنسا قد استولت عليها ، وقد طالب الفرنسيون بها سنة ١٨٤٤ فاعتنمت أسبانيا تلك الظروف المضطربة واستولت عليها .

منطقة افنى :

ورد في كتب التاريخ أن الدوق ديجيودي هيريرا ملك جزر الخالدات البرتغالي باع تلك الجزر للعرش الأسباني ومعها منطقة على شاطئ المحيط بجنوب صراكش أسمها (سانت كروز دي لا ماريكينا) وذلك سنة ١٤٧٧ ، وصادقت البرتغال على البيع بمقتضى معاهدة سانترا سنة ١٥٠٨ .

هذا هو الأساس الذي استند عليه الأسبان في حق ملكيتهم لهذا المكان المجهول من صراكش ، والظاهر أنه كان قد تأسس سنة ١٤٧١ في مكان ما بجنوب صراكش الأقصى ، وأن الأهالي قد خربوه سنة ١٥٢٤ فضاقت معاملته تماماً .

ظل الأسبان يطالبون بهذا المكان منذ ذلك الحين ، ولكنهم لم يتمكنوا من إرغام حكومة صراكش على الاعتراف بهذا الحق إلا عقب انتصارهم في حرب تطوان ، ولكن المكان لم يكن محدوداً ولا معروفاً ، ولذلك لم يتمكنوا من تحقيق أهدافهم عقب ذلك مباشرة ، وإنما ظلوا على اتصال بحكومة صراكش

يستعجلونها في الاتفاق على تلك البقعة التاريخية لكي يستولوا عليها .

وقد أرسلت بعثة من الطرفين إلى تلك الأصقاع في عهد المولى الحسن سنة ١٨٧١ فلم تصل إلى نتيجة ، وعرض عليهم جلالته أن يشتري منهم هذا الحق فرفضوا .

ثم أرسل جلالته وفدين متعاقبين إلى أسبانيا للوصول إلى اتفاق بشأن النزاع عن المنطقة ، ولكن لم يستطيع الوفد أن يصلح مع الأسبان إلى أي اتفاق .

وفي سنة ١٨٨٣ لم يسمع جلالة المولى الحسن إلا أن يقوم بنفسه برحلة إلى بلاد السوس للقيام بتحقيق حول المطالبة الأسبانية ، ثم اقترح جلالته إرسال بعثة مشتركة أخرى ، فقبل الأسبان ذلك ، ولكن البعثة الجديدة لم تستقر على رأي ، فاقترح جلالته أن يسلم للأسبان منطقة البويضة بدلا من هذا المكان الذي لم يستطيعوا الاهتداء إليه ، وتقع جنوب افنى ، فرفض الأسبان ذلك لعدم وجود مياه فيها .

وهكذا ظل الأسبان يتعنتون في مطالبهم بهذا المكان المجهول إلى أن توفي جلالة المولى الحسن ، وفي أوائل القرن الحالى استطاع الأسبان والفرنسيون أن يصلوا إلى اتفاق فيما بينهم حول مطالبهم المتضاربة في تلك البلاد ؛ إذ اعترفت فرنسا بحقوقهم في سانت كروز المجهولة ، واعترفت بأنها هي منطقة افنى ، ثم تم هذا الاعتراف علناً بعد فرض الحماية الفرنسية .

ولكن الأسبان ظلوا عاجزين عن احتلالها منذ ذلك التاريخ بسبب انشغالهم بمراكش الشمالية وتأسيس نظامهم بها ، ولم يتمكنوا من ذلك إلا قبل نشوب الحرب الأهلية الأسبانية ؛ إذ نزلت جيوشهم بها سنة ١٩٣٤ .

وتتعد منطقة افنى على طول ساحل أفريقيا الغربية أمام جزر الكنارى

ابتداء من نهر درعة إلى الرأس الأبيض ، وتبلغ مساحتها ٢٠٠ ٢٨٥ كيلومتر مربع من الأراضي الصحراوية ، ويزيد تعداد سكانها على ثلاثين ألفاً . وقد أصدرت الحكومة الأسبانية في سنة ١٩٤٧ قراراً بضمها إلى الممتلكات الأسبانية وتجريد أهلها من جنسيتهم المراكشية ، فكان ذلك سبباً في انتشار القلاقل بين الأهالي والسلطات الأسبانية ، وبذلك يكون استيلاء أسبانيا على منطقة افني المراكشية كما كان استيلاؤها على المنطقة الشمالية حلقة ثانية من سلسلة الاتفاقات التي تمت بين فرنسا وأسبانيا . أما اعتراف الحكومة المراكشية في عهد الاستقلال بحق أسبانيا بذلك المكان المجهول فهو — بالإضافة إلى الأسباب الواهية التي يستند إليها للاستيلاء على أراضى الغير — لا يمكن أن يعطيها الحق في احتلال افني بدلاً من ذلك المكان التاريخي الذاهب .

منطقة شنقيط :

أما منطقة شنقيط ، ويطلق عليها الفرنسيون اسم موريقانيا ، فتقع شمال بلاد السنغال ، ومساحتها ٨٣٤ ألف كيلومتر مربع ، ويبلغ تعداد سكانها ٣٥٠ ألفاً ، وهي تتكون من مقاطعتين : تاغنت والأدرار ، ويفصل بينهما وادي غات ، وهي سهل رملي شاسع حافل بالمراعى الخصبة ، وقد اشتهرت شنقيط بتربية المواشى وصيد الأسماك والزراعة ، كما اشتهر أهلها بالبسالة في الحروب ، وأغلب سكانها بيض من أصل مراكشي ، إلا على حدود السنغال ، وأغليتهم الساحقة عرب ، واللغة الوحيدة فيها هي العربية .

وقد احتل المراكشيون هذه المنطقة أثناء القرن الثالث قبل الميلاد ، وظلت منذ ذلك الحين وثيقة الصلة بمراكش في كل حياتها ، فلما نشأت الدولة الإسلامية المراكشية وقويت في عهد المرابطين دخل أهلها في الإسلام ، وكانت الدولة المرابطية بمثابة العقد الذي ضم هذه المنطقة إلى مراكش لشدة اتصالها بها ، وقد قويت عروبة المنطقة — حينما انتقلت إليها عن طريق مراكش

قبيلة بني حسان العربية في القرن الخامس عشر الميلادي ، وازدهرت فيها الثقافة العربية ، وظهر فيها كثير من العلماء والأدباء والشعراء ، وقد بدأ الفرنسيون يوجهون جهودهم نحو هذه المنطقة عقب احتلالهم للسنغال ، وفي سنة ١٩٠٣ بدأوا يتوغلون فيها سلمياً بقيادة كوبولاني الذي استطاع أن يحتل ترارزة سنة ١٩٠٣ ثم برا كنة سنة ١٩٠٤ .

وفي سنة ١٩٠٥ بدأ يهاجم منطقتي تاغننت والأدرار ، ولكنه قتل في زحفه على الأدرار يوم ١٢ مايو سنة ١٩٠٥ فقررت الحكومة الفرنسية وقف التوغل بعد مقتله .

وقد ظهر في شنقيط زعيم للمقاومة يدعى الشيخ ماء العينين ، وكان زعيماً موهوباً قضى عشرين سنة في سمارة وفي مرا كش الجنوبية ، واستطاع أن يستولي على بلاد الأدرار في سنة ١٩٠٤ ، وولى عليها أحد تلامذته وأتباعه .

وما كاد الفرنسيون يهاجمون الأدرار حتى انتقل الشيخ إلى مرا كش ، ووفد إلى فاس يطلب المعونة من جلالة المولى عبد العزيز ، فأرسل جلالته إلى شنقيط الأمير إدريس أحد أبناء أعمامه ليقدم له تقريراً عن الحالة في المنطقة ، وحينما حل الأمير بها نظم هجوماً على منطقة تاغننت لطرد الفرنسيين منها ، وقد نجح الهجوم وحوصر حصن كوبولاني وكاد يسفر عن طرد الفرنسيين من بلاد تاغننت ولقى كبار رجال الحملة الفرنسية حتفهم في هذا الهجوم . وكانت الخسارة الفرنسية فادحة ، وقد أرسل الأهالي عقب ذلك عريضة إلى جلالة المولى عبد العزيز يطلبون منه إرسال جيوشه لتنظيم البلاد وحمايتها .

وسافر زعماء شنقيط إلى فاس لتحقيق هذا الغرض ، ورجعوا إلى بلادهم في فبراير سنة ١٩٠٨ ومعهم كثير من العتاد والأسلحة ، وبدأوا يهاجمون الفرنسيين هجوماً شديداً ، وكان حسانة ابن الشيخ ماء العينين يقود هذا الهجوم بمهارة فائقة .

كان الفرنسيون في نوفمبر سنة ١٩٠٧ قد عينوا لا كون حاكماً عاماً لموريتانيا ، وعهدوا إليه بإعادة تنظيم الصفوف تمهيداً للاستيلاء على البلاد كلها ، فقررُوا أن لا مستقبل لهم في شنقيط ما لم يستولوا على بلاد الأدرار . ذلك أن الأدرار كانت بلاداً خصبة مخوفة بالزمال المترامية ، توجد بقلبها قلعة صخرية منيعة تحف بها مزارع القمح والشعير وحقول النخيل ، وكانت هذه القلعة بمثابة مخزن من مخازن الصحراء .

وخاض الفرنسيون حرباً شعواء ضد الأدرار استمرت من ١٩٠٨ ، ولم يتمكنوا من إتمام احتلالها إلا سنة ١٩١٢ ، بعد أن خسروا في سبيل ذلك خسارات فادحة ، وحاربهم الأهالي ببسالة منقطعة النظير دفاعاً عن استقلالهم . وشنقيط اليوم منفصلة عن مراکش ، فقد أصبحت منذ سنة ١٩٢٠ مستعمرة فرنسية يحكمها حاكم عام مستقل عن الحاكم العام لأفريقيا الغربية ، وله سكرتير عام ومجلس إدارة .

وتنقسم شنقيط إلى ٨ دوائر ، ثلاث منها مدنية ، وتحكم الدوائر الخمس الباقية حكماً عسكرياً ، على كل دائرة حاكم فرنسي مدني أو عسكري .

الفصل الخامس عشر

من ثورة فاس إلى الحرب الريفية

ما كاد الفرنسيون والأسبان يشرعون في تنفيذ معاهدة الحماية حتى عمت مراكش كلها ثورة جامحة ، إذ أحس الشعب المراكشي بمرارة الحقيقة التي لم يصدق أن من المفروض عليه أن يواجهها . وقد كان السلاح منتشرًا في البلاد ولذلك اندفع الناس إليه يلتمسون بواسطته أن يتخلصوا من الحقيقة المرة القاسية التي نزلت بهم . كانوا يندفعون إلى القتال تارة بتدبير محكم وعمليات موضوعة ، ولستهم كانوا يندفعون إليه تارات أخرى اندفاع اليأس الذي يحاول أن ينتقم بأية طريقة من الذين أنزلوا به هذا اليأس .

كان من جملة التدابير التي اتخذها الفرنسيون وضع الجيش المراكشي تحت إشراف ضباطهم ، وهو جيش ذو تاريخ مجيد طويل ، فأخذ هؤلاء الضباط يشتطون في معاملة الجند لإخضاعهم للظروف الجديدة وإفهامهم التغيير الذي طرأ على الجيش ، والروح الذي يجب أن يسوده ، فلم يطق الجيش صبراً ، ولم تكف تمر أساليبهم حتى سرت بين أفرادهم مؤامرة لمحاولة السيطرة على الموقف من جديد ، فقد كان من الواضح أن مهمة هذا الجيش هي حماية البلاد من التدخل الأجنبي لا تدعيم هذا التدخل تحت إشراف ضباط فرنسيين ، قضوا حياتهم في المستعمرات الأفريقية يملقون دروس الفتح والاستعمار .

سرت المؤامرة في فرقة مراكشية عسكرية بمدينة فاس مكونة من ثلاثة آلاف جندي ، فلما تم التدبير ووضعت الخطة واتخذت الاستعدادات ، انقض

الحنود المراكشيون على ضباطهم الفرنسيين — في الليلة الفاصلة بين ١٧ و ١٨ أبريل سنة ١٩١٢ — واغتالوهم جميعاً ، وكانوا ثمانية وستين ضابطاً يحملون أعلى الرتب في الجيش الفرنسي ، ثم خرج الجيش من المعسكر واستولى على معظم المدينة ، وانضمت الجماهير المتحمسة إلى الجيش المتمرد حتى بلغ عدد رجال القبائل الذين زحفوا إلى قاس عشرين ألف رجل ، واستفحل أمر الثورة ، وقد عين في هذه الظروف المارشال ليوطي ممثلاً لفرنسا ، فشاهد في الأيام التي وصل فيها إلى مراكش لحظات يائسة كاد يحرق فيها جميع الوثائق التي كان يحملها معه كما يعترف هو نفسه في مذكراته . وكانت رداءة وسائل المواصلات من الأسباب التي مكنت المراكشيين من السيطرة على الموقف زمناً ليس بالقصير .

ووصلت النجدة الفرنسية في النهاية واستطاعت أن تخوض مع هؤلاء المحاربين معارك طاحنة انتهت بانتصار الجيش الفرنسي واستيلائه على المدينة من جديد ، لكن السبب الرئيسي في هذا الانتصار لم يكن يرجع إلى النجدة الفرنسية التي وصلت ، ولكنه كان يرجع إلى الثورة العسكرية التي اتسع نطاقها بحيث لم يعد في استطاعة قوادها أن يظلوا مسيطرين عليها .

وانتشرت هذه الروح في جميع أنحاء البلاد فنهض الشيخ ماء العينين — وقد تحدثنا عن قيادته للحرب ضد الفرنسيين في منطقة شنقيط — بمعاونة ابنه وساعده الأيمن « الهبة » واستطاع أن يكتسح مناطق الجنوب ويحتل مدينة مراكش في ٨ أغسطس سنة ١٩١٢ وبدأ ينظم الزحف على منطقة الشاوية ، واحتدمت المعارك بين الجيشين مدة من الزمن ، فلما انهزم الجيش في مراكش انسحب إلى الجنوب ، وقد استمرت مقاومة الجنوب هذه بفضل دعوة الشيخ ماء العينين إلى سنة ١٩٣٥ .

أما في منطقة تافيلالت بأقصى الجنوب فقد ظلت المقاومة العسكرية مستمرة فيها أكثر من عشرين عاماً وذلك بقيادة الزعيم السملالي الذي يدعى

«موسى وحمو» والذي ضاق به الفرنسيون ذرعا ووجهوا إليه الحملات تلو الحملات فكان يهزمها بالرغم من أنهم كانوا يستعينون عليه بحاميات الجزائر ، وكان موسى وحمو يقود رجاله ببسالة فائقة ، ولكن هؤلاء الرجال ظلوا على عهدهم له حتى بعد اغتياله ، فقد تزعم أمرهم القائد أبو القاسم النقادى ، الذى استطاع أن يظل مسيطراً على الموقف إلى أن انهزم سنة ١٩٣٥ واستسلم ، وما يزال معتقلاً إلى اليوم .

هذا وقد شبت كثير من المعارك فى مناطق مختلفة من قلب مراکش بين جبال الأطلس ، فكان على الجيش الفرنسى أن يخوض قتالاً مريراً كلما أراد أن يستولى على إحدى هذه المناطق ، ولسنا نستطيع أن نتتبع هنا ذكر هذه المعارك وإعنا يكفى أن نقول إن أسماءها لا يمكن أن تنسى فى تاريخ الجيش الفرنسى بمراكش ، وأن نضيف إلى ذلك أنها ظلت تنشب الواحدة تلو الأخرى إلى سنة ١٩٣٣ دون أن يؤثر سقوط البلاد المحتلة فى مقاومة البلاد الأخرى .

وبينما كانت هذه المعارك ناشبة فى منطقة الحماية الفرنسية ، كانت هناك معارك أخرى حامية الوطيس فى منطقة الشمال التى بدأت أسبانيا تشملها بنفوذها ، وقد بدأ الأسبان توغلهم فى بلاد الريف من مدينة مليلية سنة ١٩٠٩ ، فقاومتهم تلك البلاد الباسلة مقاومة شديدة بقيادة السيد محمد أمزيان ، وقتل فى تلك الوقائع عدد كبير من الضباط الأسبانيين ، كما أسيدت فيها فرق عسكرية كاملة ويقدر البعض الخسارة التى لحقت بالجيش الأسباني بسبب هذه المحاولة المبكرة بنحو عشرة آلاف جندي .

وقد عجز الجيش الأسباني بعد احتلاله لتطوان عن أن يستمر فى التوغل وييسط نفوذه على البلاد كلها ، واضطرت السلطة الأسبانية بعد أن ظهر عجزها إلى أن تعقد هدنة مع القبائل لىكى تتم استعداداتها العسكرية قبل أن تزحف عليها مرة أخرى .

وظال الأمر يتأرجح بين الهدنة والقتال إلى أن ظهر في الميدان الأمير عبد الكريم الخطابي الذي لا بد من كتابة فصل خاص عن الحرب القروس التي قادها ضد أسبانيا أولاً ، ثم ضد فرنسا ثانياً . تلك الحرب المنظمة التي دامت حوالي خمس سنوات ، لا مناص من أن نبسط القول فيها قليلاً ، أولاً لمسكاتها في تاريخ مراكش والعرب ، وثانياً لوفرة مصادرها خصوصاً والأمير نزيل القاهرة اليوم ، وثالثاً لأنها تعتبر نموذجاً للمقاومة التي لقيها الفرنسيون والأسبان في مراكش وهم يحاولون السيطرة عليها ، ثم لأنها كانت نتيجة منطقية للحروب التي نشبت في مناطق مراكش الأخرى .

الحرب الريفية

بنو ورياغل :

قبيلة بني ورياغل من أكبر القبائل التي تقيم في شمال مراكش ، وهي مشهورة بشجاعة أهلها وغيرتهم في الدفاع عن شمال الدولة ضد إغارات الأجانب التي طالما تعرضت لها منذ أقدم العصور ، فقد كان سلاطين مراكش يعتمدون عليها في القيام بمهمة الدفاع الوطني في مناطق الريف المراكشي ، وبذلك أصبحت الرئاسة فيها تقليدية ، وكان يتولى هذه الرئاسة أبرز شخص في هذه القبيلة الباسلة ، وآلت الرئاسة في أيام السلطان مولاي الحسن إلى جد الأمير عبد الكريم بطل الريف ، ثم إلى والده في أيام السلطان عبد العزيز ، وأخيراً آلت الرئاسة إلى الأمير محمد بن عبد الكريم الذي شامت الأقدار أن يكون أكبر قائد حربي أنجبهته مراكش في العصر الحديث .

وقد أفلحت أسبانيا في بداية القرن الحالي في إثارة القلاقل في وجه السلطان

عبد العزيز ، فشبت ثورة دامت سبع سنوات بقيادة المشاغب الجيلاالى الزرهونى الذى استطاع أن يهدد الحكومة بخطر مستطير فى بعض الفترات ، ولكن جيوش المولى عبد العزيز استطاعت أخيراً أن تهزمه وتبدد أعوانه فالتجأ الثائر المنهزم إلى منطقة الريف فى الشمال .

ولم يهدأ نشاط الزرهونى فى قبائل الريف ، فقد بدأ يعمل للسيطرة عليها للاستمرار فى الثورة ضد السلطان ، وبدأ يستعيد مركزه شيئاً فشيئاً بمعونة الوكلاء الأسبان .

وقد عرف القائد للأسبان فضلهم عليه فباع لهم امتياز معادن الحديد والرصاص ، وبدأ الأسبان يفكرون فى السيطرة على منطقة الريف كلها بواسطة الزرهونى ، ولذلك أغروه بمهاجمة قبيلة بنى ورياغل التى عجزوا عن الاستيلاء عليها من قبل .

وهنا ينزع اسم قبيلة بنى ورياغل التى جردت عليه جيشاً كبيراً برئاسة السيد عبد الكريم — والد الزعيم — ودارت بين الفريقين معارك طاحنة انتهت بهزيمة الثائر وفراره من منطقة الريف إلى مدينة فاس ، حيث تمكنت جيوش السلطان من القضاء على ثورته وإعدامه .

وهكذا قامت القبيلة بواجبها نحو الحكومة القومية للمساعدة فى القضاء على ثورة كانت تهدد البلاد بالخراب . وبذلك ساعدت السلطان على الاحتفاظ بنفسه فى مناطق كانت مهددة بالانفصال .

الأمير

هذه هى الظروف التى كانت تحيط بمراكش ، وهى الظروف التى عملت عملها فى تكوين بطل مراكش الحربى ؛ فقد كان الأمير عبد الكريم فى ذلك الوقت يلاحظ بعين يقظة كل هذه الدسائس ، وبدأ نجمه يتألق فى هذه

المعارك الداخلية التي خاضها في جيش والده ضد الثوار ، وبدأ من الواضح أن تربية الفروسية التي نشأ عليها والظروف الشاذة التي نشأ فيها ، سوف يكون لها أبلغ الأثر في حياته حينما تؤول إليه الزعامة في منطقة الريف .

معركة مع الأسبان :

ولم تكن هذه هي الفرصة الوحيدة التي أتاحت للأمير لكي تستفيد بلاده من شجاعته ، فقد رأى الأسبان بعد انهزام الزرهوني وإعدامه أن يطالبوا بالمعادن التي اشتروها منه ، ولكن والد الأمير رأى أن تلك المعادن ملك للدولة ، وأنه لم يكن من حق الثائر أن يبيعها فهو مجرد ثائر وليست له أية صفة تخول له التصرف في أملاك الدولة ، وأعلن أيضاً باسم الحكومة أنه لا يسمح لأى أسباني بأن يصل إلى منطقة المعادن ولا لأى مكان في منطقة الريف ، سواء كان هذا الأسباني عسكرياً أو مدنياً .

هناك عبأ الأسبان جيشاً قوامه ٩٠ ألف مقاتل ، تحت قيادة الكابتن جنرال (مرتينا) وبدأ التدخل العسكري من ناحية مليلية . ونشبت نتيجة لذلك معركة حامية الوطيس تكبد فيها الأسبان خسائر فادحة في الأرواح والعتاد ، وقد ظلت الحرب سجلاً بين الطرفين منذ سنة ١٩٠٩ إلى أن نشبت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ، ومن أشهر المعارك التي نشبت بين الفريقين خلال هذه الفترة معارك (وادي الذئب) و (سلوان) و (اغزانا) .

وفي نفس الوقت اكتسحت ريف مراکش مجاعة هائلة شغلت الناس عن القتال ، وبذلك احتفظ الفريقان بمرا كزهم طيلة الحرب العالمية الأولى إلى أن أسفرت عن انتصار الحلفاء .

أضف إلى ذلك أن كثيراً من المرا كشين كانوا يعتقدون أن الحرب العالمية سوف تصفى جميع المشاكل الاستعمارية ، وأن الدول الصغيرة سوف

تتمتع بحق تقرير المصير ، ولكن الحرب انتهت فاستأنفت الدول الكبرى سيرها في طريق الاستعمار المخوف بالمشا كل .

وفاة السيد عبد الكريم :

وقد أراد السيد عبد الكريم في ذلك الوقت أن يبرهن على حسن نيته ، فأرسل نجله الأكبر محمد بن الكريم (الأمير ابن عبد الكريم) إلى مدينة (مليلية) وسمح له بأن يتولي القضاء فيها ، كما أرسل نجله سيدي محمد إلى مدريد لإتمام دراسته في معاهدها .

بيد أن أسبانيا لم تمر ذلك أى اهتمام ، وما كادت الحرب العالمية الأولى تنتهي حتى بدأت تقوم باستعدادات كبيرة لاستئناف حربها ضد ريف مراکش وعينت الجنرال سلفستري قائداً عاماً على جيوشها في المناطق المتاخمة للريف .

وبذلك تأكد السيد عبد الكريم من أن الأسبانيين عارمون على الذهاب إلى النهاية في سياستهم الاعتدائية فاستدعى نجله من مليلية ومدريد وانصرف إلى الاستعداد لمواجهة الجنرال سلفستر ، ولكن فجأة — وفي ظروف غامضة — بدأت تظهر عليه أعراض التسمم ، وظهر بعد ذلك أن التسمم كان نتيجة لمؤامرة قام بها الأسبان ، وقد استطاع المتآمرون في النهاية أن يحققوا أغراضهم فبدأت صحة الزعيم تتدهور إلى أن توفي .

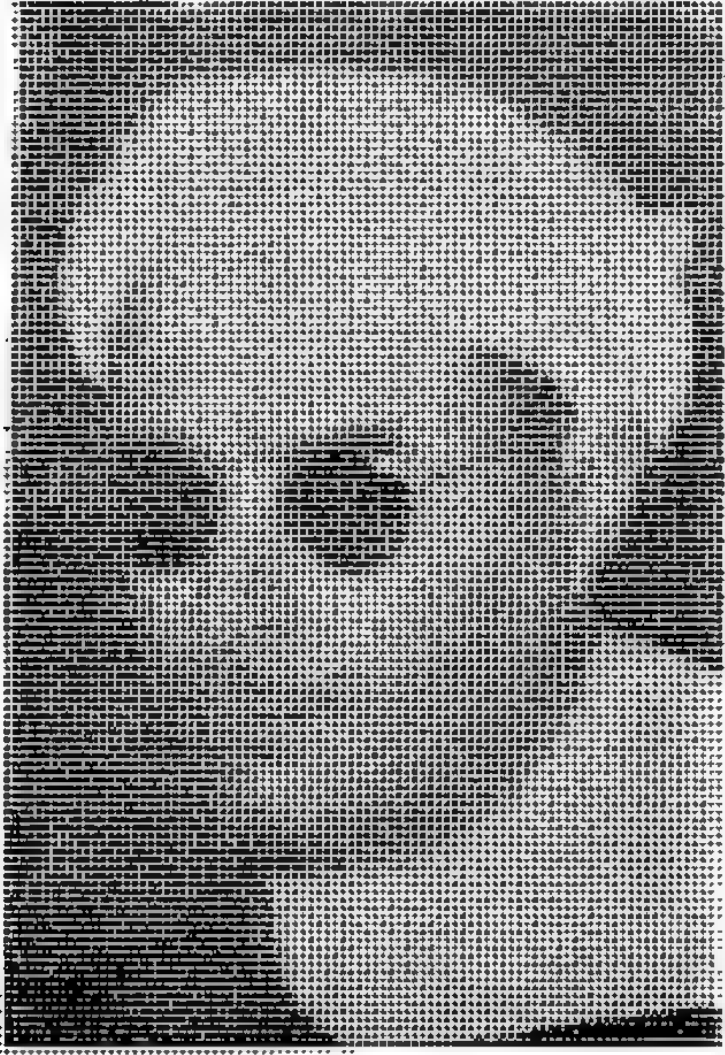
الأمير عبد الكريم زعيم الريف :

واجتمع زعماء قبيلة بني ورياغل قبل دفن جثمان سيدي عبد الكريم وأجمعوا أمرهم على تولية الأمير محمد عبد الكريم رئيساً على القبيلة ، خلفاً لوالده ، ثم أخذوا رأيه في الموقف الذي يجب اتخاذه إزاء هذا العدوان الأسباني ، وإزاء الهجمات التي بدأ يقوم بها الجنرال سلفستري فاتفقوا على وجوب الاستمرار في المقاومة إلى النهاية .

استئناف القتال :

بدأ الأسبانيون يهاجمون أراضي الريف فكان الجيش الريفى يرد على هذه الهجمات ، وقد وقعت معارك صغيرة هنا وهناك ، وكانت جيوش الريف تنقصر فى الغالب على الجيش الأسباني .

ولكن الموضوع الأساسى الذى كان يقلق زعماء الحرب هو كيفية الحصول على السلاح لمواجهة الأسبان فى المعركة الفاصلة التى لم يكن بد منها . ولذلك



شقيقه سيدى محمد



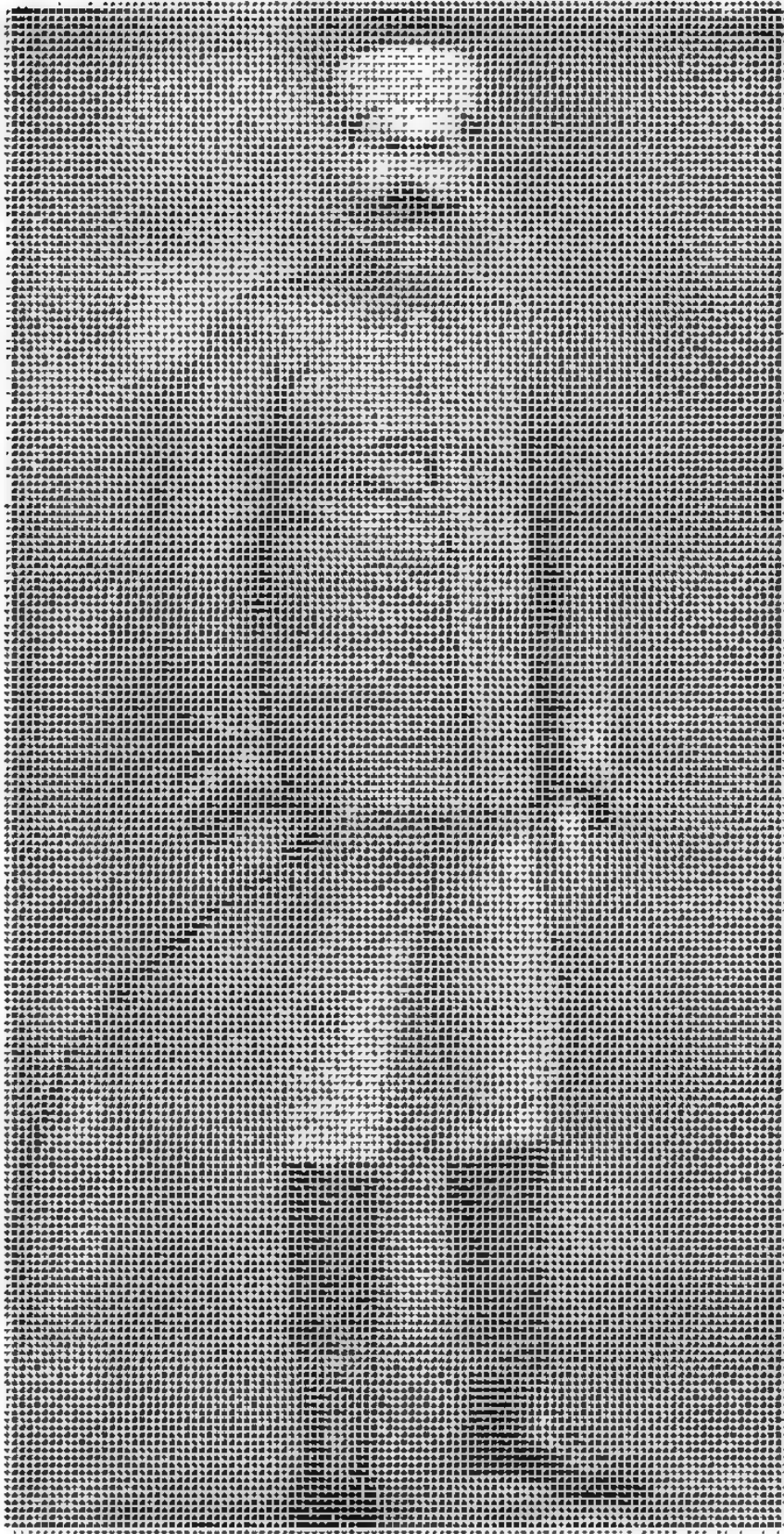
الأمير عيد الكريم الخطابي

فقد لجأوا إلى التسليح بواسطة الأعداء ، فكانت هناك فرق فدائية تعمل على تخطيط معنوية الأسبان وقوتهم المادية وغنم الأسلحة منهم ، وهكذا تابع الجيش الريفى الباسل خوض المعارك الصغيرة وكال للجيش الأسباني ضربات متوالية جعلت الأسبان يستيقظون وقد أصبحوا يؤمنون بأنهم أمام خصم باسل لا بد من الاهتمام بمنازلته بشكل يتناسب مع المهمة الخطيرة التى تنوى أسبانيا القيام بها فى مراكش .

وبينما كان أبطال الريف يلحقون الخسائر المتوالية بالجيش الأسباني ويصدون طلائعه ويكبدونه الخسائر الجسيمة كان القواد الأسبان يعدون جيشاً ضخماً لكي يقضوا قضاء نهائياً على هذه الثورة الباسلة التي لا ترداد إلا قوة واستبسالاً ، فإذا عجزوا عن مقاومة الريف بالشجاعة والحنكة في القتال فليحاولوا القضاء عليه بواسطة الكثرة العددية واستجلاب الأسلحة الثقيلة تمهيداً لخوض المعركة التي كان الأسبان يعتقدون أنها سوف تقضى قضاء نهائياً على جيش الريف المراكشي.

معركة أنوال :

وبدأت الحوادث تسير من تلقاء نفسها نتيجة لتحرش الجيش الأسباني وجسارة الجيش المراكشي ، إلى أن انتهت إلى « أنوال » وحى وطيس القتال ، وصمم الأمير على أن يصمد للأسبان في جيشه الصغير ، وبدأ يكيل بالضربات الجريئة المتوالية التي تتناسب مع ضخامة جيش العدو ، وبينما كان كبار قواد الجيش يفكرون في الطريقة التي يمكن بها إزال نكبة بالقوات الأسبانية ، جاءت الأنباء من خطوط القتال بأن الأسبان لم يصبروا للضربة الأولى ، وأنهم بدأوا يتقهقرون ، فاشتدت الهزيمة وصدر الأمر بتعقب



الجنرال سانسقر القائد العام للجيش الأسباني في الحرب الريفية وهو الذي لقي حتفه في معركة أنوال الشهيرة.

النهزمين .

هنا بدأت المأساة ، فقد انحطت معنوية الأسبان ، وساد بينهم الذعر والارتباك ، وهاموا على وجوههم وهم يرتدون ، وقد اختلت صفوفهم وتساقطوا فزعاً وذهراً ، كما تساقطوا صرعى لطلقات الرصاص ، إلى أن فنوا عن آخر رجل تقريباً .

وتقدم المراكشيون إلى الأمام ، وزار الأمير الميدان في أركان حربه ، فساروا خمسة كيلومترات بين جثث القتلى والجرحى والغنائم والأسلاب ، وقد استولوا على عشرين ألف بندقية ومائتي مدفع وبضعة ملايين من الطلقات والغنائم والأسلاب ومعدات طبية ومؤن تزيد على حاجتهم .

وبينما كان أحد المراكشين يسير بين القتلى استرعى نظره بينهم جريح تمنطق بمنطقة الجنرالية ، فاشتبه فيه ، وبينما كان يتقدم إليه امتشق مسدسه وصوبه إلى صدغه ثم ضغط على الزناد وخر سريعاً ، فكانت تلك نهاية الجنرال ولكن من هو ؟ ذلك ما لم يتوقعه الجندي . وبعد أيام قليلة بدأت الصحف الأسبانية تتساءل أين الجنرال سلفستر قائد الجيش الأسباني ، ثم بدأت تؤكد أنه فقد ، وتبين بعد أن حقق الريفيون في الأسران الجريح الذي أفرغ رصاص مسدسه في صدغه ، حينما تقدم إليه أحد الجنود كان هو نفسه الجنرال سلفستر الذي آلى على نفسه في يوم من الأيام ليشر بن الشاى كرهاً في منزل الأمير عبد الكريم .

وهكذا تمكن جيش الريف المراكشي في معركة أنوال من أن يتزود ب ذخيرة كبيرة من الأسلحة الحديثة الثقيلة ، مكنته من أن يخوض أكبر حرب خاضها العرب في القرن العشرين .

اهتزت الدول الأوروبية أيماء اهتزاز بسبب هذه الهزيمة الماحقة ، وبدأ سواد الحداد ينتشر في أسبانيا ، وبدأ العالم جميعاً يتبين أن اضطرابات الريف كما يسميها الأسبان هي حرب منظمة يقودها زعماء موهوبون في الحرب والسياسة

الحجبة الغربية :

وقد رأى الأمير أن يتابع زحفه شرقاً لكي يصل إلى مدينة مليلية ، ولكنه في الوقت نفسه لم يغفل عن الميدان الغربي . ولذلك تحرك شقيقه سيدي محمد الخطابي في ٨٠٠ من الجنود إلى ناحية الغرب ؛ لكي يضع حداً للفوضى التي بها الأسبان في القبائل ، بدعائهم ومكائدهم . وكان الجيش الأسباني قد احتل بعض المراكز في قبائل (جبالة) وأخذ يبت فيها الدسائس والأحقاد .

وكان الثائر الهدام أحمد الريسوني يبت نيران الفتنة في قبيلة بني عروس بعد أن سيطر بدهائه على أغلب قبائل جبالة ، وكان يمثل شخصية غامضة مبهمه يثور مرة على الأسبان ومرة أخرى يمهدهم السبيل .

كانت أسبانيا تسيطر عسكرياً على جزء من قبائل غمارة وتسيطر على باقيها بواسطة المال الذي كانت تبذله لرؤساء تلك الأنجاء ، ولذلك فقد قرر سيدي محمد الخطابي أخو الأمير أن يهاجمها ، فنشبت معركة دامية أسبوعاً وتسكبد فيها الأسبان خسائر جسيمة وغنم فيها الجيش الريفي كثيراً من الأسلحة ، ولكن بعد هذه المعركة ضعف تموين الجيش ، وبقي أفراده دون تغيير فاضطر الأمير إلى إرجاعهم إلى الريف ، وبقي هو في ثلة صغيرة بقبيلة غمارة ينظم الصفوف إلى سنة ١٩٢٢ ، وقد نشبت أثناءها بعض المعارك الصغيرة .

وفي أواخر هذه السنة أوفد الأمير ابن عبد الكريم شقيقه سيدي محمد إلى فرنسا للدفاع عن استقلال الريف والقيام بالدعاية للقضية الريفية فظل بها إلى أواسط سنة ١٩٢٣ ، وبعد رجوعه وجد أن الدسائس الأسبانية قد تمكنت مرة أخرى من إثارة قبائل غمارة ومريونة وصنهاجة وجزنابة ، بمعاونة بعض شيوخ الطريقة وفي مقدمتهم عبد الرحمن الدرقاوي ، فكرس جميع الجهود للقضاء على هذه الثورات الداخلية . ولم تحل سنة ١٩٢٤ حتى قمت هذه الثورات جميعها ، واستقرت الحالة في جميع المناطق ، إلا المناطق التي توجد فيها القوات الأسبانية .

معركة وادي لو :

وما كاد القائد الشاب يسيطر على الموقف حتى بدأ يستعد لمهاجمة المراكزة التي يحتلها الأسبان أنفسهم ، وكان الفريقان قد استعدا استعداداً كبيراً ، وأخيراً اشتبكوا في معركة وادي لو . وكانت من المعارك الشديدة القاسية ، التي دامت سبعة عشر يوماً ، حاول كل من الفريقين خلالها أن يزحزح الفريق الآخر عن مركزه . ولكن قوة الأسبان تضعفت مرة أخرى ووجه إليهم ضربات قوية إلى أن انهزموا هزيمة شبيهة بهزيمة معركة أنوال .

وبعد هذه المعركة القاسية خاض الجيش الريفى معارك أخرى كانت أشهرها معارك « دار أقوبع » و « شفشاون » و « غرعير » . وقد هزم فيها الأسبان شر هزيمة ، ولقى كثير من قواد الجيش الأسباني فيها حتفهم ، وأسر الجيش الريفى أكثر من ١٢٠ ألفا من الأسبان ، كما استولى منهم على غنائم كبيرة ، وكان من المقرر أن يستأصل الجيش الأسباني ، كما استؤصل في الجهة الشرقية ، ولكن الريسونى ساعده على الانسحاب ، وبذلك تمكن جزء صغير من الجيش الأسباني من الإفلات بعد أن كاد يطبق عليه جيش الريف .

القضاء على الريسونى :

كان هذا في الحقيقة إخفاقاً لجيش الريف الذى كان يتحين هذه المعارك ليقضى فيها قضاء تاماً على جيوش الأسبان ؛ تمهيداً لتحقيق الاستقلال الذى لا يمكن أن يتم أمره مادامت الجيوش الأسبانية في مراكش ، ولولا المساعدة التي قدمها الريسونى للجيش الأسباني لما استطاع النجاة ، وكان الريسونى لا يزال يسيطر على قبيلة بني عروس ، وبات من الواضح أنه يضمرنوايا سيئة نحو حرب الاستقلال هذه ، وأن الأموال الأسبانية كانت قد نجحت في استغلاله ، وحاول

سيدى محمد الخطايب قائد الجبهة الغربية أن يستميله مرة أخرى لى يستعين به ضد العدو الأجنبي المشترك ، فدعاه إلى مؤتمر يعقده زعماء القبائل وعرض عليه مركزاً كبيراً فى البلاد ، ولكن اليرسونى كان قد تورط مع الأسبان فلم يرد على هذه الدعوة . ولذلك قرر المؤتمر ضرورة القضاء على التأثير قبل كل شىء ، ولكن القائد الأعلى طلب من المؤتمر التمهّل فى تنفيذ هذا القرار .

وفى هذه الأثناء عثر على رسالة من التأثير موجهة إلى إحدى القبائل يطلب منها أن تشور ضد الأمير عبد الكريم . وهناك لم يجد سيدى محمد بداً من استعمال القوة قبل أن تستفحل هذه الفتنة الداخلية . فلم يصمد اليرسونى طويلاً وانتهى أمره بالانهزام وأسر ، ثم أرسل إلى الريف حيث ظل إلى أن قضى نحبه وهكذا أنهى جيش الجبهة الغربية المهمة التى عهدت إليه ، فاضطر الأسبانيون إلى التقهقر إلى سبتة وتطوان والقصر الكبير ، حيث أنشأوا خطاً دفاعياً يمتد من تطوان إلى طنجة ، ومن وراء هذا الخط كانت قبائل أنجرة التى ثارت أيضاً ضد الأسبانيين وانضمت إلى جيش الريف المراكشى الذى أصبح قاب قوسين من الانتصار النهائى ، وطرد الأسبان من المدن الساحلية التى كانوا يحتلونّها .

فرنسا وهرب الريف :

ولكن فرنسا كانت تنظر بعين القلق إلى الحرب الريفية ؛ لأنها كانت ترى فيها تهديداً لامبراطوريتها فى المغرب العربى وفى أفريقيا كلها ، ولو كتب للجيش الريفية أن تسكتسح القوات الأسبانية فى شمال مراكش لأعلنت فرنسا عليها الحرب . وبالرغم من أنها لم تشارك مشاركة عسكرية رسمية فى هذه الحرب ، فقد كانت تقوم بدعاية واسعة النطاق ضد الأمير فى القبائل ، وكانت تدبر له الدسائس وتضع له العراقيل وتثير المشاكل فى وجهه ، وقد اكتفت بذلك حينما

كانت أسبانيا قادرة على المقاومة ولكنها بدأت تتحول حينما بدأ الخطر يهدق
مركز أسبانيا .

وعند ما وصل الجيش الريفى إلى قبيلة بنى زروال فى طريقه إلى الميدان
الغربى هاجمه الشيخ عبد الرحمن الدرقاوى فى جماعة من أتباعه ، وكان هذا الشيخ
صنيعة للفرنسيين فتقدموا لمساعدته ضد إخوانه الوطنيين ، لأن فرنسا كانت
قلقة جداً بسبب النجاح الذى أحرزه الجيش الريفى فى القضاء على الجيش
الأسبانى ، كما كانت هناك عوامل أخرى دفعتها إلى خوض غمار الحرب ضد
الريفيين .

إزاء هذا التدخل العسكرى من جانب فرنسا اضطر قواد الريف المراكشى
أن يعيدوا النظر فى خططهم الحربية على عجل ، وأن يؤخروا مسألة الهجوم على
تطوان ومدن الساحل الأخرى استعداداً لمقاومة الهجوم الفرنسى الجديد ،
وهكذا فتحت جبهة جديدة جنوبية وأصبحت الجيوش الريفية تحارب فى
ثلاثة ميادين شرقية وغربية وجنوبية .

الجبهة الجنوبية وفرنسا :

كانت الجبهة الجنوبية التى تقابل فيها الجيش الريفى المراكشى والجيش
الفرنسى تمتد من مدينة وزان إلى مدينة تازة ، أى على خط طوله ٢٠ كيلومتراً
وقد منيت فيها الجيوش الفرنسية بهزائم متوالية .

أما السبب المباشر فى فتح هذه الجبهة فهو أن الجيوش الفرنسية بالإضافة إلى
المعونة العسكرية التى قدمتها للشيخ الدرقاوى ، تقدمت إلى نهر ورغة واحتلت
بعض المناطق المنيعه الخاضعة لنفوذ الأمير ، وبذلك حصلت اشتباكات كثيرة
فى تلك القبائل ، واضطرت جيوش الريف إلى التدخل ، وقد كانت دائماً
تتحاشى الاصطدام بالفرنسيين ، لأن معنى الاصطدام بهم فتح جبهة ثالثة فى
وقت كانت فيه تخوض معارك دموية ضد القوات الأسبانية فى الشرق والغرب .

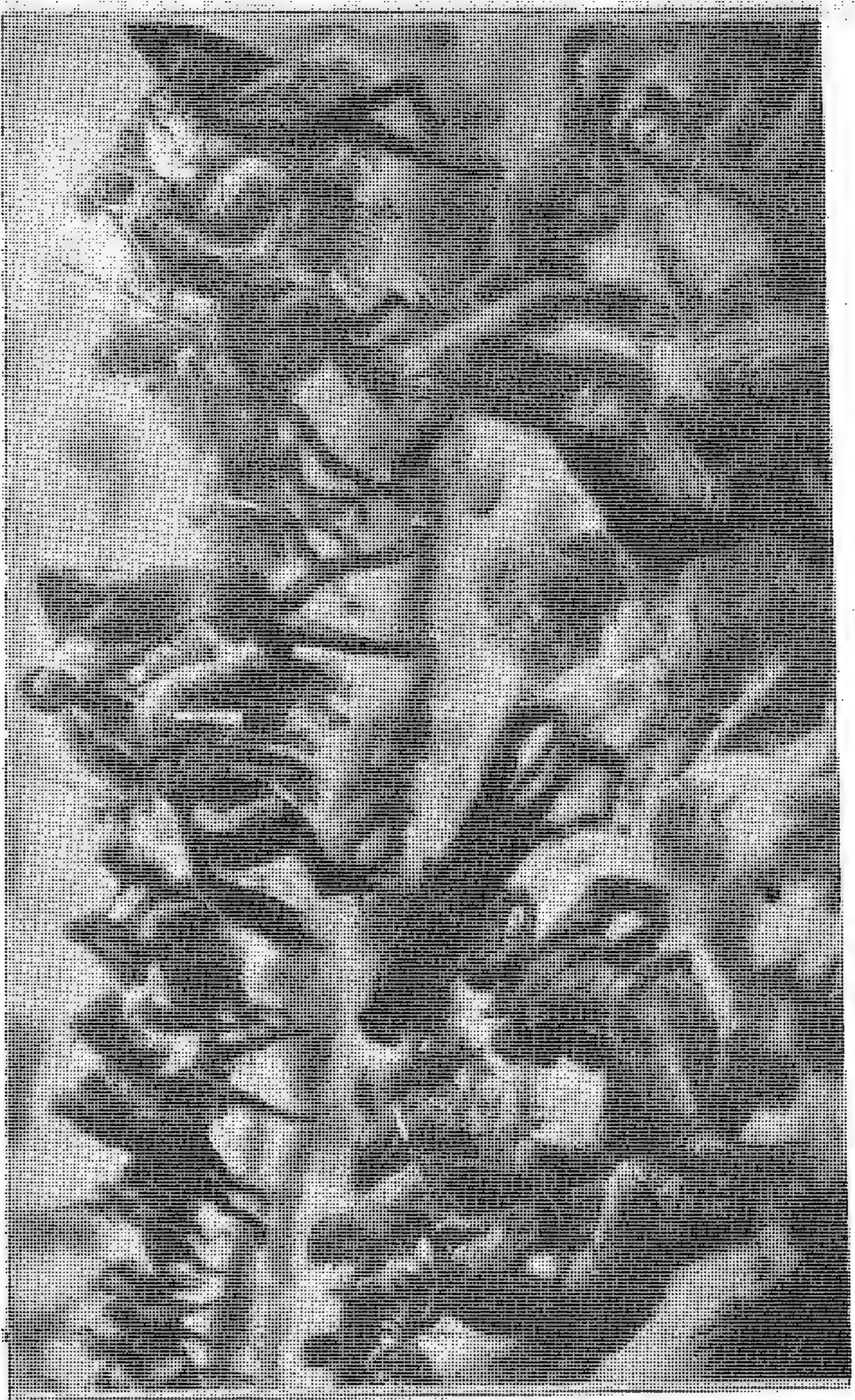
وزعم الفرنسيون أن وادي ورغة الأعلى داخل في حدود منطقة حمايتهم ،
فبدأوا يرسلون قواتهم لاحتلاله ، فأرسل الأمير جيشه لاحتلال تلك المنطقة ،
وأمره بأن يتحاشى الاصطدام بالفرنسيين ما استطاع إلى ذلك سبيلا .
ومما زاد الفرنسيين ذعراً جلاء القوات الأسبانية عن مناطق شاسعة في
الجهة الغربية .

وقد قلنا إن القائد سيدي محمد الخطابي عرج على قبيلة بني زروال حيث
كان الشيخ الدرقاوي يخدم المصالح الفرنسية ، ولم تكن الحدود بين قوات
الريف وقوات فرنسا معلومة محدودة ، وكانت هناك منطقة بين الجانبين غير
خاضعة لأحد ، وعندما قرر سيدي محمد مهاجمة الدرقاوي دخلت القوات الفرنسية
إلى جانب الدرقاوي .

وقد خاضت جيوش الريف المراكشي الحرب ضد فرنسا بنفس القوة والبراعة
التي خاضت بهما الحرب ضد أسبانيا ، وتقدمت في مناطق كبيرة كان يحتلها
الفرنسيون ، واشتبكت معهم في معارك طاحنة طول الثلاثة أشهر الأولى .
وقد استولى الجيش الريفي على أكثر من مائة مركز من مراكز
الفرنسيين ، وغنم أسلحة كثيرة وخصوصاً مدافع الميدان ومدافع الخنادق
والرشاشات ، وكانت أكبر المعارك التي التقى فيها الجيشان هي معارك بني زروال
والبيبان والجاية ومزيات وصنهاجة وعين مديونة ووادي اللبن والبرانس وتسول
واللتغان .

مناهب الحرب ونهبها :

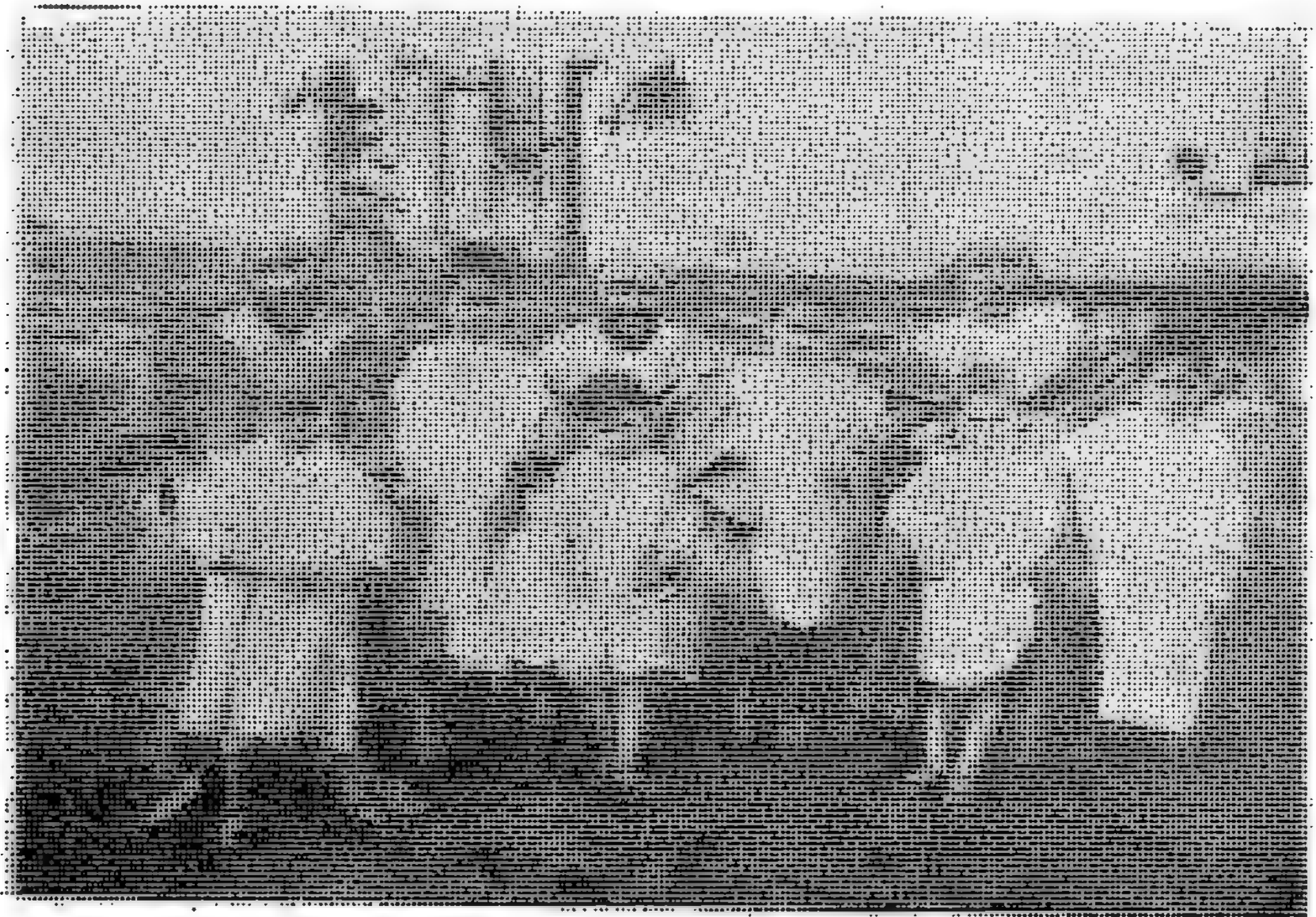
نحن الآن في أواخر سنة ١٩٢٤ وقد مر ما يقرب من أربع سنوات وقوات
الريف تخوض المعارك ضد قوات الاحتلال ، وكانت الجهة تزداد اتساعاً ،
وكانت القبائل التي تمردت الحرب بالرجال محدودة ، ولذلك لم يتمكن الأمير من أن



مدرسة النورال
تحتها أحد الرسامين



صورة تاريخية للأمير عبد الكريم واقفاً إلى جانب المغفور له والده



سمو الأمير عبد الكريم بين عمه وأخيه مع أنجالهم الأطفال في المتنى بجزيرة الرونيون

يستبدل جيشه لكي يستريح ، وإنما كان على الجندي الريفي الباسل أن يبقى في الميدان .

أضف إلى ذلك أن المجاعة بدأت تنتشر في هذه القبائل ، وبدأ يلوح أن الحرب سوف تطول ، وبذلك بدأ الإعياء يذب قليلا في الجيوش الريفية بسبب الوضعية الجديدة التي خلقتها فرنسا بدخولها الحرب إلى جانب أسبانيا ، ويكفي أن نقول إن دولتين من الدول الحديثة تضامنتا ضد قبائل الريف المراكشية ، وبذلك بدأت السكثرة العددية تهدد الشجاعة في هذه القبيلة الباسلة التي قامت بما يكاد يشبه المعجزات .

ومما زاد هذا التهديد قوة توحيد القيادة بين الأسبانيين والفرنسيين ، فكانوا يطلقون على أنفسهم الحلفاء ، ويصدرون البلاغات الحربية المشتركة ، وبذلك استطاعوا أن يتآمروا هكذا ضد قوات الريف .

فقد طوقت الجيوش الفرنسية والأسبانية منطقة الريف بجيش قوامه ٢٠٠ ألف جندي كامل العدة والعتاد ، وبذلك حالت دون وصول المؤن إليهم ، فاستطاعت بذلك أن تخنق الجيش الريفي الباسل ، دون أن تتمكن بغير تلك الوسيلة من هزيمته ، فلم تكن منطقة الريف تتلقى أية معونة من الخارج ، ومن سوء الحظ أن الأمطار قلت في المنطقة طول سني الحرب فنشأت عن ذلك قلة في الأقوات ، إلى أن انتهت في سنة ١٩٢٦ إلى مجاعة مخيفة مما أدى أولا إلى ضعف المقاومة ثم إلى التسليم .

التسليم وعهد الأمان :

إزاء هذا كله بدأ من الواضح أن متاعب جمة باتت تهدد الجيش الريفي ، ولذلك قرر الأمير ابن عبد الكريم وقواد الريف أن يساموا للفرنسيين ، لأن

المدة التي حاربوا فيها الفرنسيين أقل من المدة التي حاربوا فيها الأسبانيين ، ولأن الحرب التي أعلنوها كانت بينهم وبين الأسبان ، أما الفرنسيون فقد تدخلوا فيها من تلقاء أنفسهم .

وطالب الأمير عهد الأمان من الفرنسيين ، فرجع ضابط المخابرة يحمل أمانته شفويًا ، ولكن الأمير أصر على أن يكون مكتوبًا ، وأعلن في نفس الوقت أنه ما يزال في استطاعته أن يستمر في القتال ، وأخيرًا أعطته فرنسا عهدًا مكتوبًا بتأمينه ، وتأمين قواده وجميع أفراد أسرته .

الأمير والسياسة :

وقبل أن نختم الحديث عن الأمير عبد الكريم ورجاله يحسن أن تشير إلى أنه كان دائمًا يحاول أن يقنع الدول العظمى بعدالة القضية التي كان يدافع عنها ووجوب تدخلها ، ويقنعها أيضًا بوجوب التعاون على استتباب الأمن وصيانة حقوق الدول الصغيرة المسالمة ، وقد أرسل وفدًا إلى لندن سنة ١٩٢٣ لإقناع الحكومة الإنجليزية بأنه يدافع عن حقوق بلاده ضد العدوان الأسباني ، فأبى المسؤولون في الحكومة مقابلة الوفد .

كما أرسل أخاه سيدى محمد إلى باريس سنة ١٩٢٣ ، حيث أقام ستة أشهر من غير أن يتمكن من مقالة أية شخصية من الشخصيات الحكومية لكي يبلغها رغبة الأمير في أن تلتزم الحياد الدقيق .

وكان الأمير يرسل من آن لآخر رسائل إلى ممثلي الدول المختلفة ، وفي طليعتها ممثل أمريكا وإنجلترا ، يطلب منها أن تتدخل للفصل في الخلاف بينه وبين الأسبانيين ، ولمنع فرنسا من الاعتداء على بلاده ، كما أرسل رسالة إلى البرلمان الفرنسي الذي قرر عدم عرضها ومناقشتها ، وأرسل كذلك

رسالة إلى عصبة الأمم بجنيف ، ولكنه لم يتلق أى رد من أية دولة ولا هيئة .

وبذلك بدا من الواضح أن على الأمير أن يعتمد على نفسه ، وأن الجميع يناصر أسبانيا وفرنسا في اعتدائهما على صراكش ، وقد كان لذلك أثر فعال — إلى جانب تأثير المجاعة وقلة الرجال وتضامن الفرنسيين والأسبانيين — في النتيجة التي انتهى إليها القتال .

الفصل السادس عشر

طابع السياسة الاستعمارية

عرض ومقارنة :

لا نستطيع أن ننتقل إلى الكلام عن حركة المقاومة السياسية في مراکش قبل أن نعهد لذلك بهذا الفصل عن طابع السياسة الاستعمارية الفرنسية والأسبانية بهذه البلاد ؛ لأن ذلك أدمى المساعدة على فهم التيارات السياسية الوطنية . وهنا لا نقصد الحديث عن السياسة الاستعمارية من جميع وجوهها ، ويكفي أن نتحدث عن طابعها المميز فقط .

لقد جاءت فرنسا وأسبانيا إلى مراکش بعد تلك الجهود المضنية التي بذلتها فرنسا بالخصوص لفرض الحماية على البلاد ، واستطاعت الوصول إلى السيطرة عليها وهما مقيدتان بمعاهدات مختلفة ، وفي طبيعتها معاهدة الجزيرة الخضراء ، وكان هذا التقييد يتمثل بصفة واضحة في الناحية الاقتصادية فتعهدتا بالمحافظة عن مبدأ الباب المفتوح الذي محدثنا عنه فيما سبق ، كما كان يتمثل في التعهد بعدم الإخلال بمصالح الدول ، وخصوصاً إنجلترا ، لما لمركز البلاد من أهمية جغرافية مقارنة لجبل طارق .

ولم يكن على السياسة الفرنسية والأسبانية أن تكون دائماً المراعاة للسياسة الدولية فحسب ، وإنما كان عليها أيضاً أن تراعى الظروف في الداخل ، وهي ظروف تتمثل في سلطة جلالة الملك وتقاليد الشعب المراكشي الذي لم يسبق أن خضع لدولة أجنبية عنه .

ولقد أوصى الساسة الفرنسيون بالخصوص بالترام جانب الحذر دائماً ، وبأن يشرف على السياسة الفرنسية في البلاد ربان ماهر يستطيع أن ينجح في اختراق هذه التيارات المختلفة ، وكانوا يوصون بمراعاة المراكشيين ومراعاة الأجانب حتى لا يتحدا ضد الحماية فتتهار من تلقاء نفسها ولا سبيل إلى منع هذا الاتحاد إلا بالمحافظة على حقوق الأجانب أولاً ، ثم محاولة التوفيق بين السياسة الفرنسية وعواطف المراكشيين ثانياً وذلك باتباع طرق اللين والمسالمة .

نادى كبار الساسة الفرنسيين بهذه المبادئ ، وحذروا الحكومة من أن يستهويها النصر فتنتطلق في سراديب الاستعمار الملتوية ، وأعلن كثيرون منهم أن من الغلط أن تفهم الحكومة أن مراكش قد انتهت كدولة ذات كيان ، وأن في استطاعتها أن تفعل بها ما تشاء ، وحذروها بالخصوص من اتباع سياسة الحكم المباشر .

وقد حاول المرشال ليوطي — أول مندوب مقيم فرنسا بمراكش — المحافظة على هذه المبادئ ، ولكنه أثناء المدة التي قضاها في منصبه حاول أن يستغها في نفسها في سبيل تحقيق غايات استعمارية خطيرة ، بل إن كل شيء يدل على أنه كان — وهو واضح أسس الحماية الفرنسية العملية — قد قسم الحماية إلى مراحل ، وأن جانب الحذر الموصى به كان هو المرحلة الأولى التي يجب أن تستغل في التمهيد للخطوة الثانية .

وكانت فرنسا دولة ذات تجارب استعمارية واسعة النطاق في بلاد شديدة الشبه بمراكش هي بلاد الجزائر وتونس ، ولذلك لم تجد صعوبة كبيرة في وضع سياستها الجديدة . أما أسبانيا فكانت على خلاف ذلك لا تجارب لها تؤهلها لخوض هذا الميدان الجديد ، ولذلك نجد أن سياستها تمتاز منذ ذلك العهد إلى الآن بكثير من الاضطراب ، بل إنها كانت تسارع إلى اتباع كل الاتجاهات الفرنسية . ونستطيع أن نقول : إن سياسة أسبانيا كانت ترسم في الإدارات

الفرنسية بالرباط ، وظلت كذلك إلى عهد ثورة الجنرال فرانسكو ، بل كانت أول خطوة يتخذها المقيم الأسباني الجديد هو أن يخف إلى مقابلة ممثل الجمهورية الفرنسية .

ولكن مع مرور الأيام بدأت أسس جديدة تظهر في السياسة الفرنسية بمراكش ، أولا لأن المشرفين على هذه السياسة كانوا بعيدين عن النظريات السالفة ، وكانت صيغتهم الاستعمارية الصرفة التي اكتسبوها في الجزائر تجعلهم يعملون دائماً على تحويل الحماية عن الاتجاه في طريق الرقابة إلى طريق الحكم المباشر ، وثانياً لأن الملاءمة بين أهداف الحماية الحقيقية وأهدافها الصورية كانت شديدة الصعوبة ، فإنك لا تستطيع بسهولة أن تسيطر باللين على من أشربوا روح الحرية ، ولم يفقدوا أبداً الاستعداد لخوض المكاره دفاعاً عنها .

وتاريخ مراكش تحت الحماية حافل بالأمثلة التي تبرهن على هذا ، وأبرز مثل على ذلك العلاقة بين القصر المراكشي والإقامة العامة ، فقد كانت الحكومة الفرنسية تنظر إلى معاهدة الحماية على أنها اتفاق بينها وبين جلالة الملك ، وأنها قد جاءت لتحميه من شعبه ، أي أنها نصرته على شعبه لكي يتمكن من الاستمرار في الجلوس على العرش ، وكان المرشال ليوطي شديد الحرص على مراعاة هذا ، فكان دائماً يساعد على إحاطة العرش بمظاهر الأبهة والفخامة . وذلك لسببين :

أولهما أن يكسب العرش إلى جانبه فينصره على الشعب .

وثانيهما أن يتحمل العرش مسؤولية السياسة الفرنسية ، فإذا غضب هذا الشعب لم ينصب الغضب على الفرنسيين .

فما هي نتيجة تلك السياسة ؟ لقد تولى عرش مراكش في ظل الحماية الفرنسية ثلاثة ملوك ، أولهم جلالة المغفور له المولى عبد الحفيظ الذي حتمه

الجيش الفرنسية من الشعب ، وقد أخفقت السياسة الفرنسية في استرضائه ، وظل يقاومها إلى أن عجز عن ذلك ، وأخيراً تنازل عن العرش بعد أقل من سنة .

وبذل الجنرال ليوطي جهوداً جبارة لاختيار الشخصية المناسبة التي يمكن أن تعتمد عليها فرنسا في تنفيذ سياستها ، وأخيراً استقر الرأي على جلالة المغفور له المولى يوسف أخى الملك المتنازل ، وقد ظل متربعاً على عرش مراكش من سنة ١٩١٣ إلى سنة ١٩٢٧ ، وظلت الحوادث تتطور إلى أن غضب في النهاية غضباً شديداً على المقيم العام في ذلك الحين ، وهو المسيو ستييج بسبب استفحال تصرفاته الاستعمارية ، فكانت النتيجة أن أرسل جلالته كتاباً إلى الحكومة الفرنسية يطلب فيه منها عزل المسيو ستييج من منصبه ، فطلبت الحكومة الفرنسية منه أن يمهلها ستة أشهر توفي جلالته خلالها ، وقد حاول المسيو ستييج أن يقابله أثناء مرضه ليخفف من حدة النزاع ، ولكنه لم يتمكن من ذلك لأن الملك أصر على عدم مقابله بالرغم من أنه سافر لأجل هدم المقابلة إلى مدينة مكناس .

وعلى إثر ذلك جلس على عرش مراكش ابنه حضرة صاحب الجلالة محمد الخامس ملكها الحالي ، وهو لم يتجاوز بعد سن السابعة عشرة ، فحيل إلى الساسة الفرنسيين أن سنه المبكرة سوف تمكنهم من قطع شوط مهم في تحقيق أهدافهم ، ولكنه جلالته ما لبث أن ضاق ذرعاً بتصرفاتهم ، فكانت النتيجة أن اصطدم بكل من تولى منصب الإقامة العامة في مملكته ، إلى أن تطور ذلك إلى النزاع المستفحل العلني الذي يوجد بينه وبين الجنرال جوان مقيم فرنسا الحالي ، وبلغ ذلك مبلغاً اضطر معه جلالته إلى أن يرسل مذكرة مستفيضة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية في أواخر سنة ١٩٤٧ يعرض فيها مختلف تصرفات الجنرال ، ويطلب سحبته ، ولكن الحكومة الفرنسية رأت أن في سحبه مساساً بهيبة

فرنسا ، وقد حاولت في السنة الماضية أن تسند إليه منصب قيادة جيوش الدول الغربية عند إنشائه لكي يكون في ذلك حل للموقف ، ولكن الجنرال رفض هذا المنصب الجديد .

وإذا كان هذا هو الاتجاه الفرنسي بالنسبة لعرش مراكش فإن الاتجاه الأسباني يختلف عنه كل الاختلاف ، وقد رأينا كيف أنشأت اسبانيا في منطقة حمايتها حكومة مركزية ، وكيف أنها بدلا من أن تساعد حكومة المخزن على إدخال الإصلاحات خلقت حكومة جديدة ، ووضعت على رأسها ممثلا لجلالة الملك هو خليفته في مدينة تطوان — وجلالته خلفاء في كل المدن — وجعلت من مدينة تطوان عاصمة جديدة .

والحقيقة أن اسبانيا ارتكبت أخطاء لا حصر لها بالنسبة للعرش المراكشي ؛ إذ عملت دائماً على فصل العرى التي تربط الخليفة بالملك ، وأحاطت سموه بمظاهر الملك ، وأغرته بالاستقلال ، وكان الداعي إلى ذلك هو خوفها من أن تستغل فرنسا سيادة الملك على المنطقة للتدخل فيها ، وليس أدل على ما نقول من أن جلالاته حينما زار مدينة طنجة حاولت السلطة الأسبانية عدم الموافقة على مروره بالأراضي المشمولة بنفوذها ، ولكنها لم تجد إلى ذلك سبيلا لأنه لا يوجد ما يمكن أن يمس سيادة جلالاته على البلاد كلها .

ومر جلالاته فعلا بأراضي الشمال ، فكان سمو الخليفة أول من سارع إلى استقباله وإعلان الولاء له ، وكان ذلك أسطع برهان — كما سنرى — على أن وحدة مراكش السياسية أمتن من أن تنال منها معاول الاستعمار .

ذلك هو الاتجاه الذي سارت فيه السياسة بالنسبة للعرش . فعلى أي أساس سارت مع الشعب ؟

جاءت السلطان إلى مراكش وهما تتوجسان خيفة من الشعب ؛ ذلك

الشعب الذي استفاضت الأخبار بأنه صعب المراس نزاع إلى الثورة ، ولذلك كان الحرص على أن تتم المعاهدة مع العرش دون أى رجوع إليه . والواقع أن خوف الفرنسيين والأسبان من الشعب المراكشي لم يحد قيد أنملة عن أعين سياسة الدولتين في هذه البلاد ، ونستطيع أن نقول إن هذا الخوف يمثل بصفة أوضح في السياسة الفرنسية .

لا شك أن الأسبانيين يخافون الشعب خصوصاً بعد أن تلقوا ذلك الدرس القاسي في الحرب الريفية ، ولكن هذا الخوف لا يسيطر على سياستهم سيطرة تامة ، كما يسيطر على السياسة الفرنسية .

لقد كان نصيب الشعب المراكشي الاضطهاد من السلطتين ، ولكن بباعث مختلف ؛ فالفرنسيون لا يأمنون جانبه ، ولذلك سارت سياستهم على عدم التسامح معه أبداً ، أما الأسبان فقد هدأ من خوفهم أنهم يستطيعون أن يعصفوا به في أى وقت شاءوا ، وأمل ذلك يرجع إلى صغر المنطقة التي يستولون عليها . إن السياسة الفرنسية في خوفها تعترف ضمناً بوجود هذا الشعب وإلا لما خشيته ، أما السياسة الأسبانية فإن الاطمئنان الذي عاد إليها مكنها من تجاهله تجاهلاً منكراً ، وعلى ذلك نستطيع أن نقول إن السياستين تميلان معاً إلى اضطهاد هذا الشعب ، ولكن بينما نجد مصدر الاضطهاد الفرنسي هو الخوف نجد أن مصدر الاضطهاد الأسباني يصطنع لوناً من الانتقام ، فالأسبان يعتقدون أن المراكشين أقرب إليهم من الفرنسيين ، ولذلك كان يجب أن تتعلق قلوبهم بهم ، ولكن هالهم أن ينظر إليهم كما ينظر إلى الفرنسيين على أنهم غزاة محتلون . على أن الباعث إذا كان مختلفاً فإن ما تسبب عنه كان متشابهاً بصفة عامة ، فإن السلطتين معاً تحرصان على الحيلولة بين الشعب وفتح آفاق جديدة من الحياة الحديثة أمامه ، والحيلولة بينه وبين التطور ؛ لأن في ذلك خطراً عليهما ، وهما تحرصان على منعه من التمتع بسائر الحريات العامة لأن من شأن

هذه الحريات أن تنمى فيه روح الثورة والتمرد على الحماية ، ولذلك لم يعرف الشعب المراكشي منذ سنة ١٩١٧ ما يمكن أن يطلق عليه الحريات العامة .
وقد كانت السلطة الفرنسية أشد تعنتاً من الأسبانية في المحافظة على هذا الوضع ، ولكن تساهل الأسبان يرجع فقط إلى ظروف الحرب الأهلية ، حينما كان الجنرال فرانكو في مسيس الحاجة إلى مساعدة الجيش المراكشي ، حتى إذا انتهت الحرب سحبت جميع الحريات مرة أخرى .

والغريب أن السلطين معاً تقبلان أن تترضيا هذا الشعب في مسائل لا علاقة لها بالتطور الحديث ، فتظهران مثلاً في مظهر الغيور على الإسلام والمدافع عن الزوايا أو الطرق الصوفية أو على الأقل تفضان الطرف عن كل ما يشبه ذلك ، ولكنهما لا تقبلان مطلقاً أن تترضياه في أى شيء يعمس الناحية السياسية أو الحريات العامة .

أما من حيث اختلاط البجالية الفرنسية والأسبانية بالمراكشين في المعيشة فهو مختلف تمام الاختلاف ؛ فالفرنسيون قد تماشوا الاختلاط بهم ، وأنشأوا لهم أحياء خاصة بهم في معظم المدن ، وكان المارشال ليوطى هو الذى دعا إلى هذا لسببين : أولهما لأن الفرنسيين لا يستطيعون أن يعيشوا بين المراكشين لما بين أسلوب الفريقين في الحياة من اختلاف . وثانيهما لأن وجود الفرنسيين بين المراكشين من شأنه أن يستثير هؤلاء ويكون بمثابة تذكير دائم لهم بأنهم محتلون .

وعلى عكس ذلك الأسبان ؛ فانهم يتصلون بالشعب ويخالطونه في المعيشة والسكنى بالرغم من أن لهم أحياء خاصة في جميع مدن المنطقة الشمالية .

وقد رأينا في الحديث عن الحياة الاستشارية أن الفرنسيين رأوا أن يستعينوا بممثلين المهن في الغرف المختلفة لأجل الاستعانة بهم وبآرائهم في نواحي التجارة والزراعة والاقتصاد عموماً ، وإن كان ذلك منحصراً في زاوية ضيقة على النحو

الذي يبناه ، أما السياسة الأسبانية فلم تقم للشعب أى وزن فى هذا السبيل ، وإن الناظر الخالص — بالرغم من عنف الخصومة مع الفرنسيين — يستطيع أن يحكم بأن سياستهم رديئة جداً وخطيرة جداً ومضرة جداً ، وذلك لأنها تمس ردايتها وخطورتها وضررها — الجانب الأكبر من الشعب المراكشى ، ولكن السياسة الأسبانية وإن لم تكن أفظع منها فى تأثيرها لأن منطقتها أصغر ، بيد أنها أشد رداة وخطورة وضرراً فى جوهرها .

فالفرنسيون يسيطرون لأنهم يخشون ، ويسيطر الأسبان كذلك ، ولكن لا لأنهم يخشون الشعب ، بل لأجل أنهم لا يرون أنه يستحق منهم غير الاضطهاد ، ونستطيع أن نجد من التاريخ ما يبرر لنا هذا ؛ فالأسبان خصوم الداء للمراكشيين ، وبين الفريقين من الحروب التاريخية ما يعلا الصدور كراهية ومقتاً .

وعلى ذلك — سواء صحت هذه التفسيرات أو لم تصح — نستطيع أن نقرر هنا هذه الحقيقة ، وهى أن الشعب المراكشى لم يلق من السلطين معاً سوى ما يعوقه عن التطور فى كل ما له علاقة قريبة أو بعيدة بالحضارة والتقدم والفكر .

كان التفريق للسيادة شعاراً للاستعمار فى كل مكان ، وقد عمل الفرنسيون والأسبان معتمدين على وجود عنصري العرب والبربر فى البلاد ، على استغلال ذلك لتوطيد دعائم سلطتهم ، ولكن الاتجاه الفرنسى كان أوضح وأبرز وأخطر من الاتجاه الأسباني فى هذا السبيل .

وترجع السياسة البربرية الفرنسية إلى القرن التاسع عشر حينما أنشأت فى الجزائر ما يعرف بمحاكم الجماعة فى القبائل سنة ١٨٥٩ ، وهى محاكم تستمد أحكامها من العرف البربري القديم بدلاً من الشريعة الإسلامية ، ولكن هذه القبائل ثارت فى سنة ١٨٧١ ثورة واسعة النطاق ، وما كاد الفرنسيون يقضون عليها

حتى ألغوا محاكم الجماعة وأنشأوا بدلا منها محاكم فرنسية لتشرف على تنفيذ تلك الأعراف ، وإذن فمحاكم العرف البربرية في الجزائر كانت مرحلة من مراحل الانتقال من القضاء الإسلامي إلى القضاء الفرنسي .

كان الفرنسيون يرون أنهم يستطيعون الاعتماد على البربر في فرنسة البلاد ، ولذلك كان اعتناؤهم بهذا الجانب واضحاً منذ فرض الحماية ، فقد أنشأوا مدرسة لللهجات البربرية سنة ١٩١٣ ، وذلك لدراسة لغتها وآدابها تمهيداً للبعث البربري وفي ١١ سبتمبر سنة ١٩١٤ صدر مرسوم كان بمثابة تسجيل لوجود هذه الأعراف وتعيين للقبائل التي توجد فيها ، وفي سنة ١٩١٥ تألقت لجنة الأبحاث البربرية برئاسة سكرتير الحماية وكان الغرض من تأليفها تقديم المعلومات الضرورية والدراسات اللازمة إلى الإقامة العامة لتستعين بها في وضع قواعد ثابتة لسياساتها الجديدة ، كما تألقت إلى جانب ذلك لجنة خاصة بدراسة الأعراف وجمعها . وقد أعيد إنشاء محاكم الجماعة في مراکش بحيث لا نكاد نصل إلى سنة ١٩٢٤ حتى نجد أن عددها قد وصل إلى الثمانين محكمة عين لكل واحدة منها سكرتير فرنسي هو في الواقع رئيسها .

إلى جانب ذلك بذلت جهود أخرى لإحياء اللغة البربرية — وهي لغة قديمة متشعبة ذات لهجات تكاد تصبح لغات منفردة — وتدوينها ووضع نحو لها وتوحيدها وجمع أمثالها وأقاصيصها .

كانت هذه الجهود المختلفة كلها بمثابة الجداول التي تألف منها المرسوم الصادر في ١٦ مايو سنة ١٩٣٠ ، وهو المرسوم الذي نظم هذا الاتجاه البربري تنظيمًا خطيراً فكان سبباً في اندلاع نيران الثورة في البلاد كلها ، كما كان سبباً في كشف الستار عن الحركة الوطنية التي كانت قد ترعرعت في البلاد كما ستري . ولا حد لخطورة السياسة البربرية التي اندفعت فيها فرنسا بتسرع في تلك الأيام ؛ فقد كانت ضربة قاصمة موجهة إلى وحدة البلاد السياسية ووحدتها في

الدين واللغة والتقاليد ، ولكن لا ينبغي أن يفهم من ثورة الشعب المراكشى على هذه السياسة أنه لا ينبغي أن يكون للأعراف شأن في القضاء بمراكش ، فقد ظل العرف منذ كان مصدراً من مصادر القوانين الوضعية والسمائية ، كما كان معترفاً بأهميته في الشريعة الإسلامية نفسها ، وقد كان النظر إلى العرف في مراكش على هذا الأساس قبل الحماية ، وآخر ما يحفظه لنا التاريخ في هذا الموضوع هو ما فعله جلالة المولى الحسن — آخر الملوك العظام في عهد الاستقلال حيث أقر من هذه الأعراف في منطقة سوس سنة ١٨٨٥ ما لا يتنافى منها مع الشريعة الإسلامية .

ولكن الفرنسيين لم يراعوا هذا المبدأ مطلقاً ، بل راعوا قاعدة أخرى هي أنهم ألغوا من هذه الأعراف كل ما يتنافى منها مع مصالحهم ، مثل العرف البربرى الذى يعترف للأجانب بامتلاك الأراضى ، فقد رأى الفرنسيون في هذا العرف ما يتنافى مع سياستهم في استعمار الأراضى .

وإذا كان الاتجاه البربرى قد خفت حدته قليلاً بعد الحرب الأخيرة ، فإنه ما يزال واضح المعالم في السياسة الفرنسية إلى اليوم ، ولا نعدم له أثراً في السياسة الأسبانية كذلك .

* * *

منذ نحو قرن من الزمان لم يكن يوجد بمراكش سوى عدد قليل جداً من الأجانب كانوا يزاولون التجارة في بعض المدن الساحلية . ولقد رأينا فيما مضى كيف استفحل أمر هؤلاء الأجانب في البلاد قليلاً قليلاً بعد هزيمة أيسلى سنة ١٨٤٤ وهزيمة تطوان سنة ١٨٦٠ ، وكيف ازدادت خطورة الامتيازات التى كانوا يتمتعون بها ، وكيف نظمت هذه الامتيازات بمقتضى معاهدة مدريد سنة ١٨٨٠ ، كما رأينا مبلغ الضرر الذى كان يلحق البلاد بسبب هذه الحماية التى كانت الدول الأجنبية تمنحها للأهالى ، والتى حرمت الحكومة من السيطرة

على جزء كبير من رعاياها .

بالرغم من كل ذلك لم يكن يوجد في مراكش عند فرض الحماية ما يمكن أن يطلق عليه جالية أجنبية ، ولكن فرض الحماية كان بمثابة فتح أبواب الهجرة على مصاريعها أمام الفرنسيين والأسبان ، فقد اندفع إليها هؤلاء من كل حذب وصب ، يمتنون أنفسهم بالثروة والغنى في هذه الأرض البكر التي يجدون كل تشجيع من السلطة الجديدة في الانتقال إليها .

واليوم — بعد مرور هذه المدة الوجيزة — نجد أن الجاليتين الفرنسية والأسبانية قد نموا نمواً خطيراً بحيث أصبحتا تمثلان أقلية ذات أثر أكبر من أثر الأثرية على السلطين الاستعماريين في غالب الأحيان .

ونجد بصفة عامة من هاتين الجاليتين كبار الموظفين الذين يهيمنون عملياً على مقادير البلاد كما نجد منهما الرأسماليين المستحوذين على مقدرات البلاد الاقتصادية ، وآلافاً من كبار الزراع المستولين على أجود الأراضي الزراعية بمعاونة من السلطة ، والذين يبتزون خيراتها بالوسائل الحديثة ، وعدداً كبيراً من الماليين الذين أسسوا الشركات الضخمة لاستغلال مختلف المعادن التي أسلفنا القول فيها ، كما نجد إلى جانب ذلك عدداً ضخماً من الأفراد يشغلون وظائف متوسطة وصغيرة ويزاولون أعمالاً جلية وحقيرة ، وقد انتشروا في كل مكان ليضايقوا المراكشيين في أرزاقهم وأقواتهم .

ويتجاوز عدد أفراد الجالية الفرنسية اليوم ٢٥٠ ألف شخص بينما يتجاوز عدد الأسبانيين في منطقة الشمال الصغيرة ١٠٠ ألف . وإذا كان لا بد من المقارنة بين المهجرتين فلا بد من القول بأن الأسبانيين يضايقون المراكشيين أكثر من الفرنسيين ، لأن عددهم أضخم جداً إذا روعيت نسبتهم إلى الوطنيين فبين ١١ مليون مراكشي يوجد ٢٥٠ ألف فرنسي ؛ بينما يوجد بين مليون مراكشي من سكان الشمال ما يتجاوز ١٠٠ ألف أسباني ، فلا بد أن يكون أثر

الأسبانيين أشد من هذه الناحية ، كما أن أثرهم أشد ، لأنهم يندمجون في كل الأوساط ، ويقومون بمختلف الأعمال ، وتجدد بين الفراشين كما تجدد بين كبار موظفي الإقامة العامة .

واسكن الجالية الفرنسية أخطر منها لما يقوم بها أفرادها من مشاريع ضخمة تستنزف أرزاق الأهالي ، وتسيطر على الحياة الاقتصادية ، وتستغل معظم خبرات البلاد . وأخطر قسم منها هو ما يعرف بطائفة المستعمرين ، وهي طائفة الفلاحين الفرنسيين الذين يستولون على قسم كبير من أراضي مراكش ، ويستعملون مختلف الوسائل — بمساعدة من السلطة — لاغتصاب الأراضي ، وتسخير الفلاحين والعمال المراكشيين ، وهم بحكم المصالح الكبيرة التي تنجم لهم عن هذا الاغتصاب يحاولون أن يفرضوا إرادتهم على السلطة نفسها ، ويتدخلون في كل كبيرة وصغيرة المحافظة على تلك المصالح .

ونستطيع أن نقول بصفة عامة إن السياستين سارتا في اتجاه تشجيع الهجرة منذ سنة ١٩١٤ ، وإن هذا التشجيع تضاعف — خصوصاً من الجانب الأسباني بعد الحرب الأخيرة . هذا والجالية الفرنسية أكثر نشاطاً ونظاماً وتأثيراً على السلطة ، وهي تشتط في بعض الأحيان في إلحاحها على هذه السلطة — متجاهلة أنها في بلاد أجنبية — لتحقيق مطالب من مطالبها المتطرفة ، وكثيراً ما يضيق الممثل الفرنسي نفسه بالأساليب المختلفة التي تستعملها للوصول إلى أغراضها .

* * *

وإذا انتقلنا بعد ذلك إلى الحديث عن بواعث السياستين نجد أن هناك — علاوة على البواعث الاستعمارية — بواعث أخرى كامنة في كل منهما لا يمكن إغفالها عند تحليلهما ..

فالفرنسيون ينظرون إلى إمبراطوريتهم — وخصوصاً في المغرب العربي — كما ينظرون إلى صرح مركب من لبنات غير متماسكة ، وقد بذلوا جهوداً مضنية

في سبيل بنائه ، فإذا سمحوا بسحب لبنة منها انهار الصرح كله ، كما يعتقدون أن باب الحرية إذا فتح في شمال أفريقيا فلا بد من أن تخرج منه مراكش والجزائر وتونس ، كما دخلت جميعاً في باب الاستعمار لما فتح .

وفرنسا اليوم أشد محافظة على امبراطوريتها وغيرها عليها بعد هزيمتها في الحرب الأخيرة ؛ لأنها تستطيع بواسطتها أن تحافظ على مكانتها بين الدول ، كما أنها استطاعت بهذه الأمبراطورية أثناء الحرب أن تنظم مقاومة أقوى وأشد من المقاومة التي استطاعت أن تنظمها دول ليست لها امبراطوريات أو تقع امبراطورياتها في أمكنة بعيدة ، ولذلك نجد الفرق شاسعاً بين نظرتها إلى الامبراطورية وبين النظرة الإنجليزى التي لم تتعرض لمثل هذه الظروف .

وقد عمدت فرنسا بدافع من هذا الباعث — وهو مستمد من روح تنافى مع روح العصر — إلى ابتداع فكرة الوحدة الفرنسية لأجل أن تلائم بين ذلك الباعث وهذا الروح ، ولكنها لم توفق إلى ذلك إلى الآن كما سنرى .

فالفرنسيون إذن ينظرون إلى أنفسهم على أنهم بذلوا الجهود وكسبوا ، ويجب أن يحافظوا على ما كسبوه للأسباب السالفة . أما الأسبان فعندهم بواعث أخرى تختلف كل الاختلاف عن ذلك ، ولا بد لنا من الرجوع إلى الماضي وتذكر بعض الحقائق التاريخية لأجل أن نفهم بواعث السياسة الأسبانية . كان الأسبان يعدون أنفسهم أحق من الفرنسيين للاستيلاء على هذه البلاد ، ولكن الظروف التي أحاطت بهم عقب هزيمتهم أمام الولايات المتحدة و بروز فرنسا في الميدان كدولة استعمارية كبيرة وتأثيرها في السياسة الدولية — كل ذلك أرغمهم على الاعتراف بحق فرنسا ، ثم على الخضوع لها .

وقد عقد الطرفان كما قلنا معاهدة سرية اقتسما فيها مراكش على أن يستولى الأسبان على قسم أكبر من القسم الحالى يشمل مدينتى فاس وتازة ، ولكن الفرنسيين عادوا وغيروا حدود المنطقة الشمالية وضيقوها بحيث صارت في شكلها الحالى ، فلم يجد الأسبان بداً من الرضوخ مرة أخرى ، لأنه لم يكن

في استطاعتهم في ذلك الوقت أن يققوا في وجه فرنسا ، ولا أن يثيروا أمامها مشاكل ، ولكنهم كانوا بعيدين كل البعد عن الرضى بما آل إليهم من أمر هذه البلاد التي كانوا ينظرون إليها على أنها كلها من حقهم في يوم من الأيام . وعندما أثرت قضية تدويل مدينة طنجة سنة ١٩٢٣ نشب نزاع بين الدولتين ؛ إذ كانت كل واحدة منهما تحاول الانفراد بها أو التمتع بالمركز الممتاز فيها ، فلم ينجح الأسبان في ذلك ولا الفرنسيون ، واتخذت المدينة صبغة دولية . وظلت خفايا السياسة الأسبانية كأمنة بعد ذلك لخروج فرنسا من الحرب العظمى الأولى منتصرة ، ولكن ما حصل بعد ذلك يدل على أن الأسبان كانوا يتحينون الفرصة للملازمة لاسترداد ما فقدوه ؛ فما كادت الهزيمة تلحق بالجيش الفرنسية سنة ١٩٤٠ وما كادت الظروف العصيبة تحيط بسائر الدول الديمقراطية حتى أسرع جيش الجنرال فرانكو إلى الإطباق على طنجة والاستيلاء عليها وضمها إلى المنطقة الشمالية وطرد المندوب الملكي منها ومحو صبغتها الدولية .

وكان كل شيء في تلك الأيام يدل على أن الظروف باتت مواتية لظهور النوايا الأسبانية ، وأن الأوان قد آن لتحقيق تلك الأحلام البراقة التي أقبرتها الشقيقة اللاتينية المهزومة .

وكان الكولونيل بكدير ، وهو مستشرق أسباني ، وزيراً للخارجية حينذاك ، وقد كان يقابل ممثلي الدول الأجنبية فيحدثهم عن علاقة أسبانيا بالعرب ، وعن عظمة العرب التاريخية ، وما قدموه للحضارة ، حتى ظن السفير الإنجليزي — كما يقول في مذكراته — أن به خيلاً ، والواقع أنه كان يتم المسرحية البالغة الغرابة التي كان يمثلها أمام المرا كشيئين حينما كان يشغل منصب المندوب السامي ؛ فقد كان يرصع مكتبه بصور عطاء الإسلام ، ويتصل شخصياً بمختلف طبقات الشعب ، ويبدى اهتماماً شديداً بتحقيق الرغبات الكبيرة والصغيرة ، ويوزع الأموال هنا وهناك ، ويشترى ما يمكن شراؤه من الضمائر ، ويخادع

ما لا يمكن شراؤه منها .

وكانت جميع الدول المعارضة لأسبانيا في تحقيق أحلامها قد انهرمت أو اضمحلت أهميتها في العالم الدولي ، ولم تعد في مركز القادر على إملاء إرادتها ، فبدأ ممثلو اسبانيا في برلين يهيئون الجو ، إلى أن طلب إلى الجنرال فرانكو أن يدخل الحرب إلى جانب المحور ، نجح الجنرال إلى مقابلة هتلر في فرنسا المحتلة ، حيث وافق على دخول الحرب على أن يغزو بلاد المغرب ، فأوصاه هتلر بالرجوع إلى موسوليني لأن هذه المنطقة من اختصاص إيطاليا ، ثم عرف الأسبان بعد ذلك أن إيطاليا في مسيس الحاجة إلى الاستيلاء على منفذ يصل بها إلى المحيط الأطلسي . وهكذا عدل فرانكو في آخر لحظة عن دخول الحرب ، وأعل من سخرية الأقدار أن تكون مطامعه هي التي أنقذته من دمار محقق .

ولسنا في حاجة إلى الاستمرار في سرد الجهود التي بذلتها أسبانيا للاستيلاء على مراكش في تلك الظروف التي كان كل شيء فيها يدل على أنها مواتية ، وإنما نكتفي بالإشارة إلى ما وراء ذلك .

فإذا كانت فرنسا تنظر إلى نفسها على أنها في آخر الشوط فإن أسبانيا تنظر إلى نفسها على أنها ما تزال في أوله ، وأنها خطت فقط الخطوة الأولى في سبيل تحقيق أهدافها في هذه البلاد ، وهذا سر ما تنسم به سياستها بعد قيام الجنرال فرانكو من اضطراب ، ويفسر نظرتها إلى الشعب المراكشي أو القسم الذي يقع تحت نفوذها منه ، فهي لا تريد الاحتفاظ به كما تريد فرنسا ، وإنما تنظر إلى بلاده على أنها مركز احتشاد الاستيلاء على البلاد كلها في ظروف مناسبة لم تتج بعد .

وإذا كانت فرنسا تنظر إلى الحركة الاستقلالية نظرة كلها حذر ، فإن أسبانيا تنظر إليها كما تنظر إلى حركة لم تسبق أوانها فحسب ، ولستن لا محل لها في نظرها اليوم ؛ فأسبانيا نفسها لها مطالب أخطر وأوسع من مطالب هذه

الحركة الاستقلالية ، أى إن المراكشين يطالبون بالاستقلال عن دولة لم تحقق أهدافها بعد فى الاستيلاء عليهم .

ولذلك فليس صحيحاً ما يذيعه الأسبانيون من أن لآخر — وكان له مفعول مخدر مروع — من أن وجودهم فى مراكش مستند إلى وجود فرنسا ، وأن قضية هذه البلاد خاصة بالفرنسيين ، أما الأسبان فهم على استعداد للجلاء فى أى وقت ، ولكن بعد جلاء الفرنسيين ؛ لأنهم لا يستطيعون أن يجلو ليحل الفرنسيون محلهم ، وقد كان هذا من جملة الأضاليل التى يذيعها الكولونيل بكبير ليخفف من حدة الوطنية ويستميلها إليه .

فبواعث السياستين — على ما يدها — متنافية ، وأثرها مختلف فى حياة الشعب المراكشى أشد الاختلاف .



وطابع آخر تمتاز به السياستان الفرنسية والأسبانية معاً فى هذه البلاد يتمثل فى عقلية الرجال المشرفين على السلطتين فيها وطبيعتهم ؛ هؤلاء الموظفون الذين يغلب عليهم الطابع الاستعماري المتطرف فيجعل الأغلبية الساحقة منهم تذهب فى جشعها ونهمها إلى حد الفوضى والإباحية .

ويعتد هؤلاء الموظفون إعداداً خاصاً — وخصوصاً الفرنسيين منهم — فى مدارس معينة يلقنون فيها مبادئ استعمارية بعيدة كل البعد عن روح العصر الحديث ، وتضم عقولهم بجمود هائل مجردهم من صفة المرونة التى يجب أن تتوفر دائماً فى الإدارات الأجنبية .

ومنهم طائفة كبيرة تنتمى إلى الجيش تقيم وزناً للحديد والذرا أكثر مما تقيمه للمنطق والتفاهم ، وطائفة أخرى تتولى مناصب فى الأصقاع الداخلية البعيدة فتستغل بعدها عن عين الإدارة المركزية للعبث بمصالح المراكشين دون رقيب وتستأنس بهذا الهدوء الذى يكتنفها فتندفع اندفاعاً شديداً فى سبيل إرواء

نهمها المادى وإشباع شهواتها ، وفى تربيتها وعقليتها ما يمنعهما من أن تفهم أن
للحياة فى هذه البلاد أصولاً يجب أن تراعى ، أو قواعد يجب عدم غرض
النظر عنها .

أما رجال السلطة المركزية فى الرباط وتطوان فيوجد بينهم موظفون
— يقل عددهم ويكثر — ارتقوا إلى تلك المناصب فى داري الإقامة أو الإدارات
التابعة لها من مناصب صغيرة فى الأقاليم ، فكان لتاريخهم القديم أثر كبير فى
سيرتهم الحديثة من حيث استقلال النفوذ والتدليس لأجل تحقيق مصالحهم
الخاصة على حساب المصالح العامة .

وإلى جانب هؤلاء توجد طائفة أخرى أوتيت من الاستقامة ما يجعلها تربأ
بنفسها عن الاندفاع فى تحقيق المآرب الشخصية ، وينظر أفرادها إلى أنفسهم
بنظرة أشرف من أن يسمحوا لها بالنزول إلى ذلك المستوى الخفيض ، ولكن
الأكثرية الساحقة من هذه الطائفة تسير على ضوء مبادئ قديمة استعمارية ،
ولم تؤت من حرية الفكر ومرونة المزاج واتساع الثقافة ما يمكنها من أن تفهم
الوضعية على حقيقتها . لى تتصرف تصرفاً صالحاً .

ومن الإنصاف أن نقول إنه عند ما تنتهى الحماية الفرنسية والأسبانية سوف
يحفظ لنا التاريخ أسماء قليلة لبعض الموظفين الفرنسيين والأسبان استقالوا من
من مناصبهم وزهوا أنفسهم عن أن يشاركوا السلطة فى اتجاهاتها ، ومنهم من
انبرى ليقدم مثل هذه التصرفات على صفحات الجرائد ، كما سوف يحفظ أسماء
قليلين منهم من بين أفراد الجالياتين .

ومن المبادئ التى سارت عليها السياسة فى أقطار المغرب العربى عن
بقية العالم العربى حتى لا تتأثر بموجات النهوض التى عمت الشرق الأوسط ،
ولم يكن الأمر فى حاجة إلى كبير عناء قبل الحرب الأخيرة ، لأن الدول العربية
فى الشرق الأوسط كانت خاضعة أيضاً لألوان أخرى من التدخل الأجنبى ،

وقد كانت فرنسا نفسها تتولى مهمة الانتداب في سوريا ولبنان، ثم لأن السياسة العربية لم تسكن قد اتسمت بعد بطابع الاتحاد الفعال كما حصل بعد إنشاء الجامعة العربية .

وقد عرف المارشال ليوطي العالم العربي بأنه مثل الصندوق المجوف تكفي نقرة صغيرة على أي جانب من جوانبه لكي يتردد صداها في جميع أنحاء الصندوق . وهذا صحيح ؛ فقد كان لجميع الحوادث التي حصلت في البلاد العربية الأخرى أثر فعال في تكييف الحياة الوطنية في مراكش ، ويكفي أن يكون هذا الرأي صادرا عن المارشال ليوطي ليثير الاتصال بين المغرب والمشرق قلقاً دائماً في دوائر فرنسا .

ويتسع العمل على الفصل بين جناحي العالم العربي إلى أوسع مداه منذ فرضت الحماية على هذه البلاد ، وهو يتجاوز مرحلة مطاردة الثقافة ومنع الاتصال بين الجانبين إلى منع عرب الشرق عموماً من زيارة هذه البلاد ، ومنع عرب المغرب من زيارة بني عمومهم في المشرق ، حتى قوافل الحججاج تتخذ دائماً التدابير لكي لا يكون اتصالها بالدول العربية إلا في أقل دائرة ممكنة ، ويكفي أن نقول إن عدد الأفراد الذين زاروا هذه البلاد من عرب المشرق منذ فرضت الحماية لا يتجاوز عدد الأصابع ، ولم يسمح لهؤلاء بهذه الزيارة إلا بعد اقتناع الفرنسيين والأسبان اقتناعاً تاماً شاملاً بأنهم سوف لا يقومون بأي نشاط مضر سواء أثناء زيارتهم أو بعدها .

ولقد تمكن عدد كبير ولا شك من أبناء المغرب العربي من زيارة المشرق والاتصال به للقيام بنشاط سياسي أو الالتحاق بجامعاته ، ولكنهم كانوا يلجأون دائماً إلى مختلف الحيل للحصول على جوازات السفر أو للسفر بدونها .

حقيقة أن الحكومة الأسبانية سمحت بارسال بعثة من الطلاب إلى القاهرة قوامها أربعون طالباً ، ووافقت على أن تمثل شمال مراكش في لجان الجامعة

العربية ، كما سمحت باستقدام بعض الأساتذة المصريين لمزاولة مهمة التدريس ، ولكن ذلك كان ارتجالاً لجأت إليه أسبانيا في ظروف خاصة جعلتها في ميسر الحاجة إلى عطف العرب في المشرق والمغرب للأسباب التي تحدثنا عنها في هذا الفصل ، وحينما انتهت هذه الحاجة لم تتردد لحظة واحدة في إرجاع الأساتذة المصريين ، وبذات كل ما في استطاعتها لإيقال بيت الطلبة في مصر ، ولو كانت لها أية سلطة على الوفد المراكشي بإيجان الجامعة لأرجعته إلى بلاده في الحال لما يقوم به من نشاط سياسي .

ولا يعدو كل هذا أن يكون مظهرًا من مظاهر القلق التي قلنا إن السياسة الأسبانية تتسم بها ، ولا أدل على أن تلك البارقة التي بدت منها عقب انتصار الجنرال فرانكو قد انطقت نهائياً من أن أسبانيا تبذل اليوم جهوداً كبيرة لاكتساب عطف دول الشرق الأوسط العربية ، ولكنها حتى في هذه الحالة لم تحاول ولو بدافع مدسوس أن تحسن علاقتها بالوطنية المراكشية ، وهي التي منعت زعماءها من العودة إلى بلادهم فظلوا في مدينة طنجة .

أهداف السياستين إذن واضحة ، ووسائلها واضحة أيضاً ، ولكن هناك خلاف بينهما في أسلوب العمل ؛ ذلك أن السلطة الفرنسية وإن كانت أقسى من السلطة الأسبانية — لسبب كثرة الاصطدامات بينها وبين الوطنيين — تمتاز بطابع من الصراحة الصارمة ، والصرامة الصريحة ، ولا تحاول أن تكسب أي عطف من جانب الوطنيين ؛ فهي تعرف أنهم خطر عليها ، ولذلك قررت مقاومتهم بمنتهى الشدة فكان لذلك أثره الكبير في انتشار الروح الوطنية بين سائر الطبقات .

أما السياسة الأسبانية فلا تسير على هذه الخطة الواضحة ، وإنما يحاولون أن تتصل بالوطنيين وتحاول تضليلهم وإغراءهم بالمناصب الكبيرة ، وتعقد عليهم

المال محاولة أن تشتري ضمائرهم .

حاول الأسبان أن يصادقوا الوطنيين نظير إعطائهم بعض الحريات ، ولكنهم حرصوا على أن لا تستغل هذه الحريات ضدهم ، بل حاولوا هم أن يستغلوها ضد فرنسا ، وذلك لكسب صداقة المغاربة عموماً وتشويه السمعة الفرنسية في تلك الظروف السابقة التي كان يخيل لأسبانيا فيها أن الوقت قد حان لبناء امبراطوريتها في شمال أفريقيا أو الاستيلاء على مراكش كلها على أقل تقدير . وقد وزعوا أموالاً طائلة لشراء هذا العطف شراء ، ولكنهم لم يحققوا فحسب في إنشاء تلك الامبراطورية ، وإنما أخفقوا أيضاً في كسب صداقة أغلبية الوطنيين . وما كاد بعض رجال الحركة الوطنية في شمال مراكش يغادرون البلاد إلى أمريكا ومصر للتنديد بالاستعمار الأسباني الذي طالما وعد وغر وخادع دون أن تخف وطأته في البلاد — حتى أصدرت السلطة الأسبانية أمرها بمنعهم من العودة إلى منطقة نفوذها ، وبالرغم من أن هؤلاء الرجال ما يزالون منفيين عن بلادهم فإن المقيم العام الأسباني الحالي — ويدعى الجنرال فاريلا — ما يزال مستمراً في ارتياد سوق شراء الضمائر ، ولم ييأس إلى الآن من النجاح في كسب صداقة الوطنيين في مقابل الذهب والمناصب ، لا الحرية والاستقلال .

ولا يجد الجنرال فاريلا أي تناقض بين أن يفتح باب قصره للشعراء ليمدحوه فيغدق عليهم الجوائز كما كان يفعل أمراء العرب وأن يستأجر طائفة من أدعياء الوطنية ليحتفلوا به وينعموا عليه بلقب — ابن تطوان البار — ويشيدوا أثناء الاحتفال بمناقبه ، وأن ينشئ ما يقرب من عشر صحف عربية في تطوان لمدحه والإشادة بأعمال — لا يجد الجنرال فاريلا أي تناقض بين هذا وبين إلقاء القبض على الوطنيين والزج بهم في السجون ومنع السيد عبد الخالق الطريس رئيس حزب الإصلاح الوطني — وهو الحزب الوطني الوحيد في المنطقة — من العودة إلى بلاده .

ولقد كان لمثل هذه السياسة أثر كبير في تمزيق الصفوف الوطنية في أول عهدها ، ولكن لم يكن من المستطاع أن تخدع المراكشيين مدة طويلة فقد فرحوا بها في أول أمرها وحسبوها بادرة خير ، ثم بدأوا يشكون فيها بعهد ذلك ، ثم أفضت بهم إلى اليأس أخيراً .

ولا يسعنا أن نختم هذا الفصل دون أن نشير إلى سياسة أسبانيا وفرنسا في المناطق ؛ فقد عمدتا إلى تقوية حكمهما المراكشيين — ويطلق عليهم اسم القواد — وذلك لكي يشعروا باستقلالهم عن سلطة حكومة المخزن المركزية ويتعاونوا معهما في سبيل تحقيق مآربهم الشخصية من ناحية ومآرب الاستعمار من ناحية أخرى . هذه بعض معالم السياسة الفرنسية والأسبانية في مراكش التي رأينا أن نقف عندها لكي تساعدنا على فهم الموقف في البلاد فهماً صحيحاً ، ولسنا نظن أننا في حاجة إلى الاستمرار في التحدث عن كل ما يمكن أن يقال عن هذه السياسة مما تشارك فيه سائر السياسات الاستعمارية من خنق للحريات وتضييق على سائر أوجه النشاط العلمي والثقافي والصحفي ، وكذلك عدم السماح لتشكوين جمعيات مهما كان لونها ونقابات العمال أو نوادي أو أي شيء من هذا القبيل ، ويكفي أن نقول إن أسبانيا أغلقت جميع صحف الوطنيين وأنشأت بدلاً منها صحفاً استعمارية ، وإن فرنسا لم تسمح لهؤلاء الوطنيين إلا بإصدار صحيفتين أو ثلاث وإنها ألغت الرقابة على الصحف — وهي التي فرضت بمناسبة الحرب الماضية — في كل من تونس والجزائر ، ولكنها رفضت أن تلغى الرقابة في مراكش إلى الآن ، وسوف نمر بكثير من هذه التصرفات عند الحديث عن الوطنية في هذه البلاد .

الفصل السابع عشر

نشأة النشاط الوطني

عهد المطالبة بالاصطلاح : ١٩٣٠ — ١٩٣٧

قلنا إن إصدار المرسوم البربري في ١٦ مايو سنة ١٩٣٠ كان بمثابة كشف الستار عن الحركة الوطنية في سائر أنحاء البلاد ، فما كادت تنتهي المصادمات بين الشعب و جال السلطة في جل المدن لمقاومة السياسة البربرية حتى بدا من الواضح أن هناك قوة كامنة في الشعب ، تتمثل في طائفة من الشبان الذين نشأوا في ظل الحماية من ناحية ، وفي ظل الحروب الطاحنة التي عرفناها كيف استمرت إلى سنة ١٩٣٥ في مناطق البلاد الداخلية من ناحية أخرى ، فقد شعر هؤلاء الشبان بدافع من الثقافة الحديثة التي أتيحت لهم الاتصال بها أن مجرد الاعتماد على القوة العسكرية لمقاومة الحماية ليس من شأنه أن يبلغ البلاد أمانها .

لم تكن الخطوة الأولى هي الاصطدام بالفرنسيين والأسبان ومقاومتهم بالسيف ؛ ولكن هناك مجهوداً أكبر يجب أن يبذل أولاً في سبيل إنشاء حياة حديثة في هذه البلاد لا سيطرة للحماية عليها .

وفي البلاد من أسباب الحضارة ما يمكن الاعتماد عليه لبناء هذه الحياة الحديثة . كما أن هناك أصولاً عميقة يمكن الاعتماد عليها في خوض المعركة التي يجب أن تحفظ الروح من أن يصيبها ما أصاب الجسد بسبب الاحتلال ؛ فقد ضاع الجسد حقيقة ، وهو شيء يمكن استرداده ، فإن الأزمات تنزل بالشعوب

في كل وقت ، أما الضربة القاضية التي ينهار معها الأمل في استرداد ما ضاع فهي تلك التي تنزل بأرواح الأمم قترهقها .

ولقد سلمت روح مرا كش من أن تزهقها الحماية لأسباب كثيرة تتلخص في قصر الفترة بين فرض الحماية وبقظة البلاد ، وصمود المقاومة العسكرية منذ فرضها إلى ما بعد إنشاء الحياة السياسية الوطنية ، ولذلك لم تتمكن الحماية من فترة هدوء تستطيع أثناءها أن تقضى على العزة القومية في البلاد . ولسنا نعلم ما لها من تاريخ مجيد ، وما ساهمت به من أثر محمود في الثقافة العربية والإسلامية ولا وراثتها للحضارة العربية في الأندلس ، ولا تأثير الدين الإسلامي ، وقد كان لكل ذلك أثر لا شك فيه ، ولكن هناك جانباً آخر من العزة القومية لا نجد في تصويره أصدق مما ورد في تقرير سري رفعه المارشال ليوطي إلى الحكومة الفرنسية حينما كان مقبلاً عاماً في هذه البلاد .

قال : « لقد وجدنا هنا (في مرا كش) دولة وشعباً . نعم إن هذا الشعب قد مرت عليه أزمة فوضى ، ولكنها نسبياً أزمة حديثة ، وهي أزمة حكومية أكثر منها أزمة اجتماعية ، وإذا كانت حكومة (المخزن) لم تصبح وقتئذ إلا واجهة فأنها على الأقل ما تزال قائمة ، ويكفي أن نرجع بضع سنوات لنجد حكومة مرا كشية حقيقية قائمة لها في العالم مركز دولي ، ولها وزراء كبار ، وسفراء عظام ذوو علاقات مع رجال الدول الأوروبية ، ولا يزال كثيرون منهم على قيد الحياة ، وتعيش ذكراهم دائماً وأبداً ، على أن أكثر المؤسسات المراكشية عند قدومنا كانت ما تزال قائمة ... وكانت هناك عدة مراكز تجارية لها وكلاء في كبريات الموانئ الإنجليزية والألمانية والإيطالية ، وفوق ذلك كله وجدنا طبقة من اليسوريين متنورة وغنية وقوية ، يضاف إلى ذلك أن عامة الشعب سليمة من الجحود ... فهي عاملة نشيطة ظامئة إلى المعرفة قابلة للتجديد ، متمسكة بالأرض والملكية والزراعة » .

هذه العزة القومية المستندة إلى وقائع قريبة كانت سبباً بالإضافة إلى تاريخ
مراكش الطويل المجيد في استعجال نهضة البلاد ضد الحماية الفرنسية والأسبانية .
واعل من سخرية الأقدار أن تكون هذه الحماية المزدوجة سبباً في أسباب
اليقظة المراكشية ؛ فلقد اندفع الفرنسيون اندفاعاً شديداً في تطبيق سياستهم
الاستعمارية ، فكانت هذه الشدة سبباً من أسباب تنبيه الشعب إلى ما يراد به
كما تربصت السياسة الأسبانية في تنبيل المراكشة والحداع على النحو الذي
شرحناه فكانت سبباً من أسباب تنبيه الناس عاجلاً إلى خطتها التي كشفت
عن نواياها البعيدة . ولذلك نستطيع أن نقرر حقيقة تاريخية هي أن السياسة
الفرنسية والأسبانية المندفعة خلت من الحكمة ؛ تلك الحكمة التي كان من الممكن
أن تهوى بالبلاد في سبات عميق ، ولكن عنف السياستين واستعجالهما للحوادث
واندفاعات الرجال الذين نيط بهم تنفيذ هذه السياسة — كل ذلك أفضى إلى
تنبيه الشعب تنبيهاً مريعاً ، كان من الممكن أن يتأخر عن ميعاده .

ولكن من الإنصاف أن نقول إن المسألة لا ترجع فحسب إلى العزة
القومية المكيئة ، ولا إلى عنف السياسة الاستعمارية ولكنها ترجع أيضاً إلى
هذه الحركات الاستقلالية التي انتشرت في الشرق عامة وفي تونس والجزائر
خاصة ، فاستعجلت قيام النهضة السياسية في مراكش . وإذن فقد كان من
حسن حظ هذه البلاد أنها لم تسقط مبكراً ، وكان من حسن حظها أيضاً أن
السياسة الدولية ظلت محافظة على استقلالها إلى أن وصلت بين فترة السقوط
وفرة النهوض .

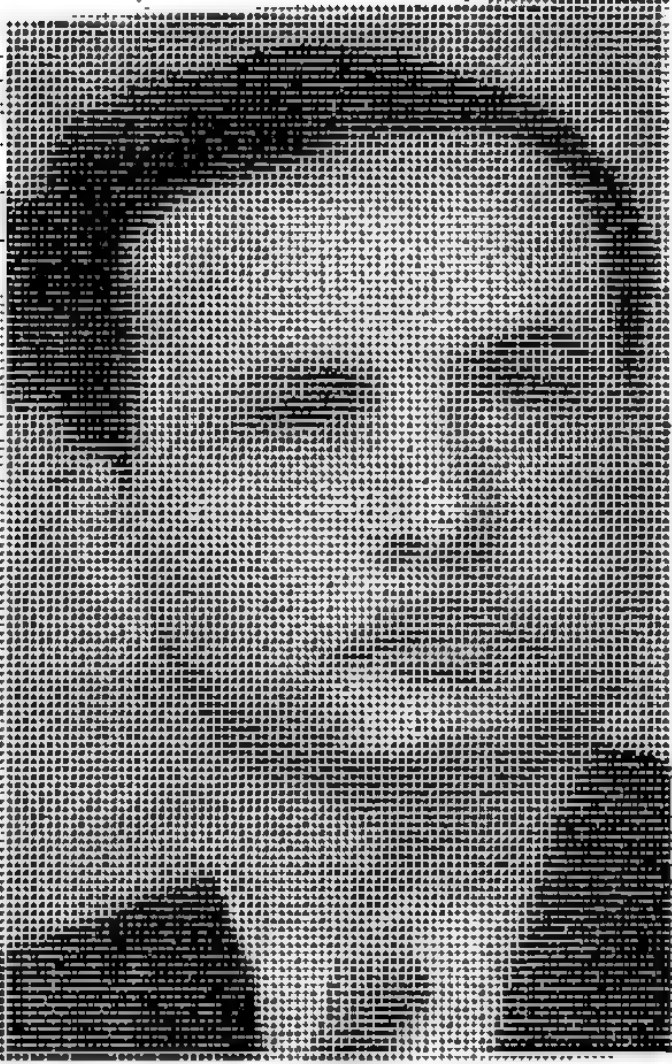
ومهما يكن من شيء فقد انطلقت العواصف الوطنية من عقابها في يوم ١٦
مايو سنة ١٩٣٠ واندفعت اندفاعاً شديداً دون أن تستند في هذه المرة إلى السلاح ،
بل دون أن تقيم وزناً للحديد والنار ، ولا شك أن هذه المدة القصيرة منذ فرض
الحماية سنة ١٩١٢ أي ١٨ سنة بما تخللها من حروب مستمرة إلى سنة ١٩٣٥ .

هذه المدة أقصر مدة يمكن أن يسقط فيها شعب ثم يستيقظ دون أن تكون هناك أية فترة للراحة في مقاومته المسلحة ، ثم في مقاومته السياسية ، إذ لم تنته المقاومة العسكرية إلا بعد أن اطمأنت إلى أن أختها السياسية قد ورثتها حقاً .

في سنة ١٩٣٠ كان ما يمكن أن نطلق عليه « أبناء الحماية المتذصرين » قد أصبحوا شباناً يؤمنون بقوميتهم ، ويشعرون بواجبهم نحو بلادهم ، فلم يترددوا لحظة واحدة في الاصطدام بالحماية الفرنسية اصطداماً استطاعوا أن يبرهنوا فيه على مدى شعورهم بوجود بلادهم ، وعلى إيمانهم بقوتهم المعنوية التي تستطيع الصمود في وجه الحديد .

ولا يهمنا أن نقف هنا عند الحوادث ، كما يهمنا أن نقف عند الأفكار ، فلقد انتهت حوادث سنة ١٩٣٠ وما كادت تنتهي مدد الاعتقال — فقد اعتقل الشبان الصغار الذين قادوا المظاهرات ضد الرسوم البربري — حتى انحسرت الحوادث عن تأليف هيئة تدعى (كتلة العمل الوطني) لا يربطها بالحياة سوى إيمان أعضائها الصغار بها .

وقد استطاع هؤلاء الشبان الصغار (فوق وتحت سن العشرين) أن ينتشروا في مراكش كلها وفي فرنسا ، وينشروا دعاية محدودة لم تلبث أن انتشرت في الشعب انتشار النار في الهشيم . وقد ساعدتهم (الرسوم البربري) على خلق جو من التذمر ، واستطاعت في خلال مدة وجيزة أن تخلق لها صحيفة في باريس باللغة الفرنسية (المغرب) ، وهي مجلة شهرية اتجهت إلى فضح مساوئ الاستعمار الفرنسي وتصرفات من يقومون بتطبيق السياسة الاستعمارية من الحكام المراكشيين والفرنسيين ، ثم صحيفة أخرى صدرت في مراكش باللغة الفرنسية (عمل الشعب) اتجهت نفس الاتجاه ، وكان الغرض منها التأثير على الجالية الفرنسية ، ولم يكن في استطاعة القوانين الموجودة أن تسمح بأن يتسع النشاط أكثر من هذا .



ولكن القانون كان يسمح بأن يتقدم
شاب نحيف الجسم ، ضعيف البنية ، لم يكن
يتجاوز سن العشرين إلا بقليل ، جبار
الإيمان ، هائل العناد بافتتاح دروس ليلية في
جامع القرويين ليتحدث فيها إلى الناس —
أى إلى جمهور غفير — حديثاً ظاهره ديني ،
وباطنه شديد الاتصال بالسياسة إن لم يكن
هو السياسة بعينها ؛ ذلك الشاب هو علال
الفاسي .

السيد علال الفاسي

وظلت الحوادث تتقلب من سنة ١٩٣٠

إلى سنة ١٩٣٧ استطاع في خلالها هؤلاء الشبان أن يصدروا صحفاً وطنية في
تطوان وفي الرباط — ونسجل منها صحيفتي (الأطلس) و (الحياة) وهما أول
صحيفتين حرتين صدرتا باللغة العربية في ظل الحماية — فكان للصحيفة الفرنسية
والصحيفتين العربيتين وللمجلة عربية أخرى كانت تصدر في تطوان بعنوان
(السلام) مفعول السحر في انتشار الوطنية بين الجماهير .

وقد اصطدم الوطنيون الجدد بالفرنسيين اصطدامات خفيفة خلال هذه المدة ،
فكان الفرنسيون يستعدون عليهم رجال الدين تارة ، ثم يلجأون إلى اتهامهم
بتهم مختلفة تارة أخرى .

وقد أصدرت السلطة أمرها بحل « كتلة العمل الوطني » فما كادت تفعل
ذلك وتعتقل رجال « الكتلة » حتى وجدت نفسها عاجزة عن الاستمرار في
سياسة القمع ، فأطلقت سراحهم ثانية بدافع لا نعدم له تأثيراً من القصر الملكي .
وإذا كانت هناك بعض العجلة في نشأة الحياة الوطنية في مراكش فقد كانت
هناك أيضاً بعض العجلة في انشقاقها ؛ فقد أصدرت السلطة أمرها بحل « كتلة

العمل الوطني » وكانت أقرب إلى جمعية منها إلى حزب سياسي منظم ، فلما انتشعت الأزمة رأى هؤلاء الشبان أن الفرصة قد واثقتهم بعد تراجع الفرنسيين لتأليف حزب سياسي منظم ، والحصول على حق حصلت عليه من قبل تونس والجزائر ، وهكذا تألف الحزب الوطني وهو أول حزب سياسي منظم في البلاد ، وذلك سنة ١٩٣٦ وقد كانت جمعية « كتله العمل الوطني » تتألف من أعضاء من منطقتي الحماية الفرنسية والأسبانية ، فلما تألف الحزب الوطني في منطقة الحماية الفرنسية كان أول انشقاق تأليف حزب باسم آخر هو حزب الإصلاح الوطني في منطقة النفوذ الأسباني ؛ فكان ذلك بمثابة انصياح ضمني لظروف التقسيم التي قضت بها الحماية في مراكش .

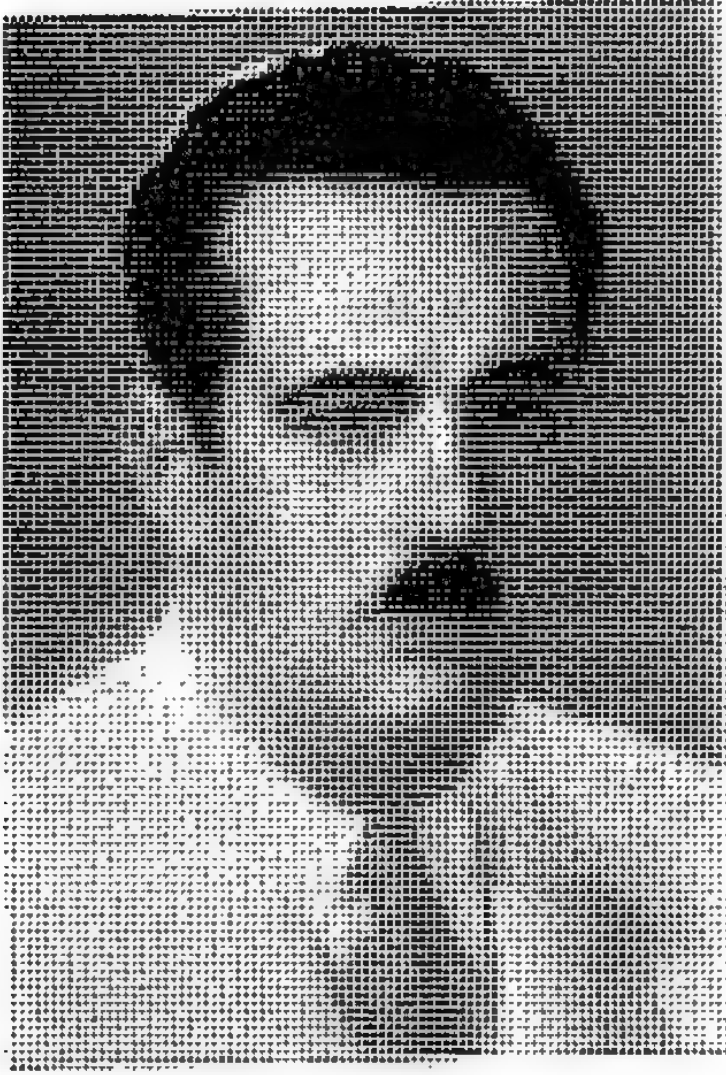
ولكن هذا الانشقاق لم يقف عند هذا الحد ؛ فلم يكف بتألف الحزب الوطني حتى اعترضت أعضائه مشكلة رئاسة الحزب ، وكان قد برز في جماعة الوطنيين شابان أحدهما السيد علال القاسي ، وهو يستند إلى دروسه الوطنية التي أسلفنا القول فيها ، وثانيهما السيد محمد الحسن الوزاني وهو شاب تخرج من المدارس الفرنسية وأشرف على تحرير صحيفة « عمل الشعب » .

وقد قضى اتجاه كل من الرجلين والأعمال التي قاما بها أن تبرز للأول دعاية شعبية قضت بأن ينتخبه أعضاء الحزب رئيساً ، وكان هذا الانتخاب بالإجماع مع استثناء صوت السيد الوزاني المنافس ، وهكذا دب الخلاف في الصفوف ، وضاعت جميع الجهود التي بذلت في سبيل لم الشمت .

كان السيد الوزاني يقول إن أعضاء الحزب الجديد قد تأمروا به حينما انتخبوا منافسه ، وكان الأعضاء الآخرون يقولون إن وسيلة كسب الأصوات — على أسوأ الفروض — لا تؤثر في ديمقراطية الانتخابات ، ولذلك فلا حق للسيد الوزاني في إطلاق لفظ المؤامرة عليها .

وهكذا نشأ حزبان وطنيان في منطقة الحماية الفرنسية : أحدهما « الحزب

الوطني « برئاسة السيد علال الفاسي ، والثاني « حزب الحركة القومية » برئاسة السيد محمد حسن الوزاني ، وكان الحزب الأول يضم جميع الشبان الذين برهنوا في « كتلة العمل الوطني » على المقدرة السياسية ، وبرزوا في الدفاع عن حقوق البلاد ، وتحملوا التضحيات ، بينما ظل الحزب الثاني شديد الفقر في الرجال ، واتسمت جهوده بطابع التكرار لجهود الحزب الوطني ، شأن الأحزاب الانفصالية التي لا يقوم انفصالها على مبدأ من المبادئ الواضحة .



السيد عبد الخالق الطريس

وقد حصل نفس الشيء في منطقة النفوذ الأسباني ؛ إذ تألف حزب سياسي برئاسة السيد عبد الخالق الطريس ، وهو كاتب سياسي وخطيب مفوه شق طريقه إلى المقدمة بعد وفاة السيد الحاج عبد السلام بنونة الذي قاد الحركة الوطنية في تلك المنطقة بنجاح يحملنا على ذكر اسمه ونحن نرمم معالم الحركات الحزبية في مراکش ، لما امتاز به من حكمة ، ولما قام به من مجهودات أسفرت عن نشوء هذه الحركة الوطنية في

منطقة الشمال . وتحت تأثير عوامل شخصية مماثلة لما حصل في الجنوب آثر السيد محمد المكي الناصري أن ينفصل عن الحزب ، ويؤلف حزب « الوحدة المغربية » ولا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن هذا الحزب كان بمثابة ترادف لاسم رئيسه لا لادم انضمام أحد إليه فحسب ، ولكن لأن نشاطه في المدة القصيرة التي عاشها كان يتلخص في نشاط رئيسه ، وهو شخص لا بأس بتفكيره ونشاطه ، ولكن الظروف المغربية التي حامت حول طبيعة الإخلاص في حركته حتى قضت عليها .

هذه هي الوضعية الحزبية في مرا كش قبل الحرب الأخيرة ، ولعلنا لا نحتاج إلى أن نشير إلى التفاهم الذي قام بين الحزب الوطني وحزب الإصلاح بسبب كونهما حزبين رئيسين ، وإلى التفاهم الذي قام بين حزبي الحركة القومية والوحدة المغربية بسبب الطابع الانفصالي الذي اتسم به ، ولا غبار على نشاط السيد الوزاني وتفكيره ، ولكن السراييب المخفوفة بمواطن الزلل التي اندفع فيها بسبب منافسة حزبية كان يمثل فيها جانب الأقلية جعلت الشبهات تحوم حول حركته ، وهي الشبهات التي أودت بحزبه أو كادت كما سنرى .

هكذا تطورت الحزبية في هذه الفترة التي تمتاز بطابع خاص في مجهوداتها

الوطنية التي نستمر في الحديث عنها في بقية هذا الفصل .

كانت أهم غاية استطاع أن يحققها هؤلاء الشبان هي بعث الشعور القومي في نفوس المراكشيين ، بحيث لم يمر وقت طويل حتى أصبحوا جميعاً يشعرون بحقيقة الموقف ، ويفهمون الأهداف الواضحة التي يرمى إليها الاستعمار في هذه البلاد ، وبذلك قضى على التردد الذي ظل يسود الجماهير منذ فرض الحماية ، وحلت محله فكرة واضحة المعالم لا يختلف فيها اثنان ، هي أن هذه البلاد يجب أن تبذل كل ما تستطيع من جهود لأجل استرداد الحقوق التي غصبها الفرنسيون والأسبان .

وقد كان الدرس الديني الذي كان يلقيه الشاب السيد علال الفاسي باعثاً من بواعث الإحساس بالذات والشعور بالواجب و بث الشجاعة في القلوب .

كما كانت الصحف التي استطاع هؤلاء الوطنيون أن يصدروها في ظل الحماية مدة قصيرة سبباً من الأسباب التي ساعدت على انتشار الإحساس الوطني ، بالرغم من أن الحماية لم تسمح لها بالصدور إلا تلك الفترة الوجيزة ؛ فقد كانت هذه الصحف تميظ اللثام عن أعمال الموظفين المنكورة ؛ تلك الأعمال التي كانت ترتكب في الماضي في صمت دون أن يطالم عليها أحد ، فيذهب ضحيتها عشرات بل مئات من المراكشيين الأبرياء ، ولذلك فقد رأت السلطة أن تصدر أمرها

بإغلاق هذه الصحف جميعاً ، ومن بينها صحف وطنية كانت تصدر باللغة الفرنسية . كما أرسلت في مختلف المناسبات وفود إلى باريس ومدرّيد للاتصال برجال الحكومة والأحزاب فيهما ولإفهامهم ما لا بدّ أنهم يجهلون عن الحالة في مراكش ، ثم للقيام بالدعاية الضرورية في الأوساط السياسية ، وكان الداعي إلى ذلك هو كشف رجال السلطة أمام الحكومة الفرنسية والحكومة الأسبانية بعد أن كانوا يتمتعون بحرية تيسر لهم إخفاء جميع الحقائق عنهما ، بل أصدر هؤلاء الوطنيين في باريس مجلة أسماها « المغرب » باللغة الفرنسية شارك في تحريرها كثير من الكتّاب الفرنسيين ، وكان هدفها الأول أن تقدم الأمثلة والبراهين على الأعمال القاسية التي يرتكبها الموظفون الفرنسيون والأسبان في الظلام حتى يطلع عليها الشعب الفرنسي .

أضف إلى ذلك أن هؤلاء الشبان اتجهوا في نفس الوقت إلى تأسيس عشرات من المدارس في مختلف المدن لتحقيق هدفين : أولهما سد النقص الموجود في المدارس الحكومية التي لم تكن كافية ، وثانيهما إنقاذ الأطفال من التعليم الحكومي الخلو من الروح الوطنية والبعث على الإحساس بالذات .

وقد كانت هذه المدارس سبباً في تربية جيل من الوطنيين أصبح اليوم هو بدوره يشرف على التعليم الحر ، والكتابة في الصحف ، ومن بينه أفراد استطاعوا أن يخرجوا إلى مصر وفرنسا وواصلوا دراستهم العالية فيهما ورجعوا إلى البلاد ليقوموا بواجباتهم الوطنية .

وقد استغل الشبان كل وسيلة لبث دعايتهم ، ومن ذلك عرض الروايات الوطنية في المسارح ، واستغلال المواسم والأعياد لإلقاء الخطب والقيام بالمظاهرات . وبالرغم من تطور الحزبية في البلاد فإننا نستطيع أن نسجل هنا أن هذه الفترة خلت من المظاهرات الحزبية على صفحات الجرائد ؛ فقد ظل الخلاف الحزبي عاملاً من عوامل التنافس دون أن يكون باعثاً على الإسفاف ، وذلك

بالنسبة إلى الجميع ، ولا يستثنى من هذا الحكم إلا حزب الوحدة المغربية ؛ فقد دأب رئيسه السيد المكي الناصري ينشر مقالات افتتاحية في صحيفته « الوحدة المغربية » كلها مهاترة وسباب ، ولكن لم يكن لذلك أى تأثير ؛ إذ لم ينبر أحد لرد عليه من ناحية ، واستقبلت هذه المقالات باستهجان عام من ناحية أخرى ، الأمر الذى جعل الصحيفة تسمى بخطى سريعة إلى الإفلاس كصحيفة وطنية .

هذه الفترة أطلقنا عليها فترة المطالبة بالإصلاح ؛ لأن أهداف الحركة كما يتبين ذلك من مجهوداتها كانت تسعى إلى مطالبة الحكومة بتحقيق مختلف الإصلاحات التى كان الوطنيون يطالبون بها .
وفى سنة ١٩٣٣ رأت (كتلة العمل الوطنى) قبل أن تنشق القيام بدراسة واسعة فى مختلف شؤون البلاد ، وبنيت على ذلك قائمة من الإصلاحات التى كانت تطالب بها ، وبناء على تلك الدراسة وضعت لأئمة المطالب الوطنية التى قدمتها الكتلة إلى حضرة صاحب الجلالة الملك وإلى الحكومة الفرنسية والأسبانية ، وقد اتسم هذا العمل بطابع من الحكمة بالغ الأهمية ؛ إذ صور الوطنيين حتى أمام الفرنسيين والأسبان فى صورة الذين يطالبون حقيقة بمطالب منطقية ومعقولة ولكن كتب النصر فى النهاية للرجعيين .

وسارت الحركة موفقة منذ بدأت عملها العلنى سنة ١٩٣٠ ، واصطدمت بالحكومة مرتين أو ثلاثاً خلال هذه الفترة ، ولكن هذه الاصطدامات كانت تنتهى بإسلام ، حتى إذا عين الجنرال نوجيس فى منصب الإقامة العامة بدأ يحكم سيطرته على البلاد ، ويضيق الخناق على الوطنيين ، وذلك طبقاً لخطه واسعة النطاق وضعت لخناق الوطنية فى المغرب العربى كله — إذ كانت الخطه تطبق فى نفس الوقت فى الجزائر وتونس — فكان يهددهم ويتوعددهم ويستدرجهم إلى أن بدأت سنة ١٩٣٧ تقترب من نهايتها ، وهناك استطاع أن يحصل على موافقة حكومة الجمهورية الثالثة لإنزال ضربته القاسية الماحقة بالوطنيين فأصدر

أمره بحل الحزب الوطني ، وألقي القبض في شهر أكتوبر على السيد علال الفاسي رئيس الحزب ونفاه إلى أفريقيا الإستوائية حيث ظل منفيًا إلى مايو سنة ١٩٤٦ ، وكذلك ألقى القبض بعد ذلك على السيد محمد الحسن الوزاني لما أبداه من تضامن مع الحزب الوطني وأبعده إلى « أيتزر » بمجنوب مراکش حيث ظل مبعداً نفس المدة ، كما ألقى القبض على عشرات آخرين من الوطنيين وزج بهم في السجون حيث عذبوا عذاباً شديداً أزهد أرواح البعض منهم .

ولسنا نستطيع أن نتأكد هنا من أن الظروف الحربية هي التي دعت الحكومة الفرنسية إلى موافقة الجنرال نوجيس على اتخاذ تلك الخطوات الجريئة ، أو أن ذلك كان يرجع إلى نجاح دسائس الرجعيين الاستعماريين .

وهكذا بدأت غيوم الحرب العالمية الثانية تقلب ، ورجال الوطنية في مراکش مبعدون أو ملقى بهم في السجون ، ثم ازداد الموقف سوءاً ولا شك بسبب نشوب الحرب العالمية . أما في منطقة الشمال فقد كان الكولونيل بكبدير يلعب أثناء ذلك لعبته الكبرى للقضاء على الوطنية بواسطة إمدادها بالمال اشراء ذمم الوطنيين ، وقد كاد ينجح نجاحاً تاماً فاستمرت الصحف في الصدور ، واستمر حزب الإصلاح في العمل ، وقامت حركة لا بأس بها ، وكان أهم ما استطاعت هذه الحركة تحقيقه إرسال بعثتين علميتين إلى القاهرة للتزود بالعلم في المعاهد العالية ، فتخرج معظم أفرادها ورجعوا إلى بلادهم مزودين بهذه الثقافة ، وكانت إحدى البعثتين تابعة لحزب الإصلاح والأخرى تابعة لحركة الوحدة المغربية ، وكانت الحكومة تنفق عليهما .

ولكن كان لا نكشف النوايا الأسبانية ولتطور ظروف السياسة العالمية ، وللرجات العنيفة التي أصابت جميع الدول بسبب الحرب ، وللحوادث التي حصلت في هذه البلاد نفسها على نحو ما سنرى أثر واضح ملموس في تكييف الوطنية المراكشية في شكلها الجديد .

وبدا هذا الشكل الجديد يتبلور في قلبه النهائي في أخريات أيام الحرب سنة ١٩٤٤ كما سنرى في الفصل التالي .

الفصل الثامن عشر

خلال الحرب

نشبت الحرب العالمية الثانية وظلت الحوادث بعيدة عن مراکش إلى أن اندحر الجيش الفرنسي واحتلت الفرق الألمانية جزءاً كبيراً من فرنسا وقامت حكومة فيشي ، حينئذ بدأت الظروف تتغير في البلاد تحت تأثير عاملين : أولهما بروز شخصية حضرة صاحب الجلالة محمد الخامس كمؤثر مهم في السياسة ، بعد أن لم تعد الظروف تساعد الجنرال نوجيس على الاستمرار في استبداده ، فقد بلغ جلالته أشده في ذلك الحين ، وكان قد لمس عن قرب — طول المدة التي تولى فيها العرش ، أي من نوفمبر سنة ١٩٢٧ — نوايا السلطة الفرنسية والأسبانية في البلاد؛ الأمر الذي لم يعد معه أي شك في أن الحياة لن تعود في مراکش إلى سالف عهدها من الازدهار ما دام الفرنسيون والأسبانيون مسيطرين عليها .

وثانيهما الوعود البراقة التي ما فتى الحلفاء في مختلف الأوقات يلوحون بأنهم سوف يحققونها متى ما تم لهم النصر ، فخيل للعناصر المتنورة في مراکش أن الوقت قد حان للاستفادة من الظروف الجديدة التي خلقتها الحرب ، فكرسوا جهودهم لاغتنام الفرصة لتحقيق تحرير البلاد .

في ذلك الوقت وبعد التجارب التي مرت بها الوطنية المراكشية منذ بدأت نشاطها ، والضربات الشديدة التي تلقتها من السلطات الفرنسية والأسبانية ، واستمرار هاتين السلطتين استمراراً خالياً من كل رحمة في استنزاف خيرات البلاد دون أي مقابل ، وإصرارهما على منعها من التمتع بأبسط أنواع الحريات —

انتهى كل ذلك بالجميع إلى هذا المبدأ الجديد الذي بدأ يشق طريقه إلى الأذهان ، وهو ضرورة تحقيق الاستقلال قبل التفكير في أى موضوع آخر .

كان الوطنيون يعتقدون قبل الحرب أن الإصلاح هو الخطوة الأولى لتحقيق الاستقلال ، لأن بلادهم ما تزال في حاجة إلى مجهودات جديدة تساعد على التمكن من القدرة على حكم نفسها بنفسها دون الاعتماد على معونة أحد ، ولكن طبيعة السياسة الفرنسية والأسبانية في مرا كش جعلت هؤلاء الوطنيين يغيرون رأيهم ، بحيث أصبحوا يعتقدون أن بلادهم لن تستطيع أن تصل إلى اليوم الذي تجد فيه نفسها قادرة على تولى شؤونها ، مادام فيها المحتلون ، وهكذا أصبح الاستقلال في رأيهم هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الإصلاح ، بعد أن كان الرأي قبل الحرب هو أن الإصلاح وسيلة إلى الاستقلال .

وهذا تطور جوهري في السياسة الوطنية ، ولكنه منطقي ، فقد كانت فترة المطالبة بالإصلاح قبل الحرب ضرورية لأنه لولا هذه الفترة وما اشتملت عليه من تجارب قاسية ، لما توفرت للوطنيين الأدلة الضرورية العملية على هذه الحقيقة .

لقد كانت التجارب التي مرت بهذه البلاد منذ سنة ١٩١٢ تزيد على الكفاية للتدليل على هذه الحقيقة التي لم تعد اليوم تقبل النقص . جاء الفرنسيون والأسبان إلى هذه البلاد باسم الإصلاح ، ونصت معاهدة الحماية على الأبواب الستة التي سوف يشملها هذا الإصلاح ، وقد ناقشناها باباً باباً وعرفنا كيف تم الإصلاح لتحقيق مصالح السلطتين والجاليتين على حساب مصالح المراكشيين ، وحينما هب هؤلاء الوطنيون يطالبون بتحقيق الإصلاحات التي نصت عليها الحماية زج بهم في السجون .

كان الغرض من الإصلاح المذكور هو رفع مستوى الشعب حتى يستطيع أن يحكم نفسه بنفسه ، أما ما حصل فهو العكس ، فقد دأبت السياسة الفرنسية

والأسبانية على « إخفاء » المعارف الحديثة عن المراكشيين ، لكي يقال عنهم دائماً إنهم غير أكفاء لتحقيق هذه الغاية . والنتيجة الحتمية لكل هذا هي أن الاستقلال هو الخطوة الأولى التي يجب أن تتحقق إذا أريد إصلاح هذه البلاد إصلاحاً حقيقياً .

ومهما يكن من شيء ، فقد جاءت حوادث الحرب مشجعة على هذا الاتجاه ، ولأجل أن يتصور القارئ الوضعية على حقيقتها ، لا بد أن نسرد هنا بعض الوقائع التي تمت بعد الهزيمة الفرنسية .

حكومة فيشي :

كان الأهالي ينظرون إلى فرنسا على أنها دولة عظمى قبل أن يهزمها الألمان . وكانت صفة القوة التي تتمتع بها داخل البلاد ، صورتها في صورة القاهرة الذي لا يغلب ، وصورة « دولة الحضارة » التي تدين لها الإنسانية جمعاء في النواحي الأدبية والثقافية . ولكن هذه الصورة انهارت كلها أمام انهزام الجيش الفرنسي ، وما تكشفته عنه تلك الهزيمة من عدم القدرة والكفاءة وسوء النظام وهلهلة النفوس ، وذلك أمام البراعة الألمانية في الفنون المختلفة ، ثم أمام روعة الصمود الإنجليزي ، والمثال الذي ضربه ذلك الشعب في الصبر على المكاره وتضحية المصالح والإخلاص للوطن ، ثم بعد ذلك أمام الصناعة الأمريكية وقدره الولايات المتحدة الهائلة في أحدث الفنون — كل ذلك صور فرنسا أمام الأهالي في صورة دولة لا يمكن أن يرد لها ذكر عند التحدث عن الدول العظمى ، وكانت الصور التي تقدمها إليهم حكومة فيشي أبشع ما يمكن أن يوصل إلى مثل هذه النتائج ؛ فقد وصلت إلى البلاد لجنة ألمانية انصرفت إلى القيام بدراسات فنية خالصة كانت تقدم خلاصتها في تقارير مسهمة إلى الحكومة الألمانية التي لا يستطيع أحد أن يتكهن بما كانت تضمره لهذه البلاد تكهنات دقيقة ، وإن

كان من الممكن لفت النظر إلى ما أسلفناه عن الخلاف الذي نشب في أوائل القرن الحالى بين ألمانيا وفرنسا بسبب هذه البلاد .

وقد حاول جلالة الملك أن يحمى مملكته من حكومة فيشي قدر المستطاع ، فكان يقف ضد قوانينها ، ويمنع تطبيقها . وظل الجنرال نوجس فى منصبه بعد ذلك لانه صفة الحكومة فى بلاده ، وكان أقصى ما يرغب فيه هو المحافظة على هذا المنصب ، فظل ينفذ أوامر الحكومة ؛ الأمر الذى دعا الفرنسيين إلى المطالبة بعزله ومحاكمته بعد تحرير فرنسا ، وهروبه إلى البرتغال حيث يعيش منفياً إلى الآن .

كانت فى مراكش اللجنة الألمانية ، وكانت المنطقة الشمالية مفتوحة أمام الألمان لعلاقتهم الطيبة بحكومة الجنرال فرانكو ، وكان بعض الوطنيين المراكشيين فى أوربا أيام الاحتلال الألمانى ، وهذا ما أعطى الفرصة لجس النبض الألمانى سواء فى مراكش أو فى برلين . ولكن تبين لهؤلاء الوطنيين أن الألمان مثل الفرنسيين لا يضمرون خيراً لهذه البلاد ، وأن كل ما يهمهم منها هو الاستيلاء على خيراتها ، ويكفى أن تقول إن اللجنة الألمانية التى ظلت بها حوالى سنتين لم تحاول أن تتصل بأحد من أبناء هذه البلاد ، أو تدرس الاتجاهات الوطنية بها وإنما ظلت تعيش فى برج من العاج إلى أن تزحت عنها دون أن تخرج يوماً عن صلفها وكبريائها .

صمود الحلفاء ووعدهم وزفلات :

وفى أواخر سنة ١٩٤٢ انتهى هذا كله ، واقتحمت حملة الحلفاء العسكرية شواطئ مراكش ، فأصدر الجنرال أمره بمقاومتها ، ونشبت الحرب بين الحلفاء والفرنسيين ، ولكن جلالة الملك استدعى الجنرال وأمره بإصدار الأمر بوقف القتال ، فعلى الفرنسيين إذا أرادوا أن يخرجوا إلى عرض البحر

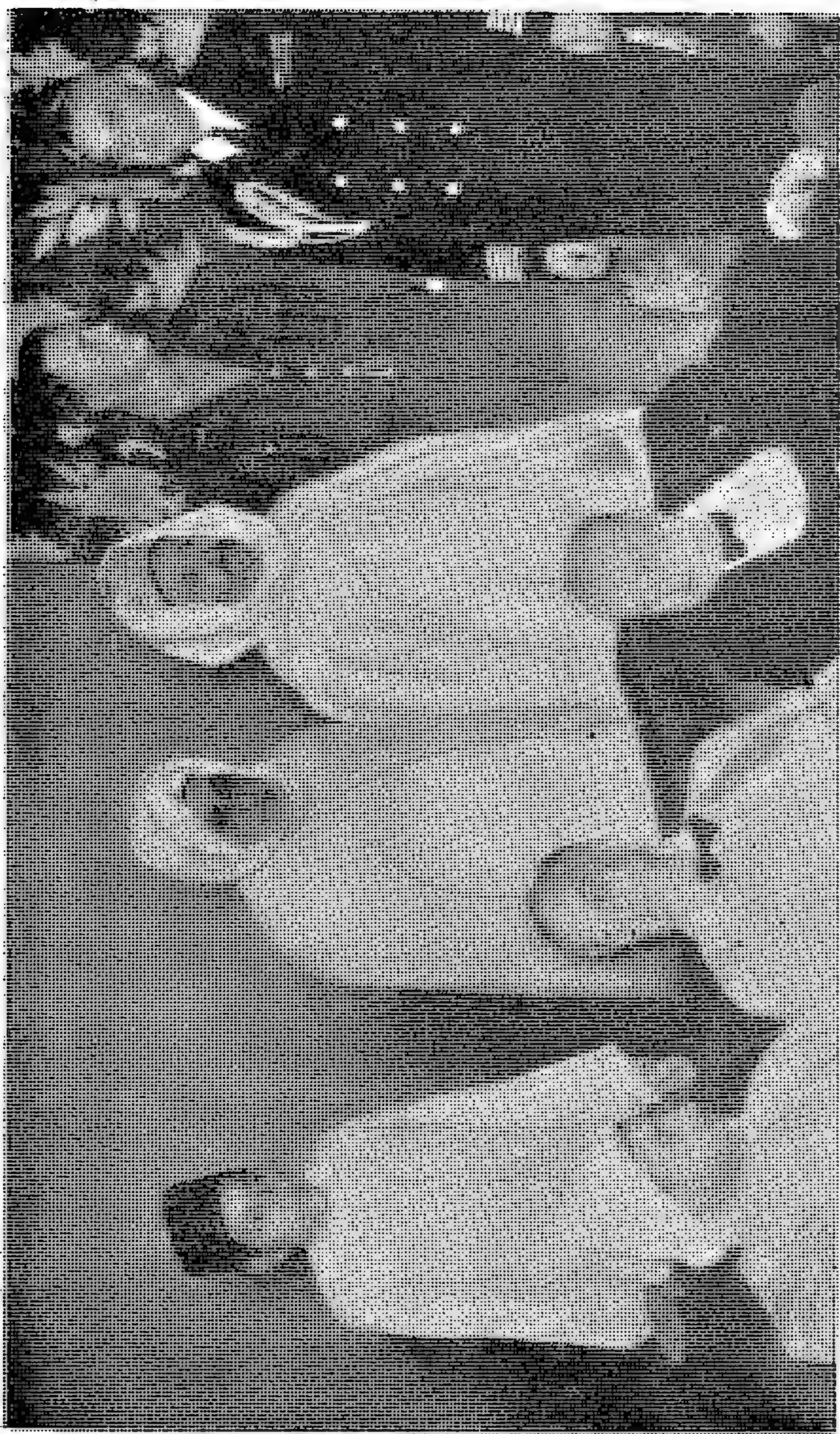
ويخوضو المعركة في المياه ، حيث لا يوجد سكان أجنب من المعركة تجب المحافظة على أرواحهم . وهناك وبدافع من عوامل أخرى في طبيعتها القوة الأمريكية ، اضطر الجنرال إلى إصدار الأمر بوقف القتال . هذا مع العلم بأن جلالته كان قد أعلن الحرب على ألمانيا سنة ١٩٣٩ إلى جانب الحلفاء ، ثقة بالوعود التي أكتروا من الحديث عنها قبل الحرب من ناحية ، ثم نفوراً من الأساليب الألمانية في الحكم من ناحية أخرى .

وفي يناير سنة ١٩٤٣ قدم إلى مدينة الدار البيضاء الرئيس روزفلت ومستر تشرشل لتنسيق الخطط الحربية وللتوفيق بين الجنرال ديغول ومن ورائه انجلترا ، والجنرال جيرو ومن ورائه أمريكا .

وكان الرئيس روزفلت يشمل برعايته دائماً هذه الشعوب المقهورة على أمرها والتي نكبت بالاستعمار الأوربي ، ولذلك كان شديد العناية باستطلاع أحوال الأهالي في تونس والجزائر ومراكش ، وقد قال بعد ذلك قواته المشهورة : « إن الاستعمار الفرنسي أسوأ ما يمكن أن ينكب به شعب من الشعوب » .

اتصل الرئيس الراحل بطبقات مختلفة من الفرنسيين فأسهب له الجنرال نوجيس القول فيما يمكن أن يبتزه من مراكش لصالح الحلفاء ، وعند ما قابل الجنرال جيرو انصرف هذا إلى الحديث عن الجيش الجرار الذي يمكن أن يؤلفه من الأهالي إذا ما توفرت له المعدات الأمريكية ، وكان هم الجنرال ديغول أن يطيل الحديث عن عظمة الامبراطورية الفرنسية . وغضب الرئيس في المساء وتحدث إلى ابنه إليوت عن هؤلاء الفرنسيين الذين لا يفكرون حتى في أيام محنتهم في مصلحة الأهالي الذين شردوهم ، وابتزوا أرزاقهم ، دون أن يقدموا إليهم في مقابل ذلك شيئاً . وقد ختم الرئيس حديثه بالتعبير عن رغبته في مقابلة جلالة الملك ليعرف مدى عنايته بشعبه التعس .

وفي ٢٢ يناير تناول جلالة الملك طعام الغداء على مائدة الرئيس الأمريكي



أخذت هذه الصورة التاريخية أثناء مؤتمر الدار البيضاء ، وهي تمثل : حضرة صاحب الجلالة محمد الخامس ملك مراکش المعظم ، ولى يساره الرئيس روزفلت ثم المستر تشرشل . الواقفون من اليسار : صاحب السمو الملكي ولي العهد ، ثم رئيس الوزارة ثم رئيس القسريات ثم اليوت روزفلت ، ثم معاون الرئيس البعري .

بمحضور رئيس الوزارة الانجليزية ، وامتنع وجه تشرشل حينما سمع نصائح روزفلت إلى جلالة الملك بأن يشتد في المحافظة على ثروة بلاده المدنية إذا كان يريد الحصول على الاستقلال ، وحذره من تسرب هذه الثروة إلى أيدي الأجانب . وعبر لجلالته عن استعداد أمريكا لتقديم المعونة اللازمة لتكوين طائفة من الفنيين المراكشيين في معاهدها العلمية بصفة عاجلة ، تمكنهم من استقلال المعادن في البلاد ، وأفاض الرئيس بعد ذلك في الحديث عن عالم ما قبل الحرب وعالم ما بعد الحرب ، قائلاً إن الفرق سوف يكون عظيماً بين العالمين بالنسبة للشعوب المذكورة بالاستعمار . كل ذلك ومستتر تشرشل يحاول أن يقطع الحديث أو يغير مجراه دون جدوى .

كان ذلك بحضور حليف متبرم متضيق ، ولم يكن من الممكن أن يبذل أمامه وعد أصرح من هذا ، ولكن هناك من يؤكد أن الرئيس روزفلت بذل لجلالته على أفراد وعداً أكثر صراحة ، ويفسر مدى هذا الوعد ما حدث به الرئيس ابنه عنه بعد أن تمت المقابلة ، من ضرورة إنقاذ المغرب العربي من الاستعمار بعد الحرب .

إذا أضيف هذا الوعد إلى تصريحات الرجال المسؤولين في بلاد الحلفاء عن العدل الدولي ، وإلى إعلان الحريات الأربع ، وإلى النتائج التي قلنا إن الوطنيين المراكشيين وصلوا إليها بعد تجارب الحماية — سهل علينا أن نفهم سر التطور من نظرية الإصلاح قبل الاستقلال إلى نظرية الاستقلال قبل الإصلاح .

حزب الاستقلال :

ظلت هذه العوامل تختمر في الأذهان بعد مؤتمر الدار البيضاء سنة كاملة إلى أن اجتمع حول الفكرة الجديدة كل الشباب المفكر ، وهنا برز شخص جديد



السيد أحمد بلافريج

ليحمل لواءها بينهم ، هو السيد أحمد بلافريج الذي سار بخطوات سريعة نحو المقدمة ، واستطاع أن يؤلف حزباً جديداً يضم إليه جميع العناصر الوطنية في البلاد ، أطلق عليه اسم « حزب الاستقلال » أعاد إلى الأذهان « كتلة العمل الوطني » التي حلت ، ولكن الحزب الجديد كان في الواقع يضم عناصر جديدة من المثقفين ، وذلك ما يجعلنا نؤثر القول بأنه كان حزباً جديداً ،

لا بالنسبة للفكرة التي ترعّمها فقط ، ولكن بالنسبة للعناصر التي استطاع أن يضمها أيضاً .

ومهما يكن من شيء ، فقد افتتح الحزب الجديد حياته بإعلان « وثيقة الاستقلال » ؛ وذلك في ١١ يناير سنة ١٩٤٤ ، وهي وثيقة تاريخية تشتمل على عشر حيثيات ، تتلخص في أن مراکش لم تعهد غير الاستقلال خلال تاريخها الطويل المجيد ، وأن نظام الحماية لم يحقق أى إصلاح من الإصلاحات التي تعهد بها ، وأن فرنسا حكمت البلاد حكماً مباشراً بدلا من أن تساعد على النهوض ، وأن الجالية الفرنسية احتكرت خيرات البلاد لنفسها دون أصحابها الشرعيين ، وأن الحماية قسمت الوطن الواحد تقسيماً جائراً فأصبح المراكشيون في كل إقليم معزولين عن مواطنهم في بقية الأقاليم الأخرى ، وأن الظروف التي قضت بفرض هذه الحماية قد انتهت ، وأن مراکش ساعدت فرنسا مساعدة فعالة في الحرب برجالها وخيراتها ، وأنها على أتم الاستعداد لتقديم أية مساعدة لها لأجل تحرير بلادها من الألمان الغزاة ، وأن دول الحلفاء وفرنسا منها - قد اعترفت في

ميثاق الاطمنطى بحق الشعوب فى حكم نفسها بنفسها ، وأنها قد ساعدت بعض الدول العربية الأخرى على نيل استقلالها ، وأن الشعب المراكشى يكون وحدة متماسكة تشعر بما لها من حقوق وما عليها من واجبات .

وبناء على هذه الحثيات ختمت الوثيقة بالمطالب التالية :

أولاً : المطالبة باستقلال مراكش ووحدة أراضيها فى ظل حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد محمد الخامس نصره الله .

ثانياً : الالتماس من جلالة السعي لدى الدول الأجنبية التى يهمها الأمر للاعتراف بهذا الاستقلال وضمانه ، ولوضع اتفاقيات تحدد — ضمن السيادة المراكشية — ما للأجانب من مصالح مشروعة .

ثالثاً : المطالبة بانضمام مراكش إلى الدول الموقعة على ميثاق الاطمنطى (الأول) ، والاشتراك فى مؤتمر الصلح .

رابعاً : الالتماس من جلالة الملك أن يشمل برعايته حركة الإصلاح الداخلى الذى تتوقف عليه بلاده ، وإحداث نظام سياسى شورى شبيه بنظام الحكم فى البلاد العربية الشقيقة .

وقد قدمت هذه الوثيقة إلى حضرة صاحب الجلالة الملك ، وإلى ممثلى كل من لجنة التحرير الفرنسية وحكومات كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وجمهوريات روسيا السوفياتية .

كان لهذا العمل أثر مروع لدى السلطات الفرنسية فى مراكش والجزائر (مقر لجنة التحرير) ؛ إذ خيل لها أن الوطنيين قد حصلوا على موافقة الولايات المتحدة قبل تقديم الوثيقة .

وبدأت وفود ممثلة لجميع طبقات الشعب تفد إلى القصر الملكى من جميع أنحاء المملكة مؤيدة لوثيقة الاستقلال ، واجتمعت بعد ذلك حكومة (الحزن) تحت رئاسة الملك فأيدتها أيضاً ، وهكذا تطورت الحركة لتتخذ صفة شعبية عامة .

ولكن السلطة الفرنسية التي كانت تترث خوفاً من تدخل الأمريكيين — وجيوشهم تحتل البلاد — ما لبثت أن اطمانت إلى أنه لا توجد علاقة بين الأمريكيين وهذه الحركة ، وحينئذ أصدرت أمرها في يوم ٢٩ يناير — أى بعد مرور ثمانية عشر يوماً على تقديم الوثيقة — بإلقاء القبض على أبرز أعضاء الحزب الجديد في القطر كله ، وعلى رأسهم أمين الحزب العام السيد أحمد بلافريج الذي نفته إلى كورسيكا . وذلك بتهمة الفاشية ، وعند ما ذاع خبر الثورات التي انتشرت في البلاد كلها أعلنت السلطات الفرنسية أنها قلائل أثارها أستاذ في إحدى المدارس الابتدائية بسبب ميوله الفاشية ...

وانقضت القوات الفرنسية المصفحة على مدن فاس والرباط وسلا والدار البيضاء ووجدة ، وأمعنت في قمع الحركة بحمد السلاح قمعاً لا رحمة فيه ، قتل بسببه عشرات من الوطنيين ، وألقي القبض على المئات منهم ، وعذبوا تعذيباً شديداً في المعتقلات العسكرية ، وجلدوا وسيقوا حفاة عراة في مناطق الثلج والصقيع ، وصمدت بعض هذه المدن في وجه القوات الفرنسية — مثل فاس — ما يقرب من شهرين كاملين ، قطع الفرنسيون عنها خلافاً التيار الكهربائي والمياه ومواد التموين . وبعد نهاية هذه الحوادث الدامية قدم المتهمون فيها إلى المحاكم العسكرية التي حكمت عليهم بالسجن لمدة تتراوح بين سنة وستين .

وكانت هذه الأعمال تجري تحت سمع السلطات الأمريكية وبصرها في نفس المكان الذي قال فيه الرئيس روزفلت منذ سنة واحدة فقط إن أمريكا لم تدخل الحرب لتعزيز استعباد فرنسا وإنجلترا لهذه الشعوب الحرة التي ابتليت باستعمارها . ولكن حاجة الولايات المتحدة لاكتساب عطف الشعب الفرنسي كانت ما تزال ضرورة من الضرورات التي لا بد من الاعتماد عليها قبل اقتحام قلعة هتلر الأوروبية .

وهكذا نكبت الوطنية المراكشية نكبة أخرى قبل نهاية الحرب ، كما

فكبت قبل بدايتها ، وسبق رجالها مرة أخرى إلى المنافى والسجون ، ولم تعد الحالة إلى طبيعتها مرة أخرى إلا بعد هذه الحوادث بما يزيد على السنتين ظلت مراکش تحكم خلالها حكماً عسكرياً استثنائياً يسيطر على جميع أنفاسها .

* * *

ونستطيع أن نلاحظ بصفة عامة في هذه الفترة من تاريخ البلاد أنها عانت إلى جانب هذه النكبات السياسية نكبات أخرى تتعلق بنقص شديد في الأقوات بسبب الجفاف وقيود التموين وسيطرة الفرنسيين والأسبان على جميع المنتجات ، إلى أن أفضى كل ذلك إلى مجاعة شاملة في سنة ١٩٤٥ .

وقد ازدادت عناية الولايات المتحدة بقضية مراکش في الحرب نتيجة لأن جيوشها كانت تحتل البلاد ، وارتاب الفرنسيون في هذه العناية ، ولكن تبين أخيراً أنها مقتصرة على الجوانب الاقتصادية ، وإن كانت تحرص على أن تكون لها سمعة طيبة بين الأهالي .

وفي خلال الحرب أيضاً وضعت أسبانيا حداً لكل تلك الجاملات الصورية التي كانت تحاول أن تهدي بها الوطنيين وتخدعهم وتستغلهم ، فحات جميع الهيئات الوطنية ، وعززت سيطرتها على المنطقة الشمالية ، وفتحت أبواب الهجرة أمام رعاياها ، وأغرتهم بمزاخمة الأهالي ، وبدأت تظهر هذه السياسة الخطيرة التي بلغت اليوم أوجها ، وهي العمل على جعل مصير منطقة مراکش الشمالية مصير المدن الساحلية التي قلنا إنها قد ضمت إلى أسبانيا ، بعد أن محق جميع المراكشيين فيها ، وعماد هذه السياسة الإيمان في إنزال النكبات بالشعب ليضعف اقتصادياً ويتلاشى وينقرض ، وفي خلال ذلك يحل الأسبان محله .

وقد كان كل شيء يدل خلال الحرب على أن فرنسا لن تتردد لحظة واحدة في مقاومة أي نشاط سياسي وطني ؛ فقد خلعت باي تونس الشرعي المرحوم محمد المنصف باشا ، وشردت الوطنيين في الجزائر ، فكان ذلك كله دليلاً على

أن الحرب — بدلا من أن تخفف من غلواء استعمارها — دفعتها على العكس من ذلك إلى مضاعفة سيطرتها .

على أنه إذا كانت الفترة التي عاشتها الوطنية المراكشية قبل الحرب والتجارب التي اكتسبتها فيها قد دفعتها إلى المطالبة بالاستقلال عن فرنسا فإن هذه الفترة التي عاشتها قد أفضت بها إلى الإيمان بأن هذا الاستقلال الذي تطالب به لا يمكن أن يأتي عن طريق الاتفاق مع فرنسا وأسبانيا لأن الدولتين تحيطان البلاد بسياج من حديد ، وتستطيعان أن تلحقا بها ما تشاءان من النكبات كما حصل في سنة ١٩٤٤ دون أن يسمع العالم الخارجي شيئا عنها ، ولذلك فلا بد من تدعيم نظرية الاستقلال بتحطيم هذا النطاق الحديدي والخروج بقضية البلاد من هذه الحدود الضيقة التي عاشت فيها فيما مضى إلى حدود أوسع ، وذلك بتحطيم الحصار السياسي الذي تضربه الدولتان حول البلاد ، وهذا ما استطاع أن يحققه فريق من الشبان المراكشيين الذين تمكنوا من الإفلات إلى القاهرة قبيل الحرب ؛ فقد ألفوا جمعية للدفاع عن مراكش في القاهرة ، وبدأوا يوسعون نشاطهم قليلا قليلا ، ويدافعون عن إخوانهم المقيومين عليهم ، وقدرعوا عشرات من العرائض إلى ممثلي الدول في القاهرة ليرفعوها إلى حكوماتهم ونشروا رسائل صغيرة عن أحوال هذه البلاد ، واستطاعوا أن يكونوا نواة للحركة المغربية الواسعة النطاق التي ترعرعت في القاهرة في السنين الأخيرة ، وهي الحركة التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنية في الداخل .

وبذلك تنتهي الحرب في مراكش وهي منكوبة في وطنيتها ، وقد ازداد الاستعمار الفرنسي والأسباني فداحة ، وأنهكتها أزمات الحرب الاقتصادية ، ولكن ذلك كله — بالإضافة إلى ما حصل قبل الحرب — تعاون على صقل هذه الوطنية وشحذ تفكيرها ، وبعثها إلى إيجاد منافذ أخرى تنفذ منها إلى تحقيق غايتها .

الفصل التاسع عشر

بعد الحرب

الوضع الحزبي :

لم تنته الحرب بالنسبة لمراكش إلا في منتصف سنة ١٩٤٦ هـ ، حينما صدر الأمر بإطلاق سراح علال الفاسي وأحمد بلأفريج ومحمد بن الحسن الوزاني ، الذين عادوا إلى بلادهم ، وبذلك بدأ يعود إلى الوطنية نشاطها من جديد .

وكان يتخيل إلى الجميع أن وحدة الصفوف قد تمت بعد تأليف حزب الاستقلال وبعد هذه الحقبة الطويلة التي لحقت الوطنية والوطنيين ، ولكن سرعان ما تبين أن العوامل القديمة — بالرغم من أن حزب الاستقلال كان حزباً جديداً كما قلنا — ما تزال تعمل عملها .

عاد السيد أحمد بلأفريج ليشغل منصب الأمين العام في حزب الاستقلال وهو المنصب الذي شغله منذ نشأة الحزب في مستهل سنة ١٩٤٤ ، ولم تثر مسألة الرئاسة حتى لا تحدث انشقاقاً جديداً . أما السيد علال الفاسي فقد رأى أن التغير الذي أصاب الوطنية المراكشية في الأفكار والرجال كان من قبيل التطور الزمني ، ولو كان حراً خلال الثماني سنوات الأخيرة — كان في طبيعة العاملين على إحداث هذا التطور وتشجيعه ، ولذلك رأى في حزب الاستقلال امتداداً طبيعياً للحزب الوطني ، بل يروى في كتابه عن الحركات الاستقلالية في المغرب العربي أن أفسكاره السياسية تطورت نفس التطور وهو بعيد عن إخوانه في المنفى ، ولذلك كله انضم بصفة طبيعية إلى حزب الاستقلال منذ وصوله إلى أرض الوطن .

أما السيد الوزاني فإنه لم ير هذا الرأي ، وتدل الأفكار التي نادى بها فيما بعد ، كما سنرى ، على أن تفكيره السياسى لم يتطور بنفس التطور لا فى المعتقل ولا بعد إطلاق سراحه ، ولذلك كان حزب الاستقلال بالنسبة له حزباً جديداً لحماً ودماً ، وهو لا يستطيع أن ينضم إلى هذا الاتجاه الجديد دون أن يكون له تأثير عليه ، وسوف نرى أنه آثر المضى فى المناداة بفكرة الإصلاحات التي نادى بها الأحزاب قبل الحرب ، مع تطور بسيط لا يؤثر فى صميم الفكرة ؛ وعلى هذا ألف حزباً أسماه « حزب الشورى والاستقلال » باللغة العربية وأطلق عليه باللغات الأجنبية اسم « الحزب الديمقراطي ».

ونحن نؤثر أن نذهب إلى القول بأن السيد الوزاني لم يؤلف الحزب الجديد بناء على مخالفة فى الرأي ؛ فقد انشق للأسباب السالفة أولاً ، ثم بعد ذلك ابتدع لنفسه سياسة جديدة يتميز بها . ودليلنا على ذلك هو أنه نادى بفكرة عدم التعاون مع الفرنسيين حينما أوفد حزب الاستقلال وفداً إلى باريس للقيام بالدعاية ودراسة الاتجاهات السياسية فى فرنسا ، فلما عاد الوفد واستمر الحزب فى مناداته بعدم التعاون عاد السيد الوزاني ونادى بأفكاره الإصلاحية التعاونية ، ولما نادى حزب الاستقلال بالفكرة العربية وأوفد الوفود إلى الشرق عاد السيد الوزاني وتفكر لجدوى الاعتماد على الفكرة العربية ، بل وذهب إلى حد التهديد به فى الصحيفة الأسبوعية التي يصدرها .

ولو كانت الأفكار التي نادى بها بعد ذلك واضحة فى مخيلته فى ذلك الوقت لما أطلق على حزبه اسم « الشورى والاستقلال » . فليس فى هذا الاسم ما يدل على اختلاف فى وجهة النظر ، لأن حزب الاستقلال دعا إلى الحياة النيابية كما رأينا فى الوثيقة التي طالب فيها بالاستقلال سنة ١٩٤٤ ، وعند ما وجد السيد الوزاني مبرراً لتصرفاته فسر الاسم بالشورى أولاً والاستقلال ثانياً ثم ركز الفكرة فى الشورى وحدها ، ثم تطور الأمر تطوراً غريباً فأصبح اسم

الشورى واسم الاستقلال يدلان على معنى عقد معاهدة جديدة مع الفرنسيين ، وهكذا ابتعد تدريجياً عن الاسم الذى وضعه للحزب فى أول الأمر دون أن تكون له فكرة واضحة عن الاتجاه الذى سوف يسير فيه فيما بعد . وعلى ذلك فقد انفصل السيد الوزانى أولاً ثم بعد ذلك خالف فى رأى .

أما فى منطقة الشمال فقد عاد النشاط إلى صفوف «حزب الإصلاح» من جديد بعد أن تغيرت سياسته هو أيضاً ، بالرغم من أن اسم الحزب لم يتغير ، ولكن لا يكاد يمر وقت قصير على نهاية الحرب حتى نجد حزب «الوحدة المغربية» قد انقرض كحزب منظم بعد أن أصبح رئيسه يقيم فى طنجة ، وذلك عقب انقراض عهد بكدير ، فقد كان السيد المكي الناصرى من أكبر ضحاياه معنوياً لا مادياً — ومهما تكن الاتهامات الموجهة إلى نشاطه فى تطوان وطنجة أيام الحرب وبعدها ، فإننا نستطيع أن نؤكد أن هذا النشاط لا يمكن إدراجه ضمن تاريخ مراكش الوطنى .

هذا هو الوضع الذى استأنفت الأحزاب نشاطها على أساسه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

العمل فى الخارج :

لفت نظر الوطنيين فى كل من تونس والجزائر ومراكش النشاط الذى قام به بعض الشبان المراكشيين فى القاهرة ، فبدأت الأنظار تتجه إليها وبالأخص بعد تأليف جامعة الدول العربية التى نص ميشاقها على عطفها على الدول العربية غير المستقلة ، وسرعان ما وصل إلى القاهرة السيد الحبيب أبورقية رئيس الحزب الحر الدستورى التونسى ، ثم لقيف من الوطنيين التونسيين والجزائريين ، وفى أواخر سنة ١٩٤٦ استقر رأى هؤلاء الوطنيين على توحيد نشاطهم لأنه يبدو مكرراً، وهكذا عقدوا مؤتمر للغرب العربى فى القاهرة فى فبراير سنة ١٩٤٧ واستطاعوا

أن يعلنوا فيه مبادئهم الوطنية الحرة ، بعيدين عن وطأة السلطة الفرنسية والأسبانية ، وأوصى المؤتمر بإنشاء مكتب يطلق عليه اسم « مكتب المغرب العربي » تكون مهمته إذاعة الأخبار السياسية عن هذه البلاد ونشر قضيتها من القاهرة في جميع الشرق الأوسط ، والعمل للاستفادة من الحرية التي تتمتع بها الشقيقات العربيات ، ونشر الكتب الصغيرة والكبيرة عن هذه البلاد ، والاتصال برجال العرب ، وعمل كل شيء لتمييز الروابط بين الشرق العربي والمغرب العربي بصفة متبادلة . وسارعت جميع الأحزاب في المغرب العربي إلى إرسال برقيات التأييد للمكتب الجديد لا يستثنى من ذلك حزب الشورى والاستقلال ، وبهذا حصل نوع من الإجماع على جدوى العمل في الخارج ، وكان المؤتمر بمثابة تعبير عن العاطفة الفذة التي تجمع العرب في المشرق والمغرب ، ولذلك لا نستطيع أن ننفل بعد الآن ذكر القاهرة ونحن نتحدث عن الوطنية في سراكش خصوصاً بعد نجاح المكتب في مهمة إنقاذ الأمير عبد الكريم من الأسر الفرنسي ، وقد كان باعثاً على قدوم السيد عبد الخالق الطريس ثم السيد علال الفاسي إلى القاهرة للاشتراك في نشاطه .

وقد استطاع المكتب أن يحطم بسرعة النطاق الحديدي الذي كان مضروباً حول هذه البلاد ، فأصبح العالم يطلع بواسطته على جميع ما يدور فيها .

وفي الوقت نفسه نظم مكتب آخر تابع لحزب الاستقلال في باريس وبدأ يقوم بنشاط واسع ، وقد أشرف على تنظيمه كبار رجال الحزب بأنفسهم ، كما أرسل السيد المهدي بنونة عضو اللجنة التنفيذية لحزب الإصلاح إلى الولايات المتحدة فقام بنشاط رائع في أروقة هيئة الأمم المتحدة ، واستطاع أن يتقدم بقضية المغرب العربي خطوات واسعة إلى الأمام بسبب الدعاية الموقفة التي قام بها .

هذا وقد بذلت جهود صادقة في أروقة هيئة الأمم وفي بعض العواصم الأخرى لإثارة قضية مرا كش في الهيئة ، ولكن تشعب مشاكل الهيئة ، وعجزها عن حل القضايا المعروضة عليها حتى الآن ، وموقفها من فلسطين ومن قضيتي أندونيسيا وليبيا ، جعل الوطنيين يعتقدون أن الوقت لم يحن بعد لعرض قضيتهم على الضمير العالمي .

ولكن قانون الهيئة يقضى بأن تقدم كل دولة تستولى على أراض أجنبية تقريراً سنوياً عن الأحوال المختلفة في تلك الأراضى ، وخصوصاً عن حالة الأهالى . وقد قدمت فرنسا بناء على ذلك تقريراً إلى الهيئة عن الحالة في مرا كش فعمد حزب الاستقلال إلى تقديم مذكرة يفند فيها المعلومات الخاطئة التي وردت في التقرير الفرنسي ، كما قدم مذكرات أخرى إلى مختلف الفروع التابعة للهيئة ، وبذلك لم يعد الفرنسيون وحدهم يتحدثون عن مرا كش كما شاؤوا .

وقد كان لانتشار هذا النشاط الوطنى فى كل من القاهرة وطنجة وباريس ونيويورك أثر فعال فى الخروج بقضية هذه البلاد من الظلام إلى النور ، بحيث أصبح العالم كله على بينة من تدميرها وما يجرى فيها ، والواقع أن تاريخ العمل فى الخارج تاريخ قصير مخوف بالصعوبات المادية التى ما يزال من الصعب التغلب عليها ، ولكن النتائج التى أمكن الحصول عليها نتائج يمكن أن تعد فاصلة .

الجامعة العربية والوحدة الفرنسية :

بذل المراكشيون والمغاربة عموماً جهوداً كبيرة انضم بلام إلى الجامعة العربية منذ المشاورات الأولى واستطاعوا الحصول على إثبات ذكر بلادهم فى ميثاق الجامعة العربية ، ولم تكن الظروف يومئذ تسمح بأكثر من ذلك .
وفى ما يلى نص ما ورد فى الميثاق : « نظراً لأن الدول المشتركة فى الجامعة

ستباشر في مجلسها وفي لجانها شؤوننا يعود خيرها على العالم العربي كله ، ولأن أمانى البلاد العربية غير المشتركة في المجلس ينبغي له أن يرعاها وأن يعمل على تحقيقها ، فإن الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعينها بوجه خاص أن توصى مجلس الجامعة عند النظر في إشراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق ، بأن يذهب في التعاون معها إلى أبعد مدى استطاع ، وفيما عدا ذلك بأن لا يدرجها لتعرف حاجاتها ، وتفهم أمانيتها وآمالها ، وبأن يعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقلاها بكل ما تهيئه الوسائل السياسية من أسباب .

فالجامعة العربية أنشئت على أساس أن هناك دولاً عربية أخرى سوف تنضم إليها بعد أن تحقق استقلالها ، وقد أتيح لهذه الدول أن تشارك في لجان الجامعة العربية تمهيداً لتحقيق الوحدة من الوجهة الفنية ، وقد استطاعت المنطقة الشمالية من صراكش أن تستفيد من هذا النص فأرسلت وفداً ليمثل سمو الخليفة برئاسة السيد محمد بن عبود وعضوية السيد محمد الفاسي ؛ وقد ندمت السلطة الأسبانية على السماح بمثل هذا التمثيل لأن الوفد رفض أن يكون لها أى تدخل في أعماله .

وربما كان تأثير إنشاء الجامعة العربية في الدول العربية بالمغرب أقوى من تأثيره في الدول العربية بالشرق الأوسط نفسه ، فقد كانت باعثاً على تأجيج الروح القومية وساعدت على توضيح أهداف المستقبل ، وكانت عاملاً على تقوية الأواصر بين المنطقتين العربيتين الكبيرتين ، وقد احتفلت أقطار المغرب بأعياد الجامعة ، وأقامت المهرجانات الشعبية احتفالاً بها ، وأصبح سعادة عبد الرحمن عزام باشا يستغل كل مناسبة للدفاع عن حقوق هذه البلاد ، كما أصبحت برقيات المجاملة تتبادل بمختلف المناسبات بين جلالة الملك فاروق وجلالة الملك محمد الخامس وقد ساعد على ذلك كله نجاح الجامعة العربية في قضيتي سوريا ولبنان ونجاحها في توحيد كلمة العرب في بلادهم وفي المحافل الدولية ؛ وقد أعلن جلالة

الملك محمد الخامس في مختلف المناسبات أن هنالك علاقات متينة تربط بلاده ببلاد الجامعة العربية لا يمكن فصم عراها ، وسوف يسجل التاريخ الفوائد التي جناها المغرب العربي بسبب وجود الجامعة العربية .

وقد ضجت فرنسا لهذا كله فسارعت إلى ابتكار فكرة جديدة هي فكرة الوحدة الفرنسية ، وبنى الفرنسيون دعوة مراكش إلى الدخول في هذه الوحدة على أساس فكرة جديدة ابتدعوها ، وهي أن مراكش دولة عربية أكثر منها شرقية ، وهي الفكرة التي يروج لها الجنرال جوان في معظم خطبه . ولكن فكرة الوحدة الفرنسية لم تلق أى رواج لأسباب مختلفة ، منها أن البلاد متضررة من الحكم الفرنسي ، وأنها لا ترتبط بفرنسا لا في تاريخها ولا في لغتها ولا في حضارتها فالرابطة الوحيدة التي تجمع البلدين هي رابطة الغزو والقهر على خلاف العلاقات بين المشرق والمغرب العربيين .

والوحدة الفرنسية غير طبيعية ، فهي مؤلفة من أقطار لا وحدة بينها من الناحية الإقليمية والجغرافية . بيد أن هذه الوحدة مبنية على أساس التبعية لفرنسا ، وإذا تمت فسوف يكون ذلك بحد السلاح .

وبخلاف ذلك الارتباط بالجامعة العربية ، فإن العالم العربي وحدة متماسكة محورها وادي النيل ، تتراعى على ضفتيه العربية بلاد المغرب العربي وعلى ضفته الشرقية بلاد المشرق العربي .

ويعرف الفرنسيون أن معاهدة ٣١ مارس تحول دون ضم مراكش إلى الوحدة الفرنسية ، ولذلك دعا الجنرال جوان إلى استبدال هذه المعاهدة باعتبار أنها ليست معاهدة دائمة ، ويمكن تغييرها متى ما استوفت أغراضها ، ولم تلق هذه الفكرة أى رواج — سوى من جانب حزب الشورى والاستقلال — لأنها كانت ترمي إلى استبدال المعاهدة الرديئة بمعاهدة أردأ ، ولذلك أقلم الجنرال عن ترديدها .

أخفف إلى ذلك أن الوحدة الفرنسية قامت على أساس لا يتلاءم مع وضعية
مراكش لأن مراكش ملكية وفرنسا جمهورية ، وسوف يترتب عليها أن
يكون الملك تابعا لرئيس الجمهورية ، وهو أمر لا يقره منطق ، وهي تتناقض مع
القانون الدولي الذي ينظر إلى مراكش على أنها دولة متميزة عن فرنسا ، وهي
مرتبطة بمعاهدات دولية خاصة بها ، ومهما تكن القيود التي تفرضها الحماية فإن
رئيسها الأعلى في نظر هذا القانون هو جلالة ملكها ، لا رئيس الجمهورية الفرنسية
أما داخل الجامعة العربية فلا توجد دولة تابعة لأخرى ولذلك فلن تعترض مراكش
هذه المشكلة إذا هي انضمت إليها .

لهذا كله — وبدافع من التردد الذي يساور السياسة الفرنسية — لم تستطع
فرنسا أن تضع فكرة الوحدة الفرنسية في صورة واضحة المعالم بينة التفاصيل ،
ولذلك فإن من شأنا الانضمام إليها أن يزيد قضية هذه البلاد غموضاً
ووضعيتها اضطراباً .

كان هذا هو رأي رئيس حكومة الخزن أيضاً فقد صرح دولة محمد المقرئ
للصحفيين حينما زار باريس في منتصف سنة ١٩٤٧ بتصريح دعا فيه إلى ضرورة
تغيير معاهدة الحماية بمعاهدة أخف قيوداً منها ، ثم تساءل عن معنى الوحدة
الفرنسية ، وقال عنها إنها وحدة غامضة ، ولذلك لا تستطيع مراكش
أن تنضم إليها .

هذا فيما يتعلق بالحكومة ، أما حزب الاستقلال فقد رفض الفكرة منذ
نشأت ، وأدلى السيد أحمد بلأفريج سكرتير الحزب في نفس الوقت إلى صحيفة
المساواة الجزائرية بتصريح جاء فيه ، أن الحزب عدو للدلالة الفرنسية ، ولن
نقبل أن تقوم العلاقة بيننا وبين فرنسا إلا على أساس استخلاص سيادتنا الوطنية
واستقلالنا ، ولن تقدم مراكش على عقد معاهدة أو الدخول في مفاوضات إلا إذا
كانت متساوية مع فرنسا وقادرة على أن تحدد بنفسها علاقاتها بها ، ولن نقبل

بأنى حال من الأحوال أن يزوج بنا في الوحدة الفرنسية .
وانتخم هذا الموضوع الآن ، لنرى كيف سارت الأمور بعد ذلك ، إذ
ما كادت سنة ١٩٤٧ تهل حتى بدأت الحوادث السياسية ترج مراکش رجاً
عنيفاً على النحو الذى نستمر فى التحدث عنه فى بقية هذا الفصل .

مذبحة الدار البيضاء :

بذلت جهود كبيرة بعد الحرب لى يقوم حضرة صاحب الجلالة ملك مراکش
برحلة إلى مدينة طنجة ، على أن يمر بمنطقة النفوذ الأسباني لى يؤكد بذلك
وحدة بلاده ، وبعد معارضة طويلة من جانب السلطتين الفرنسية والأسبانية ،
تم الاتفاق أخيراً فى أوائل سنة ١٩٤٧ على هذه الزيارة . وكان من المفهوم أنها
سوف تحدث ضجة كبيرة فى الداخل والخارج ، ويتم الوطنيون السلطة
الفرنسية بأنها أرادت أن تصرف النظر عنها بإثارة القلاقل قبل حصولها
ببوميت .

كان سبب الحوادث الدامية التى حصلت فى مدينة الدار البيضاء فى يوم
٧ إبريل سنة ١٩٤٧ يرجع إلى خلاف نشب بين جماعة من الأطفال كانوا يلعبون
فى حى العمال بالمدينة وبعض الجنود السنغاليين ، وقد تطور هذا الشجار تطوراً
خطيراً فأقبل الجنود السنغاليون من كل مكان وهم يشهرون أسلحتهم ويطلقون
النار ، وحاول الأهالى أن يقاوموهم فزاد ذلك فى حماسهم ، فانطلقوا يحطمون
الأبواب ويفتحون المنازل ، وأمعنوا فى القتل والسلب طول اليوم تقريباً دون
أن تدخل السلطة لإيقافهم عند حدهم ، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل انطلق
السنغاليون يشوهون جثث القتلى ويهرون بطونهم ويفصلون أعضاءهم ، وقد قتل
وجرح فى هذه الحوادث الدامية التى يطلق عليها الوطنيون مذبحة الدار البيضاء ،
ما يقرب من ألفى شخص .

ويبينى الوطنيون اتهامهم للسلطة فى تدبير هذه الحوادث — أو استغلالها — بعد حدوثها على أقل تقدير ، وذلك لصرف النظر عن زيارة جلالة الملك لطنجة — على أن السلطة الفرنسية لم تتدخل بالرغم من أن ذلك كان فى استطاعتها ، فقد كانت ثكنة الحامية العسكرية قريبة من مكان الحوادث ، وكان ضباط هذه الحامية مجتمعين عند باب الثكنة يرقبونها .

ويبنون هذا الاتهام على حقيقة خطيرة أخرى ، هى أن السلطة أمرت بنزع سلاح الجنود المراكشيين قبل الحوادث بيومين ، حتى لا يتمردوا ويتدخلوا فى النزاع .

ومهما يكن من شيء فإن حوادث الدار البيضاء الدامية كادت تفسد الزيارة الملكية لطنجة لولا الحكمة التى تذرع بها جلالة الملك الذى أسرع إلى المدينة يتفقد الأحياء المنكوبة ويواسى المصابين .

الزيارة الملكية لطنجة :

استغرقت الزيارة التى قام بها جلالة الملك بعد يومين من هذه الحوادث ثلاثة أيام ، كان لها من الأثر فوق ما كان يتصوره المتفائلون ، فكانت مظاهرة واسعة النطاق أمام العالم كله ، أشاد فيها جلالاته بوحدة بلاده وبحقها فى نيل الحرية والاستقلال ؛ وقدم له المراكشيون فى منطقة النفوذ الأسباني ، وعلى رأسهم صاحب السمو خليفة جلالاته ، وكذلك فى منطقة طنجة ، فروض الطاعة والولاء

وقد ألقى جلالاته بمسجد طنجة الجامع خطبته التاريخية التى نقلتها الصحف فى جميع أنحاء العالم ، واهتزت لها الحكومة الفرنسية اهتزازاً غنياً ، وطوحت بالسيواريك لابون مقيم فرنسا العام . وقد أعلن جلالاته أمام صحفيين يمثلون أكبر الصحف العالمية أن مراكش بلاد واحدة بمناطقها الثلاث ، وأن لها

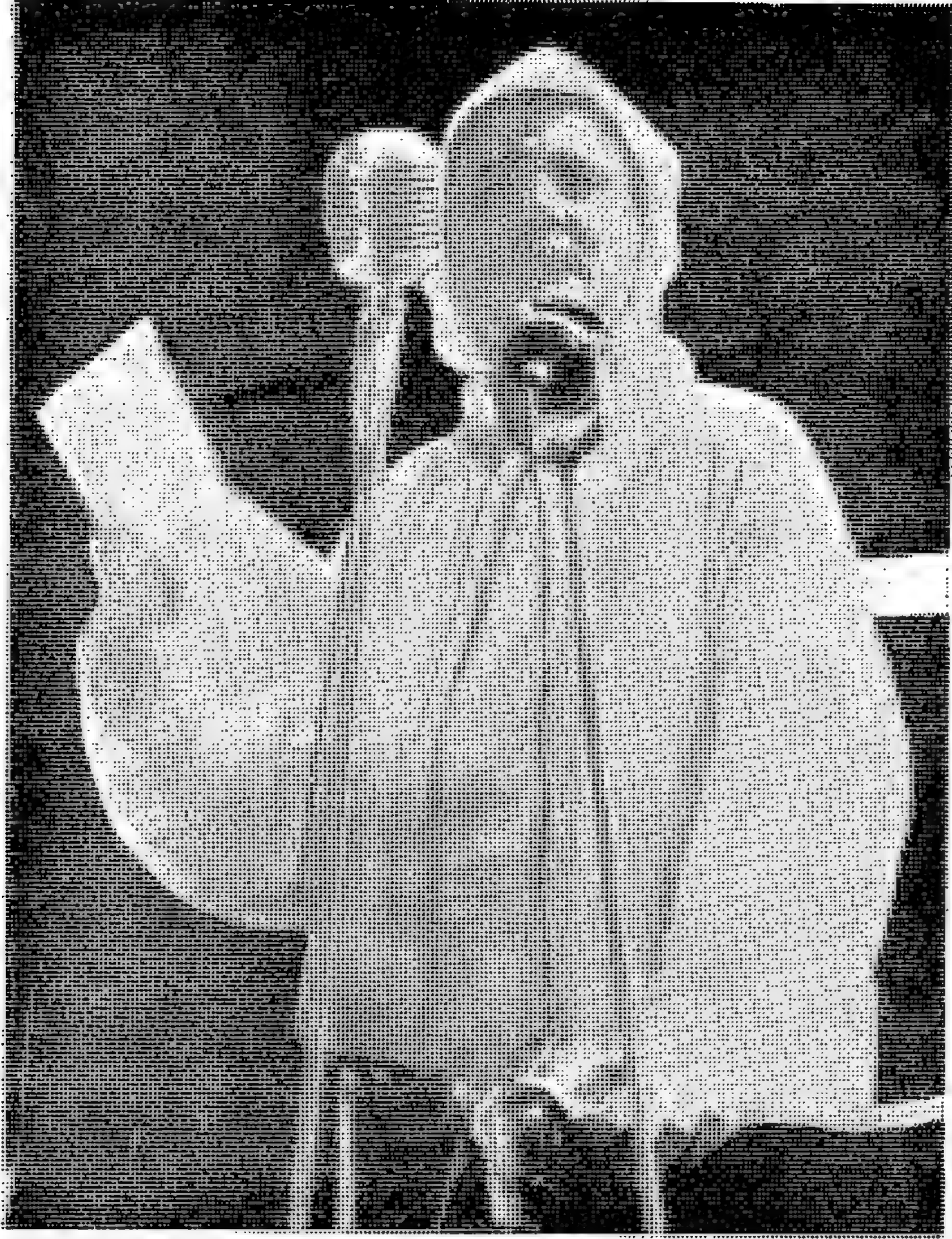
مطالب عادلة يجب أن تتحقق ، وأنها جزء من بلاد العروبة ، كما أعلن جلالتة أنه يود أن يتمتع شعبه بالحقوق الديمقراطية .

وأسرع رئيس الوزارة الفرنسية إذ ذاك — المسيو رامادية — إلى تفسير المطالب العادلة الشرعية التي طالب بها جلالتة ، في تصريح أدلى به للصحفيين ، بأن جلالة ملك مراکش يعتقد أنه الوارث الشرعي لمركز الخلافة وهذا ما يقصده جلالتة من المطالب المشروعة التي نادى بها في طنجة . وكان رئيس الوزارة الفرنسية يرمي من وراء ذلك إلى إثارة العالم العربي ضد جلالتة ، ولكن أحداً لم يغتر بهذه الخدعة المكشوفة ، خصوصاً بعد أن أدلى جلالتة للصحفيين برد قال فيه إن مطالبنا تخلصنا داخل حدودنا ، وأثنى على الوشائج التي تربطه بأصحاب الجلالة والفخامة ملوك العرب ورؤسائهم .

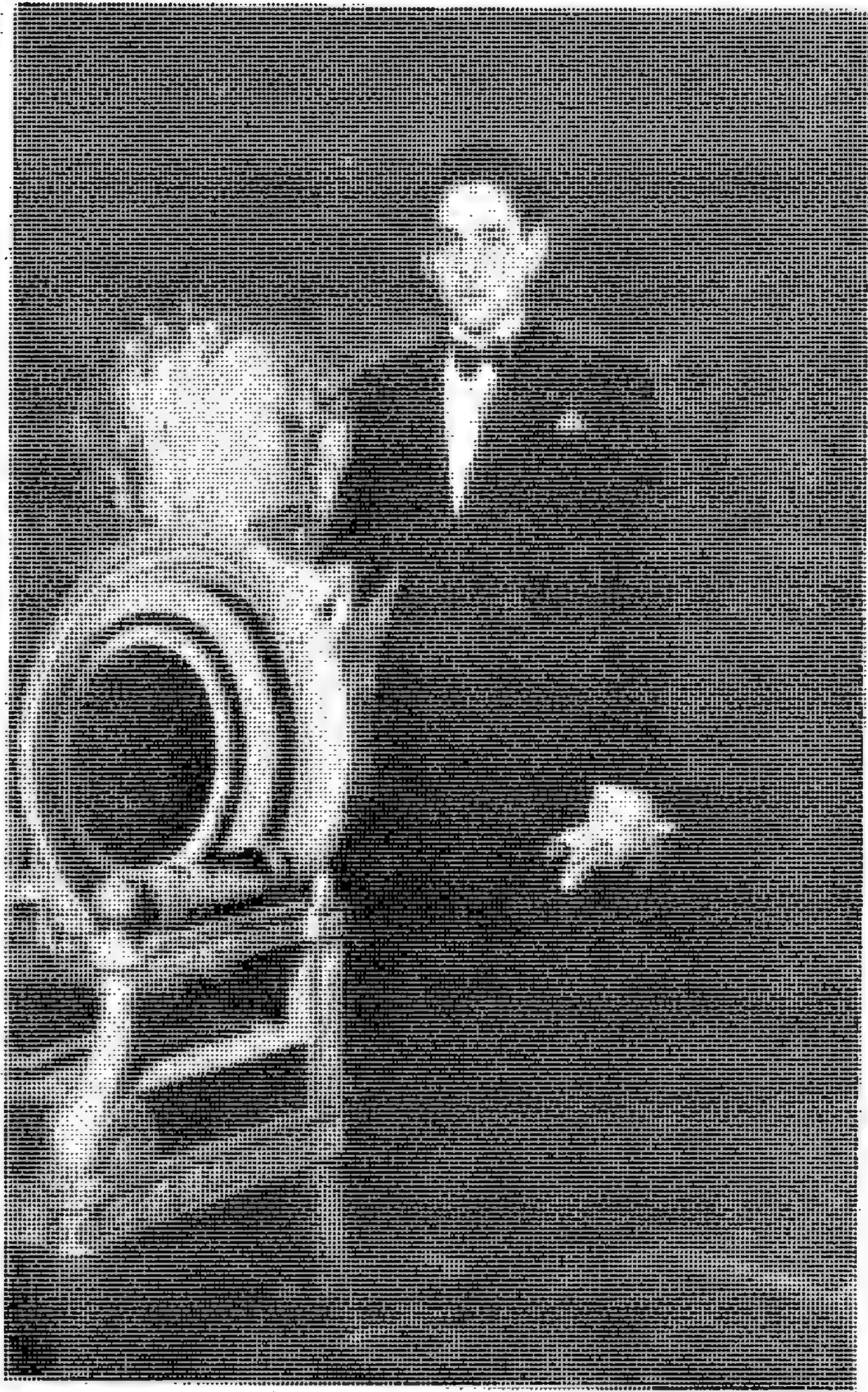
وقد خطب خلال هذه الأيام الثلاثة سمو ولي العهد الأمير الحسن ، وكذلك سمو الأميرة عائشة ، داعيين الشعب المراكشي إلى النهوض والتشبث بالوحدة والمطالب المشروعة العادلة.

وقد كانت لزيارة جلالة الملك لطنجة أثر بليغ سواء في داخل البلاد أو خارجها .

أما في الداخل فقد عرف الشعب المراكشي أن على رأسه مليكاً هو الرئيس الأعلى للبلاد وأنه في طليعة الذين ينادون بالمبادئ الوطنية الاستقلالية فاندلع الحماس لهذه المبادئ بين الجماهير بشكل رائع ، وازداد إيمان المراكشيين — ولو أن هذا الإيمان كان موجوداً دائماً — بأن بلادهم بلاد واحدة ، وأن ملكها ملك واحد ، وكان للموقف الوطني الذي وقفه حضرة صاحب السمو الخليفة مولاي الحسن أثر سوف يسجل له في التاريخ ، وإذا كانت المحاولة الاستعمارية قد أخفقت في تمزيق وحدة الشعب المراكشي ، فإنها قد أخفقت أيضاً في تصديع وحدة حكومة مراکش الوطنية .



حضرة صاحب الجلالة محمد الخامس يلقي خطاب طنجة التاريخي



حضرة صاحب السمو الملكي الأمير الحسن ولي عهد منراكش

وتزيد هذه الأهمية حينما تعلم أن مثل هذه الزيارة لم تتم منذ أواخر القرن الماضي ، ولذلك فقد كان لها معنى خاص ، وقد رأى المراكشيون ملكهم في طنجة يتصرف تصرف المستقل ، فقد رفض جلالته أن يقدم إليه المقيم العام الفرنسي ممثلي الدول باعتباره وزيراً للخارجية ، وقام بهذه المهمة مندوب جلالته في المدينة .

أما أثرها في الخارج فكان رائعاً ، فقد تناقلت معظم صحف العالم الخطبة التاريخية التي ألقاها جلالته ، وبذلك انهار ما كان يزعمه الفرنسيون من أن جلالته إلى جانبهم ، فهم يتولون مهمة تمثيل رأيه ، فقد صورت خطبة طنجة جلالته في صورة المناهض الأول للسياسة الفرنسية والأسبانية في هذه البلاد . وبذلك كان في استطاعة العالم أن يعرف أن مراكش - ملكاً وشعباً - تريد القضاء على العهد الحاضر والخروج بالبلاد إلى عصر جديد يقوم على أساس من الحرية والاستقلال .

وقد حاول المقيم الفرنسي السابق أن يضيف إلى الخطاب عبارة يفهم منها أن جلالته لا ينكر فضل فرنسا على بلاده ، ولكن هذه العبارة لم تلق أولاً لأنها تتنافى مع الحقيقة وثانياً لأنه لم يعد لها محل في الوقت الذي كانت دماء المراكشين لم تجف بعد في شوارع الدار البيضاء .

وبذلك بات من الواضح أن لهذه البلاد شخصية متميزة تتمثل في الملك والشعب ، وأن المطالب التي ينادي بها الوطنيون الاستقاليون ليست صادرة عن شرذمة من الشبان المثقفين كما يزعم الفرنسيون والأسبان ، وإنما هي مطالب ينادي بها سائر أفراد الشعب ابتداء من الملك إلى آخر رجل في الشارع .

نعيين الجنرال جوار في الإقامة العامة :

كانت زيارة طنجة بمثابة تنديد علني بالسياسة الاستعمارية ولذلك كان لها



حضرة صاحب الجلالة ملك مراکش المعظم وإلى جانبه حضرة صاحب السمو الأمير الحسن بن المهدي
خليفة جلالتهم في شمال مراکش



حضرة صاحبة السمو الملكي الأميرة عائشة كريمة جلالة الملك تلقى خطابها في طنجة
أثر عميق في الوزارة الفرنسية فكان أول إجراء اتخذته هو إعلان غرل المسمو
أريك لا بون من منصب الإقامة العامة ، وتعيين قائد عسكري بل من أكبر
القواد الفرنسيين — في مكانه « ليعيد الأمور إلى نصابها » — وهو الجنرال
جوان الذي ما يزال يشغل المنصب إلى اليوم .

وقد شرحت الصحافة الفرنسية هذا التصرف بأن المسمو أريك لا بون
— وهو اشتراكي يؤمن بأن أساليب اللين أجدى من أساليب القهر لتحقيق
أقصى الأهداف الاستعمارية — برهن على أن شخصيته كانت أضعف
من شخصية جلالة الملك ، ولذلك استطاع جلالته أن يتغلب عليه في سياسته

ويجبره على النزول عند رأيه ، فلم يعد هناك مناص من عزله وتعيين شخصية عسكرية صارمة في مركزه ، حتى لا تتعرض مصالح فرنسا للخطر .
والحقيقة أن الجنرال جوان أثار حول نفسه زوبعة إرهابية حينما عين في منصبه الخطير ، بل كان يدلى بالتصريحات العدائية ، وكانت الصحافة الفرنسية تزيد في بشاعة هذه التصريحات ، وتلت ذلك حملة واسعة النطاق شنتها الصحافة الفرنسية على البلاد لتسويه سمعتها في العالم ، وذلك للقضاء على الأثر الذي خلفته زيارة طنجة .

وقد دخلت قضية مرا كس في سراديب مظلمة منذ ذلك الحين ، إذ اشتد الصراع بين الشخصيتين ، شخصية الملك المؤمن بحقوق بلاده ، المصمم على أن لا يتزحزح قيد أنملة عن موقفه ، وشخصية القائد العسكري المتعنت الذي جاء لإنهاء هذا الموقف الذي يعد في نظر فرنسا عبثاً يجب أن يوضع له حد عاجل ، وقد استمر ذلك الصراع منذ تعيين الجنرال ولا يزال قائماً إلى الآن ، ولن ينتهي إلا بعد نقله من هذه البلاد .

تحرير الأمير عبد الكريم :

أما الأثر الخطير الثاني الذي نجم عن زيارة جلالة الملك لطنجة فهو قرار الحكومة الفرنسية بنقل الأمير عبد الكريم الخطابي - الذي قضى ما ينيف على عشرين عاماً في المنفى - من جزيرة الرينيون إلى مكان قريب من مرا كس لتستطيع أن تهدد بهذا القرب جلالة الملك حتى لا يعود إلى مثل هذا التصرف مرة أخرى .

ولكن وجود مكتب المغرب العربي بالقاهرة ومرور الباخرة كاتومبا التي تنقل الأمير بالمياه المصرية في عهد المغفور له دولة النقراشي باشا - كل ذلك انتهى بالمشروع الفرنسي إلى الفشل بالنسبة للأمير عبد عبد الكريم كما انتهى

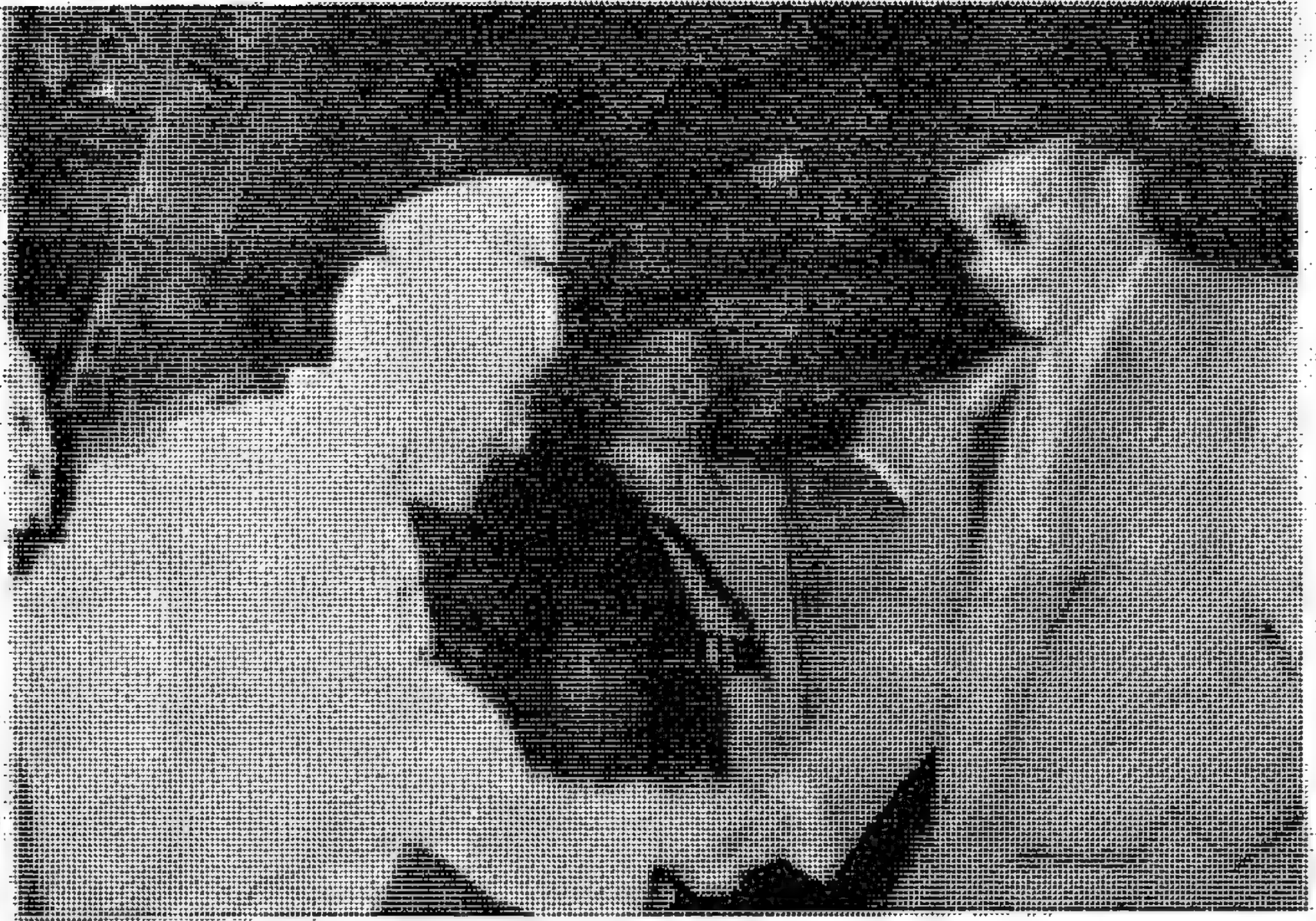
إلى مثل ذلك فيما يتعلق بالجنرال جوان .

وقد طالما رفعت عرائض إلى الحكومة الفرنسية في مختلف العهود ومن مختلف البلاد العربية والإسلامية ، المطالبة بتحرير البطل الذي قست عليه فرنسا كل هذه القسوة ، ولكن فرنسا لم تقرر الإفراج عنه إلا بعد أن رأت أن في استطاعتها أن تستفيد من ذلك ، ولم تقرر الإفراج ، ولكنها قررت فقط تخفيف الاعتقال .

وقد اضطلع الأستاذ محمد بن عبود رئيس الوفد المراكشي بالجامعة العربية بمهمة التحرير هذه ، فما كادت الباخرة كاتومبا تصل إلى السويس حتى كان في استقبالها ، واستطاع الاتصال بالأمير ، وبعد حوار دام حوالي ساعتين رجع الأستاذ إلى القاهرة وهو يحمل رسالة من الأمير إلى جلالة الملك فاروق ، وما كادت الباخرة تصل إلى بورسعيد حتى كان في استقبالها مرة أخرى ، ولم يمر أكثر من يوم واحد حتى كان الأمير في طريقه إلى القاهرة حراً طليقاً ، وقد أنقذه جلالة الفاروق من الأسر ، وأنقذ مراكش من هذه المؤامرة الفرنسية الخطيرة .

وما تزال قصة تحرر الأمير ترن في الآذان ، وهو يتمتع بسمعة عالمية تغنيها عن الإفاضة في موضوع تتبعه الناس في كل مكان .

وهكذا تحقق شيء غريب في يونيه سنة ١٩٤٧ فقد أصبحت القاهرة تضم في وقت واحد الأمير عبد الكريم الخطابي ، والسيد علال الفاسي ، والسيد عبد الخالق الطريس ؛ وذلك بالإضافة إلى السيد الحبيب أبورقيبة الذي التجأ إلى القاهرة في أخريات الحرب . فزاد ذلك في مركز مكتب المغرب العربي قوة وهكذا أصبحت القاهرة أهم مركز للدعاية أسسته الوطنية المغربية منذ نشأتها إلى الآن .



حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق المعظم يصافح ضيفه الأمير عبد الكريم عقب التحرير

مَشْرُوع (الوزاني - هوانه) :

أخفق الفرنسيون حينما عينوا الجنرال جوان مقبياً عاماً ، وأخفقوا في الاستفادة من تخفيف اعتقال الأمير عبد الكريم . فلم يبق لهم إلا محاولة الاستفادة من الوضعية الحزبية في البلاد .

وهكذا أوحى إلى السيد محمد الحسن الوزاني الذي أنشأ ، كما قلنا ، حزب الشورى والاستقلال أن يضغط على نبرة الشورى أكثر من الاستقلال ؛ فإن فرنسا على أتم الاستعداد لتلبية مثل هذا المطلب المعقول ، أي إنها على استعداد لأن تسمح بأن تتمتع بحقوقها الديمقراطية ، وخيل للسيد الوزاني — بدافع من الحزبية — أن الفرصة قد واثته ليعطى لحزبه صفة خاصة هي صفة الديمقراطية وأنه قد بات من الممكن أن يختصر الطريق ويسبق حزب الاستقلال الذي كان قد اكتسحه في جميع الميادين وسد أمامه جميع المنافذ .

وخيل للجنرال جوان أنه قد بات من المستطاع أن يوجه بواسطة ذلك الوطنية المراكشية وجهة جديدة ليصرف نظرها عن هذا المطلب الضخم الذي يدعى بالديمقراطية ؛ هذا الشيء المتلون الذي يمكن تلوينه بصبغة الاستعمار .

وبعد مقابلات تمت بين السيد الوزاني وبين الجنرال جوان لدراسة مشروع تبرع الأول بكتابتته دون أن يلتزم الثاني بأي شيء ، خيل للسيد الوزاني أن الفرصة قد واثت لتحقيق هدف من أهدافه ، وأن لا ضرورة للحصول على كل شيء مرة واحدة ؛ فإن السياسة العملية تقضي بأن نحصل على مطالبنا تدريجياً ؛ اليوم الشورى ، وغداً الاستقلال . ولا شك أن الحصول على جزء من كل أفضل من عدم الحصول على شيء . وهذا منطق واضح ، ولكنه مجرد ، مجرد عن الحوادث وعبر الأيام ؛ الأيام الطويلة القاسية التي تبهن علي أن الحصول على أي شيء أمر مستحيل ، وقد أثبتت التجربة التي عايتها مراكش طيلة الأربعين

سنة الماضية أن الإصلاحات التي تتوقف عليها هذه البلاد لا يمكن أن تتم إلا على يد أبنائها وحدهم ، وذلك ما لا يمكن تحقيقه إلا بعد تحقيق الاستقلال .

بيد أن السيد الوزاني ضرب صفحاً عن هذا كله ، وذهب في تصريح أدلى به لمراسل صحيفة « الأوبزرفر » ونشر في عددها الصادر يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٧ إلى حد القول بانتقاد ما يذهب إليه حزب الاستقلال من المطالبة بالاستقلال العاجل ؛ لأن مرا كس لا تستطيع أن تصبح مستقلة دفعة واحدة ، فهي في حاجة إلى فترة انتقال ، ونحن لا نعتقد أن مرا كس تستطيع أن تقفز دفعة واحدة من حالة الحماية إلى حالة الاستقلال ، إن فرنسا الآن هي الرأس ونحن الأعضاء ، أما ما نريده نحن فهو أن نصبح نحن الرأس وبعد ذلك نقبل أن تساعدنا فرنسا على الوصول إلى الاستقلال .

وهكذا يتضح أن هذا الحزب الانفصالي قد عاد إلى نعمة الإصلاحات القديمة يطرق بابها مرة أخرى ، وعاد يطلب من فرنسا تنفيذ معاهدة الحماية ؛ لأن الحماية نصت على أن فرنسا سوف تساعد مرا كس على تحقيق الإصلاحات الضرورية حتى تصبح دولة جديرة بالاستقلال .

كانت نكسة لم يحاول حزب الاستقلال أن يقاومها بالرغم من أن الجنرال جوان عباً جهوده للتبشير بالنظرية في جميع المراكز التي كان حزب الاستقلال يقوم بالدعاية فيها ، وكذلك فعل السيد الوزاني ؛ ذلك أن حزب الاستقلال كان يعتقد أن الزمن وحده كفيل بالكشف عن النظرية الوجيهة ، وذلك على الرغم من اعتقاده بأن السيد الوزاني مدفوع بوضعيته الحزبية . وقد أذيع على أثر ذلك أن مرا كس على أبواب عصر جديد وأن مشروع معاهدة جديدة قد وضع . كان ذلك في سنة ١٩٤٧ وقد مر الآن عامان على ذلك ولم يتحقق شيء من هذا المشروع ، وبذلك بدأ حزب الشورى والاستقلال يتوارى لأنه وضع يده في يد الجنرال جوان دون مقابل ، لقد قامر بحياته في سبيل تحقيق مشروع كان ينبغي أن يعلم سلفاً استحالة تحقيقه من جانب الفرنسيين .

بين القصر والإقامة العامة :

وبعد هذا الإخفاق المتواصل الذي منيت به سياسة الجنرال جوان زاد الموقف توتراً بين القصر والإقامة العامة ، وذلك بسبب الخلاف الذي كان ينشب بينهما في كل المسائل الجزئية تقريباً ؛ هذا مع ملاحظة أن اتفاق وجهتي النظر ضروري لأجل تنفيذ أي مشروع . وأهم الموضوعات التي دار حولها الخلاف منذ تعيين الجنرال في منصبه هو موضوع الميزانية ؛ إذ يرفض جلالته المصادقة عليها في الغالب ، وقد يدوم هذا الخلاف شهرين أو ثلاثة .

ومن هذه الموضوعات أيضاً موضوع إنشاء دائرة انتخابية للفرنسيين في مراكش ، وقد تطور الخلاف حولها إلى درجة أن جلالة الملك هدد برفع القضية إلى مجلس الأمن نظراً إلى أن مراكش بلاد أجنبية عن فرنسا ، ولذلك لا يجوز أن ينشئ الفرنسيون بها دائرة انتخابية ؛ فإن من شأن ذلك في المستقبل أن يجعل من البلاد مقاطعة فرنسية تقدم النواب إلى البرلمان الفرنسي .

وقد حاول الفرنسيون إنشاء مثل هذه الدائرة في فترات مختلفة قبل الحرب ، ولكنهم لم ينجحوا ، ثم حاولوا ذلك بعد الحرب ، ودام النزاع إلى أواخر سنة ١٩٤٨ حين أصدر الفرنسيون من جانبهم وحدهم قانوناً يقضي بأن تنتخب الجالية الفرنسية في مراكش من يمثلونها في البرلمان الفرنسي ، على أن لا تفتح صناديق الانتخاب إلا في الأراضي الفرنسية على نحو ما كان يفعله الأمريكيون في الانتخابات التي جرت أيام الحرب ، مع فارق خطير هو أن الفرنسيين في مراكش ينتخبون نوابهم من بينهم لا ممن يقيمون في أرض الوطن ، وفارق آخر هو أن الأمريكيين لجأوا إلى ذلك بصفة استثنائية دعت إليها ظروف الحرب وضخامة عدد الجنود المحاربين فمن شأن عدم اشتراكهم في الانتخابات أن يؤثر في نتائجها .

ودار خلاف آخر حول تعيين مندوب لجلالة الملك في طنجة على أثر وفاة المندوب السابق ؛ فقد أراد جلالة الملك أن يعين في هذا المركز شخصية تمثل فيها الغيرة على المصالح الوطنية ، بينما كان الجنرال جوان يصير على تعيين شخصية اعتادت على الانصياع للفرنسيين . وتشبث كل من الفريقين بموقفه ، فكانت النتيجة أن ظل منصب المندوب الملكي في طنجة شاغراً إلى الآن بالرغم من مرور أكثر من سنة .

وهناك نقطة أخرى يدور حولها خلاف دائم ، هي الطرق الصوفية ، فقد كان أمر هذه الطرق قد استفحل في القرن التاسع عشر كما رأينا ، وكان بعض مشايخ الطرق بمثابة معاول كاد المستعمرون بواسطتها أن يحطموا كيان هذه البلاد ، وما يزال بعض مشايخها يخدمون المصالح الاستعمارية ، وقد أدرك جلالة الملك مقدار ما لحق البلاد منهم في الماضي ، وما لا يزال يلحقها إلى الآن ، ولذلك أصدر الأوامر التي من شأنها أن تخفف من غلواء هذه الطرق . هذا بينما تتمتع بطبيعة الحال — بمزيد عناية من جانب الجنرال جوان .

وقد ازدادت خطورة هذه الخلافات الجوهرية خلال سنة ١٩٤٨ فاشتدت مقاومة الملك لكل المشروعات الفرنسية التي تمس مصالح المراكشيين ، وأخفق الجنرال جوان في « إعادة الأمور إلى نصابها » سواء في المناورات الأولى أو في المناورات الأخيرة حينما حاول أن يستفيد من الوضع الحزبي . ولذلك عمد إلى طرق سبل أخرى ملتبسة لم يكن من المنتظر ولا من المستساغ أن يطرقها أو يسمح بأن تطرقها السلطة التي يمثل فيها الرئيس الأعلى ؛ ذلك أن الإدارة الفرنسية عمدت باتفاق مع بعض مشايخ الطرق إلى كتابة منشورات تتعلق بالقصر الملكي وتوزيعها بين مختلف طبقات الشعب على نحو ما تفعل الأحزاب ، وقد أترعت بإسفاف مخجل ، ولكن تأثيرها كان عكسياً ؛ إذ زاد الناس تعلقاً بملكهم ، وكادت هذه المنشورات تكون سبباً في إثارة هياج غير مأمون العواقب ، ولذلك أسرعت السلطة إلى الإقلاع عن ذلك . وعزل مدير الداخلية الفرنسي بعد أن ثبتت صلته الوثيقة بهذه المنشورات .

ولعل أحدث هذه الموضوعات هو موضوع إنشاء ديوان جلالة الملك ؛ فقد تم الاتفاق بين القصر الملكي والإقامة العامة على إنشائه منذ حوالي سنة ، ولكن الخلاف دار حول الميزات التي يجب أن تتوفر فيمن يشغل هذا المنصب الجديد — كما حصل في موضوع المندوب الملكي بطنجة — ثم أعلن في أوائل السنة الحالية أن الاتفاق قد تم على تعيين السيد محمد الزغاري ، وهو من أعضاء حزب الاستقلال البارزين ، في هذا المنصب . ولكن المقيم الفرنسي عاد في آخر لحظة وسحب موافقته على تعيينه . وقد كان تصرفه هذا سبباً في توتر العلاقات من جديد بين القصر الملكي والإقامة العامة .

وهناك عدة موضوعات جزئية يدور حولها الخلاف دائماً ، وسوف يظل هذا الخلاف قائماً بقطع النظر عن يشغل منصب الإقامة العامة في المستقبل ، ما دامت الوضعية الحاضرة قائمة ، وما دام جلالة الملك يعمل لتحقيق مصالح بلاده الوطنية وما دام الجنرال جوان يعمل لتحقيق مصالح بلاده الاستعمارية . والمراكشيون والفرنسيون متفقون على أن مثل هذه الوضعية لم تعد طبيعية ولا يمكنهم مختلفون أشد الاختلاف فيما يتعلق بالتغيير الذي يجب أن يدخل عليها إذ يريد كل من الفريقين تقوية مركزه في وجه الآخر ، وإلا فإن هذه الوضعية الشاذة يجب أن تظل قائمة .

منبحة تطوان :

في أوائل سنة ١٩٤٨ رجع السيد عبد الحالق الطريس رئيس حزب الإصلاح والسيد محمد بن عيود رئيس الوفد المراكشي إلى لجان الجامعة العربية والسيد المهدي بنونة عضو حزب الإصلاح إلى طنجة في طريقهم إلى تطوان ، ولكن السلطة الأسبانية أصدرت أمراً بمنعهم من العودة إليها ، وأصرت على ذلك بالرغم من الجهود التي بذلت .

وهال المراكشيين في الشمال هذا التصرف فأقاموا المظاهرات في تطوان ، محتجين على ذلك . فغضب الجنرال فاريلا وأرسل إلى المدينة فرقة عسكرية لاحتلالها ، ثم ألقى القبض على جميع أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الإصلاح الذين كانوا في تطوان ، وأرسلهم إلى معتقلات سبتة العسكرية حيث عذبوا عذاباً شديداً أزهد أرواح البعض منهم ، وشوه آخرين ، وأضاع وعى بعضهم حتى أصيب أحدهم بالجنون وآخر بفقد الذاكرة .

وانتشر الهياج من تطوان إلى المنطقة كلها ، فازدادت قسوة الأسباب في قمع الحركة بالحديد والنار .

وقد أصرت أسبانيا إلى الآن بعد مرور أكثر من سنة على أن لا تسمح لهؤلاء السادة بالعودة إلى مسقط رأسهم ، فكان ذلك سبباً في استمرار جو من التوتر لا يطاق . وقد كانت مذبحه تطوان فاتحة لسلسلة من الإجراءات التعسفية الخطيرة التي دأب الأسبان على اتخاذها والتفنن فيها حتى أصبح شمال مراكش اليوم في حالته الراهنة كأنه منطقة حربية لا سكان بها .

كما كانت مذبحه تطوان من ناحية أخرى فاتحة للعودة إلى سياسة شراء الضمائر بأسباب الحياة ؛ فلا يستطيع شخص في شمال مراكش أن يعيش في عزلة بعيداً عن السياسة ؛ بل لا بد لكل عامل أو تاجر أو صانع وكل شخص من أن يعلن ولائه الدائم للجنرال فاريلا ، وإلا فإنه يعرض نفسه وعائلته للخطر .

الصهيونية :

كان رد الفعل الذي حصل في مراكش بسبب حوادث فلسطين عنيفاً نظراً للروح العربية التي تسودها وإلى استنفال أمر الصهيونيين فيها ؛ فما كادت الحرب تنشب بين العرب والصهيونيين حتى بدأ اليهود في مراكش - وهي ثاني بلد عربي بعد فلسطين يقيم به عدد ضخم من اليهود - يرسلون أبناءهم للالتحاق

بمصابيات الصهيونيين في فلسطين، فكانوا يعبرون في وضوح النهار الحدود المراكشية الجزائرية عند مدينة وجدة ومناجم جريدة للفحم، فهاك سكان المدينة وعمال المناجم، فحاولوا أن يحملوا السلطة الفرنسية عبثاً على منع هذه الحركة، وذلك بدافع من التضامن مع إخوانهم العرب في المشرق، ولكنهم لم ينجحوا، ولذلك اصطدم المراكشيون باليهود اصطدامات خطيرة في المدينة وفي منطقة جريدة، وأسفرت الحوادث عن قتل ٣٦ من الصهيونيين.

وقد ألقت السلطة الفرنسية القبض على عشرات من المراكشيين وقدمتهم في الأيام الأخيرة إلى المحاكم العسكرية الفرنسية التي لم تقم أي وزن لشعورهم القومي، وأصدرت عليهم أحكاماً قاسية وصلت إلى حد الإعدام، بالرغم من عدم إمكان إثبات التهمة على أي أحد، نظراً للقوضى التي نجمت عن انتشار الهياج.

وللصهيونيين نشاط ملحوظ في مراكش تأبى السلطة الفرنسية إلغاض الطرف عنه، ويتمثل ذلك النشاط في ما يكتبونه في الصحف الفرنسية المحلية حول تشويه سمعة الدول العربية وإذاعة الترهات عنها، كما يتمثل فيما يجمعونه من تبرعات ترسل إلى فلسطين. وقد استفحل هذا النشاط في طنجة بصفة خاصة حيث جرّوت إحدى دور السينما التي يملكها الأجانب على عرض فلم يمثل العسكرية الصهيونية، فهاج الأهالي وحطموا الدار.

وهكذا أصبح الصهيونية في مراكش تعمل إلى جانب السلطة الفرنسية والأسبانية لفصم العرب بين العرب في المشرق والمغرب فتعود فائدة ذلك على الصهيونية والاستعمار.

ميثاق الوطنيات :

واعل آخر تطورات الحوادث في مراكش هو موضوع انضمامها إلى ميثاق

الاطلنطى ؛ فقد أصدر حزب الاستقلال بياناً قال فيه إن مرا كاش لا تستطيع أن تنضم إلى هذا الميثاق إلا بموافقة أهلها وبصفتها دولة متميزة عن فرنسا . كما ألقى الجنرال جوان خطاباً نوه فيه بمركز مرا كاش الاستراتيجى الممتاز وما تستطيع أن تقدمه من المعونة المادية والمعنوية للجيش دول الميثاق فى حالة قيام الحرب . وكان الفرنسيون يريدون إدخال مرا كاش ضمن الميثاق بصفتها تابعة لهم ، لا كدولة متميزة كما دعا إلى ذلك حزب الاستقلال .

والظاهر أن دول الميثاق لم تشاطر فرنسا وجهة نظرها هذه لاعتبارات قانونية تقضى بأن مرا كاش دولة متميزة عن فرنسا وذات كيان خاص فى العائلة الدولية . وبالرغم من أن دول الميثاق تعتقد أن مرا كاش مركز استراتيجى مهم بالنسبة لها فقد صدر الميثاق خالياً من أية إشارة إليها ، وبذلك تعتبر غير منضمة إليه .

وفى هذا تأكيد للاعتراف الدولى بشخصية هذه البلاد المتميزة ، ولكن الغريب هو أن دول الميثاق تتحدث فى نفس الوقت عن نقل مركز قيادتها إلى مرا كاش فى حالة اكتمال دولة معادية للقارة الأوربية . أما المراكشيون فيأبون الانضمام إلى أى اتفاق دولى إلا بعد تحقيق الاستقلال ؛ لأنهم لا يريدون أن يكونوا وقوداً فى حرب لا يد لهم فيها ولا فائدة لهم منها .

خاتمة

وأخيراً « هذه مرا كش » نرجو أن نكون قد وفقنا في عرض الخطوط الضرورية لاستجلاء صورتها كاملة ، حتى يستطيع القراء في العالم العربي أن يتعرفوا إلى هذه الشقيقة العربية الإسلامية . وقد حاولنا أن نقف في كل القضايا إلى جانب الحق دون أن نتأثر بالعواطف ، ودون أن نخفي مواطن الضعف ؛ لأننا نعتقد أن من مصلحة كل بلاد أن تعرف على حقيقتها ؛ فإن مواطن الداء متى عرفت سهل علاجها ، ولكن هذا العلاج يسير ويتعذر كلما خفيت هذه المواطن .

استعرضنا تاريخ مرا كش وظروف بيئتها ومختلف نواحي الحياة فيها ، وأفضنا في الحديث عن تقلب سائر الشؤون فيها في عهد الحماية والتقسيم ، كما استعرضنا الظروف الحالية وتقلبات الحوادث .

ولا شك أن القارئ سوف يتساءل عند ما ينتهي إلى هذا المكان من الكتاب عن مستقبل هذه البلاد بعد أن عرف كل ما هو ضروري عن ما ضيها وحاضرها .

إن مستقبل الشعوب لا يمكن أن يقاس بالظروف الاستثنائية التي تعيش فيها متى كانت هذه الظروف حقيقة استثنائية ، ولا شك أن الأعباء التي ترزخ اليوم مرا كش تحتها أعباء فادحة ، ولكن لا شك أيضاً أن نيتها قد صدقت في التصميم على التخلص من هذه الأعباء ؛ فالظروف الحالية بالرغم من قسوتها شاذة وغير طبيعية كما رأينا .

قوتان تتصارعان صراعاً لا هوادة فيه ؛ قوة الإيمان بالذات ، وقوة السيطرة الأجنبية ، ولسنا نحب أن نستعين بهذه القوة الأخيرة ؛ فانها فعالة ، ومما يزيد في خطورتها أن لها قناة لا تلين ، ولسنا نحب أيضاً أن نخفي أن تصميم الاستعمار على الاحتفاظ بمراكش لا يقل عن تصميم « الاستقلال » على تحريرها .
ولكن شتان بين تصميم وتصميم .

لقد بلغ الاستعمار أقصى وأقصى ما يمكن أن يبلغه من قوة ، كما يشهد بذلك كل فصل في هذا الكتاب ، ولكنه لم يستطع أن يحمداً أنفاس هذه البلاد لحظة واحدة .

أما القوة الشعبية الاستقلالية فهي ما تزال بعيدة عن أن تصل إلى أقصى طاقتها ، ولكنها تسير إلى الأمام .

ومهما يكن اليأس من الضمير العالمي ، فإن الناس في كل مكان يؤمنون شيئاً فشيئاً بأن الكوارث التي يعانونها ترجع في صميمها إلى هذه الروح الاستعمارية التي لا تزال تصطبغ بصبغة رجعية في بعض الدول الكبرى .
ومراكش ذات تاريخ حافل بالأمثلة على ما استقر في روحها من الاستعداد لتحمل التضحيات والمكاره في سبيل الحرية والكرامة الإنسانية .

ويؤمن الفرنسيون والأسبان بهذا ، ولكن تأثيره عليهم عكسي ؛ فقد دفعهم إلى تعزيز قوتهم الاستعمارية والتصميم على عدم التساهل ؛ لأنهم يعلمون أن التساهل من شأنه أن يفلت البلاد من أيديهم .

هذا ما عدا ما يحفل به ضمير الغيب من ظروف طارئة ، خصوصاً في عصرنا الحديث الذي تكثر فيه التلقبات والفرص السانحة .

ومراكش فوق ذلك جزء من العالم العربي الذي عنته اليقظة وبدأ يستنشق عبير الحرية والشعور بالذات .

ويكفي أن نذكر القراء — ونحن نودعهم — بهذه الحقائق ليستطيعوا أن يتخيلوا مستقبل هذه البلاد .

أهم مصادر الكتاب

الاستقصا في أخبار المغرب الأقصى
حقائق الأخبار عن دول البحار
الحركات الاستقلالية في المغرب العربي
مفاخر العلويين
تقارير حزب الاستقلال وحزب الإصلاح وتقارير حكومية
دائرة المعارف الإسلامية
مجلة السلام
مجلة المغرب الجديد
مجلة رسالة المغرب
مجلات الثقافة والرسالة والهلال
دائرة معارف « لاروس »
رسائل ومنشورات مكتب المغرب العربي
فرنسا وسياستها البربرية — المكي الناصري

The Moorish Empire — Budgett Meakin

The Land of the Moors — « »

El , Maghrib — Hugh E.M.Stutfield

Morocco — John Finnemore

As I saw it Elliot Roosevelt

Notre Protectorat Marocaine A, Collier

Initiation au Maroc

Institut des hauts Marocaines

Traité d'économie et de législation marocaine J, goulven

Traité de Législation Marocaine Louis Holtz

Lyauty Andre Maurois

Le lendemain d , Agadir Poincaré

Mauritanie General Gouraud

Maroc . Atlas historique , géographique et économique

Divers Auteurs